جامعة تونس الأولى

المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر

عدد 5

حركة الشبان التونسيّ

نور الدّين الدّيقي

تونس 1999

نور الدين الديقي

حركة الشبان التونسي

1999

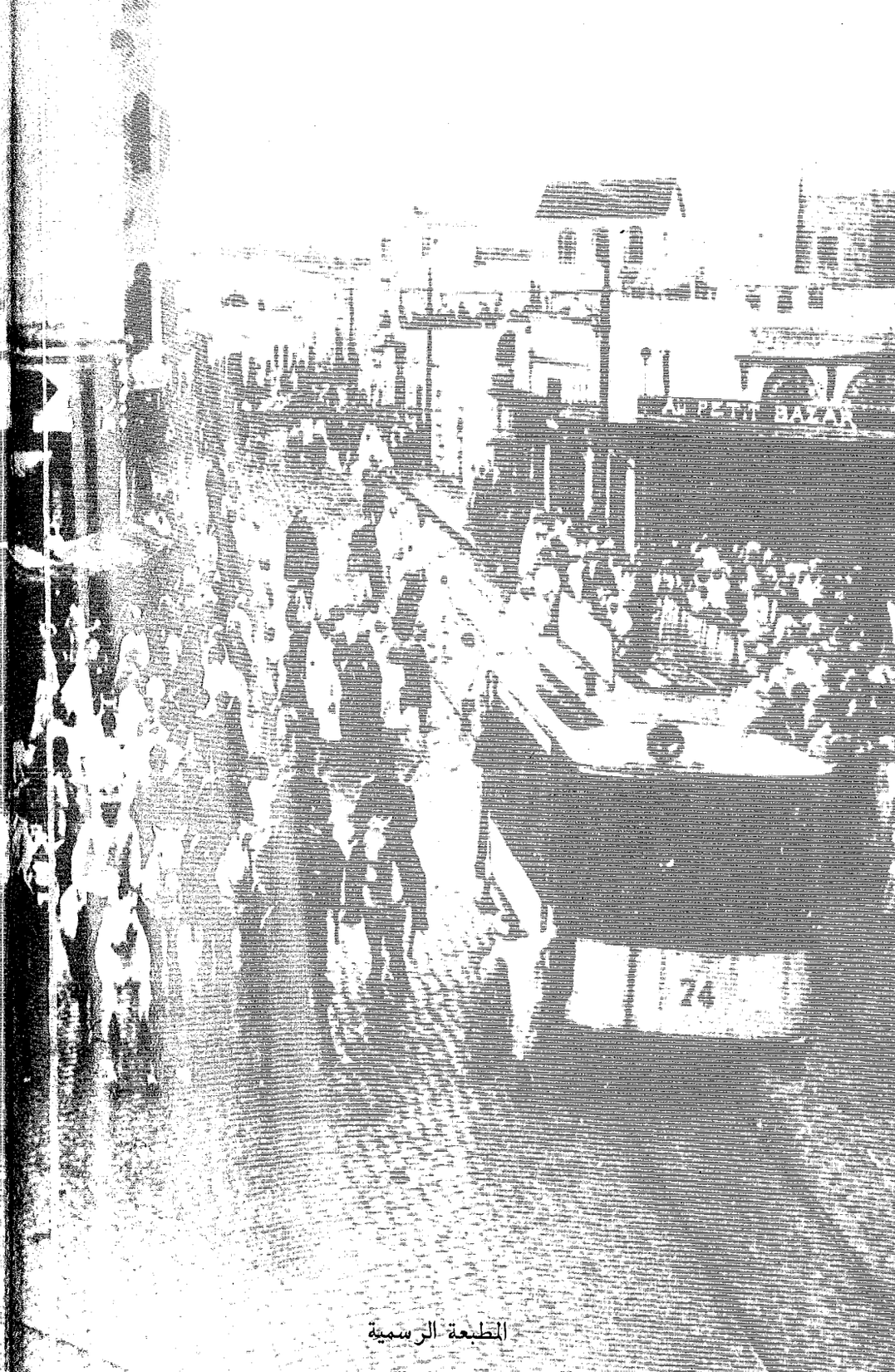

المطبعة الرسمية

جامعة تونس الأولى

المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة

سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر

عدد 4

حركة الشّبّاب التّونسي

نور الدين الدقي

تونس 1999

الفهرس

- مقدّمة 9

* **المحور الأوّل : أصول الحركة وروافدها** 17

1- مطالبنا (1894) 19
2- الجمعيّة الخلدونيّة (1897) 23
3- الجمعيّة الخلدونيّة (1897) 27
4- أسباب ضعف الحكومات الإسلاميّة وإنحطاطها (1901) 31
5- خطرات (1904) 34
6- جمعيّة قدماء تلامذة الصّادقية (1905) 36
7- جمعيّة تلامذة المدرسة الصّادقية (1905) 37
8- خطبة مدير المدرسة الصّادقية بنادي قدماء تلاميذها (1906) 38
9- نادي قدماء الصّادقية (1906) 40
10- المدرسة القرآنيّة (1906) 42
11- خطاب البشير صفر في إفتتاح تكيّة العجّز بتونس (1906) 44
12- المنتدى التّونسي 47

* **المحور الثاني : المطالب السّياسية** 49

13- برنامج حركة الشّباب التّونسي (1907) 51
14- تونس والدّستور (1908) 53
15- لنوضّح رأينا (1908) 56
16- كلمة أخرى عن الدّستور (1908) 58
17- إصلاح نظام الجمعيّة الشّورية (1910) 61
18- حول الإصلاح (1910) 64
19- حول الإصلاح (1910) 67
20- قبل النّدوة (1912) 70
21- اليهود التّونسيون (1909) 72
22- تجنيس الرعايا التّونسيين (1909) 75
23- تجنيس التّونسيين (1910) 77
24- تجنيس التّونسيين (1910) 80
25- حرية الصّحافة العربيّة (1910) 83

* المحور الثالث : الدّعوة الإصلاحية 87

26- تعليم الأهالي (1907) 89
27- التّعليم والأهالي (1908) 91
28- مدرسة فرنسيّة-عربيّة أم كتّاب مجدد (1909) 94
29- الحركة الإصلاحيّة الزّيتونية (1910) 97
30- الإرساليات المدرسيّة (1910) 102
31- مدارس البنات المسلمات 104
32- الضيعة-المدرسة الأهليّة بالأنصارين (1911) 107
33- حول النّدوة (1909) 109
34- تعديل الضّرائب (1910) 112
35- تنقيح الأعشار (1910) 116
36- تنقيح ضريبة المجبى (1910) 120
37- ضرائب التّعويض (1910) 123
38- أين الإصلاح ممّا يعملون (1910) 126
39- القوانين التّونسية الجديدة (1911) 128
40- القوانين التّونسية الجديدة (1911) 131
41- الأهالي والإدارة (1907) 134
42- الخطر الأهلي (1907) 136
43- الأهالي والوظائف العامّة (1908) 138
44- الإستقراض والعملة الوطنيّون (1910) 140
45- البروليتاريا الإداريّة (1911) 143
46- الخمّاسة (1907) 145
47- البؤس في تونس (1909) 148
48- إستعمار أم مضاربة ؟ (1910) 150
49- الإدارة الفلاحيّة (1911) 152

* المحور الرّابع : آراء ومواقف 155

50- الأهالي والإستعمار (1907) 157
51- السيّد دي كرنيار والأهالي (1) (1907) 159
52- السيّد دي كرنيار والأهالي (2) (1907) 163
53- الإستعمار والأهالي (1907) 167
54- مؤتمر شمال إفريقيا (1908) 169
55- الوزارة الجديدة (1911) 174
56- التلوّن في السّياسة (1911) 177
57- الزّراعة الأهليّة والإستعمار (1911) 179
58- الإتّحاد الإسلامي (1911) 182
59- إنعطاف المسلمين نحو الدّولة العليّة (1911) 187

60- الجالية الإيطاليّة بتونس (1911) 189
61- توضيح (1911) 193
62- المسؤوليّات (1911) 196
63- تونس والشّباب التّونسي (1912) 200
64- نظرة عامّة في الرّأي العام الفرنساوي بعد حوادث 7 نوفمبر (1911) (1912) 202
65- السّياسة الإستعماريّة (1912) 209
66- مقاطعة الوطنيّين للترام (1912) 213
67- المقاطعة وخواطري (1912) 215
68- أفكار وآراء (1912) 217
69- تقرير المقيم العام حول إبعاد روّاد حركة الشباب التّونسي 221
70- حركة الشّباب التّونسي (1912) 226
71- دوكرنيار De Carnière (1917) 228

* المحور الخامس : تراجم وسير 231

72- علي باش حانبة (1876-1918) 233
73- البشير صفر (1865-1917) 237
74- عبد العزيز الثعالبي (1876-1944) 239
75- حسن قلاتي (1880-1966) 241
76- عبد العزيز الزاوش (1873-1947) 243
77- خير الله بن مصطفى (1867-1965) 245
78- محمد الأصرم (1866-1925) 247
79- المختار كاهية (1857- ...) 248
80- الصادق الزمرلي (1885-1983) 249
81- الشاذلي درغوث (1862- ...) 250
82- محمد باش حانبة (1881-1920) 251
83- محمد نعمان (1872- ...) 252

تقديـــم

تعتبر حركة الشّباب التّونسي أوّل مجموعة سياسيّة وطنيّة تتكوّن على أساس برنامج سياسي ذي أبعاد مطلبيّة، ويتناول هذا المؤلّف أهمّ جوانب الكفاح الذي قادته هذه الجماعة من خلال عيّنات مختارة من كتابات روّادها.

إنّ تاريخ نشأة الحركة وتطوّرها معروف في خطوطه الكبرى، فقد تعرّضت له أقلام تونسيّة وأجنبيّة عديدة، ولا يمكن في ضوء ما يتوفّر حاليّا من رصيد أرشيفيّ تعديل القراءات التي قدّمها عديد الباحثين لرصيد الحركة، أو تقديم إضافات علميّة جديدة، لذلك رأينا معالجة هذا الملف من خلال رصد مواقف حركة الشّباب التّونسي ومتابعة تشكّل فكرها السّياسي.

ولا يختلف المنهج الذي إعتمدناه في هذا الملف عن الأسلوب المتوخّى في الأجزاء السّابقة من هذه السّلسلة، إذ اقتصرنا على جمع نماذج من تراث الحركة وتبويبها حسب محاور تعكس النّضج السّياسي الذي بلغته الحركة الوطنيّة في بداية هذا القرن، وتذييل كلّ ذلك بتراجم موجزة لأبرز روّادها.

ظهرت حركة الشّباب التّونسي في ظرف تاريخي سلبي تتجاذبه عوامل السّيطرة الإستعماريّة الأجنبيّة، من ناحية، وبوادر حركة الإصلاح والتّجديد الوطني، من ناحية أخرى، وقد تزامن تكوينها مع ظهور عاملين متداخلين، أوّلهما : بروز حركات سياسيّة ليبراليّة موازية في أقطار متوسّطية شبيهة مثل مصر وتركيا، ثانيهما : تحوّل المشهد السّياسي الإستعماري بتأثير التعدّدية العرقيّة والثّقافيّة التي شهدتها البلاد، ممّا أدّى إلى بروز جملة من التّنظيمات السّياسية والإجتماعيّة الجديدة : (حزب المعمّرين، الفيدراليّة الإشتراكيّة، المنظّمات العمّالية) وقيامها بدور القوّة السّياسية المضادّة لمؤسّسة الحماية.

وتحتلّ حركة الشّباب التّونسي موقعا وسطا بين حركة المقاومة الثّقافية التي نهض بأعبائها الرعيل الأوّل من المصلحين في نهاية القرن الماضي ومرحلة الكفاح السّياسي الوطني العصري الذي سيتبلور بالتّدريج إثر الحرب العالميّة الأولى.

ويمكن أن نميّز طورين في نشأة حركة الشّباب التّونسي، أوّلهما : مرحلة الإنضاج والتّكوين، وتوافق طور الإصلاح الثّقافي والإجتماعي الذي ميّز نهاية القرن الماضي، ثانيهما : مرحلة الإعلان عن المبادىء والكفاح من أجل تحقيقها وهي فترة تمتدّ من 1906 إلى 1912.

ويتميّز الطّور الأوّل بدخول ثلّة من المثقّفين المخضرمين من خرّيجي الزّيتونة والصّادقية ميدان الكفاح الثّقافي، وقد تجلّى نشاطهم بالخصوص في مقاومة مظاهر التخلّف الإجتماعي والجمود الثّقافي بالدّعوة لتحديث المؤسّسات التّربوية والنّهوض بالإقتصاد الأهلي والدّفاع عن مقوّمات الذّاتية التّونسية.

ويعدّ تأسيس جريدة "***الحاضرة***" سنة 1888 حدثا بارزا في مسار الحركة الإصلاحيّة التّونسية لأنّها مهّدت لبروز نخبة إنتقاليّة تطمح لكسر المكبّلات التي تعيق تطوّر المجتمع، وتضم هذه الجماعة، إلى جانب الزّيتونيين الذين تخرّجوا في فترة ما قبل الحماية الجيل الأوّل من الصّادقيين[1].

(1) تتكوّن أسرة تحرير الحاضرة من مستخدمين في الإدارة التّونسية، جلّهم من قدماء تلامذة الصّادقية، من أمثال البشير صفر ومحمد الأصرم وعلي بوشوشة ومحمد القروي، إلى جانب المصلحين المخضرمين مثل محمد السّنوسي الذي كان عضوا في جمعيّة العروة الوثقى التي أسّسها جمال الدّين الأفغاني، وسالم بوحاجب وكان من أبرز مشايخ الجامع الأعظم.
ومع أنّ مواقف الحاضرة كانت على درجة كبيرة من الإعتدال لإقتصارها على المطالبة بإصلاح التّعليم التّقليدي والمحافظة على الأحباس، وحماية السّلع التّونسية من المنافسة الأجنبيّة والمناداة بتمثيل التّونسيين في المجالس النّيابية، فقد ساهمت في بلورة إيديولوجيّة إصلاحيّة غايتها المحافظة على القيم الثّقافية الوطنيّة ومهّدت الطّريق لبروز جيل جديد من المثقّفين المتشبّعين بالرّوح الوطنيّة والمتحفّزين للمشاركة في تسيير الشّؤون العامّة.
ولم يقتصر نشاط جماعة " *الحاضرة*" على النّشاط الصّحفي، بل إمتدّ إلى مجالات تربويّة وإقتصاديّة وإجتماعيّة مثل تأسيس الجمعيّة الخلدونيّة وبعث مدرسة الأنصارين الزّراعيّة والتّشجيع على إقحام المؤسّسات العصريّة في المحيط الإقتصادي التّقليدي.
وقد مثّل تكوين الجمعيّة الخلدونيّة في ديسمبر 1896 حلقة وصل ثانية بين النّخبة الزّيتونية والنّخبة الصّادقية، ويرمي تأسيس هذه الجمعيّة إلى تطوير التّعليم التّقليدي بجامع الزّيتونة الذي كان حكرا على المشايخ المحافظين وإعطاء الطّلبة الزّيتونيين تكوينا إضافيّا أساسه العلوم العصريّة. ولم تلبث الخلدونيّة أن أصبحت منبرا للدّعوة الإصلاحيّة ولنشر الأفكار الوطنيّة، وأوعز هذا النّجاح ببعث جمعيّة قدماء المدرسة الصّادقية في 23 ديسمبر 1905 تحت إشراف خير اللّه بن مصطفى التي تحوّلت بدورها تحت تأثير مجموعة من المحامين الشبّان مثل علي باش حانبة وحسن القلاتي ومحمد نعمان من مؤسّسة ثقافيّة إلى منبر سياسي وطني يعبّر عن آراء ومواقف حول العلاقات بين الفرنسيّين والتّونسيّين وعن مشاغل الأهالي.

وقد ولّد نشاط جماعة "***الحاضرة***" في بداية هذا القرن حركة سياسيّة مكتملة النّضج هي حركة الشّباب التّونسي، ويمكن أن نعتبر صدور صحيفة ***Le Tunisien*** النّاطقة باللّغة الفرنسيّة[2] في 7 فيفري 1907 البداية الرّسمية لنشاط هذه الحركة، وقد سبقت هذا الإعلان محاولات عديدة للتّعبير بصفة مباشرة عن المطالب الوطنيّة التّونسية بمناسبة تدشين التكيّة (مارس 1906) أو خلال المؤتمر الإستعماري بمرسيليا (1906) ثمّ تواصل هذا النّفس المطلبي على أعمدة صحيفة ***Le Tunisien*** التي أصبحت منبرا سياسيّا للمثقّفين المتخرّجين من المدرسة الصّادقية أو من الجامعات الفرنسيّة، ولم تلبث هذه الجماعة أن تطعّمت بثلّة من محرّري صحيفة "***الحاضرة***" ومسيّري الخلدونيّة، وقد برز من بين أعضاء هذه الجماعة المحامي علي باش حانبة الذي إلتفّ حوله المحامون حسن القلاتي ومحمد نعمان، والموظّفون محمد الأصرم والبشير صفر وخير اللّه بن مصطفى، وبعض أصحاب المهن الحرّة مثل عبد الجليل الزاوش وعبد العزيز الثّعالبي.

كانت هذه الجماعة متّفقة على ضرورة الدّفاع عن الهويّة التّونسية والدّعوة إلى تشريك التّونسيين في الحياة العامّة بتعيينهم في المراكز الإداريّة وتمثيلهم في المجالس النّيابية، إلى جانب المناداة بتعميم التّعليم وإصلاح الزّراعة والتّنبيه إلى ما يتحمّله الشّعب من ضرائب ثقيلة.

وتكوّن أدبيّات الحركة مدوّنة ثريّة تتضمّن مئات الفصول الصّحافية المنشورة في تونس وخارجها وعديد المداخلات الأدبيّة والمحاضرات، وجميعها موثّق في الكتب ومراكز الأرشيف، إلاّ أنّ الأرشيفات المتوفّرة لم تحتفظ بمراسلاتهم أو بمحاضر مداولاتهم في المنتدى التّونسي أو جمعيّة قدماء الصّادقية أو غيرها من المحافل التي أشرفت على تنشيطها هذه

(2) صحيفة ***Le Tunisien*** هي أوّل جريدة تونسيّة تصدر باللّغة الفرنسيّة، وهي أسبوعيّة تسحب 1500 نسخة وتصدر كلّ خميس، وقد ظهر منها على إمتداد خمس سنين (من 7 فيفري 1907 إلى 7 مارس 1912 ...) 211 عددا.
وقد مارس جلّ محرّريها الكتابة الصحفيّة على أعمدة الجرائد المتعاطفة مع الأهالي مثل ***Progrès*** و ***Libéral*** وهي جرائد ذات نزعة إشتراكيّة ساهم في تحرير بعض فصولها حسن القلاتي وعبد الجليل الزاوش.

المجموعة، لذلك فقد أولينا عناية خاصّة للنّصوص التّأسيسية وللمواقف المنشورة بالصّحف النّاطقة باسم الحركة، وفي مقدّمتها جريدة ***Le Tunisien*** التي نقلنا أبرز فصولها إلى العربيّة دون أن نغفل عن بقيّة المنابر الإعلاميّة ذات الصّلة بالحركة، ومنها : جريدة ***La Tunisie française*** و ***Le Colon français*** اللّتان ناصبتا جماعة الشّباب التّونسي العداء منذ ظهورها على السّاحة العامّة.

وتمثّل الصّحف العربيّة للحركة، رغم قصر عمرها، رافدا مهمّا للإطّلاع على رصيدها الفكري، فقد ظهرت الحاجة لتبليغ أفكار الجماعة ومواقفها باللّغة العربيّة في ظروف تاريخيّة محدّدة أوّلها : ظهور جيل جديد من الزّيتونيين المهتمين بالنّشاط الوطني والمتطلّعين للإصلاح.

فصدرت جريدة التّونسي في 8 نوفمبر 1909 وأسندت مهمّة إنجازها إلى عبد العزيز الثعالبي، إلاّ أنّها لم تعمّر طويلا لأنّها تعرّضت إلى التّعطيل إثر أحداث الزلاّج (نوفمبر 1911) مثل بقيّة الصّحف العربيّة فكانت حصيلتها الجمليّة 69 عددا[3].

أمّا الظّرف الثّاني فيتمثّل في نشوب الحرب الإيطاليّة التّركية في طرابلس وما خلّفه من مشاعر الإحباط لدى التّونسيين، فبادرت حركة الشّباب التّونسي بإعلان تضامنها مع دار الخلافة الإسلاميّة وأصدرت جريدة ثالثة تحت عنوان "***الإتّحاد الإسلامي***" لم يكتب لها الدّوام لأنّها حجزت بقرار إداري بعد صدور ستة أعداد بتعلّة التّحريض على التّباغض بين الأجناس خلال أحداث الزلاّج.

وتكوّن كتابات حركة الشّباب التّونسي وحدة متناسقة، لا تغطّي لا محالة جميع أنشطة الجماعة ولكنّها تعبّر عن أهمّ مواقفها الفكريّة والسّياسية وتطرح جملة من القضايا تهمّ تطوّر المجتمع ونهوضه، وتفصح عن توجّهاتها الإجتماعيّة وعن تصوّراتها لمستقبل البلاد وأسلوبها الخاصّ في مقاربة العلاقات التّونسية الفرنسيّة.

---

(3) صدر العدد 69 في 11 مارس 1912 بعد حصول الجريدة على رخصة إستثنائيّة في الصّدور ثم إحتجبت نهائيّا بعد تشريد حركة الشّباب التونسي.

والنّاظر في هذه الكتابات يقف على رصيد كبير من المواقف الإحتجاجيّة والآراء والمعارك الكلاميّة بخصوص شتّى مجالات الحياة العامّة تعكس في مجملها التوجّه اللّيبرالي والوطني للجماعة.

كان نشاط الحركة ينطلق من أرضيّة مبدئيّة أساسها الإلتزام بقيّم المسيرة الإصلاحيّة التّونسية والدّعوة لتأكيد الذّاتية التّونسية، من ناحية، والتأثّر بالإديولوجيّة اللّيبرالية والدّيموقراطيّة الغربيّة (المنبثقة عن فلسفة الأنوار وأفكار الثّورة الفرنسيّة) من ناحية أخرى، ويُفسّر نجاح الحركة في التّأليف بين هذين العنصرين المختلفين بتكوين قادتها المتين وتفتّحهم على التيّارات الفكريّة العصريّة، ويعدّ هذا التوجّه التّوفيقي من الثّوابت المنهجيّة الذي ستبني على أساسه الحركة الوطنيّة رصيدها الفكري والمرجعي في مرحلة لاحقة.

ولم تكن منطلقات الحركة الفكريّة مبلورة في كتابات نظريّة ولكنّنا نجدها مشتّتة في فصول عديدة ضمن نسق فكري متماسك، وقد أكسبت هذه المواقف المبدئيّة حركة الشّباب التّونسي هويّة سياسيّة متميّزة بالقياس مع بقيّة الحركات الوطنيّة وتنبني هذه الهويّة على توجّه مرن قوامه الإعتدال في مواجهة التحدي الإستعماري والصّرامة في الدّفاع عن الحقوق الوطنيّة المهضومة.

وقد تأكّد التوجّه الوطني لهذه المجموعة بتفاقم التّناقضات النّاجمة عن الإستغلال الإستعماري وتشدّد مواقف غلاة الإستعمار إزاءها، وتجلّى ذلك في تجذّر مواقفها وتحوّل مضامين خطبها السّياسية.

ومع أنّ الحركة لم تجعل من قضيّة الإستقلال هدفا معلنا في برنامجها، نظرا لطبيعة موازين القوى، فقد تمكّنت من التّرويج لجملة من الأفكار الجوهريّة التي ستمكّن الحركة الوطنيّة في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الأولى من بناء رصيد مرجعي ثابت، ونجد في مقدّمة هذه المبادىء : التشبّث بدستور 1861 والمطالبة بإعادة إحيائه، ولئن لم يرد هذا المطلب في برنامج 1907 فقد أثير في مناسبات عديدة لمطالبة سلط الحماية بضمانات سياسيّة وقانونيّة تكفل حقوق التّونسيين.

كما يرجع للحركة السبق في بلورة نظرة حديثة للإنتماء الوطني بتحديد المصطلحات الدّالة على الهويّة الوطنيّة وإكسابها معان جديدة

تتلاءم مع روح العصر رغم التّداخل الشّائع في نظر أغلب الأهالي بين مكوّنات الهويّة التّونسية وعناصر الهويّة العربيّة الإسلاميّة. وقد أدّى ذلك إلى تجديد الخطاب السّياسي التّونسي بإقحام مفاهيم جديدة في اللّغة السّياسية المتداولة مثل مصطلح الأمّة التّونسية، والشّعب التّونسي، ولعلمنا فهذه أوّل مرّة لا تقرن فيها كلمة الشّعب في الخطاب النّخبوي بالنّعوت المزرية مثل العامّة والرّعاع والرّعية ...

ولم تكن حركة الشّباب التّونسي ترى تناقضا بين الإنتماء إلى كيان تونسي متفرّد بجملة من الخصائص الثّقافية والحضاريّة والسّياسية، والإنتساب إلى الجامعة الإسلاميّة بإعتبارها رابطة معنويّة تفرض التّضامن بين أفراد الأمّة الإسلاميّة والولاء لدار الخلافة بإسطمبول.

كما واكبت حركة الشّباب التّونسي التحرّكات السّياسية والإجتماعيّة في أوساط الجاليات الأروبيّة واستفادت من أساليب عملها وانبرت بدافع الغيرة عن المصلحة الوطنيّة للدّفاع عن التّونسيين.

وهكذا تسنّى لها التّأسيس لنمط من الكفاح القانوني لم يألفه التّونسيون يتمثّل في جملة من المطالب في مقدّمتها طرح القضايا الكبرى من فقر ومجاعة وانتزاع الثّروة من أيدي الأهالي والدّعوة لتحرير الأهالي من الإستغلال والتعسّف والتّمثيل السّياسي العادل للسكّان، والمساواة، وتعميم التّعليم.

ويستنتج من تحليل هذه المطالب [4] وآليّات تبليغها، جملة من الثّوابت في تفكير روّاد الحركة ومنهجهم السّياسي، هي : الدّعوة إلى الحوار مع الجانب الفرنسي لتنبيهه إلى مخاطر التّجاوزات الإستعماريّة والحرص على تحييد الإدارة في كلّ ما يتّصل بالعلاقات بين المعمّرين والأهالي والإعتماد على العناصر المستنيرة في الرّأي العام الفرنسي ومخاطبته باسم القيم الحضاريّة التي أسّس عليها الشّعب الفرنسي نهضته وأقام عليها مؤسّسات دولته.

وفيما يخصّ التّونسيين، راهنت الحركة على النّخبة المتعلّمة سواء كانت زيتونيّة أو صادقيّة التّكوين، بالعمل على بعث هياكل ثقافيّة

(4) النّاظر في جملة هذه المطالب يلاحظ أنّها تشكّل القاعدة المرجعيّة التي سيبني عليها الحزب الحرّ الدّستوري التّونسي مطالب النّقاط التّسع التي أعلنها سنة 1920.

لتأطيرها (نواد فكريّة، جمعيّات مسرحيّة، مؤسّسات تربويّة ...) ومحاولة الإقتراب من التحرّكات الجماهيريّة التي شهدتها السّاحة التّونسية إنطلاقا من سنة 1909.

وقد فرضت هذه الحركة في الواقع المعيش إديولوجيا مرنة أتاحت لها أن تطلب تمثيل الجماهير والتّعبير عن تطلّعات الأمّة بأكملها.

واقتضى هذا النّشاط الدّخول في مواجهات مع بعض القوى الفرنسيّة النّافذة مثل "حزب المعمّرين" والفدراليّة الإشتراكيّة وغيرها، ومع أنّ المعركة لم تكن متكافئة فقد أبدت حركة الشّباب التّونسي قدرة فائقة على الحجاج والمناورة فيما إقتصر المتفوّقون على شنّ حملات صحافيّة لا هوادة فيها مستعملين الحصانة التي يتيحها لهم وضعهم الإستعماري لكيل شتّى أصناف الشّتائم والقذف. وقد ساهمت الحملات التي قام بها غلاة الإستعمار والمتعصّبون من أمثال De Carnières زعيم المتفوّقين الذي كان يدافع عن مبدإ "تونس الفرنسيّة" في إماطة اللّثام عن مظاهر التّفرقة العرقيّة التي مارسها الإستعمار، وبالتّالي في إذكاء الشّعور الوطني، ولعلّ هذا ما يفسّر المواقف الرّصينة التي أبدتها حركة الشّباب التّونسي من هذا التيّار المتعصّب بإنتهاجها أسلوب الحجّة الدّامغة والإحتكام للمبادىء والمثل، ومواجهة القوى المعادية باسم الحقّ والحريّة والمساواة بين الأفراد والعدالة للجميع وإحترام الحريّات الدّيموقراطيّة.

ولئن لم تتحوّل هذه الحركة إلى حزب سياسي منظّم فقد شهدت تجذّرا ملحوظا تبعا لتطوّر سياسة الإستعمار، ولتحوّل المناخ السّياسي والإجتماعي بالبلاد التّونسية، إذ برزت في مناسبات وطنيّة عديدة طرفا معارضا للتّجاوزات الإستعماريّة، من ذلك محاولة تجنيس اليهود وإضراب طلبة الزّيتونة (1910) وأحداث الزلاّج (1911) ومقاطعة الترامواي (1912) حيث ساهمت في تأطير حماس الأهالي وإذكائه عن طريق الإجتماعات والخطب والكتابات ... ومع أنّ الإلتحام بالجماهير لم يكن مؤطّرا وخاضعا لآليات التّعبئة نظرا لإفتقار الحركة للهياكل اللاّزمة لذلك، فقد تسنّى لأبرز وجوه المجموعة مثل علي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي وعبد الجليل الزاوش ربط الصّلة بنضال الطّلبة الزّيتونيين وملامسة الحركات

المحور الأوّل

أصول الحركة وروافدها

الإحتجاجيّة العفويّة بتأطير مقاطعة الترامواي [5] ومحاولة بعث لجان سريّة للإغاثة خلال حرب طرابلس.

ولم يرق كلّ ذلك للسّلط الإستعماريّة، وزاد في غضبها إتّصال حركة الشّباب التّونسي بالقوى الشّعبية وتصلّب موقفها خلال أحداث التّرامواي فردّت بإعتقال رموز هذه المجموعة فجر يوم 13 مارس 1912 وبتحجير جريدة "***التّونسي***" ثمّ أمرت بإقصاء المعتقلين أو سجنهم دون إدانة واضحة أو محاكمة.

وهكذا تمكّنت سلط الحماية من تشريد قادة أوّل حركة وطنيّة والقضاء إلى حين على كلّ معارضة للحكم الإستعماري.

ولكنّ الثّوابت والأصول التي إنبنت عليها حركة الشّباب التّونسي ظلّت حيّة في ضمائر الفئة المثقّفة، فتمكّن الحزب الحرّ الدّستوري التّونسي من إعادة إحياء الجذوة الوطنيّة بعد الحرب العالميّة الأولى إعتمادا على ما وفّرته حركة الشّباب التّونسي من أطر مرجعيّة ورصيد فكري وشبكة إتّصالات.

---

(5) تعتبر مقاطعة الترامواي من قبل الأهالي في فيفري 1912 إمتدادا لإنتفاضة الزلاّج لأنّها تعبّر عن موقف جماعي وجماهيري تلقائي، ولكن هذا الموقف عرف تصعيدا تدريجيّا تحت تأثير المناخ السّياسي العام فقد إندلعت المقاطعة إثر حادث مرور ثمّ تطوّرت لتصبح حركة مطلبيّة ذات صبغة إقتصاديّة وإجتماعيّة ثمّ تحوّلت القضيّة إلى موقف سياسي.
جدّت المقاطعة في خضمّ الحرب الإيطاليّة التّركية في فترة كان فيها الإيطاليّون محلّ سخط أغلب التّونسيين وفي ظرف إقتصادي إتّسم بالإنكماش بعد مرور البلاد بعدّة سنوات عجاف نتيجة الجفاف وإنتشار الجراد. وتعزى أسباب المقاطعة إلى مصرع طفل تونسي إثر إصطدامه، قرب باب سعدون بعربة ترامواي كان يسوقها عامل إيطالي، وقد كان هذا الحادث بمثابة الشّرارة التي فجّرت سخط عامّة الشّعب بالعاصمة ضدّ شركة التّرامواي والعملة الإيطاليّين على وجه الخصوص، فقرّروا مقاطعة التّرامواي والمتاجر الإيطاليّة ومطالبة شركة التّرامواي الفرنسيّة الجنسيّة بفصل جميع العمّال الإيطاليّين وتعويضهم بالأهالي.
وقد تكوّنت لجنة لمتابعة المقاطعة والوساطة بين الشّركة وأهالي مدينة تونس تتركّب من علي باش حانبة وأحمد الصّافي وحسن القلاتي ومحمد نعمان والشاذلي درغوث. إلاّ أنّ السّلط الإستعماريّة تدخّلت لتحسم الأمر وفق رغبة المتفوّقين فصرّح الكاتب العام للحكومة يوم 10 مارس 1912 أمام أعيان الحاضرة ومن ضمنهم أعضاء لجنة المقاطعة أنّ عدم التّراجع في قرار المقاطعة بعد مرور 48 ساعة يخرج بالقضيّة من الميدان الإقتصادي إلى الميدان السّياسي وأنّ كلّ المعترضين على ذلك سيعتبرون من المتمرّدين ضدّ فرنسا وتتّخذ ضدّهم إجراءات صارمة.
ولكنّ التّونسيين أصرّوا على المقاطعة رغم تهديدات الحكومة فيما عبّرت حركة الشّباب التّونسي عن رفضها لمقترحات الكاتب العام فلجأت سلط الحماية إلى الإجراءات القمعيّة بنفي زعماء الحركة خارج التّراب التّونسي.

-1-

مطالبنـــا

(1894)

قد أسلفنا في عدد من أعداد هذه الجريدة الكلام على الأحوال الحاضرة من الإقتصاديّة والتّجارية والزّراعية والإداريّة ووضّحنا ما نجم على مساعي الدّولة الحميّة من المآثر الخيريّة والمنافع العموميّة في ظلّ العناية العلويّة وحماية دولة الجمهوريّة إقرارا بالفضل لذويه وتبشيرا بالخير للرّاغبين فيه، حتى يتبيّن لذي بصيرة أنّ التّونسي لم يصنع من طينة إنكار الجميل ولا الإقامة على الرّضاء لما يومله في سعادته وتقدم قطره من المجد الأثيل والخير الجزيل وأشرنا إلى أنّ في ذلك الإصداع تمهيدا لما يعلّقه إخواننا التّونسيين من الآمال الحقّة والإجادات المستحقّة في تسديد أمورهم على وجه يكفل بتحسين حال مفردهم وجمهورهم ولا غرو كما ذكرنا إن كانت الأحوال التّونسية خصوصا من حيث المصلحة الأهليّة تتطلّب إلى النّجاح إصلاحا وإلى الإعتناء بها مشاقا وأتراحا ونحن يلزمنا أن نقوم بواجب الخدمة العامّة والمصلحة الوطنيّة التي أوقفنا جريدتنا وجهدنا لخدمتها، الخدمة التي يقضيها علينا حبّ الوطن وإن أنكر علينا النّاكرون وعرض بنا المعرّضون لا لوم علينا ولا تثريب إن خضنا ميدان الكشف والتّنقيب، فلنا من دولة الجمهوريّة عناية كبرى بالمحافظة على حقوقنا وحريّتنا المقيّدة برضاء ملكنا، ولكنّها مطلقة العنان في الذّود عن مصالحنا أعرب عنها فارس ميدان البلاغة الأبرع الحازم مدبّر الأمور بالعزم الجازم، جناب المسيو ميي، مقيمنا الجديد في خطابه البليغ إعرابا لا يشوبه ريب ولا يخامره إرتياب بما يجعلنا في أمن من أصحاب الشّكوك الذين قد يستنسرون البرغوث ويهولون الأمور حيث لا هول ولا موجب للتّهويل فلنا من لهجة جنابه أعظم كفيل بأنّنا لا ضير علينا إن رفعنا أصواتنا لمقام عدالة الحكومة المحليّة وعناية الدّولة الحامية بمرغوبات طالما إختلجت في صدور أبناء هذا القطر وتلجلجوا بها في مكنونات ضمائرهم حبّا بإرتقاء الأمّة التّونسية في معارج الحضارة والمدنيّة وسعيا وراء التّوفيق بين المصلحة التّونسية والفرنسويّة بما ينطبق على ما لهج به جناب الوزير الخطير من أنّ ذلك هو مصداق ما أتى للقيام به من المأموريّة ولذلك تعيّن علينا وفاء بالوعد ووعد الحرّ دين أن نفصح عن مرغوبات إخواننا التّونسيين بلسان الخدمة العموميّة بوجه الإجمال عازمين على شرح كلّ منها في الإستقبال فنقول : قد كنّا منذ عامين في مثل هذه الأوقات إغتنمنا مناسبة قدوم جناب المسيو روفي ووزير فرنسا سابقا فأبدينا آمال أبناء هذا القطر وعرضنا مرغوباتهم على سدة إهتمامه وعددنا تلك المطالب الحقّة فانصاع لأحقيّتها المنصفون من أرباب الحلّ والعقد ووقعت لدى حضراتهم موقع الإعتبار فيشملها بسامي أنظارهم ووجّهوا إليها إلتفاتهم لمّا يتحقّقون من أنّه لا نجاح لأعمالهم ولا سعادة تتمّ على يدهم إلاّ بالتّوفيق

بين المصلحتين بقدر ما يستوجب رضاء الفريقين حتى يحصل بينهم من التّعاضد والتّعاون ما هو شرط صحّة في بلوغ الغرض المقصود من الهيأة الحامية ولسوء الحظّ لم تبرز تلك الأفكار النّبيلة من حيّز القوّة إلى الفعل لأسباب وظروف لم تكن في الحسبان وبما أنّ جناب مسيو ميي أصبح من عهد حلوله في نادينا مشمّرا عن ساعد الجدّ لبلوغ هذا القصد تعيّن أن نجدّد لجنابه مطالبنا ونقدّم لسدة عنايته رغائبنا إجمالا كما ذكرنا وهي على سبيل الإجمال :

أوّلا : الإستمرار الدّائم على إحترام شعائرنا وإعتقاداتنا الدّينية ورعاية عوائدنا القوميّة وإحترام أساس محاكمنا الشّرعية بما يكفل باستقلالها في الهيأة العدليّة حيث كان إستقلال الحكّام شرطا في كفالة الحقوق الفرديّة ومهيّئا للرّاحة الأمنيّة في سائر طبقات الهيأة الإجتماعيّة مع إنتقاء من توفّرت فيه شروط العفّة والأهليّة من الطّبقات العلميّة حتى تستقيم أمور الجمهور على الصّورة المرضيّة.

ثانيا : شمول الطّبقات العلية القابضة على أزمة المصالح من الهيأة التّونسية بما يلزم من الرّعاية والإعتبار والمحافظة على مكانتها في قلوب أفراد الهيأة العموميّة حتى يكون لهم عليهم من النّفوذ ما يكفي في إرشادهم إلى الطّريقة المثلى والمحجة الأولى فيكون أعيان القوم ونبلاءهم أجلّ واسطة بين الحكومة المحميّة والطّبقات الأهليّة ولا تختلّ أركان الحكومة وعموم الهيأة النّظاميّة بإماطة ستار الحرمة وبرقع النّفوذ عن الهيأة الرّسمية التّونسية إذ في مثل هذه المراعاة قوام الهيأة المحميّة.

ثالثا : لمّا كانت الهيأة التّونسية مجرّدة عن المآثر الخيريّة المتعارفة في الأقطار التي أضاء عليها بارق من المدنيّة وكانت مصلحة الأوقاف قائمة بأعباء هذه الإسعافات الإنسانيّة وجب من أجل ذلك ومن الحيثيّة الدّينية القاضية بإحترام نصّ الواقف أن ترمق مصلحة الأوقاف بعين رعاية خصوصيّة تجعلها في أمن تام وحرز منيع من الغوائل والمطامع الخصوصيّة فقد أصبحت هذه المصلحة في قوام الهيأة النّظامية الإسلاميّة لا سيّما الطّبقات العموميّة أعظم كافل بقيام جميع الشّعائر الإسلاميّة وعنوان ثقة الأهالي بالحكومة المحميّة إذ بوارداتها تخفّ وطأة الشّقاوة بين الأفراد ومن أرياع الأوقاف تسدى فعال البرّ ومآثر الخيرات في أرجاء هذه البلاد.

رابعا : توسيع نطاق العلوم والمعارف بوجه يظهر لأولياء شبّان هذا القطر وللشبّان أنفسهم ما في غضون التغذّي بلبان المعارف من المنافع ماديّا وأدبيّا بتثقيف عقول التّلامذة بالعلوم الوقتيّة النّافعة في الهيأة الإجتماعيّة ومن لازم ذلك ترشيح بعضهم في مدارس العواصم الفرنسويّة على نفقة إدارة الصّادقية إلى الخطط العقليّة والنّقليّة والمناصب الإداريّة وخصوصا إقامة مدارس للزّراعة وأخرى للصّنائع لتقلّ بذلك رغبة الإنخراط في الدّواوين الإداريّة وتنكسر حدّة الشّرادة والميل إلى الفلت في الطّبقات الدنية وإشتراط معرفة الكتابة العربيّة في برنامج المواد المدرسيّة والإمتحانات السّنوية حيث كانت هذه المعرفة من عدّة أوجه ضروريّة.

خامسا : إقامة شاهد للأمّة التّونسية على وجودها في الهيأة الإجتماعيّة ولا سيّما في النّظر والتدبّر في المصالح العموميّة بإدخال نوّاب عنها في الجمعيّات الشّورية المقابلة مجلس شورى القوانين في الدّيار المصريّة إذ الحيف كلّ الحيف أن تقع المفاوضة في المصالح التّونسية بدون مشاركة فرد من أفراد الهيأة الأهليّة المختصّين بمعرفة أسرار المصلحة التّونسية من حيث العوائد والطّباع والمقتضيات الأهليّة وذلك في الأقلّ إقتداء بالمجالس الشّورية الجزائريّة.

سادسا : حيث كانت مصنوعات ومحصولات هذا القطر بايرة بل هالكة بتوارد أمثالها من المحاصيل والمصنوعات الأوروباويّة فمن الحرص على تحسين الحالة الإقتصاديّة ونموّ عمران الايالة التّونسية إتّخاذ ما يلزم من الإحتياطات والتّدابير الكمركيّة لا سيّما بالنّظر لقرب سنة 1896 لإحياء الصّنائع التّونسية وملافاة الأخطار التي أصبحت تهدّد عموم المصالح الزّراعية والتّجارية.

سابعا : تنظيم المحاكم العدليّة التّونسية وتدوين ما تجرى عليه أحكامها من القوانين العرفيّة والإداريّة في مجلّة خصوصيّة يسهل بها على الحاكم القيام بوظيفته العدليّة كما تقلّ بها الدّعاوي بإمكان إطّلاع الخصوم على الأحكام العموميّة وإناطة الحكم في القضايا الجناحيّة بين الأجانب والرّعية بمحكمة خصوصيّة.

ثامنا : تشريك التّونسيين وخصوصا من ظهرت نجابته وتحقّقت حسن سيرته من الشبّان في الوظائف الدّولية وجميع المشروعات الإداريّة المتأمّلين لها بالمعلومات والتّجارب الخصوصيّة.

تاسعا : إشتراط تقديم إستخدام الفرنسويّين أو التّونسيين في الأشغال العموميّة عند التّساوي في المعرفة والثّمن مع غيرهم من الرّعايا الأجنبيّة حتى تنتفع البلاد بشيء من المبالغ الماليّة التي تُنفق في هذه المصالح العموميّة وتخفّ وطأة الضنك والحرج عن كاهل المعوزين من الطّبقات الأهليّة.

عاشرا : تحسين حالة الفلاّح الضّارب في الأرض بالعمار المستخرج لخيرات الأرض بإقامة بنك عقّاري ذي شعب في بلدان المملكة يقرض الفلاّح ما يلزمه من زهيد المال لإكمال خدمة زراعته بالفائض اليسير حتى لا يضحى الفلاّح المسكين فريسة المرابين فتضيع أرزاقه سدى وبتعديل طريقة توزيع المجبى وإستخلاصها وتخفيفها على المعسر والفقير إلى أن يقضي اللّه بإلغاءها.

حادي عشر : كبح جماح المطبوعات بما يرفع إهانة البعض للبعض ويكفل بالإتّحاد بين العناصر المتحابة ولا يوغر الصّدور ويوجب النّفور ويمنع العثرة في سبيل تسدّد مصالح الجمهور.

تلك مطالبنا نقدّمها لنظر جناب الوزير الخطير راجين من إنصافه بلسان إخواننا التّونسيين أن يجريها على محك أنظاره السّامية عسى تلاقي من عنايته من الإعتبار والقبول ما يبلغ المأمول.

علي بوشوشة

الحاضرة عدد 323

20 **نوفمبر** 1894

-2-

الجمعيّة الخلدونيّة

(1897)

كنّا أسلفنا الكلام على هاته الجمعيّة وذكرنا في وقته إنتخاب مجلس إدارتها والآن نفيد حضرات القرّاء بأنّه ساعفنا البخت على الوقوف على برنامج مقاصدها وما هي مزمعة على إجرائه من الترقيات التي نتمنّى برغبة نجاح مشروعها في مضمار المعارف والفنون التي جاءت شريعتنا بالبحث على إقتنائها وحيث كان التّلخيص الآتي نصه هو عنوان مقاصد هاته الجمعيّة الحديثة فنحثّ العموم على الإطّلاع عليه حتى يعلموا أهميّة هذا الصّنيع المشكور والعمل المأثور وإليك ذلك.

غرض هذه الجمعيّة هو إظهار الموافقة بين الشّريعة الإسلاميّة والتمدّن الحالي بإستعمال ما لا ينافيها من الطّرق الجديدة في التّعاليم وقد وقعت محاولة هذا الغرض بعدّة جهات من المعمورة خصوصا بالاستانة العلية ومصر وحصلت من ذلك نتائج مهمّة غير أنّ الأسلوب الإسلامي والأوروباوي بقيا متحاذيين بغير تداخل فالمكاتب التي أسّست لتعليم الأهالي بالطّرق الجديدة كان ترتيبها على الهيئة الإفرنجيّة وبذلك تعذّر إدخال تلك الطّرق في التّعليم الإسلامي ولم يقع تقارب إلاّ في مسائل الأحكام بمصر حيث أسّست مجالس حكميّة مختلطة غير أنّ الذي يتبيّن من حالها هو قصد إستمالة الأهالي إلى التّراتيب العدليّة الإفرنجيّة عوضا عن تحسين تراتيب مجالسهم العدليّة حسب أصول شريعتهم المتّسعة وفي ذلك خلل وهو جلب بعض أفراد للتمدّن الأوروباوي بغير أن يؤثّر ذلك تأثيرا معتبرا في المسلمين بحيث لم يحصل إلاّ مرور من طريقة إلى أخرى بغير تداخل ولا تقارب بين أصول الطّريقتين ومن عبر الوادي الفاصل بينهما بقي غريبا مذموما بين إخوانه في الدّين مدحورا بين الأوروباويّين مذبذبا بين الفريقين خصوصا إذا إتّخذ التمدّن الأوروباوي بتمامه فإنّ إسلامه يصير مشكوكا فيه ولهذا إستمرّ الخلاف بين التمدّن الإسلامي والتمدّن الأوروباوي قرونا مع أنّ أصلهما واحد وكان هذا سببا للأراجيف التي أشيعت بعدم مساعدة الإسلام لأصول التقدّم فهذه مسألة مهمّة جدّا قد حلّها من قدرها حق قدرها حيث قال لا يمكن حصول التقدّم الثّابت بالإكراه الحسّي أو المعنوي إنّما يكون بإقناع القلوب واستمالتها له وذلك بأن يباشر المسلمون تنظيم أحوالهم بأنفسهم ويتّخذون من التمدّن الأوروباوي أحسنه حتى لا يبقى للأوروباويّين إلاّ سياسة أشغالهم وتقسيمها على أنّه لا يرى بلادا مهيّأة لأن تكون قدوة في هذا المعنى المهمّ أكثر من تونس فكما أنّ الأوروباويّين لم يحترموا بمكان عوائد الأهالي واعتقاداتهم أكثر ممّا فعلوا بتونس كذلك لم يوجد بمكان أهالي ألين وأذكى وأصدق نيّة لإتّخاذ الطّرق الأوروباويّة من التّونسيين.

وزد على ذلك فإنّ لتونس رتبة سامية في المعارف بالنّسبة لممالك شمال إفريقيا وهذا جامع الزّيتونة لا يقصره عن مجاراة جميع المدارس الإسلاميّة من حيث القدم والفخر ففي البلاد المغربيّة لا تجد ما يضاهيه حتى تصل لفاس وهي مدينة مغلقة أبوابها نحو التمدّن الأوروباوي فلا مطمع حينئذ في تخريج أناس من هناك ذوي مدارك واسعة للجمع بين التمدنين وإخراج أصول مشتركة منهما فلم يبق من يجاري جامع الزّيتونة بإفريقيا إلاّ الأزهر لكن وقع بمصر تأسيسات أوروباوية وإسلاميّة لم تتّحد في المقاصد غالبا وأما القطر التّونسي فإنّه لم يقع به إلى الآن ما ينافي المقصود بحيث أنّ فوزها على ما سواها من الممالك الإسلاميّة يكون بحسب الطّرق المستعملة فإذا تقرّر ذلك فإليك أنسب الوسائل للحصول على الغرض المذكور حسب الأحوال الحاضرة.

أوّلها تأسيس جمعيّة مؤلّفة من مسلمين عارفين بتلك المقاصد قد مكّنتهم معرفة اللّغتين وكيفيّة تربيتهم من المشاركة في التمدنين ويكون الغرض الأصلي من هاته الجمعيّة بثّ المقاصد المذكورة بين المسلمين وهي أفكار تقرب من أفكار الوزير خير الدين رحمه الله وذلك بأن تتعاطى الجمعيّة المذكورة محادثات علميّة وترجمة كتب وتحرّر رسائل وتخريج معلّمين قادرين على نشر أصول المعارف الأوروباوية باللّغة العربيّة كتابة ومشافهة عند إجتماع أعضائها بغيرهم.

ثانيا يشتغل بالمقارنة والتفيق بين شرائع الأهالي والشّرائع الأوروباوية مع بيان المواضع التي تتّحد فيها ففي أحكام البلاد ما هو شرعي بحت لا يقبل التّغيير وحفظه موكول للمجلس الشّرعي كالأحكام التي تخصّ الأفراد كالأنكحة والمواريث مثلا.

ومنها ما يتأكّد تعديله بحسب الزّمان والمكان فيجري فيه ما هو مقرّر في الشّريعة الإسلاميّة من أنّ أحوال الوقت تراعى في تنزيل الأحكام وقد ألف في ذلك العلاّمة ابن عابدين رسالة سمّاها نشر العرف في بناء بعض الأحكام المدنيّة وما يتعلّق بالتّعاقد والعلائق المتجريّة وغالب الأحكام الجنائيّة أي غالب الأمور التي هي لنظر الوزارة بتونس وهذه المقابلة قد وقعت في غير البلاد التّونسية ففي الأستانة ومصر قانون مدني وقانون متجري وقانون جزاء بها توفيق حسن بين الشّريعتين غير كثير فأحكام التّفليس مثلا لا تختلف كثيرا بين بلد وآخر فمن الأكيد أن يهتمّ بإنشاء قوانين بتونس تتّحد بها الأحكام في سائر الجهات حيث تأكّدت الحاجة إليها بسبب أحداث المجالس الأفاقيّة التي تحكم حكما باتّا بالنّيابة عن الأمير.

ثالثها توسيع نطاق التّعاليم العالية بالجامع الأعظم بتونس ولا بأس أن نذكر هنا ما كانت عليه العلوم العربيّة من علوّ الشّأن زمن بني أميّة وبني العبّاس حتى بلغت طرفيْ العالم المتمدّن أي من بغداد إلى قرطبة وكانت أفكار التقدّم والإختراع والفلسفة كلّها إذ ذاك من جهة التمدّن الإسلامي بينما كانت أكبر المدارس الأوروباوية قارّة لا تظهر لها حركة وذلك أنّ العرب لم يكتفوا إذ ذاك بشرح النّصوص القديمة بل كانت تزيد عليها بلا إنقطاع حتى أنّ العلوم الجديدة كانت حينئذ نتيجة أفكارهم كالعلوم الرّياضية والفلك والكيمياء والطّب لأنّهم هم الذين أشاعوها أوّل مرّة غير أنّنا نرى أنّ الأعمال التي كانت مستعملة إذ ذاك بمدارس أوروبا لها مشابهة كبيرة بما هو جار الآن بالمدارس الإسلاميّة ولنقتصر الآن على ذكر أمرين أصليّين وهما أنّ التّعليم كان مقصورا على الحواشي كيفما كانت إفادتها حيث كانت نصوص أرسطو هي السّائدة بالمكاتب الأوروباوية إذ كانت فروع المعارف غير واضحة حتى كان بعض علماء العصر يدعي تحصيل العالم كلّه وتعليمه كذلك ولا يخفى ما في ذلك من الخلل لأنّ التّعليم إذا كان مقصورا على نصّ قديم مهما كان حسنه فإنّ ذلك لا يؤدي إلى تقدّم حيث كان شأن العلوم التوسّع بالإكتشافات الجديدة على ممرّ الأيّام فلو فرضنا أنّ عالما جليلا يقتصر على علمه بغير إستزادة فإنّه لا يمكنه أن يعلم غير علم عصره وإن كان هو أرسطو نفسه كما أنّ الإنسان الواحد إذا أراد أن يعلم عدّة علوم معا فإنّه لا يمكنه أن يدقّق شيئا من العلوم حيث كان عمر الإنسان قصيرا لا يمكّنه من تدقيق جميع العلوم والبلوغ إلى درجة الكمال لأنّ التقدّم في العلوم لم يتيسّر إلاّ بإضافة ما أنتجته أتعاب كلّ جيل لما كان عند الذي قبله كلّ علم بخصوصه بخلاف ما إذا كان المدار دائما على شيء واحد فإنّ التقدّم لا يحصل أبدا وما أخذ الأوروباويّون في التقدّم إلاّ من وقت إتّباعهم للقاعدتين الآتيّتين وهما البحث في النّصوص للإستفادة من وراء القدماء وتصييرها إلى حدّ قيمتها ثمّ الزيادة على ما يصل إلينا من أجدادنا وتقسيم الأشغال ليمكن كل عالم أن يخصّص جهده بعلم واحد ليبلغ فيه درجة عالية ليتناوله من بعده ويفعل به ما فعله هو وهكذا تنتقل العلوم من جيل إلى جيل فترى أثناء حياة النّاس علوما قد تقدّمت تقدّما سريعا جدّا فالخريطات التي كانت مستعملة لتعليم الأطفال في قارة إفريقيا منذ ثلاثين سنة صارت اليوم في أعيننا مسخرة منذ صار السواحون يعمرون في كلّ عام شيئا من الفراغ المجهول إذ ذاك وهكذا شأن علوم أخرى فإنّ الكهرباء مثلا تقدّمت تقدّما سريعا بحيث لم يمرّ عام إلاّ وتجد إكتشافا جديدا وهكذا توالت القرون حتى إنقلبت الأحوال فصارت اليوم علوم الأوروباويين في التقدّم وعلوم المسلمين تدور حول مركز واحد كما كان حال الأوروباويّين قبلا ولم ينفع في ذلك جهد كثير من رجال العلم والنّباهة والظاهر أن لا مانع من أن نستعير من الأفرنج طرقهم كما إستعاروا منّا طرقنا ونتقدّم إلى أمام ففي جامع الزّيتونة مثلا تنقسم العلوم إلى ما لا يقبل التّغيير كالعلوم الفقهيّة وأصول اللّغة العربيّة وما يقبل التّحسين وزيادة التّطبيق كالرّياضيات والطّبيعة والتّاريخ والجغرافيا وغيرها من العلوم البيّن أنّ القسم الأوّل من هاته العلوم لا يمسّ ويحترم باحترام سياج الجامع الأعظم غير أنّه لا مانع من أن تجرى به قاعدة التّقسيم فعلى المسلمين العارفين بمقتضيات الأحوال أن يعيروا هاته المسألة جانبا عظيما من الإعتبار ويبادروا بإبراز ذلك من القوّة إلى

الفعل وممّا تقدّم تتّضح كيفيّة تأثير الأفكار الأوروباويّة تأثيرا حسنا من غير أن تمسّ العقائد والعوائد أدنى مسّ فإذا تقدّمت الايالة التّونسية في هذا المضمار وأرت غيرها نتيجة التّوفيق بين التمدنين فلا شكّ أنّها تحوز قصبات السبق وتنشر لواء العلوم الإسلاميّة حتى يطير صيتها إلى دواخل إفريقيا والله الموفق للصّواب.

الحاضرة

19 **جانفي** 1897

-3-

الجمعيّة الخلدونيّة

(1897)

بمناسبة قرب الإنتخاب العمومي لأعضاء مجلس إدارة هذه الجمعيّة الوطنيّة طبقا لنصّ قانونها الأساسي نأتي هنا على نبذة من أعمالها ومنها يرى القرّاء أنّ أعضاءها وإن ارتدوا برداء التّواضع ولم يمتطوا متن الفخفخة وحبّ الشّهرة المعهودتين في كثير من أمثالها ولم يألوا جهدا في القيام بما أخذوا على أنفسهم من خدمة الوطن تطوّعا وإحتسابا فنقول :

لا يخفى أنّ هذه الجمعيّة بعد أن حرّرت ترتيبها الأساسي وانخرطت في سلك الرّسميات بموافقة الحكومة على نظاماتها افتتحت رسميّا في أواسط ذي الحجّة من العام المنصرم وكان إفتتاحها في موكب حافل إنتظم عقده من جهابذة العلماء وكلّ من جناب الوزير المقيم العام وجناب المولى الوزير الأكبر وجناب وزير القلم وجمّ غفير من الطّلبة والأعيان حسبما نشرنا تفصيل ذلك في إبّانه ومع أنّ تاريخ هذا الإفتتاح جاء قريبا من موسم البطالة الصّيفية للدّروس فإنّ المتطوّعين من أعضاء الجمعيّة المشار إليها شمّروا عن ساعد الجدّ وشرعوا في الأهمّ من مشروعاتها وهو تدريس الفنون والمعارف النّافعة التي وإن شملها قانون جامع الزّيتونة الأعظم يتعذّر إلقاءها بين جدران ذلك البيت المقدّس لما تحتاج إليه من الأدوات والأساليب التي لا تناسب المعابد الإسلاميّة.

وبهذه المناسبة نذكر بمزيد السّرور أنّ هذه الأريحيّة شملت أيضا إدارة الجامع الأزهر الشّريف وذلك أنّ حضرات المشايخ النظار بالجامع المذكور أدركوا ما للطّلبة المسلمين من شدّة الإحتياج إلى المعارف النّافعة التي عليها قوام العلم البشري فقرّر وألزم تدريسها وانتخبوا لهذا الغرض الشّريف أفرادا من نجباء المصريّين المعلمين بالمدارس الدّولية وقد وقع الشّروع في تلك الدّروس وكان من إقبال الطّلبة وإجتهادهم في تحصيلها ما يبشر بقرب إنتشار تلك المعارف بين جمهور الأزهريّين بما يعود إن شاء الله بجزيل النّفع على الهيئة الإسلاميّة بتلك الأقطار.

وإليك الآن بيان الدّروس التي وقع الشّروع فيها بالخلدونيّة وما وصلت إليه درجة التّعليم في هذه المدّة الوجيزة.

حفظ الصحة -قام بتدريس هذا الفنّ النّافع رئيس الجمعيّة الخلدونيّة الفاضل الزكي الابرع أمير الالاي السيد محمد القروي المتضلّع في تلك المسائل وقد درس الطلبة إلى حدّ الآن. من كتاب قواعد حفظ الصحّة للحكيم ورتبات ما يصيب الإنسان من الجراثيم والنبات ويسبّب المرض وكذلك فصل الهواء وما يعرض له من الفساد وفصل الطّعام والشّراب وفصل النّور والحرارة والبيوت والمناخ والإقليم واللّباس والنّظافة الشّخصية والرّياضة والرّاحة بحيث لم يبق من الكتاب إلاّ فصل العادات وأمراض العدوى والوقاية منها.

كما درس الفاضل المذكور جانبا مهمّا من علم وظائف الأعضاء والتّشريح لزيادة توضيح الفصول المقرّرة أعلاه.

الهندسة والمساحة -أنيط تدريسها بالفاضل الزكي الشيخ السيّد رمضان أحد أعيان المدرّسين بالجامع الأعظم وأحد أعضاء مجلس إدارة الخلدونيّة.

وقد باشر الشّيخ المذكور هذا الدّرس إلى أن كانت الصّلاعة الصيفيّة ثمّ عرض له عذر عاقه وقتيّا عن الإستمرار فقام مقامه حضرة رئيس الجمعيّة الخلدونيّة أمير الالاي السيد محمد القروي فأجاد وأفاد ومنذ أسبوع أحيل هذا الدّرس على النّجيب البارع السيد الطيّب رضوان أحد المتطوّعين بالجامع الأعظم بحيث أتم طلبة الخلدونيّة إلى حدّ الآن تدريس الخطوط والزّوايا والتّقسيمات المتعامدة والمائلة والمضلعات كالمثلث والمربّع وشبه المنحرف والمستطيل والمعيّن وكثير الأضلاع وغير ذلك كما أتمّ تدريس الدّائرة ومحيط الدّائرة وما يتعلّق بذلك من المسائل وانتهى الآن الكلام إلى المجسمات وهي نتيجة جميلة أحرزها الطّلبة في وقت وجيز والسّبب في ذلك أنّ هيأة التّعليم بالخلدونيّة سلكت في دروسها طريق التّدريس العملي مجردا بقدر الإستطاعة عن البراهين إحترازا من ضياع الأوقات النّفيسة في نظريّات يمكن للطّلبة أن يدرسوها بأنفسهم بالمطالعة متى عرفوا الأصول العمليّة التي بها الحاجة في مثل هذه العلوم.

الطب -إهتمّت الخلدونيّة أخيرا بتأسيس دروس طبيّة فأعطت القوس باريها بأن أحالت هذه الدّروس على الحكيم النطاسي وطنيّنا السيد البشير دنقزلي والذي دار عليه الكلام إلى حدّ الآن مسائل القلب والدم وما يتعلّق بذلك من الأحوال.

الجغرافية والتّاريخ -أنيط تدريس هذين العلمين بالفاضل البارع السيد البشير صفر فابتدأ أوّلا بتدريس الجغرافية لأنّها أساس التّاريخ إذ موضوع هذا الفنّ الكلام على الممالك والأمم وما إعتراها من التقلّبات وفائدة ذلك إنّما تتمّ بمعرفة مواقع تلك الممالك وأحوال تلك الأمم وهو ما يبحث عنه علم الجغرافية وقد صادفت الدّروس الجغرافية نجاحا تامّا إذ أصبح غالب الطّلبة المواضبين على درس هذا الفنّ يحسنون جيّدا معرفة أقسام الأرض الخمسة وتفصيل ما إحتوت عليه من الممالك والعواصم وأمّهات المدن بحيث صاروا على علم تامّ من الجغرافية السّياسية كما أتمّوا

حفظ المشهور من البحار والأنهر والجبال وغيرها ممّا يدخل في قسم الجغرافية الطّبيعيّة والدّروس جارية لأنّ في الكلام على ممالك أوروبا تفصيلا من حيث مواردها التّجاريّة والفلاحيّة وهيأة حكوماتها ونظاماتها وقوّتها برّا وبحرا وغير ذلك.

وبعد أن تتمّ دروس الجغرافية على الصّورة المذكورة فيما يتعلّق بأشهر ممالك الكرة الأرضيّة يقع الشّروع في علم التّاريخ فيبتدأ أوّلا بكيفيّة تكوّن الممالك وصيرورتها على حالتها المشاهدة لهذا العهد ثم يخاض عباب التّاريخ العمومي سيّما ما له مساس بالأمم الإسلاميّة.

أمّا تاريخ البلاد التّونسية فقد تكفّل به الفاضل البارع السيد محمد ابن الخوجة وبعد قليل يقع الشّروع في درس هذا القسم المفيد من علم التّاريخ الجليل.

الحساب -كانت الدّروس الحسابيّة أوّلا إلى عهدة النّجيب البارع السيّد محمد الصالح السلامي ثمّ أحيلت على الفاضل البارع السيّد البشير صفر السّالف الذّكر وقد أحسن الطّلبة إلى حدّ الآن معرفة الجمع والطّرح والضّرب والقسمة في الأعداد الصّحيحة والأعداد الكسوريّة العشريّة وسيقع الشّروع بعد قليل في الكسور الإعتياديّة وقواعد الشّركة والأرباح والأعداد المتناسبة وإستخراج الجذور ثمّ يبسط القول في المكاييل والمقاييس ممّا لا يستغني عن معرفته التّونسيون.

مسك الدّفاتر وقواعد المعاملات وأصول التّجارة قام بتدريسها الفاضل البارع السيّد محمد ابن الخوجة السّالف الذّكر وقد أقبل كثير من أهل التّجارة والباعة على الدّرس المذكور فتعلّموا وظيفة التّاجر وكيفيّة مسك الدّفاتر وضبط موازين المتجر وتراتيب نقل السّلع وحركة قراطيس الدّيون ورواج النّقدين الذّهب والفضّة وتأثير الرّخاء والغلاء في أسواق التّجارة وأسعار البورصة وقيمة المسكوكات العموميّة بحيث أنّه عمّا قريب يقع إن شاء الله ختام الفنّ المذكور بما يرضى الطّلبة التّونسيين .

قوانين المحاكم التّونسية - لا يخفى حاجة العموم إلى معرفة أصول التّرافع أمام المحاكم ومن أمثال الأفرنج أنّ لا عذر لأحد يجهل القوانين الوطنيّة وقد أدركت الجمعيّة الخلدونيّة أحقيّة هذه القضيّة فقرّرت جعل درسين أحدهما يتعلّق بالمحاكم التّونسية والثّاني يختصّ بأحكام المجلس المختلط ومسائل التّسجيل العقّاري وقد تكفّل بالقسم الأوّل الفاضل البارع السيّد خليل بو حاجب فأجاد في هذا المشروع حيث أطنب فيما كانت عليه المحاكم التّونسية سابقا ولاحقا أعني ما كانت عليه قبل المعاهدات القنصليّة التي أمضيت بين الدّول الأفرنجيّة والدّولة العثمانيّة من عهد السّلطان سليمان القانوني ثمّ ما آلت إليه من ذلك التّاريخ ثمّ ما صارت عليه من عهد إنتصاب الحماية الفرنسويّة.

أحكام التّسجيل العقاري - أمّا هذا القسم فقد تكفّل به الفاضل البارع السيّد خير الله بن مصطفى وأجاد فيه أيضا بما رفع الستار عن مسألة التّرافع أمام المجلس المختلط وأهميّة ذلك لا تخفى على بصير.

اللّغة الفرنسويّة - من التّحسينات الكماليّة التي وجّهت إليها الخلدونيّة عنايتها بتأسيس دروس اللّغة الفرنسويّة التي لا أحد ينكر ما في مزاولتها من المنافع العموميّة فضلا عن أنّ تعلّم اللّغات ممّا يرغب فيه شرعا وعقلا (وكلّ لسان بإنسان) وقد أنيط تدريس اللّغة المذكورة بالفاضل البارع السيّد مصطفى دنقزلي فانتفع بدروسه كثير من الطّلبة وغيرهم من الأهالي وقد ناهز الآن ختم الكتاب الأوّل للمبتدئين والثّاني لمن لهم معرفة إجماليّة بالفرنسويّة وكلا هذين الكتابين من تأليف جناب مدير العلوم والمعارف .

هذا ولزيادة الفائدة قد إستجلبت الخلدونيّة كميّة معتبرة من الكتب الحديثة التي ألفت بمصر في الفنون المشار إليها.

والحاصل أنّ الخلدونيّة قامت بخدمة جليلة للأمّة التّونسية تستوجب عاطر الثناء بما وقع لها ولله الحمد من الإقبال العام على سائر دروسها بما ينطق الألسن بالثّناء على همّة وحزم إخواننا طلبة العلوم ولكن بقي النّظر في وسائل تمكين عرى مشروعها الجليل مدى الأجيال وهو ما نبحث عنه إن شاء الله في فرصة أخرى وكلّ آت قريب.

الحاضرة

23 **نوفمبر** 1897

-4-

أسباب ضعف الحكومات الإسلاميّة وإنحطاطها

(1901)

... إنّ السّياسة الشّرعية الإسلاميّة التي تقدم البحث عنها ممهّدة لسعادة الدّارين وكافلة لكلّ خير ونجاح بلا ريب فلماذا أصبحت الدّول الإسلاميّة في هذا الضّعف المستمرّ والتّقهقر الهائل والإنحطاط المفزع، والدّول الغير الإسلاميّة تزداد شوكة وقوّة ومكانة، هذا سؤال يتبادر إلى ذهن كثير من النّاس فجوابه على وجه الصّواب نشرع فيه كما سيأتي.

قال اللّه تعالى «وما كان ربّك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون» هذه الآية يكفي التأمّل فيها مورقة البحث الطّويل العريض العميق. وقد توالت ضروب الفتن منذ مدّة في البلاد الشّرقية وخصوصا الممالك الإسلاميّة فجعلت حكوماتها تضطرب وأمورها ترتبك وامتدّت الشّوائب والمصائب من أرجائها وأنحائها إلى أن غدت مراكزها تضطرب في أكبادها وأحشائها حتى فطن الغربيّون لما صارت إليه هذه الممالك الكثيرة الخيرات من الخطوب المدلهمة الموافقة لأغراضهم فأخذوا يضربون أسداسا في أخماس في سبيل إمتلاكها ويظهرون من الدّهاء ألوانا كثيرة ولكن بقصد الإستيلاء عليها غير مكتفين بإستدرار منابع الثّروة والتّجارة فيها على أنّ ألوان هذه السّياسة الدّهائية الكريهة بعضها مزعج ومرعب ظاهرا وباطنا وبعضها يرى رائقا مزخرفا في الظاهر تهوى إليه النّفوس بقدر ما هو وخيم العاقبة ومحفوف بالمكاره والمهالك لأهل الشّرق في النّهاية فما هي تلك الألوان والأوضاع، هي حماية رجال الدّيانة المسيحيّة طورا ووقاية البلاد من الأعداء مرّة أخرى لغرض الإصلاح مثلا وحماية التبعة حينا والمحافظة على المصالح الخصوصيّة تارة واستئجار البنادر والثّغور والنّواحي دفعة، فهذه العجائب والغرائب هي من مزاعم أهل أوروبا المتمدّنين الرّاغبين في تمدّن البلاد الشّاسعة والأصقاع النّائية معا لا حاجة لشرحه وناهيك عنه إيراد مثال على كلّ منها. إنّهم يدعون حماية رجال الدّين المسيحي فلا تجد ناحية من ممالك الشّرق وخصوصا البلاد الإسلاميّة ليس فيها مكاتب ومدارس للبروتستانت والجزويت بإدارة رهابين ورئاستهم تحت نقاب نشر المعارف وخدمة الإنسانيّة وفيها أطبّاء وطبيبات وقوابل وضباط كلّهم يلقون الفتن ويدسّون الدسائس بين سكّان النّاحية وهم خادمون لغايات حكوماتهم بتمام الحريّة تحت حمايتها وأمّا وقاية البلاد من شرّ الأعداء فمثل إستيلاء الإنكليز على جزيرة قبرص بزعم معاونة الدّولة العثمانيّة عن تجاوز الرّوس حدود الأناضول (لا سمح اللّه) وأمّا نشر التمدّن والحريّة فمثاله ما أنتج من المستعمرات الأجنبيّة في إفريقيّة وأمّا الحماية فيكفي بتمثيلها ضياع جزيرة كريد بدعوى حماية المسيحيّين فيها وأمّا إستئجار مواقع للتّجارة فمنواله إقتسام الدّول الأوروبية سواحل سلطنة الصين

شمالا وجنوبا واستعدادها للإستيلاء على بلاد إبن السماء الداخلية وأمّا المحافظة على المصالح الخصوصيّة فكما فعله الفرنسيّون بتونس والجزائر لعلاقة القرب والجوار طبعا وأمّا الإحتلال المؤقّت (لمصلحة مزعومة) فيوافق معنى إستيلاء النمسا على ولايتي البوسنة والهرسك بغير حق وليت شعري ما يقال عن إحتلال أنكلترا لمصر بنيّة الإصلاح وتثبيت عرش الخديوية. فهذه الألفاظ كلّها للتّمويه ومن أمعن الفكر في معانيها الحقيقيّة كما أشير إليه ثبت عنده أنّها مترادفة ومفيدة لذلك المعنى حقّ الإفادة، أي أنّ الدّول القويّة لا تعني بحريّتها ومدنيّتها إلاّ الإستيلاء والإمتلاك بلا حرب ولا قتال.

فلولا تنافس الدّول الغلاظ الشّداد باختلاف مصالحها يحتمل أقوى إحتمال أنّها كانت قد أُستولت إلى الآن على بلاد آسيا وإفريقيّة كلّها بمثل تلك الحروب السّياسية، على أنّ هذا التّنافس الشّديد لا يتوجب توقف المتنافسين فيما هم عليه من الطّمع والجشع فلقد أصبحوا الآن يتناولون لقمة بعد لقمة ممّا لا تستطيع معدهم أن تهضمه بسهولة وهذه غايتهم الوحيدة (وقّانا اللّه عواقبها).

فيا عجبا هل فطن أهل الشّرق لهذه الدّواهي النّازلة على رؤوسهم وهل انتبهوا لأصابع الأجانب التي تفقأ عيونهم... المظنون أن بعضهم وقليل منهم قد أحسّوا بهذا الزّجر الأليم وبصروا بذلك الرجس الوخيم ولكن أكثرهم صمّ بكم عمي فهم لا يعقلون.

وهل أحاط النفر الذين أحسّوا بذلك علما بالعلّة وأسبابها فهاهنا محل بحث ونظر فإنّهم لو أحاطوا بالدّاء علما وأدركوا حقيقته أوجب أن يجتهدوا في مداواة الدّاء قبل إستحكامه إذ عدم العمل يدلّ على عدم سبق العلم ومهما كانوا فقد يصدّق فيهم والحالة هذه قوله تعالى «ينهون عنه ويناون عنه وأن يهلكون إلاّ أنفسهم وما يشعرون».

إنّ المسلمين يعتقدون أنّ الدين سبب سعادتهم الدّنيوية والأخرويّة وأنّ الإنحراف عنه يفضي إلى الشّقاء ويسبّب نزول البلاء وأنّ الذين يدينون بدين الإسلام هم أقلّ الصلاح المعنيين بقوله تعالى «إنّ الأرض يرثها عبادي الصّالحون» ويستدل المسلمون على ذلك بهذه الآية وأمثالها ويحتجّون على من ناواهم بذلك ولا شكّ أنّ إعتقادهم هذا حقّ وإستدلالهم صحيح. ولكن بعض قصار الفهم وضعاف البصيرة يظنّون في الدين أسرارا غريبة وروحانيّة محضة تمدّهم وتوجب النّصرة والغلبة لهم من قبيل الكرامات الخارقة للعادة فيأملون النّجاح في كلّ شيء بلا أسباب كافية ويهملون كثيرا من الأمور الدّنيوية ويتكاسلون فيها ولا يتوسّلون بأسباب الإستطاعة ولكسب الصّحيح وأمّا الذين ينظرون في أحوال الأمم في العصر الحاضر بعين البصيرة ويعتبرون بحركاتها ويطالعون تواريخ الأمم في العصور الخالية والأجيال الغابرة فهم يعلمون أنّ ضعف الأمم وهلاك الشّعوب وانقراض الدّول وارتفاع الملل وعزّة النحل كلّ ذلك لم يزل يجري على ناموس طبيعيّ لا يختلف

وسنة إلهيّة لا تبديل ولا تغيير فيها. فالذين يسلكون سبيل الإرتقاء والسّودد التي هدى اللّه نوع الإنسان إليها وفطره عليها بفضله وكرمه مراعين السنة الإلهيّة يصلون إلى ما يبتغون من الخير والسّعادة في الدّنيا مؤمنين كانوا أو كافرين.

والمخالفون لذلك الذّاهبون في طريق الإمتهان والإنحطاط هم ينحطّون لا محالة ويهاؤون ولو كانوا أبناء أيّ دين. لا تأثير للدّين وحده فقط في العز والسودد والضعف والإستكانة في الأمور الدّنيويّة، فإنّ هذه دولة اليابان في عصرنا قد إرتقت إرتقاء عظيما في زمان قليل وهي دولة وثنيّة وصارت صاحبة الشّوكة المدهشة فغلبت دولة الصين مع أنّها أضعاف أضعافها ملكا وتبعة، ونرى السّدول الإسلاميّة تتقهقر وتنحط على مرّ الشّهور والأعوام حتى أنّ طائفة من المفرطين يرون تقهقر المسلمين في هذه الآونة وضعفهم ناشئا من تمسّكهم بالدين بل يعدون أسباب الإرتقاء والعمران ممنوعة به ويزعمون زعما فاسدا أنّ ما ظهر من بعضهم من آثار العمران والحضارة قليلا كما في مصر إنّما تأتي من قبول قواعد التمدّن الأوروبي بغير إلتفات إلى الدّين ولا تقيّد به وهذا ظاهر البطلان.

إنّ الذين يقولون أنّ سبب سعادة المسلمين وأساس إرتقائهم هو الدين وأنّ إضاعتهم لهذه السّعادة إنّما كانت بإنحرافهم عن الدين، قولهم صحيح كما يصحّ قول الذين يقولون أنّ اللّه تعالى خلق سننا حكيمة ونواميس سليمة لإرتقاء الأمم وصلاحها يفوز بالمراد، في الدّنيا من ينتهجها ويعتني بها مؤمنا كان أو كافرا ، ومن يخالفها يخسر أيّا كان ولكنّ الغلوّ في الرّأي قد أخذ من الفريقين كليهما فأخذ (على من يفهم من أدلّة الطّرفين).

الحاضرة

11 **جوان** 1901

-5-

خطـــرات (1904)

نريد أن نتكلّم على مسئلة من أهمّ مسائل حياة هذه الأمّة التي قضى عليها سوء حظّها وتفرقها وإندفاعها في مناحي الحرص على الحظوظ الشّخصية القضاء الأخير وصارت تعدّ تجاه الأمم الحيّة نورا بلا ثمر أو غيم حمى الشّمس لم يمطر ولم يسر حتى رماها الأضداد بكلّ نقيصة ووسموها بضعف الإرادة وفتور العزيمة وبرقوا إلى إلقاء المسؤوليّة في ذلك كلّه على عاتق دينها القويم الذي تكوّن على أسس الإنسانيّة وروابط الإجتماع ونواميس المدنيّة الحقّة ونطق بفضله الحجر والمدر قبل البشر.

وقد تنطق الأشيا وهي صوامت وما كلّ نطق المخبرين كلام

ألا وهي مسئلة التفرق والتّقاطع الواقع بين فريقين تجمعهما رابطة الوطنيّة والدّين الذي يدعوهما طبعا إلى الإئتلاف والإتّحاد على دعائم تبادل المنافع ودرء المفاسد.

تفاقم الخلاف بين شبّان النّشئة الحديثة التّونسيّة الذين تغذوا بالمعارف الأروباوية والذين إمتصّوا ثدي العلوم الإسلاميّة بالجامع الأعظم عمّره الله وتمكّن بينهما حادث الخلاف إلى أن صار كلّ من الحزبين أحدوثة في فم الآخر وضربوا ببعضهم الأمثال في منتدياتهم وتواصفوا بأقبح الصّفات ذلك يرمي صاحبه بالزيغ والإلحاد والآخر يرميه بالتوحّش والتعصّب ذلك الأمر الذي يقصر قلمي عن الإفصاح عنه ويتلعثم من أجله لساني ويضيق له صدري ويتخفق فؤادي من وخامة عقباه.

ولو تأمّلنا مليّا ودقّقنا النّظر في السبّب الدّاعي لهذا التّدابر وإلقاء الحبل على الغارب بين طائفتين مسلمتين خاضعتين لما يمليه القرآن العظيم من الواجبات ويقضيه من التّكاليف لوجدنا أنّ السّبب الحامل لكلّ من الفريقين على هذا التّشاحن إنّما هو سوء التّفاهم والإصغاء لوشاية الواشين والإنصياع لأراجيف النمّامين قد دلّت الآثار وشهد العيان أنّ الأمم والشّعب لن تقوم لها قائمة إذا كانت جانحة للإفتراق متمسّكة بوسائل الشّقاق وأنّ هذا الرقي الذي ظهر في عواصم أروبا وسما بها إلى رعان المجد ليس له وسيلة صحيحة غير الإتّحاد على مصلحة الوطن. ألسنا

نحن معاشر المسلمين أولى بالإتّحاد إذ أنّ القرآن يقول «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» نسأل الله تعالى أن يلهم جميع إخواننا المسلمين إلى الإئتلاف والإتّحاد ونبذ الأغراض إنّه سميع الدّعاء.

صاحب الجريدة

الصّواب عدد 34

18 **نوفمبر** 1904

-6-

جمعيّة قدماء تلامذة المدرسة الصّادقية

(1905)

يوم الأحد الفارط إجتمع بمحل الخلدونيّة جمع من قدماء تلامذة المدرسة الصّادقية للمفاوضة في لائحة قانون أساسي لتأسيس جمعيّة من إخواننا أولئك التلامذة على معنى التّعاضد والإتّحاد والمؤاخاة وبثّ المعارف الوقتيّة واللّغة العربيّة بين الطّبقات الأهليّة أصالة وقبل المفاوضة تلى الشاب المهذّب الأنجب السيّد علي باش حانبه وكيل أوقاف الصّادقية تقريرا في بيان الفوائد الماديّة والأدبيّة من هذا المشروع وقبل إنفضاض الجلسة إنتخبت الجمعيّة مجلسا إدارتها مؤلفا من السيّد خير الله بن مصطفى رئيس الجمعيّة، وأعضاءه السّادة محمد بن الخوجة، أحمد الغطاس، عمر بو حاجب، حسين بو حاجب، محمد الأصرم، محمد الشّعبيني، محمد بن عوده، رشيد بن مصطفى، محمد الجنادي، الهادي الأخوه، الطيّب رضوان فنهنّيهم بذلك ونرجو لهذا المشروع الجليل تمام النّجاح.

الحاضرة

5 **ديسمبر** 1905

-7-

جمعيّة تلامذة المدرسة الصّادقية

(1905)

تشكّل مجلس إدارة هذه الجمعيّة أخيرا على الصّورة الآتية

السيّد خير الله بن مصطفى رئيس ؛

السيّد أحمد الغطاس كاهية ؛

السيّد الهادي الأخوة كاتب ؛

السيّد حسين بوحاجب كاتب ثاني ؛

السيّد محمد شعبيني أمين مال.

وأعضاءه السّادة محمد الأصرم و عمر بو حاجب و محمد بن عوده و محمد الجنادي و رشيد بن مصطفى و الطيّب رضوان و محمد بن الخوجة.

الحاضرة

12 **ديسمبر** 1905

-8-

خطبة مدير المدرسة الصّادقية

بنادي قدماء تلاميذها

(1906)

أشرنا في العدد الفارط لهذه الخطبة ووعدنا حضرة القرّاء بنقلها لأنّها إحتوت في نظرنا على نصائح نفيسة لأعضاء جمعيّة قدماء المدرسة الصّادقية التي تغذّينا بلبانها ولها ولإخواننا قدماء تلاميذها علينا حق خدمتهم وتعضيد مشروعاتهم بما فيه منفعة الجميع.

قال المستعرب مسيو دلماس حبيب النّاشئة الإسلاميّة

« لئن تلقى الفرنساويون مشروعكم بمظاهر الإستحسان وتسابق أشهر أساتذتنا لمدّ يد المساعدة إليكم فما ذلك إلاّ تطلّبا لإستحكام روابط الوفاق والمودّة بينكم وبيننا، فتحتم في وجوهنا أبواب ناديكم فأقمتم الدّليل على تنوّر أفكاركم وعلى ما لديكم من التّسامح شأن من يسعى في إتّحاد العناصر المختلفة وسترون ما ستجتني جمعيّتكم من وراء ذلك فإن من أقل فوائد إيتلاف العنصرين الفرنساوي والأهلي إرتقاء الجميع في مضمار العلوم والتّوسيع على العامة بتنمية الثّروة بمساعي الجانبين ».

ثمّ قال « تعلمون صدقي إليكم وعليه فالنّصيحة مني لا إرتياب فيها لذلك أوصيكم بعدم الخوض في المسائل الدّينية التي تزلّ فيها الأقدام وتُحدث بينكم وبين أبناء جلدتكم من الشّقاق ما ينفره الذّوق السّليم فلتعرضوا اعراضا كلّيا عن إنتقاد أخلاق وشعائر من بقي متمسّكا بعوائده المحترمة ولتعضوا أنتم أنفسكم بالنواجذ على دينكم وما المطلوب منكم إلاّ أن تبرهنوا لغير المسلمين بما عندكم من التّسامح على أنّ المسلم يمكنه معاشرة غير المسلم معاشرة حسنة من دون أن يفرط في دينه فهذه الحقيقة التي أوضحها لكم حضرة الفاضل رئيس جمعيّتكم هي التي تعود عليكم بالخير العميم ».

ثمّ قال « وأوصيكم أيضا بعدم الرّكض في مراتع السّياسة التي لا تجديكم نفعا فلا ينبغي لكم أن تأخذوا بناصر فريق من الفرنساويين ضدّ فريق آخر إذ الفريقان أبناء فرنسا التي تظلّكم بحمايتها المنيعة.

ثمّ يجوز لكم أن تتفاهموا وتتبادلوا أفكاركم فيما يتعلّق بمصالحكم ولكن ليكن ذلك في غير مقرّ الجمعيّة وعلى كلّ حال فنحن نرشدكم وإنّ من سداد الرّأي أن لا يكون إحتجاجكم بعنف وشدّة.

كما ينبغي أن يكون مجرّدا من الشّخصيات لأنّه لا علاقة للأفراد ولا للأحزاب بالسّياسة التي نسوسكم بها بل أمر ذلك بيد الدّولة الحامية وهي كما تعلمون تحبّكم وتضمر الخير إليكم وليس بالعسير عليها الإنتقال بكم من الحسن إلى الأحسن ».

الحاضرة

28 **ماي** 1906

-9-

نـادي قدمـاء الصّادقيـة

(1906)

أصبحنا نحدّث القرّاء كثيرا عن هذا النّادي الذي هم على علم من تأسيسه لعهد قريب فقد نقلنا من جهة أخرى الخطاب السّياسي النّفيس الذي ألقاه حبيب الأهالي المستعرب الحقيقي مسيو دلماس مدير الصّادقية وهو خطاب ناطق من نفسه بحقائق كفانا سطوع برهانها مؤنة التحشية والتّعليق عليها لذلك نستدعي نظر القارئ هنا لحديث المسامرة العلميّة الجامعة التي كشف بها صاحبها العالم النحوي المدرس الشيخ السيّد أحمد النّيفر اللثام عن محاسن دين الإسلام فقد قام بين المئين من العلماء والشبان والمستعمرين بدرس حفل في تفسير قوله تعالى « إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان » فأتى على معاني هاته الأية الكريمة مجرّدة ثمّ بسطها من انقاله ومقاله بما أخذ بلب جميع الحاضرين فبيّن ظهور النّور الإسلامي وخروجه من بيت النبوّة المحمّدية التي قضّت على بيوت الشّرك والوثنيّة وما كان لها أن تبقى وبلاغة القرآن إستملكت قلوب العرب حتى كانوا يدخلون في دين الله أفواجا لفصاحة سورة أو حكمة آية ثمّ حدّث مستمعيه عن محاسن هذا الدّين القويم الذي يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر وعن أركان الإسلام الخمس وتخلّص تخلّصا عجيبا لحديث المعدة بين الدّاء فكانت جواهر الحكمة النّبوية تتلألأ بين شفتيه والنّاس بين معجب ومستفيد وبعد أن كلّمهم على معنى العدل في الإسلام والمساواة أمام قانون الشّرع وحكى لهم قصّة الخليفة الثّاني سيّدنا عمر الفاروق الذي أقام حدّ الزنا على إبنه عرفهم وجوب التعلّم وطلب العلم ثمّ ثنى بهم لتعداد محاسن اللّغة العربيّة التي لا عذر لمن لم يتعلّمها من أبنائها ولو كان من أبرع المتفرنسين لأنّه عيب على المرء أن يتطاول لمعرفة ما ببيت جاره قبل أن يحيط خبرا بخبايا بيته.

ثمّ إستدرك الخطيب الحديث على المشورة في الإسلام وضرب مثلا لذلك بالأمير حمودة باشا الحسيني وما كان له من الإنتماء للشورى والتّحاشي عن الإستبداد الذي أنطق لسان علامة عصره الشيخ إبراهيم الرياحي بقوله :

حمـودة باشا ومـا أدراك مـا
مـلك بـه نـعم اللالـه مـجـدده
نامت به الخضراء في ظلّ الهنا
وغدت لأجفان العداء مسهـده
ولكم لـه مـن صالحات رصـعت
تاجا على هام الزّمـان منضـده.

الحاضرة

28 **ماي** 1906

-10-

المدرسة القرآنيّة

(1906)

الأمّة إذا قدرت أن تقول قدرت أن تفعل

* * *

ليس التّونسي اليوم إلاّ ذلك الرجل الذي بلا الأشياء وقاس حالته الحاضرة على حالة غيره من أبناء الرقي الحقيقي فظهر له البون الشّاسع بينه وبين القابضين على نواصي النّهضة الفكريّة فهو من هاته الجهة كالمريض الذي أحسّ بالألم ووخامة عقباه إن لم يسارع لملافاته بالأدوية النّافعة والأغذية الباعثة على إعتدال المزاج ومطاردة الجراثيم القتالة ليصبح جسما سليما قادرا على دفع العوادي والآلام المتوقعة هاته حالته اليوم وهي كما لا يخفى تبشّر بحياة طيّبة وسعادة مستقبلة يعلم الله الغاية التي ستصل إليها. قلنا في صدر هاته العجالة الأمّة إذا قدرت أن تقول قدرت أن تفعل ذلك لأنّ البحث الذي كان دار في أمر إصلاح الكتاتيب بين الفاضل الغيور السيّد خير الله بن مصطفى وبين صاحب جريدة الحاضرة الغراء وكاتب هاته الأحرف والأخذ والرد الذي كان وقع في هذا الغرض لم يذهب سدى وأنتج تأسيس المدرسة القرسطيّة التي لا ريب في أنّها ستشفع بأخرى وأخرى نظرا لتهافت التّونسيين على هاته المدرسة وإرتياحهم لإفتتاحها وهو مصدّق قول الحكيم اليوناني المشار إليه.

* * *

يوم 15 من شهر شوال المبارك فتح محلّ هاته المدرسة رسميّا فأقبل عليها التّلاميذ أيّما إقبال حتى غصّت عرصاتها بالوافدين وهذا أقوى برهان على إحتقار أوليائهم لتلك الثلاثة فرنكات التي تدفع شهريّا أجرا على التّعليم وهي قدر زهيد يقدر عليه الغنيّ والفقير متى علم النّتيجة الحسنة التي سيحصل عليها الصّبيان وناهيك بنتيجة يصبح بإزائها الصّبي وهو إبن إثنى عشر سنة حافظا جلّ القرآن إن لم نقل كلّه عارفا بالرّسم متدرّبا على الإنشاء باللّسان العربي الفصيح واعيا جغرافيّة بلاده وتاريخ آبائه وأجداده، لا ينقصه شيء من عمليّات الحساب ومبادىء الهندسة وما تمسّ إليه الحاجة من النّحو والصّرف والفقه الإسلامي ومع ذلك تراه قادرا على التكلّم باللّغة الفرنسويّة التي أصبحت مزاولتها للتّونسي من الأمور الضّرورية نظرا لعلائقنا وإرتباطنا مع أصحابها هذه خلاصة أعمال هذه المدرسة

التي شخّصت لها الأبصار واشرأبّت الأعناق وهي مبدأ عصر جديد سيكون فيه التّونسي كأخيه المصري من حيث التّربية والتّعليم وقد سنحت لنا الفرصة بزيارتها يوم الإربعاء الماضي لشدّة شغفنا بهذا الصّنيع المبرور فتلقّانا مديرها الفاضل البارع السيّد محمد صفر ومعلّموها فزرنا أقسامها الثّلاثة واطّلعنا على أساليب التّعليم فسرّنا ذلك جدا وأطلق لساننا بالشّكر لمساعي مديرها وجناب رئيس جمعيّة قدماء الصادقية الذي صرف كلّ ما في وسعه للحصول على هذه الضالة المنشودة وقد سئلنا مجادة المدير على كميّة عدد التّلامذة فأخبرنا بأنّ عددهم الآن 180.

أمّا الذين رغبوا الدّخول للمدرسة وأخّر دخولهم لزيادة أقسام أخرى ومعلّمين أخر فهو عدد لا يستهان به فحمدنا الله على عناية إخواننا التّونسيين بتثقيف أذهان أفلاذ كبدهم ومسايرتهم لمقتضيات العصر الحاضر وخرجنا من هناك والسّرور محيط بنا من كلّ جهة.

وفي الختام لا يسعنا إلاّ رفع وافر الثّناء للفاضل الأكمل السيّد خير الله بن مصطفى الذي هو أقوى عامل في هذا المشروع كما نثني على جمعيّة قدماء الصّادقية التي برهن خبرها على أنّها من الجمعيّات التي أفادت الوطن وستفيده فائدة كبرى.

الصّواب

7 **ديسمبر** 1906

-11-

خطاب البشير صفر في افتتاح تكية العجز بتونس

(1906)

قبل هذا العهد بنحو مائة وثلاثين عاما (سنة 1188 هجرية 1775 م) كان افتتاح التكية الاولى بالحاضرة التونسية وذلك في دولة الامير علي باي الاول ابن الامير حسين بن على مؤسس العائلة الحسينية وتلك التكية كانت عبارة عن بناء شبيه بمدارس الطلبة متركب من مسجد ومطبخ وثمانية عشر بيتا كل واحد منها صالح لإيواء شخصين، وبالقرب من هذا المأوى الذي كان معدا للذكور كانت ولم تزل تكية النساء وهي عبارة عن دار اعتيادية تأوى بعض العاجزات او المختبلات. ولما دالت الايام واصبحت التكية القديمة غير كافية لمقتضيات الزمان فضلا عن تداعي اركانها الى السقوط قررت جمعية الأوقاف تجديد بنائها على اسلوب مناسب لقواعد الصحة ولمرافق هذا العصر.

وما كدنا ننتهي من هدم الانقاض وحفر الاساس الجديد (سنة 1320) حتى شاع الخبر بقرب زيارة جناب رئيس الجمهورية الفرنسوية للحاضرة التونسية وبتلك المناسبة اشار علينا جناب كاتب الدولة العام بالحكومة التونسية ان نخصص محل التكية القديمة لبناء تكية للنساء وان نجعل مأوى الرجال بنفس هذا المكان بحيث يمكن لجناب الرئيس مسيو لوبي أن يباشر بنفسه وضع الحجر الاول من اساسه فعملنا بهذه الاشارة وواصلنا العمل فلم تكن إلا أيام قليلة حتى ازيلت تلك الربوة العتيقة المشتملة على مقبرة الجنود التركية التي كانت فيما مضى معسكرة بالقصبة التونسية فحولنا عظام الموتى الى مقبرة الجلاز وصار محل الربوة ارضا مستوية صالحة للبناء.

وفي 28 افريل 1903 وغرة صفر 1321 اخذت تلك الارض زخرفها وازينت وتشرفت بزيارة الجنابين الفخيمين جناب رئيس الجمهورية وسمو مولانا الامير سيدنا محمد الهادي باشا باي وقد تكرم كل منهما بوضع امضاءه الرفيع الشان على الرسم المحرر لهذا المكان فقام ذلك الامضاء مقام وضع الحجر في اساس هذا البنيان.

وقد بلغت نفقات تشييد هذه التكية البهية الى نحو مائة الف وعشرة آلاف فرنك باعتبار ما احدثنا بها من الفراش والرياش.

وفي الحقيقة يا جناب الوزير ربما كان في هذه النفقات شيء من الاسراف اذا اعتبرنا ان هذا القصر المشيد آخر منزلة يحتلها من كان على شرف الانتقال الى دار البقاء اذ انه خصص لسكنى الشيخ الهرم والمقعد العاجز والعليل الذي لا يرجى له دواء ولكن عذرنا في هذا التوسع في النفقات اننا احببنا البقاء على السنن الاسلامية (...).

وهناك سبب آخر يا جناب الوزير وهو ان مسألة الاعانات الخيرية واحداث التكايا والمستشفيات اصبحت في هذه الايام محورا يدور عليها دولاب السياسة الفرنسوية بشمال افريقيا بحيث يمكن ان يقال ان السنن الاسلامية والسنن الفرنسوية اجتمعت في نقطة السعد على بساط البر والاحسان.

تلك يا جناب الوزير هي الاسباب التي حملتنا على ان نبذل ما في الوسع لاتقان هذا المأوى الجميل اتقانا يبث شعاعا من الحياة الطيبة في نفوس من سيقيم به من الفقراء والمصابين وأبناء السبيل.

وقد كانت التكية القديمة لا تأوي اكثر من خمسين رجلا وثلاثين امرأة اما اليوم فيمكن ايواء ضعف العدد المذكور على ان لدينا الان من الفقراء الذين نطعمهم ونكسوهم مائة وعشرة رجال واربعين إمرأة ولكن بعضهم كانوا يبيتون خارج التكية لضيق المكان.

وفضلا عن هذه الاعانات الداخلية تدفع جمعية الاوقاف اعانات خارجية رسمية لمائة واثنى عشر رجلا وثمانية وثمانين امرأة وذلك لسوء الحظ أقصى ما تتحمله مالية الاوقاف بحيث ان المساكين المزدحمين على طلب تلك الاعانات الزهيدة لا يمكن قبولهم الا تدريجا وعند نقصان العدد المرسوم فموارد التكية أصبحت لا تفي بما يسد رمق العدد المتزايد يوما فيوما من فقراء التونسيين اذ يبلغ معدل دخل اوقاف التكية الى 38000 فرنك وتتجاوز مصاريفها 80000 فرنك وشايط المصروف على الدخل يؤخذ مما يسمونه بفواضل الجمعية وما هو في الحقيقة الا تحويل ريع وقف لوقف آخر والجمعية التي انما هي بمثابة وصي مكلفة بتنفيذ نصوص المحبسين لا يمكنها ان تتجاوز الحد الذي وصلت اليه في ذلك التحويل على ان ما يقال فى وقف التكية يقال ايضا في وقف المستشفى الصادقي وان كان الشايط في مصروفه اكثر. ومصيبة التحويل اليه من اموال بقية الاوقاف ادهى واكبر، فالجمعية باذلة قصارى الجهد في اغاثة الملهوفين من فقراء بما لدينا من الوسائل ان تقوم بسد الاحتياجات الكثيرة المتزايدة يوما فيوما. ذلك ان الصناعة والتجارة الاهلية في انحطاط مستمر واليد العاملة المحلية لا حظ لها في الاشغال العمومية والخصوصية وكثيرا من الاملاك الاسلامية خرجت من ايدي ارابها ومجموع هذه الاسباب وغيرها اوقع الجم الغفير من أبناء وطننا في جب عميق من الفاقة والاحتياج.

يا جناب الوزير

ان المسلمين بهذه الديار يقدرون ما قامت به دولة الحماية من الاصلاحات النافعة حق قدرها ويسرهم ايضا ما يرون من المساعي الدولية في توسيع دائرة الاعمال الخيرية غير ان ممنونيتهم تكون اعم واشمل لو اضافت الدولة الي عنايتها الحالية باغاثة المصاب اعتناء جديا بالنظر في الوسائل التي تحفظ التونسي من الوقوع في مهواة الفقر والخراب، فاذا فتحت للاهالي ابواب التعليم الصناعي والتجاري والزراعي واذا احيطت اليد العاملة الاسلامية بسوار من العناية الدولية واذا رفعت الصنائع المحلية بالوسائل الكمركية وغيرها واذا بقيت الاملاك الاهلية بايدي اربابها فاذا تم جميع ذلك فالظاهر يا جناب الوزير ان وطأة الفقر الملم الان بالهيآت الاسلامية التونسية تخف عن عاتقها كثيرا إن لم نقل تزول بالكلية. واملنا وطيد في ان دولة الحماية لا تلبث ان تتوج باتخاذ تلك التدابير هيكل الترقيات التي أحسنت بدايتها في هذه الديار وبذلك تنال ممنونية التونسيين خصوصا ومودة واستحسان المسلمين عموما والان اسمحوا يا جناب الوزير ان نرفع لكم على كاهل الاحترام عبارات الشكر والامتنان اذ شرفتم بحضوركم هذا الاحتفال ولا ريب ان جنابكم سيأخذ بناصر التونسيين الذين عظهم الدهر بنابه وينظر في تخفيف عسرهم نظر الشهم الكريم الذين لا يخفى عليه ان حسن حال التونسيين لا تتوقف عليه راحة هذا القطر فقط بل يزيد فرنسا سمعة وفخرا بين سائر الأمم.

البشير صفر

الحاضرة عدد 885

27 **مارس** 1906

-12-

المنتـــدى التّونســـي

* * *

القانـــون الأســـاســـي

الفصل الأوّل : قرّر سبعة عشر شخصا، يقطنون تونس العاصمة أو داخل الايالة، جنسيّتهم تونسيّة، ألحقت قائمة أسمائهم بهذا القانون، قرّروا إنشاء منتدى أطلقوا عليه إسم "المنتدى التّونسي" يكون مقرّه بـ 16 شارع فرنسا بتونس، وهؤلاء الأشخاص هم الأعضاء المؤسّسون، ويتعيّن على كلّ واحد منهم دفع مبلغ قدره 150 فرنكا.

الفصل الثّاني : يضمّ المنتدى التّونسي أيضا مشتركين آخرين هم المنخرطون في المستقبل.

الفصل الثّالث : الأعضاء المؤسّسون للمنتدى لهم وضع متميّز ويختارون من بينهم الهيئة المديرة.

الفصل الرّابع : عدد الأعضاء المؤسّسون، حاليّا، سبعة عشر، ويمكن أن يرفع إلى أربعين ولا يجوز، بأيّ حال، أن يكون أقلّ من عشرة، وفي صورة حدوث شغور تكون الهيئة المديرة المحكّم الوحيد في تعيين عضو جديد عن طريق تصويت الأعضاء المؤسّسون بغالبيّة الأصوات.

الفصل الخامس : الإشتراك السّنوي قدره 60 فرنكا تدفع كلّ شهر مسبّقا.

الفصل السّادس : الأشخاص الذين لا يسكنون تونس يمكن قبولهم كأعضاء مشتركين مقابل دفع إشتراك قدره 40 فرنكا.

الفصل السّابع : شروط قبوليّة الأعضاء ذوي الإشتراك المنخفض مماثلة لتلك التي تفرض على الأعضاء العاديّين، فيما يتعلّق بالتّقديم والقبول، شريطة أن يكون المقدمون أعضاء بالمنتدى وقاطنين بتونس.

الأعضاء المؤسّسون :

1- عبد الرّحمان اللزّام، ملاّك، عضو بالنّدوة الإستشاريّة.
2- محمد بالأمين، تاجر، عضو بالنّدوة الإستشاريّة.
3- شاذلي البكوش، محام بالعاصمة.
4 - محمد الأصرم، مدير سابق بمصلحة الغابة بإدارة الفلاحة.
5- علي باش حانبة، محامي.
6- علي زروق، ملاّك.
7- حسن قلاتي، محامي.
8- بكّار زروق، ملاّك.
9- صادق بن خليفة، قايد.
10- صالح رشيد، سمسار.
11- عمر بو حاجب، صاحب دخل.
12- حسن بو حاجب، طبيب.
13- محمد بن عروس، ملاّك.
14- محمد شنيق، وكيل.
15- حبيب العجيمي، مراقب ماليّة.
16- عبد الجليل الزاوش، تاجر، عضو بالنّدوة الإستشاريّة.
17- حامد الزاوش، شقيق عبد الجليل الزاوش.

الهيئة المديرة :

رئيس : عبد الجليل الزاوش
نائب الرّئيس : علي باش حانبة
أمين المال : محمد الأصرم
سكرتير : حسن قلاتي.

أرشيف وزارة الخارجيّة الفرنسيّة

سلسلة تونس 1882-1916

صندوق 35 **(بكرة** 21**)، ص** 64

المحور الثاني

المطالب السّياسية

الأعضاء المؤسّسون :

1- عبد الرّحمان اللزّام، ملاّك، عضو بالنّدوة الإستشاريّة.
2- محمد بالأمين، تاجر، عضو بالنّدوة الإستشاريّة.
3- شاذلي البكوش، محام بالعاصمة.
4 - محمد الأصرم، مدير سابق بمصلحة الغابة بإدارة الفلاحة.
5- علي باش حانبة، محامي.
6- علي زروق، ملاّك.
7- حسن قلاتي، محامي.
8- بكّار زروق، ملاّك.
9- صادق بن خليفة، قايد.
10- صالح رشيد، سمسار.
11- عمر بو حاجب، صاحب دخل.
12- حسن بو حاجب، طبيب.
13- محمد بن عروس، ملاّك.
14- محمد شنيق، وكيل.
15- حبيب العجيمي، مراقب ماليّة.
16- عبد الجليل الزاوش، تاجر، عضو بالنّدوة الإستشاريّة.
17- حامد الزاوش، شقيق عبد الجليل الزاوش.

الهيئة المديرة :

رئيس : عبد الجليل الزاوش
نائب الرّئيس : علي باش حانبة
أمين المال : محمد الأصرم
سكرتير : حسن قلاتي.

أرشيف وزارة الخارجيّة الفرنسيّة

سلسلة تونس 1882-1916

صندوق 35 **(بكرة** 21**)، ص** 64

المحور الثاني

المطالب السّياسية

- 13 -

برنامج حركة الشباب التونسي

(1907)

إنّ جريدة " ***التونسي*** " هي أول جريدة فرنساويّة أنشأها التّونسيّون في الإيالة (...) وسيكون " ***التونسي*** " لسان حالهم حتّى يحين اليوم الذي تمنحهم فيه الحماية رفع أصواتهم بالدّفاع عن حقوقهم أمام مجلس نيابي.

فهذه الجريدة التي نديرها ونحررها ستتكفل لقرائها بالتعريف بأفكارنا وحسن نوايانا نحو الوطن وساكنينه ولذلك كتبت على نفسها (...) أن تقاوم بأصدق لهجة كل مظلمة واعتداء يحيطان بمواطنينا بدون ان تسعى في اخفاء معايبهم. وستبذل أقصى ما يمكن من الجهد في درس المشاريع التي تهم الأهالي بأدق طريقة وكذا كل ما يعود بالنفع على جميع الاهلين لهذه الديار(...)

وسنضع في مقدمة مطالبنا مسألة التعليم العام التي يتوقف عليها حياة أو موت التونسيين اذ يؤلمنا كثيرا أن نرى تسعة أعشار مواطنينا لا يزالون تائهين في فدافد الجهل بعد مضي نحو ربع قرن على الاحتلال الفرنسي وان اصلاح التعليم بكيفية تلائم حالة الشعب قد أصبح محتما. وعلى فرنسا الديموقراطيّة أن تراعي شعائرها وأميالها الحرة في جعل التعليم الابتدائي مجانا وجبريا في جميع أنحاء المملكة.

كما أنّنا سنشتغل بعرض مسألة تسهيل أسباب مزاولة العلوم الثانوية على الحكومة الحامية ومطالبتها بتنشيط نخبة التلامذة الذين ظهر اجتهادهم وتأكد تحصيلهم على مزاولة العلوم العالية لتتم لنا بهذه الطريقة تربيّة رجال اكفاء يمكنهم أن يدركوا الحظ الأوفر في ادارة شؤون بلادهم. على أن ذلك لا يتأتى لهم الا متى فتحت في وجههم أبواب الادارات وسمح لهم بالحق في الاستخدام ولذلك يتحتم علينا أن نطلب بأشدّ لهجة نسخ القرارات الصادرة بشأن حرمان الأهالي من الدخول في الامتحانات التي تهيئهم للمناصب الدوليّة والتي لم تبق لهم سوى بعض الخطط الصغيرة مثل الترجمة والحجابة اذ لا مسوغ لهذا الحرمان الذي أصيب به مواطنونا.

أمّا ما يتعلق بالحالة الاقتصاديّة فإننا سنحث الحكومة على الاهتمام بنشر التعليم الصناعي والزراعي بين طبقات العملة الاهليين لأن بلادا مثل بلادنا فتحت من جديد للحركة الاقتصاديّة يجب أن تكون لاهاليها الرتبة الأولى في ايجاد المصنوعات وغيرها.

ويتأكد البدأ في تهيئة اليد العاملة لمباشرة الاشتغال بالمصنوعات العصرية وغيرها عامة كانت أو خاصة.

واذا وفقت الحكومة لذلك فإنه يتسنى لها انتشال بعض الصنائع اليدويّة من الاندثار وذلك بنشر تعليم خاص لمتعاطيها وتنشيطهم بنشاطات رسميّة.

وليس ذلك ليثنينا عن التفكير في أحوال الفلاحين من أهل البادية وهم أفقر الطبقات واشدها عوزا واحتياجا للمساعدات وأجدر بالرحمة والاسعاف. وسنشرع في ذلك بطلب حذف المجبى وتنظيم وسائل الاسعافات العامة بأحداث مستشفيات وتعيين أطباء معاونين من شبان الأهالي وتأسيس صناديق احتياطيّة مع عدم اغفال نشر التعليم بينهم وتعميم العدل فيهم والتماس التساهل في معاملة الادارات لهم.

ونلتمس من الحكومة ان تسمح لصغار الفلاحين الوطنيين ابتياع الأراضي الدوليّة على نسبة تعيّنها الادارة التي لها النظر في ذلك وان تنشأ لهم مراكز فلاحية بازاء المراكز الاستعمارية التي للأوروبيين.

أمّا مسألة العدلية التونسية فان اهميتها في نظرنا لا تقل عن المطالب التي مر بنا ذكرها لان العدل يعتبر في كل هيئة اجتماعيّة من أهم وأعز الامور فيلزم للقيام بذلك ان تؤسس هيئة عادلة متوفرة الشروط.

لأن العدلية التونسيّة رغما عن الاصلاحات الجمة التي أجريت فيها ولا يجد مكابر الى انكارها سبيلا فانها لم تزل على حالة غير مرضية ما دام المتقاضون لا يجدون أمامها الكفالات اللازمة للحصول على الحقوق.

ولذلك أخذنا على أنفسنا القيام بطلب اصلاحها وتنظيمها بكيفية مدققة تلائم روح مدنية العصر وجعل قوانين لها مدونة يرجع اليها الناس في معرفة الحدود والحقوق والواجبات مع التفرقة بين السلطتين الادارية والحكمية(...).

"Le Tunisien" 7 **فيفري** 1907

نشرته بالعربية جريدة "التونسي"، في 8 نوفمبر 1909

- 14 -

تونس والدّستور

(1908)

ينشغل الرّأي العام الأروبي بتأثّر شديد بالأحداث الدّائرة بتركيا، بل أن العالم بأسره يحدق بأعينه في هذا البلد الذي كان يعتبر إلى فترة قريبة نصف همجمي والذي كان يبدو محكوما عليه، وإلى الأبد، بالعيش في كنف الإستبداد، ثمّ لم يلبث بين عشيّة وضحاها أن قطع الصّلة مع ماضيه وطلب إقتباس النّظم الإداريّة وصيغ الحكم القائمة بالدّول المتحضّرة لأنّها تؤمّن للمواطنين ضمانات أكبر ومزيدا من الأمن المعنوي والمادي.

إنّنا من المعجبين بالشّباب التّركي الذين أعتبروا لحدّ الآن من المهوسين إن لم نقل من المجانين، أو في الأقل ممّن لا يعلمون بالتّدقيق ماذا يريدون، ثمّ برهنوا فجأة على أنّهم رجال مبادرة وتقدّم، مبيّنين فضلا عن ذلك قدرة فائقة على الإعتدال بإعتبارهم تمكّنوا -وهذا حدث لا سابق له في التّاريخ- من القيام بثورة حقيقيّة دون إراقة قطرة دم واحدة.

واليوم، وبعد أن أصبح الشّعب التّركي بصورة فعليّة سيّد الموقف، عوض أن ينتشي بإنتصاره ويفرط في إظهار قوّته، يعلن بوضوح بأنّ الإنسجام الكامل يجب أن يسود من الآن بين كلّ العثمانيّين دون تمييز بين الأجناس والدّيانات. والحاصل الآن أنّ التّفاهم بين المقدونيّين الذي كان يبدو سابقا حلما يعدّ الآن أمرا واقعا.

وأخيرا فإنّ الوزارة الأولى لتركيا الفتاة تضمّ ثلاثة مسيحيّين تمّ إختيارهم من أكثر رعايا الباب العالي كفاءة وولاء من غير المسلمين.

ولا يسعنا إلاّ تهنئة الشّباب التّركي بهذه النّتيجة الباهرة، وأن نصرّح بدون صعوبة بأنّنا نتابع بتعاطف هذه الحركة التي أبرزت بوضوح أنّ المسلمين ليسوا -كما يحلو للبعض تمثّلهم في بعض الأوساط الأروبيّة- من المتعصّبين الذين ترسّخت في قلوبهم كراهية كلّ مخالف لعقيدتهم، أعداء أشدّاء للتقدّم في المجالين الفكري والإقتصادي، أمّا السّبب فيكمن في ظنهم في الدّيانة التي حكمت على أتباعها بالجمود الأبدي.

ولا نخفي كذلك، بصفتنا من الشّباب التّونسي، أنّنا نؤيّد بحرارة إعادة العمل بالدّستور في تركيا، كما أيدنا سابقا رغبة قيصر روسيا في إعطاء رعاياه جرعة من الحريّة، ونؤيّد الإيرانيّين التّعساء الذين تصوّروا أنّه بالإمكان التحرّر من الحكم الإستبدادي وللأسف ! فقد خابت أماني الحزب اللّيبرالي في هذين البلدين. ولكنّ الأمر سيؤجّل لا محالة ...

أمّا تونس فقد ربطت مصيرها بفرنسا بمقتضى معاهدة 1881.
منذ سنة 1857، وعملا بنصائح الدّول الأروبيّة، منح محمد باي رعاياه دستورا، واسمه عهد الأمان الذي أكّده وأتمّه في 1861 محمد الصّادق باي بصفة رسميّة.

وللأسف فإنّ اللّيبراليّين في تلك الفترة لم يعملوا -كما فعل الشّباب التّركي- على ابعاد البطانة التي من مصلحتها إستمرار الإستبداد ، وبذلك أجهضت دسائس هذا الحزب عمليّة الإصلاح.

أمّا اليوم وقد أصبحت بلادهم تحت سلطة دولة من أكثر الدّول الأروبيّة ليبراليّة، سلطة فرنسا السّخية التي مسكت دوما مشعل الحريّة في العالم بحزم وإباء، فهل سيُحرم التّونسيون إلى الأبد من الحقوق الأساسيّة التي يتمتّع بها مواطنو كلّ الدّول المتمدّنة ؟

لقد شهدت الإيالة، منذ نشأة الحماية، زيادة حركتها التّجارية عشرة أضعاف وأصبحت الطّرقات والسّكك الحديديّة تشقّها في جميع الإتّجاهات كما تمّ إستخراج ثرواتها الباطنيّة وكلّ ذلك يتيح التكهّن بنموّ إقتصادي متزايد ومهمّ.

غير أنّه، وبعد خمس وعشرين سنة من هذا النّظام، يظلّ الأهالي، كما كانوا قبل 1881، تحت رحمة السّلطة المطلقة للباي، له عليهم حقّ الموت والحياة ويمكن له دون تبرير نفيهم وإبعادهم، إن أمرا واحدا يمكن أن يخرّب بضربة واحدة كلّ أمالهم وأن يحجّر عنهم اليوم ما كان مباحا بالأمس. ولا يستطيع القضاء ذاته أن يوفّر لهم أيّ أمان بإعتباره جزءا من السّلطة الإداريّة وأداة طيّعة في يدها.

ويتمنّى التّونسيون أن تضع الحماية حدّا لهذا الوضع، وأن يمنحوا دستورا يضمن لهم الحريّة الفرديّة وحرمة المسكن ويوطّد حريّة الصحافة في إطار القانون، ويعلن أنّ جميع المواطنين سواسية أمام العدالة.

إنّ حكومة الجمهوريّة التي سمحت بدخول الأهالي للجمعيّة الشّورية، بمقتضى أمر 2 فيفري 1907 ، والتي برهنت بذلك عن نيّتها في السّماح للتّونسيين بالمشاركة في إدارة بلادهم لا يجب أن تقف عند هذا الحدّ.

فلا يمكن لفرنسا أن لا تعترف للتّونسيين، الذين برهنوا بالأرض المغربيّة عن ولائهم، بالحقوق والضّمانات التي ستبرزها في نظرهم دون أن تخلّ بسلطتها. وهي لا يمكن ألاّ تعترف لهم بما ستمنحه بريطانيا بمصر والنّمسا لأهالي البوسنة والهرسك اليوم أو غدا.

إنّ واجب فرنسا، مهد الحريّة ورائدة الحق، أن تأخذ مبادرة هذا الإجراء التحرّري. وهكذا ستضمن الإعتراف الأبدي بالجميل من شعب وضع فيها منذ أمد بعيد كلّ أمله.

عبد الجليل الزاوش

Le Tunisien n° 78

27 **أوت** 1908

تعريب نور الدين الدقي

-15-

لنوضّح رأينا

(1908)

لم يحظ المقال الذي طالبنا فيه بدستور للتّونسيين والصّادر يوم 27 أوت بإعجاب الصّحافة الفرنسيّة المحليّة، والحقيقة أنّه أسيء فهمنا على ما يبدو.

فقد إعتبرت " ***الديباش تونزيان*** "، دون أن تعارض الفكرة التي عبّرنا عنها قطعيّا، أنّ نضج التّونسيين لا يؤهّلهم لنيل الحريّة، وأنّهم ما زالوا في حاجة إلى وصاية فرنسا.

وإنّنا نريد أن نلاحظ لرصيفتنا الممتازة أنّ لا شيء يتيح لها الإفتراض أنّنا نفكّر في التحرّر من هذه الوصاية، فقد أكّد جماعة الشّباب التّونسي تعلّقهم بالحماية في كتاباتهم وفي جميع المناسبات التي أتيحت لهم لعرض مطالبهم، وقبولهم للنّظام النّاجم عن معاهدة 1881، وأنّه لمن الجسارة أن نشكّك اليوم في ولائهم.

ولكن هل تتضاءل هيبة الأمّة الحامية وسلطتها يوم يعلن الباي بوضوح وصراحة للتّونسيين أنّهم سيساسون من الآن فصاعدا وفق قوانين مكتوبة، وأنّه ستتاح لهم حريّة الكتابة والكلام في حدود تعرّفها هذه القوانين وأنّه لا يمكن مقاضاتهم إلاّ من قبل محاكم تؤسّس أحكامها على أحكام دقيقة وتخضع لرقابة الحماية ؟

هذا هو فحوى الضّمانات التي نريد الحصول عليها وهي ليست ميثاقا يحتذي نموذج الدّستور التّركي.

إنّ الإمبراطوريّة العثمانيّة دولة عظمى، تعدّ أكثر من ثلاثين مليون نسمة وهي في الآن نفسه آسيويّة وأروبيّة، وقد إستطاعت عبر القرون، ورغم التّنافس الشّديد أن تحتفظ بإستقلالها. وعندما يتسنّى لحزب الشّباب التّركي الذي إستلم السّلطة أخيرا، أن ينظّم المالية العموميّة ويوفّر العدالة الحقّة للمواطنين وينشر التّعليم دون تحديد فسنرى بلا شكّ هذه الإمبراطوريّة تستعيد الموقع الذي يحقّ لها في محفل الشّعوب.

أمّا تونس -وهي بلد صغير عدد سكّانه 1.800.000 لا يقدر على حكم نفسه بنفسه ويفضّل، على أيّ إحتلال أجنبي آخر، إحتلال فرنسا اللّيبراليّة- فإنّ

طموحاتها أقلّ علوّا !

وفي تونس، والقول لرصيفتنا « لو أعطينا مؤسّسات ليبراليّة لعامّة الجمهور فلن يقدر على إستخدامها ».

إنّه دفع بعدم القبول جرى توظيفه في كلّ زمن إزاء الشّعوب التي تطالب بحريّة أكبر وهي أيضا أطروحة يفضّلها كلّ من يكنّ إحتقارا شديدا للعرق الأهلي.

وهذا ليس منهجا معتادا في تفكير صحافي عرفناه، في غير هذا، من عشّاق اللّيبرالية والعدالة الإجتماعيّة.

وإذا كان عموم مواطنينا اليوم غير مهيّئين لإستيعاب الحضارة الغربيّة، فإنّنا لا نعترض على ذلك ! ولكن هل أنّ ذهنيّتهم أدنى من ذهنيّة التّونسيين سنة 1857، هل أصبحوا صدفة لا يعبؤون بعدالة أفضل ؟ ومع ذلك فمن هو الفلاّح الذي لا يبتهج إذا علم أنّه لن يوقف عسفا من قبل القايد وأنّه لن يحاكَم إلاّ من قبل قضاة أكفّاء ونزهاء ولن يحكم عليه إلاّ بعد أن يُمكّن من وسائل الدّفاع ؟ وهي أمور يقدّرها كلّ إنسان مهما تدنّى تعليمه وتضاءل ذكاؤه.

عندما نقول لفرنسا الجمهوريّة التي وُضع مصيرنا بأيديها أنّه مهما كانت الثّقة التي يوحي بها لنا ملكنا الحالي فإنّه لا يمكننا أن نرتضي أكثر، ممّا فعلنا، الحكم المطلق، وعندما نشير عليها بالإصلاحات التي نودّ أن تدخل مؤسّساتنا أليس ذلك دليلا على إقتناعنا بالفكر الدّيموقراطي وأنّنا الآن، أسوة بها، نتطوّر أيضا.

تقول " ***الكوريي دي تونيزي*** " أنّه من حسن طالع التّونسيين أنّهم يحتمون بالعَلم الفرنسي. فما حاجتهم إلى دستور ؟

ونحن نقول لرصيفتنا هل تقبلين أن يحاكم أيّا كان من قبل الإدارة في بلد يرفرف فوقه العَلم الفرنسي ؟

أليس غريبا أن نرى صحيفة معروفة بدفاعها عن الشّرعيّة تنازعنا الحقّ في المطالبة، لكلّ التّونسيين دون تمييز في الدّين والوضع الإجتماعي، بضمانات لن تكون في نهاية الأمر، سوى صورة باهتة ممّا سمّاه رجل دولة فرنسيّ شهير منذ أربعين سنة : « الحريات الضّرورية ».

عبد الجليل الزاوش

Le Tunisien n° 79

10 **سبتمبر** 1908

تعريب نور الدين الدقي

-16-

كلمة أخرى عن الدستور

(1908)

في معرض تعليقه عن أحداث تركيا اعرب معاوننا عبد الجليل الزاوش عن الامل في ان يرى تونس يوما تتمتع بدستور. وفي الحال انبرى اثنان من افضل اصدقائنا وزملائنا لتنبيهه للخطر!

وهكذا دارت مجادلة رقيقة واحيانا وديّة بين جريدة " ***التونسي*** " من ناحية و " ***الكوريي دي تونري*** " وصحيفة " ***الديباش*** " من ناحية أخرى وقد استاء صديقنا ديستري Destree شيئا ما من ردّ الزاوش.

وإنني لا أتردد اليوم في المشاركة في النقاش لأضع الأمور في نصابها فيما يخص علاقاتنا الطيبة مع جريدة " ***الكوريي*** " ، ففي السنة الماضية، وفي مثل هذه الفترة، أخذت الكلمة في المأدبة التي اقامتها " ***الكوريي دي تونيزي*** " وأعربت لمديرها عن مشاعرنا نحوه. وذكّرت خاصة بأن ظهور جريدته قد دشن عهدا جديدا في السياسة التونسية. إذ فتحت هذه الصحيفة اعمدتها بكل سخاء للمطالب التونسية ايمانا منها بالقيم الليبرالية. ودخلت أتون المعركة من أجل الحرية والعدل فأوجدت بذلك حركة مناسبة لجماعة الشباب التونسي. بعد هذا، أرى من الضروري العودة إلى مسألة الدستور التي اثيرت فوق اعمدتها.

لقد تجاوز النقاش في هذه المادة الهامة الدائرة الضيقة للصحافة التونسية إذ وضعته صحيفة " ***لوطان*** " أمام الرأي العام الفرنسي. ففي مقال عنوانه " ***نحن والاسلام*** " حلّلت رصيفتنا الباريسية مقال صديقنا الزاوش وايّدت الرغبة التي عبّر عنها هذا الأخير.

وفي رأيي فإن الجدل الدائر بين " ***التونسي*** " و " ***الكوريبي*** " و" ***الديباش*** " -ولا اتحدث هنا عن الصحف ذات الآراء المسبقة- ناتج عن سوء تفاهم او بالأحرى عن فحص متسرع للمسألة.

إن كلمة " ***دستور*** " تذكّر في اللحظة الراهنة بمفهوم الثورة. ففي تركيا قامت ثورة لإعادة الدستور، وفي مصر طالب الحزب الوطني بإصدار دستور وغايته الأولى من ذلك طرد الانقليز. لذلك أصبح حديث التونسيين عن الدستور مدعاة للقلق والإضطراب، غير أن كل من اطلع على برنامجنا وتتبع السياسة التي دعونا إليها

منذ حوالي سنتين، لا يمكن له ان يشك في نوايانا. وفعلا فقد اعلنا في صدارة عددنا الأول ولاءنا نحو فرنسا، ومنذ ان نشأنا لم نكفّ عن العمل للتقريب بين العنصرين الفرنسي والأهلي. وبناء على ذلك فعندما نطالب بدستور لا يمكن أن تراودنا فكرة إحداث أي تغيير في الوضع السياسي لتونس.

أما العقول غير المنحازة فتعترف بأن الدستور لا ينظم فقط شكل الحكومة بل يحدد أيضا تنظيم السلط ويعلن الحقوق الفردية ويضمنها. فباستثناء انكلترا، أو ما يسمى حكم القانون ضمان للمواطنين، لجأت جميع البلدان المتقدمة إلى نظام الدساتير المكتوبة التي تحدد بياناتها الواضحة والمنهجية الحقوق الفردية وكيفية ممارسة السيادة إزاء هذه الحقوق.

لماذا لا يكون الأمركذلك بالبلاد التونسية؟ وفي البداية هل ثمة أي تعارض بين صيغة الحماية واعلان الدستور في هذه البلاد؟

إننا لا نظن ذلك، فالدستور يتلاءم مع جميع اصناف الحكومات باستثناء الحكم الاوتوقراطي، وحكومة فرنسا جمهورية. ثم إننا لو ارتددنا بعض سنوات قبل نشأة الحماية لوجدنا ان تعاونهما أثمر عهد الأمان سنة 1857 الذي اهمل تطبيقه منذ ذلك، ولنفترض ان ميثاق سنة 1857 الذي أعلنه محمد باي ثم أكّدّه خليفته محمد الصادق سنة 1861 قد بقي نافذ المفعول إلى سنة 1881 ، فمن المؤكد ان الجمهورية الفرنسية، ستفرض تأكيده رسميا عوض ان تطلب إلغاءه وعليه، فليس ثمة في الوضع الدولي ما يتعارض مع الاعلان عن قانون دستوري في تونس.

لقد اعترض البعض على أن هذا البلد تحكمه فرنسا في حقيقة الامر، وان سكانه يتمتعون بجميع الضمانات المطلوبة.

فما المقصود بذلك ؟ هل ان عملية تسيير الحكومة التونسية من قبل فرنسا تعني ان قواعد القانون العام الفرنسي تطبق فعليا بالإيالة ؟ إن لفي ذلك استخفافا بأبسط مبادئ القانون الدولي.

وقد يقال بدلا من هذا انه حيثما تمارس سلطة فرنسا فإن ممثليها، وان لم تقيدهم القوانين الوضعية، متأثرون بالمبادئ المؤسسة للقانون الفرنسي. غير أن المبادئ ليست هي القانون وكما يقول بورتاليس Portalis بكل حصافة "إن المبدأ، إذا انتمى كليا للعلم فهو ليس سوى فكرة فلسفية قابلة للنقاش: ولكن المبدأ المنتمي للتشريع يصبح قاعدة لا بدّ من الامتثال لها".

فمهما كانت ليبرالية حكامنا وقيمتهم فليسمح لنا بأن نفضّل على تصوراتهم قانونا اصليا يعلن الحقوق الفردية للتونسيين ويضمنها، فما ضرّ لو عرّفنا أي شعب بحقوقه، أليس ذلك، وخلافا لما يعتقد، خير كبير وطريقة مناسبة لتربيه تربية

سياسية؟ ألم يساهم اعلان حقوق الانسان والمواطن في إشاعة ثقافة الحقوق بين الفرنسيين وفي استنهاض هممهم واحياء مجدهم؟

وكثيرا ما يردّ علينا، عبثا، بأن الشعب التونسي متأخر جدّا وان التعليم لم ينشر بالقدر الكافي في أوساط العامة، وانه لا لزوم، بل لعله من الخطر ان توهب له حريات ليس في وسعه التصرف فيها.

إن هذه الردود ليست إلا مغالطات منطقية لا تحتمل الفحص، وبالفعل، فإن الحريات التي تضمنها الدساتير هي حق طبيعي للإنسان تسبق وتفوق حقوق الدولة التي يتعيّن عليها احترامها.

إن الحيز المحدود للمقال لا يسمح لنا بالتوسع في عرض نظرية الحقوق الفردية. فلنبررها كما هو الأصل، بمفهوم الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي الذي خلّف في القرن الثامن عشر ذلك التأثير العظيم على عقول رجال الثورة، أو فلنبنها على النظريات الحديثة مثل النمو الحرّ لملكات الإنسان، فما دام هذا النمو لا يمس حريات الغير. فهي دوما حقوق تتصل بالطبيعة الإنسانية، وكل فرد مهما كانت درجة تعليمه، يمكن له التمتع بها.

فلو انتظر أولئك الذين قاموا بالثورة أن يتم تعليم الجماهير الفرنسية وتثقيفها فلا شك انهم كانوا سينتظرون طويلا قبل الاعلان عن الحقوق، وخلافا لذلك فإن التاريخ يعلمنا ان هذا الانجاز العظيم كان منطلقا للحركة التي آلت إلى تحرير العقول.

إن تربية أي شعب لا تحصل بتعليمه فقط، فهي نتيجة عوارض متعددة لا يمكن أن تبرز إلا في ظلّ نظام حريات يقوم على احترام القانون. فعندما يطلب الشباب التونسي قدرا كبيرا من الحرية والنور والعدالة فهو لا يتنكر لفرنسا كما يوحي بذلك البعض وانما يؤكد بوضوح ثقته في أمة يعرفها. ويقدر تاريخها المجيد.

علي باش حانبة

Le Tunisien n° 80

24 **سبتمبر** 1908

تعريب نور الدين الدقي

-17-

إصلاح نظام الجمعيّة الشّورية

(1910)

قرّرت حكومة الحماية بصورة فجئيّة غير منتظرة أمرا مهمّا ستختلف في فهمه وتأويله كافّة عناصر البلاد التّونسية فإنّ الصّحيفة الرّسمية الفرنسويّة نشرت أمرا عليا مؤرّخا في 27 أفريل سنة 1907 بشأن تغيير إختصاص ونظام أعمال ودوائر الجمعيّة الشّورية التي كان صدر بتشكيلها الأمر المؤرّخ في 22 فبراير سنة 1907 تغييرا محسوسا.

وبهذه المناسبة ذكرت جريدة لدبيش تونزيان نبذة جعلتها كتعليق على الأمر الجديد فقالت كان يتوقع أنّه ربما يحصّل عن دوام إشتراك الوطنيّين مع الأجانب في المفاوضات في الشؤون العموميّة بعض قلاقل مكدرة خصوصا بعد أن إنتفى الغرض من هذا الإشتراك الذي روعي فيه مبدأ التّقارب بين ذينك العنصرين ولذلك ظهر من الأصلح أن تتلقي الحكومة آراء الفريقين كلّ على حدة حتى تحرز الأفكار على الرّقي المطلوب وحينئذ يتمكّنون من الإجتماع انتهى.

ولا نزاع في أنّ البعض من النوّاب الفرنسويّين لا يزالون يشعرون بصعوبة شديدة لمجرّد مشاركة الوطنيّين لهم في الأعمال ويرون وجودهم معهم كافيا لإنزعاجهم وإقلاق خواطرهم وهم يزدادون إستياء كثيرا كلّما أحسّوا أنّ أحدا منهم يريد أن يبدي رأيا يخالفهم فيه.

وفي الحقيقة إذ أمكن إجتناب وقوع الحوادث المكدرة بين الفريقين في مدى الإجتماعات التي تعاقبت في السّنوات الثّلاثة الأخيرة فإنّ الفضل في ذلك عائد ولا ريب لهدوء ورزانة وتعقّل وإعتدال الوطنيّين.

على أنّ المفاوضات المشتركة لم تكن هي وحدها النّقطة الضّعيفة في النّظام الذي سنّه أمر سنة 1907 فإنّ إنتداب ستّة عشر عضوا وطنيّا فقط بإزاء تسعة وثلاثين عضوا أجنبيّا قد جعل النّيابة عن العنصر الوطني ضعيفة جدّا بالنّسبة للنّيابة الأخرى. وكذلك إناطة تعيين النوّاب الوطنيّين لإختيار الحكومة بينما أنّ النوّاب الأجانب يتعيّنون بالإنتخاب العام وهذا الفرق الفاحش في حالة الفريقين هو الذي أوجب إنتقاص حالة النوّاب الوطنيّين الأدبيّة في أعين زملائهم وكان في وسع الحكومة أن تتّخذ طريقة أخرى أدقّ من هذه لإنتداب النوّاب الوطنيّين حيث يمكنها بذلك أن تهوّن على النّاس إحتمال مصائب هذا النّظام.

هذا ولمّا كانت أغلبيّة الجمعيّة الشّورية فرنساوية والوقت المعيّن للمناقشة في فصول الميزانيّة وكذا الإقتراحات المعروضة من الأعضاء مضبوطا وكان كلّ عضو يسعى لإلقاء ولو خطاب واحد على الأقلّ كي يظهر لمنتخبيه أنّه لا يزدري بحقوقهم فإنّه كان يجدر بالأعضاء الوطنيّين أن يكونوا منتدبين من الدّوات الذين يجيدون الأفرنسيّة ويتعيّنون بالإنتخاب حتى يكون في إمكانهم أن يحيطوا بمواضيع المناقشات والمداولات وإذا لزمهم أن يعارضوا في شيء يجدون لديهم سعة في القول بدون توقّف على الإستعانة بالمترجمين لأنّ النوّاب الفرنسويّين كانوا لا ينتظرون إنتهاء تعريب التّقارير والمناقشات والعرائض المختلفة التي يعرضها النوّاب الفرنسويّون ولا يوسعون صدورهم لتلقّي ما يبديه زملاءهم الوطنيّون من الملحوظات والآراء التي يلقونها أوّلا بلغتهم العربيّة ثمّ ينقلها عنهم المترجمون إلى الفرنسويّة.

كان من نيّة الحكومة أن لا تعهد بتوظيف النّيابة عن الأمّة إلاّ لذوات الجهات التي ينوبون عنها فانتخبت لها رجالا من ذوي الخبرة الواسعة التي لا تنكر لكن كان أكثرهم لا يحسنون الفرنسويّة. وهم يفدون في كلّ سنة على عاصمة البلاد يحملون إرشادات ومعلومات مهمّة عن إحتياجات الجهات التي يمثّلونها غير أنّهم متى إنعقدت الجمعيّة فإنّهم يلفون أنفسهم حيارى تائهين لا يقدرون على تتبّع المحاورات فتنفض الجلسات بدون أن يستطيعوا إبداء ما لديهم من الآراء والمعلومات.

سعت الحكومة لتلافي هذا النّقص وعيّنت للجمعيّة إثنين من المترجمين لكنّهما لم يتركوا لهما الوقت الكافي لتعريب خطب النوّاب الفرنسويين وردود المديرين وهما يعانيان في ذلك تعبا شاقّا بدون أن يظفرا بطائل لإفهام نوّاب الوطنيّين ما دار في الجلسة من الأقوال والمباحثات.

ونحن إذا صرفنا النّظر عن هذه الإنتقادات التي أفادتنا بها خبرتنا في أعمال الجمعيّة مدى ثلاث سنوات فإنّنا نجد النّظام الذي سنّه لنا أمر 1907 قد أوجد لنا عنصرا وطنيّا في أعمال المفاوضات بإزاء عنصر أجنبي جريا على مقتضى مبدأ سياسة الحماية في هذه البلاد.

أو لم تكن للعنصرين مصلحة واحدة في المشاركة بالنّظر في الشّؤون التّونسيّة ؟

طرقات، سكك حديديّة، ضرائب جديدة. فهل يكون من العدل والإنصاف أن ينظر فيها الفريقان من وجهة واحدة وهي وجهة المصلحة العامّة للبلاد ؟

إنّ إيجاد نقطة إتّصال للإشتراك في العمل بين عنصرين ينبغي لهما أن يعيشا جنبا لجنب كان من شأنه أن يسهّل مشروع إدارة تودّ أن يكون كلّ محكوميها متّفقين مع بعضهم بقطع النّظر عن الإختلاف في الإعتقادات أو الجنسيّات ولذلك هتفنا هتافا حارا لمّا صدر الأمر بإدخال الوطنيّين في الجمعيّة الشّورية للفصول التي

جعلت العمل مشتركا بين الوطنيّين والأجانب ولكن إذا تعسّر الإتّفاق بينهم فإنّنا لا نتّهم بذلك الوطنيّين ...

أمّا اليوم فإنّ الحكومة قد رأت جعل تغيير كبير في نظام الجمعيّة بجعل الفريقين يتفاوضان كلّ منهما على حدة فهل من وراء ذلك فائدة تعود على للوطنيّين ؟

لا يسعنا الآن إلاّ أن نصادق على إحداث مجلس عال لشورى الحكومة يكون فيه الوطنيّين ثلاثة نوّاب.

وعلى كلّ حال فإنّه ينبغي لنا أن ننشرح بكون الحكومة قرّرت بالتّفصيل بأنّ كلا من دائرتيْ الجمعيّة الشّورية لها أن تقدّر المصروفات التي ستطلب لمصلحة منوبيها بحسب قابليّتهم من التحمّل وحينئذ فإنّ لمواطنينا الضّمانة الكافية في أنّ التحمّلات التي توظّف عليهم في المستقبل تكون فوائدها عائدة عليهم وحدهم. ونحن نعتبر ذلك فوزا عظيما لهم لا يسعهم إلاّ أن يعترفوا بجميله لكلّ من وزير الأمور الخارجيّة ومسيو الابتيت اللّذين قاما لنا بإيجاد هذا الإصلاح.

عبد الجليل الزاوش

التّونسي عدد 25

9 ماي 1910

-18-

حـــــول الإصـــــلاح

(1910)

كنّا بحثنا منذ ثمانية أيّام في جوهر التّغييرات التي حدثت في الجمعيّة الشّورية بمقتضى أمر 27 أفريل الماضي وصرحنا بأنّه لا يمكننا الآن أن نحكم قطعيّا على نتائج هذا الإصلاح.

وإذا نظرنا اليوم فيما إذا تبيّن في الخارج أنّ جوهر هذا الإصلاح هو فاسد وذلك ممكن فإنّه لا يسعنا إلاّ الإتّفاق مبدئيّا مع الفريق المتنور من مواطنينا على مطالبة الحكومة بوضع نظام جديد لتعيين النوّاب الوطنيّين.

وممّا لا شكّ فيه أنّه لا يمكننا التّفكير من اليوم إلى غد في وضع إنتخاب عمومي لتونس سواء كان بنيابة نسبيّة أو بدونها وإنّما غاية ما يمكن من ذلك هو إحداث إنتخاب مقيّد لا على قاعدة الثّروة وإنّما على معارف معيّنة وذلك بأن يشترط في المنتخبين أن يكونوا محرزين على جانب من المعارف سواء بالعربيّة أو الفرنسويّة وهو أمر ميسور خصوصا وأنّ عدد الوطنيّين الذين تعلّموا في الكتاتيب ويجيدون القراءة والكتابة هو كثير الآن بحيث يمكن للوطنيّين المتنوّرين في الإثنين والثّلاثين عملا أن ينتخبوا نائبين أو ثلاثة من كلّ عمل في إنتخاب الدّرجة الأولى وبذلك يتكوّن لنا عدد من الأعيان بين 20 و 100 ينتخبون من بينهم أعضاء للمجلس الشّوري.

وهذه الطّريقة في الإنتقاء تجعل النّيابة الوطنيّة في الجمعيّة الشّورية ممثلة حقيقة للعنصر التّونسي وهي بهذه الصّورة يمكنها أن تأخذ على عاتقها مسؤوليّة أعمالها وتكون لها الصّفة القانونيّة التي تخولها حق الإقتراع على الضّرائب التي تتحمّل بها الأمّة أكثر من الهيئة التي تنتدب أعضاءها الإدارة.

ولما كانوا يريدون بإنشاء المجلس الأعلى للحكومة وفصل العنصر الوطني عن العنصر الأجنبي في المفاوضات أن يطبقوا في المملكة التّونسية النّظامات النّيابيّة التي جعلت للمستعمرة المجاورة لنا فما الذي منعهم أن يستعيروا لنا نظامها النّيابي في الإنتخاب ولو مع تعديل قليل حيث لم يكن حرّا.

كيف يتردّدون في منح حقّ الإنتخاب للأمّة التّونسية وهي قد تمرّنت عليه قبل الإحتلال بإنتخاب المشايخ في الجهات والأعضاء البلديّين في العاصمة؟

إنّ حريّة ضمير مسيو الابتيت التي عهدناها منه هي أفضل ضمانة لنا في كونه لا يعرض عن التأمّل في هذه المسألة التي تهمّ كافّة التّونسيين ولنا فيه وثوق تامّ بأنّه سيستطيع بإعانة جناب الكاتب العام الجديد مسيو بلان إيجاد وجه لوضع قاعدة الإنتخاب الوطني ضمن النّظامات التّونسية وإجراء العمل بها في كافّة الهيئات النّيابيّة.

ومن الضّروري أن يكون منتخبو الدّرجة الثّانية عارفين باللّسان الإفرنسي وإلاّ فكيف يتسنّى لهم أن يتفاهموا مع رؤساء الإدارات ؟ وكيف يقدرون على تحرير التّقارير عن الموازين وغيرها من بقيّة المسائل المختلفة التي تعرض عليهم للمفاوضة فيها.

ويجدر بالحكومة قبل أن تجعل جلسات الجمعيّة الشّورية عموميّة أن تحرّر مدارات الأبحاث التي ستعرض على الهيئة الأهليّة بصورة رسميّة وتعرضها على العموم بواسطة النّشر في الصّحف العربيّة مثل ما تنشر مدارات أبحاث الهيئة الأجنبيّة في الصّحف الفرنساويّة لأنّه عمل ضروري ليس من الوجهة الوطنيّة فقط بل ومن الوجهة الفرنسويّة أيضا فإنّ الفكر العام الفرنساوي يراقب بإهتمام زائد كلّما يحصل بتونس وهو يكون شديد الإرتياح أن يرى إهتماما من الحكومة بشأن ترقية مدارك الوطنيّين السّياسية وعلى كلّ حال فإنّه يجب على مواطنينا أن يسعوا في تقوية علائقهم مع فرنسا وسكانها كما يجب عليهم أن يقاوموا بكل ما يقدرون عليه دسائس الذين يرومون تحقيرهم بإظهار أنّهم أمّة منحطّة معرضة عن كلّ رقيّ لا تقدر على النّهوض !

* * *

نشرت الجرائد المحليّة في هذه الأيّام مذكّرة لرصيفنا مسيو فيتوسي يستفاد منها أنّه يطلب توسيع دائرة النّيابة اليهوديّة الأهليّة في الجمعيّة الشّورية يجعلها مكوّنة من خمسة أعضاء بدل عضو واحد ونحن نعترف بأنّه يحقّ لليهود أن لا يقتنعوا بنائب واحد لكنّنا مع ذلك نراهم مجازفون إذا كانوا يطلبون أن تكون لهم ثلث المقاعد في الدّائرة الشّورية الوطنيّة.

أمّا إذا كان في النيّة أن يجابوا إلى هذا الطّلب فيجب على الحكومة أيضا أن تزيد في عدد النوّاب المسلمين بحسب هذه النّسبة طبق ما يقتضيه العدل.

* * *

لم يزل أمر 27 أفريل موضوعا للمناقشة بين أسلات الأقلام ويقال أنّ في عزم الأعضاء الفرنساويين في الجمعيّة الشّورية تقديم إستقالتهم من العضويّة وبذلك لم يبق لنا وجه للتّفاهم معهم في شيء !

ولا يجوز لنا أن ننسى أنّ هؤلاء السّادات لمّا صدر أمر 2 فبراير سنة 1907 الذي فتح في وجوه الوطنيّين أبواب الجمعيّة الشّورية قد إرتفعت أصواتهم بالصّياح والعويل وقالوا يومئذ أنّهم سيستقيلون أيضا وسافروا إلى باريس للإعتراض على هذا الأمر أمام جناب وزير الأمور الخارجيّة واليوم نراهم بدل أن ينشرحوا للفصل الذي جعلوه بيننا وبينهم يعترضون أيضا ويهدّدوننا بالإنصراف مع دفع الأبواب بشدّة...

وفي الحقيقة هناك أناس تصعب ترضيتهم كثيرا !

على أنّنا نرجو لهم أنّهم سيهدا بالهم ويتلقوا النّصائح المفيدة التي بدأ مسيو لكور كاربانتي يلقيها عليهم فإنّ رصيفنا الفاضل قد طرح المسألة بما لديه من سعة الفكر وقوّة التّعبير في مكانها الطّبيعي ومن قرأ كتابته فيها يتأكّد أنّ أمر 27 أفريل سنة 1910 يعدّ خطوة مهمّة في سبيل الرّقي.

ولا يشكّ في أنّ البعض سيتساءلون أيّ سبيل يمكنهم سلوكه لإقناع منتخبيهم بتحمّل أداء صانتيمات إضافيّة ...

فهل كانوا ينوون أن يطالبوا بإنشاء طرقات ومدّ خطوط حديديّة وزيادة مرتبات الموظّفين بدون أن يقفوا عند حدّ محدود ...؟

إنّ الميزانيّة التّونسية لم تكن مرنة قابلة للتمدّد كما يتوهّمون بل أنّ ماليّتنا هي في حاجة كبرى إلى التّعديل مدّة سنين كي تعود إلى ما كانت عليه ولذلك فإنّ الإصلاح الجديد قد جاء في إبّانه.

عبد الجليل الزاوش

التّونسي عدد 26

16 ماي 1910

-19-

حـــول الإصـــلاح

(1910)

إنّ الإجتماعات التي عقدها نوّاب المعمّرين في الأيّام الأخيرة للنّظر في الحالة التي قرّرها نظام الأمر الصّادر في 27 أفريل 1910 كانت مفيدة جدّا بحيث يمكن لنا معشر التّونسيين أن نستنتج منها فيما يخصّنا عدّة أمور.

لم يكن يعنينا كيف يقبل أولئك النوّاب مشروع الإصلاح المتعلّق بأعمال الجمعيّة الشّورية بقطع النّظر عن توسيع أو تضييق نطاقها وإن كانت الأغلبيّة التي لهم تحقق أنّ الأمر المومى إليه لم يضيق أبدا منطقة نفوذ الجمعيّة وإنّما الذي يعنينا من ذلك هو ما يفكّر فيه أولئك الزّملاء بخصوص الفصل الذي جعلوه بين النوّاب الوطنيّين والفرنسويّين.

فإنّ المناقشات التي حصلت بينهم في هذا الشّأن ونشرتها الصّحف المحليّة قد أوضحت لنا أنّهم لم يكونوا متّفقين على رأي واحد بشأن الفصل كما أنّهم لم يكونوا على فكرة واحدة فيه بدليل أنّ أحدهم وهو مسيو كرتلان قد رفع بالنّيابة عن ستّة عشر عضوا من زملائه العريضة الآتية وهي :

« إنّ نوّاب الجمعيّة الشّورية الموقّعين على هذه العريضة يعترفون بأنّ الإشتراك بين النوّاب الوطنيّين والفرنساويّين هو عائد بالمنفعة العامّة على مصالح هذا القطر وهم يأسفون كثيرا لوقوع الفصل بينهم » الإمضاء كتلان بول لمبيرجيرو، سرسيك لكوركاربانتي، ورتيل بونا، ريفلون، كومنو، بياترا، قايار، بيرسو، قاليني، قويطو، اميتران، شولي.

وهذه الكلمات المتضمّنة للإشارات العالية ستلاقي قبولا تامّا من النوّاب الوطنيّين لا لدى المجلس فقط بل ومن كافّة الوطنيّين التّونسيين.

على أنّ الإشتراك في العمل بين النوّاب التّونسيين والفرنسويين الذي تقرّر بأمر 2 من فيفري سنة 1907 كان ينتظر منه أنّه سيسهّل كثيرا حلّ كافّة المسائل التّونسية وهي حبّ من حبّ وكره من كره لا يمكن حلّها بالنّظر فيها من جهة واحدة سواء من جهة المنفعة الخاصّة بالوطنيّين أو الفرنسويّين. نحن لا نشكّ في أنّه يجب على حكومة الحماية أن تعير مصالح الأوروبيّين عناية زائدة ولكنّ ذلك لا يمنعها من جعل مصلحة الوطنيّين في الدّرجة الثّانية من الإعتبار.

نعم هم لاحظوا فكرة الوفاق والتّسامح فجعلوا مفاوضات الجمعيّة مشتركة بين العنصرين لكنّ التّجارب التي إستفدناها مدى ثلاث سنوات الماضية قد أوضحت لنا ما آلت إليه من الضّرر العظيم.

هذا ما دعى إلى تقسيم الجمعيّة إلى قسمين متفرقين وسيكون كلّ واحد منهما مضطرّا لعدم رعاية المصالح التي ينظر فيها القسم الآخر والحكومة لمّا تجد نفسها تجاه هذه المناقضات لا يسعها إلاّ أن تحتار في ترجيح إحدى كفّتيْ الميزان ولذلك ستكون وظيفة المجلس الأعلى الذي له النّظر في تعديل عرائض الطّرفين صعبة جدّا.

على أنّ بعض النوّاب الفرنساويّين قد تلقّى هذا الفصل بغاية السّرور أمّا سرور بعض المعمّرين منهم فهو أمر مُفهوم لأنّهم ليس لهم بدّ من تعضيد مسيو دوكارنيار على الإستبداد حيث لا يمكنه أن يتعوّد بوجود الوطنيّين معه في دائرة الجمعيّة وخصوصا مشاركتهم في التّصويت على المسائل التي لا تخصّ الأهالي أبدا.

أمّا إرتياح مسيو دلماس لوقوع هذا الفصل وإمتناعه من الإمضاء على عريضة مسيو كرتلان التي صادق عليها كافّة نوّاب الحزب الذي ينتمي إليه مع أنّه كان عوّدنا بالرّزانة والثّبات في أعماله فذلك ممّا يدعونا للإستعجاب منه على ما أبداه من السّرور والتّضفيق لإيجاد هذا الشّقاق !

إنّ وجود ستّة عشر نائبا وطنيّا ضمن جمعيّة مشكلة من تسع وعشرين نائبا فرنساويّا ومن المقيم وستّة مديرين من الفرنساويّين هل يكون لحضورهم فيها أدنى مساس بالنّفوذ الفرنساوي ؟ وهل في ذلك ما يعود بالضّرر على مصالح الفرنساويّين.

ألم يرضوا بقبول زيادة نفقات المدارس لصغار الطّلبة الفرنساويّين مرارا عديدة ؟

ألم يوافقوا لإحداث مكاتب إبتدائيّة لخصوص أبناء المعمّرين ؟ أو لم أنبّه أعضاء لجنة المالية الأهليّين لمّا طلب قبول أبناء الوطنيّين في تلك المكاتب إلى أنّ الحكومة قد منعت للوطنيّين المدارس العربيّة الفرنساويّة ؟ حيث كان لا يجدر بنا أن نحاكك المعمّرين المنقطعين في تلك الأنحاء القاصية في المدارس التي تأسّست بخصوصهم.

وكم من مرّة وفق رصفاؤنا على إنشاء طرقات لهذا أو ذاك من المعمّرين مع أنّه لو كان مرور تلك الطّرقات على غير الجهات التي إقترحها المعمّرون لكانت بها فوائد مهمّة للوطنيّين ؟

لا نشكّ أنّ نوّاب الوطنيّين قد خالفوا نوّاب المعمّرين في بعض المسائل ولكن معارضتهم لا تؤثّر على كلّ حال في مجرى المناقشات إلاّ إذا إنضمّ إليهم عدد من النوّاب الفرنسويّين الذين يجارونهم في أفكارهم.

لا ننكر أنّ مسيو لكور كاربانتيني الذي برهن لنا في هذه المسألة على رأي معتدل في مصلحة الوفاق قد أحبّ في هذه المرّة أن يذكر رصفاءه الذين يتهيبون في كثير المناسبات جرح عواطف الوطنيّين في المناقشات التي كانت تحدث في مسألة التّعليم فقد قال أنّهم أساءوا فيها القول بفساد أخلاق الوطنيّين وكذا في مسألة إستخدام الأهالي في مصلحة البريد والتّلغراف حيث تجاهروا بالطّعن في أمانتهم بدون إستثناء.

وهل أقول أنا أنّهم قد أساءوا لنا أيضا بمناسبة البحث في ميزانيّة الغابة فقد كانوا يشتمون بكلّ وقاحة موظّفي هذه الإدارة الوطنيّين بالرّغم ممّا أكّده لهم مدير الفلاحة التّونسية بأنّه يوجد بين موظّفي هذه المصلحة رجال من ذوي النّزاهة والفضل ولكن لم يتح هؤلاء النوّاب أن تناولوا أقوال مسيو بارتاومي في حقّ الوطنيّين تأويلا قبيحا لمّا عيّن الموظفين الذين انتخبوا أثناء بعض فصول هذا العام لحراسة الزّيتون.

وهل ننسى ما حصل في الجلسة الأخيرة من جلسات المجلس الشّوري عندما تعرّضوا للقضاء الأهلي بكلام جارح وهم لا يقصدون بذلك سوى الحطّ من كرامة الوطنيّين إذ لم يكن من خصائص المجلس الشّوري النّظر في مسألة العدليّة التّونسية.

وفي رأينا أنّ سلوك المجلس في هذه المسائل هذا المسلك الخشن هو الذي حمل الحكومة الفرنسويّة على إتّخاذ ما أجرته أخيرا مع الجمعيّة الشّورية.

عبد الجليل الزاوش

التّونسي عدد 27

23 ماي 1910

-20-

قبل النّدوة

(1912)

الحملة الإنتخابيّة على أشدّها منذ أسبوع، ففي كلّ هيئة إنتخابيّة تكوّنت لجان ترعى بكلّ نشاط مرشّحيها وبرامجهم السّياسية، كما أخذ المنبر الإنتخابي حيّزا متزايدا بالجرائد. أمّا بالمدن، فقد جمع المرشّحون ناخبيهم وعرضوا عليهم أفكارهم وتصوّراتهم، وتعدّ كلّ هيئة إنتخابيّة بعناية مطالبها وتدرس بدقّة الوسائل القانونيّة الكفيلة بتحقيق هدفها. وتسود لدى كامل الجالية الفرنسيّة حركة نشيطة تناسب أهميّة المصالح المعروضة.

ويبقى الأهالي وحدهم خارج دائرة تظاهرات الحياة العامّة، فمنذ خمس سنوات إرتأت الدّوائر العليا أنّ الأهالي ليسوا على قدر من النّضج يؤهّلهم لإختيار نوّابهم، وهكذا تقرّر تكليف الإدارة بتعيين النّيابة الأهليّة. وقد دفعنا إلتزامنا ببرنامجنا إلى الإحتجاج على هذه الطّريقة في الإختيار، مطالبين لمواطنينا بالإقتراع العام أو على الأقلّ بالإقتراع المحدود وقد توقّعنا، قبل إفتتاح الدّورة الأولى، عجز النوّاب الأهالي، الذين إختارتهم الحكومة، عن المساهمة الفاعلة في أشغال النّدوة لأنّ ضمانات المعرفة والكفاءة لا تتوفّر فيهم.

وقد أكّدت المدّة النّيابية الأولى جميع توقّعاتنا، فإذا إستثنينا بعض النواب القلائل فإنّ النّدوة الأهليّة تعدّ أناسا طيّبين من ذوي النّوايا الحسنة بالتّأكيد، ولكنّهم عاجزون بوضوح عن الدّفاع عن مصالح المجموعة المسلمة لأنّ الأفكار العامّة تعوزهم، فليس لهم أيّ تصوّر واضح عن الحاجات الماديّة والمعنويّة للسكّان ثمّ انهّم لا يسعون لفهم المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

فلا داعي لإتّهامنا بالمبالغة والتّخمين بأنّ هذا هو رأي الشّباب التّونسي فحسب ! وعلى عكس ذلك فإنّنا نؤكّد بأنّ كلّ من يهتمّ بالحياة العامّة، وعددهم كبير وهم ينتمون إلى كلّ طبقات المجتمع الأهلي، أجمعوا الرّأي على ذلك.

وهذا ما يفسّر أنّ أولئك النوّاب لم تكن لهم لا سلطة ولا نفوذ على السكّان، وهل كان يمكن أن يكون الأمر مخالفا لذلك ؟ فهل عملوا على إستحقاق ثقة مواطنيهم وعرفانهم ؟ وهل سعوا للإتّصال بالجمهور الذي من المفروض أنّهم يمثّلونه ؟ وهل جمعوا يوما ما منوبيهم للحديث معهم حول مصالحهم ؟ فمنذ سنتين، عندما رفعت مسألة العشر والصّنتيمات الإضافيّة أمام النّدوة، ألم يوشك النوّاب التّونسيّون على تعريض الفلاحة التّونسية للخطر لأنّهم تهاونوا كالعادة في إستشارة أصحاب الخبرة من فلاّحين وملاّكين ؟

إنّ ما يآخذه التّونسيون بشدّة على النّيابة الأهليّة هو عدم إكتراثهم بكلّ ما يتّصل بالمشاكل الكبرى التي تهمّ الحياة الإقتصاديّة والسّياسية للسكّان.

وإنّ ما نلوم عليه نوّابنا (؟) أيضا هو عدم إجتماعهم بالمرّة لتدارس المسائل الهامّة التي تشغلهم ولمناقشة المصالح العامّة للأهالي وإعداد التّقارير المؤقّتة حول الحاجيات الطّارئة والتي تستوجب التّلبية، وفي كلمة للإتّفاق على منهج واضح ومحدّد.

وختاما فهم يلاحظون بمرارة أنّ النوّاب (؟) الذين فرضتهم عليهم الإدارة لا يجتمعون إلاّ في غرفة إنتظار الكاتب العام للحكومة التّونسية.

إنّ السّلط العموميّة تعرف اليوم بدقّة قيمة النّيابة الأهليّة وعلاوة عن ذلك فإنّ البعض من أعضائها كانت لهم قبل إفتراقهم الشّجاعة الكافية لتقديم طلب إلى المقيم العام يرمي إلى تعيين النوّاب الأهالي من قبل السكّان أسوة بزملائهم الفرنسيّين، ونحن نودّ الإعتقاد أنّ الحكومة ستستوحي من التّصويت الذي ختم به البرلمان نقاشه يوم 2 من الشّهر الجاري طريقة جديدة لإختيار نوّابنا تقترب أكثر ما يمكن من المنظومة التي إفتتحها أمر 2 جانفي 1905 لفائدة الجالية الفرنسيّة.

Le Tunisien n° 208

12 **فيفري** 1912

تعريب نور الدين الدقي

-21-

اليهود التّونسيون

(1909)

هذه المرّة الأولى التي نبتدي فيها بطرق باب البحث في مسألة لحاق اليهود التّونسيين بالمحاكم الفرنسويّة التي أصبحت مسالحة المسائل اليوم والمشتغلون بالبحث في هذا الموضوع لا يعزب عنهم أنّ امتلاك حريّة المناقشة فيه هو من أعسر الأمور وأعقد المباحث التي تتراكض فيها الأقلام لأنّه ليس من السّهل المناقشة في موضوع خطير تتعادل فيه نصوص الفقه وشواهد التّاريخ وقواعد العمران ودقائق العلم. ولذلك أخشى أن يحمل ذوو المدارك الضيّقة بعض الإنتقادات الصّحيحة التي ألزمت بإبدائها في هذا البحث البعيد عن شوائب التّحامل على غير محاملها.

على أنّي لا أنكر أنّ لي بين نابتة اليهود أصدقاء وإنّي لا أقصد بالأخذ والردّ في هذا الموضوع مسّ عواطفهم أو جرح قلوبهم ولذلك أعلن بأنّ ليس غرضي من تحرير هذا المقال الحوار أو الجدل الباطل بل دقّة التأمّل بنيّة سليمة في مسألة لا تهمّني إلاّ الجهة الفلسفيّة منها.

إنّ الإقتراع الذي سحب في إجتماع 3 أكتوبر المنصرم الذي كنّا ألمعنا إليه قد أكّد رغبة اليهود في اللّحاق بالمحاكم الفرنسويّة وإذا تمّت لهم هذه الرّغبة فإنّهم يكونون قد فازوا بإحراز حقّ التّساوي في الحقوق مع الأجانب المقيمين بالايالة التّونسية.

وبعض الكتّاب الإسرائليين الذين يتصوّرون إمكان حصول هذا الإنقلاب يعلّلونه بكون عنصرهم أجنبيًا عن البلاد ولكنّه تمكّن من نفسه أن يؤسّس له هيأة صغيرة ذات نظام متين خلال الدّول الإسلاميّة التي دالت لها الأيّام في هذه البلاد.

ويزعمون أنّ قيام الدّولة الحسينيّة في طالعة القرن الثّامن عشر وتأثير مبادىء تعاليم الحقّ العام التي ظهرت في أوروبا هما اللّذان أوجدا الوحدة الأهليّة التي إنطوى فيها يهود الايالة.

وهذا الرّأي الغريب الذي إنفرد به صديقنا الأفوكات جاك شالوم لو عرضناه على محك النّقد لوجدناه زائفا ومخالفا للحقيقة التّاريخية على خطّ مستقيم.

من هم اليهود التّونسيون ؟ وكيف تكوّنت هيأتهم في هذا القطر ؟ وكيف كانت حالتهم الإجتماعيّة والسّياسية ؟

لو صرفنا النّظر عن حالة اليهود الذين بقوا أهلين بجزيرة جربة وجنوب المملكة بعد سقوط الدّولة الرّومانية لوجدنا إستيطانهم مع المسلمين في بقيّة الجهات الأخرى يرجع إلى أواسط القرن الرّابع من الهجرة.

فاليهود الذين كانوا يتساقطون على هذه المملكة فرارا من الضّغط والقساوة الإسبانيّة ملتجئين لحماية إمام عصره العلاّمة الشّهير سيدي محرز ابن خلف صاحب المقام المعروف هم الذين كانوا أساس الحارة الإسرائليّة المعروفة إلى الآن.

وجدير بالباحث أن يدقّق النّظر في حالة اليهود بعد تكاثرهم في هذه الايالة بورودهم عليها بعد أن هجروا إسبانيا كي يلمّ بحالتهم الإجتماعيّة والسّياسية وهو أمر لا يصعب على من يستند في آرائه على النّصوص التّاريخية.

وقبل أن نخوض غمار هذا البحث بمسبار النّظر يجب أن نستطلع أوّلا الحالة التي كانت عليها اليهود تحت السّلطة الرّومانية وبالأخصّ في أوائل عهد القيصريّة قبل ظهور المسيحيّة فيها.

إذا حدّقنا في ذلك نجد أسرى اليهود الذين جاء بهم بوميي بعد تحريرهم من رقّ العبوديّة يبنون في روما مساكن على الضفّة اليمنى من نهر التّيبر، فكان إجتماعهم في تلك الجهة هو أوّل جمعيّة إسرائيليّة تأسّست طبق القانون وهي إحدى الجمعيّات التي فرض عليها أن لا تقطن إلاّ حارات معيّنة لأنّ شعائر البلد الدّينية لا تسمح لهم بالمشاركة في تكوين حياة المدينة وما عدى ذلك فقد خوّلت لجماعة اليهود بروما حريّة تامّة في إدارة شؤونهم الدّاخلية.

كانت حالة اليهود خلال ظهور القيصريّة الرّومانية تشابه كثيرا حالة المسلمين بالجزائر بعد أن إستولى عليها الافرنساويون.

فالمحاكم الدّينية لليهود كان نظرها مقصورا على المسائل الفقهيّة التي مرجعها الدّين ليس إلاّ.

أمّا ما يخصّ قوانين البوليس والأمن العام فإنّ اليهود لم يخوّل لهم فيه أدنى إمتياز على غيرهم من بقيّة السكّان.

وأمّا القضايا التي تحصل بينهم فقد إعتادوا فصلها لدى هيئاتهم الدّينية بالرّضاء بينهم.

غير أنّ اليهود لم يلبثوا حتى أخذوا يسعون في التّحصيل على الإمتيازات التي لم تتح لغيرهم، فقد كان اليهوديّ معفى من الجنديّة مع أنّ له حقوق الأهليّة

الرّومانية لأنّ محافظته على تقديس يوم السّبت وترك الإشتغال فيه بغير الصّلاة من الأسباب المانعة له من الإنخراط في جيش غير يهودي ولذلك قرّر لنيلوس ودولابيلا إعفاء اليهود من إلتزام عمل مناف لشريعتهم واعترفت الحكومة الرّومانية بعيد يوم السّبت حتى أنّ المحاكم أبطلت إستدعاء اليهود فيه.

ولليهود في المستعمرات الرّومانية وبالأخصّ في إفريقيا الشّمالية إمتيازات أهمّ وأوسع ممّا ذكرنا بكثير وهذا ما أدّى بصديقنا جاك شالوم إلى القول بأنّ اليهود كانوا معتبرين كالأهالي الرّومانيين أبناء البلاد.

ولكن هل كانت لهم حقوق الأهليّة الرّومانية إنّ ذلك أمر لا يثبته التّاريخ...

وصفوة القول أنّ اليهود على الدّوام هم أحرص النّاس على طلب إحراز الإمتيازات ومتى أدركوا شيئًا فإنّهم فإنّهم لا ينفكّون عن طلب غيره.

فهم في آن واحد يحاولون أن يحصلوا الحقوق العامّة والخاصّة معا بالرّغم عن بعد الفرق الذي بينهما.

هذه نظرة موجزة في حالة اليهود تحت السّلطة الرّومانية أوردناها توطئة لغيرها لنجعل بها موازنة مفيدة بين ما أتاحته لهم القوانين الرّومانية القديمة وما خوّل لهم الإسلام من الحقوق ولنبيّن المميّزات الخاصّة باليهود في الإنقلابات التي تطوّرت فيها حياتهم السّياسية.

علي باش حانبة

التّونسي عدد 1

8 **نوفمبر** 1909

-22-

تجنيس الرّعايا التّونسيين

(1909)

في إجتماع عام إنعقد بالنّدوة الإستشارية يوم 23 نوفمبر، قرأ السيّد سيرياي نائب الهيئة الإنتخابيّة الثّالثة بتونس، باسم لجنة الإدارة، وبعد مصادقتها، تقريرا حول تجنيس الرّعايا التّونسيين.

وقد أعلن السيّد فوردار أنّه يساند تجنيس الأوروبيين على غرار ما يجري في الجزائر ولكنّه يعارض تجنيس الأهالي، وقد أصاب السيّد دي كرنيار عندما أكّد أنّه لا سبيل للمقارنة بين الأجانب والأهالي الذين يختلفون معنا في العقليّة. فمن النّاحية العلميّة كما قال أحد عظماء الأفارقة يمكن أن نغلي في نفس القدر فرنسيًا وعربيًا ولكنّ الحساءين لن يمتزجا على الإطلاق !

أمّا السيّد لكور كربنتياي فقد ذكر التّشريع الحديث حول التّجنيس الذي خصّ به السيد أوقانيار المحاكم العام لمدغشقرالمالغاش ملاحظا أنّ النّدوة الإستشاريّة لا يمكن أن تكون أقلّ ليبراليّة إزاء التّونسيين. وليس لهذه الحجّة في نظرنا أدنى أهميّة لأنّ السيّد أوقنيار الذي نعلم تصوّفه الماسوني قد جعل الإقامة في جزيرته، من الآن فصاعدا، إن لم تكن غير محتملة فهي كريهة للفرنسيّين لأنّه أشركهم في المواطنة مع الزّنوج الذين تتيح لهم غرائز الرّياء كثيرا من الرّضا في المستقبل، وهذا ليس سببا لإرتكاب نفس الخطإ في تونس.

إنّ أقلّ ما يمكن أن نقوله في هذا المشروع، وسنكتفي بذلك اليوم، أنّه يمثل أثرا هجينا ليس في إمكانه إرضاء أيّ كان، لا الأهالي لأنّهم لن يلبثوا أن يتبيّنوا أنّه يزخر بالشّراك، ولا الفرنسيّين لأنّهم يحرصون على المحافظة على نقاوة تقاليدهم وصفاء عرقهم.

وإذا تأمّلنا في الأمر جيّدا فإنّنا لا ندرك ما غنمه حزب التفوق الفرنسي عندما صادق على هذا النص، وكان أولى به أن يرفض بلا قيد ولا شرط رغبة السيّد سيرياي وأن يفوّض الأمر للبرلمان الفرنسي الذي عرض عليه السيّد بيشون بنفسه مشروعا ليبراليًا يفتح للتونسيين آفاق الجنسيّة الفرنسيّة إلاّ أنّه قيّد ذلك بشرط تأدية الحائزين عليها للخدمة العسكريّة بالمتربول.

... يـا للشّيطان ! أفلا يكفي أن يتـزوّج تونسي فـرنسيّـة حتـى نجنّسه بـعد سنـة، والحال أنّه يمكن له الإنفصال عن زوجته بـعد الحصول على الجنسيّة الفرنسيّة أي بعد ثلاثة عشر شهرا.

وهكذا يصبح التّجنيس طعما ومنحة لتزويج بناتنا. يا له من إختراع عجيب ! هل إنحدرنا إلى هذا الحدّ.

H. Tridon

La Tunisie Française

26 **نوفمبر** 1909

تعريب نور الدين الدقي

-23-

تجنيـــس التونسيـــين

(1910)

هذه المسألة قد اشغلت زمنا طويلا افكار فريق مهم من الامة التونسية واخيرا بت الفصل فيها بصدور امر رئيس الجمهورية الذي نشر في الصحيفة الرسمية الفرنساوية والذين يهمهم امر هذا الفصل سينظرون اليه بصور مختلفة سواء كانوا من المسلمين أو اليهود التونسيين أو الاجانب المقيمين بالايالة.

وبديهي ان كافة العناصر المختلفة التى صدر هذا الامر خاصة لها سيكون نظرها اليه مختلفا وذلك تبعا لنحائزها وتقاليدها وحالتها الإجتماعية. ومن المفيد أن نسبر بهذا المسبار غرر فكرة المسلمين في هذا الشأن لأنهم السواد الأعظم من السكان .

قلنا فيما سلف ان مسألة التجنيس لم يكن لها في اعيننا من الأهمية ما كان لها في اعين مواطنينا اليهود وذلك بناء على اسباب كثيرة أما المسلمون فانهم بالنظر لجهلهم بمدلول كلمة التجنيس وما صدقها الحقيقي حسبما يستفاد ذلك من قواعد الحق العام والفكرة التي يتصورونها في اوروبا يعتقدون أن التجنس هو بمعنى التجرد عن كل شيء يجعلهم مسلمين وهذا الاعتقاد يرتكز في عقولهم متى قيل لهم انهم بمجرد ما يتجنسون يكرهون على التخلى عن حقوقهم الشخصية التى قررتها لهم الشريعة الاسلامية.

وان قضاياهم المتعلقة بالانكحة والطلاق والمواريث لا ينظر فيها طبق أحكام الشريعة الاسلامية المطهرة التى تلائم عاداتهم وتقاليدهم الناشئة في البيئة الاسلامية هذا مع اعتقادهم انهم لا يقدرون علي الحياة بدونها بل يبقون خاضعين في ذلك لقانون يجهلونه ويتوجسون الشر من خلاله.

توجد بين الدهماء طبقة منورة لها روابط كثيرة بالاجانب وافكارها تبدلت نوعا شاعرة بكنه الحياة العصرية ومع ذلك فهى ترى عدم امكان التجنس وذلك لاسباب تحول بينها وبينه وهى:

أن الطبقة المنوره من الشبان قد اخذت على نفسها العهد من عهد ظهورها على السعى في ايجاد كل ما يعود باصلاح وتحسين حالة المواطنين في شئونهم المادية والادبية ولذلك كانوا يفضلون الامتزاج بمواطنيهم ويرون ضربة لازب مشاركتهم في

معيشتهم حتى يكونوا مستودع ثقتهم ويقبلوا نصائحهم.

ولا جرم اذا قلنا انهم يتحاشون ارتكاب كل ما يوهم مواطنيهم انهم انفصلوا عنهم او انهم لا يشعرون بشعورهم او بعبارة أخرى لا يشاطرونهم في سرورهم وآلامهم والوقت الذي تطلب فيه الناشئة التونسية احراز حق الجنسية الفرنسوية فانهم يرونهم فيه كمرتدين مع ان العائلة الفرنسوية ليست في حاجة اكيدة اليهم ولذلك فسيكونون اقل فائدة لمواطنيهم وحينئذ فلا يعود لهم ادنى تأثير بل يصيرون مذبذبين لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء ولهذا فالمسلمون كبارا وصغارا لا يسعون ابدا وراء التجنس اللهم الا نفر قليل لا يقام له وزن أما اليهود فان الامر لديهم ليس كذلك نظرا لسهولة تخلقهم وقابليتهم للتطور وكثرة انتشار العلوم بينهم انتشارها بين المسلمين وغير ذلك من المقتضيات الاخرى العديدة التي لا نرى لزوما لبسط القول فيها...

ومما يلتحق بذلك تطاولهم الى بلوغ درجة الحماة وممالاتهم والتعالي عن المحتمين والانتفاع بكافة المرافق التي تنجر لهم من وراء ذلك ولا شبهة في انهم يستخدمون ذلك التساهل الذي خول للتونسيين بعد ان لبثوا يطالبون به زمنا طويلا ذريعة للتوسع فيها.

ومهما كان الامر فانه يظهر ان التضييق الموجود في مواد هذا القانون الجديد لم يكن ليرضى اليهود.

بقي علينا الآن ان نبحث في هذا القانون من الوجهة التي تخص الاجانب المقيمين بالايالة ولما كانت اكثرية هؤلاء من الايطاليين فاننا سنقتصر القول عليهم. ان أول شيء يصدم الفكر من هذا القانون الجديد هو تخويل حق قبول الطليانين في الجنسية الفرنسوية وفعلا فان الايطالي يكفيه ان يقيم ثلاث سنوات في الايالة التونسية ومتى اقامها فانه يمكنه ان يطلب ويحرز على حق الجنسية وبذلك يظهر ان حسن الالتفات وغيره مما اشتملت عليه نصوص هذا القانون قد راعى فيه الحماة غاية كبرى وهي ادخال الطليانيين التونسيين في العائلة الفرنسوية.

وهنا يجدر بنا ان نذكر حالة ونظام الجالية الايطالية الفكرية والاجتماعية لنبين للفرنسويين ان طمعهم في تجنيس هذا العنصر هو من قبيل الاحلام لان الايطاليين المقيمين بتونس كما علم من امرهم هم يتقدون وطنية ويتشيعون كثيرا لجنسيتهم ومن وجه آخر فهم على مقربة من وطنهم ولهم علائق متصلة بمواطنيهم في ايطاليا ولهم نظام متين خولهم ان يؤسسوا لانفسهم هيئة قوية الدعائم لها جرائدها ومستشفياتها ومدارسها وجمعياتها الخيرية والموسيقية والرياضية وغيرها وبعبارة اوضح هي تملك لنفسها كلما يلزم لامة مرتقية من المقومات الفكرية والادبيّة.

وهذا ما يجعل الايطاليين المقيمين بتونس لا يرضون ابدا بترك جنسيتهم الا أن يوجد عارض قوي أو مصلحة ذاتية متحتمة لا سيما وهم الاكثرية بالنسبة لتعداد الفرنساويين ولا امكان لتصور الانسان ان 40 000 نسمة يقدرون على امتصاص 100 000 نسمة لهم هيئة منظمة كما أسلفنا.

يحتمل انه يوجد على سبيل الفرض والتقدير نفر من الجالية الايطالية يحبون اكتساب الجنسية الفرنسياوية غير ان هؤلاء لا يمكن ان يكونوا ابدا اناسا محترمين لهم ادنى قيمة ادبية او فكرية يقدرون بها على تعزيزالعائلة الجديدة التي انضموا اليها بل هم بالعكس سيكونون من الطبقة السفلى الذين يرجحون منافعهم الذاتية على كل شعور وطني وهؤلاء لا غاية لهم من التجنس سوى التمتع بالحالة الممتازة التي للافرنساويين في تونس.

ومما لا شك فيه ان المخاوف التي نبديها بشأن هذا القانون هي مما يمكن توقعه لانه جعلنا في حالة وهن بازاء شرذمة قليلة ليست متاصلة في البلاد ولذلك قمنا بالترجمة عن راي المسلمين الحالي في المسالة التي فصل فيها امر 3 أكتوبر 1910.

بقي علينا ان نقول حسب راينا كيف يمكن الوفاق بين لوازم ضرورية تحتمها سياسة فرنسا تلك الحكومة القوية التي نشرت سلطتها على ملايين كثيرة من المسلمين واميال مواطنينا وهذا سيكون موضوع بحثنا في مقالنا الآتي.

أحمد الصافي

التونسي عدد 34

24 **أكتوبر** 1910

-24-

تجنيس التّونسيين

(1910)

كنّا فصلنا في المقال السّالف رأي المسلمين في هذه المسألة الخطيرة ووعدنا بالعودة إليها كي نبيّن الصّورة التي تسمح لأبناء جلدتنا طلب الدّخول في العائلة الفرنسويّة على ما نرتابه.

فإنّ جريدة لدبيش تونزيان نشرت في تلك الأثناء حديثا مهمّا دار بين أحد محرّريها ورصيفنا الغيور مدير سياسة التّونسي أبدى فيه هذا الرّصيف رأيه بكلّ صراحة وتدقيق يدلاّن على بعد غوره في هذه المسألة وكلّ ما أبداه هو منطبق على رأينا أيضا ولذا كان من الممكن أن نتردّد اليوم في إفاضة الشروح على الشق الثاني من موضوع الحديث لولا حرصنا على تدقيق بعض النّقط المهمّة التي وردت فيه.

تعرّضنا فيما سلف لذكر السّبب الذي يصدّ المسلمين التّونسيين عن المطالبة بتجنيسهم -إلاّ من استثنى منهم- وهو حرمانهم بمقتضى منصوص القانون الفرنساوي من التمتّع بأحكام شريعتهم الغراء فيما يخصّ الأنكحة والطّلاق والمواريث ولذا فإنّهم سيبقون تونسيّين إلى اليوم الذي تتصوّر فيه حكومة الجمهوريّة واجباتها التي تحتّمها عليها سياستها بشمال إفريقيا وحينئذ تسنّ قانونا يسمح للمسلمين أن يكونوا بلديّين فرنسويّين مع بقاء حقوقهم الشّخصية التي تخوّل لهم إيّاها الشّريعة المطهّرة الإسلاميّة.

يمكن أن يقال لنا أنّ هذا الطّلب صعب المنال في مملكة كانت مساعيها موجّهة منذ قرن نحو إيجاد وحدة وطنيّة.

ويمكن أيضا أن يقال كيف تريدون أن تسمح لكم فرنسا أن تصيروا بلديين فرنسويّين مع بقائكم خاضعين للأحكام الشّرعية لا سيّما وإنّها قد لاشت جميع ما كان بين ظهرانيها في العهد القديم من الهيئات المختلفة على تباين صبغتها الدّينية وعوّضت تلك الهيئات التي تختلف تراتيبها وقوانينها في كلّ مقاطعة عن أختها بتراتيب وقوانين جرى عليها العمل في سائر أنحاء فرنسا على كافّة أبنائها ؟

ودفعا لهذا الإحتجاج الذي يذكّرنا بالعهد الماضي فإنّنا نقابله باحتجاج آخر مرمى النّظر فيه إلى المستقبل.

إنّ فرنسا قد نشرت اليوم نفوذها على ممالك شاسعة تسكنها الملايين الكثيرة من أقوام أصلهم واحد ولغتهم واحدة ولهم ديانة واحدة ومضى على عهد إستيلائها على تلك الممالك زمن طويل كان فيه أهلها لا يعرفون حقوقهم ولا واجباتهم وكان لها فيه متّسعا لتسوسهم كما تريد ولا سبيل لتركهم يتخبّطون بين مهاوي التدلي والسّقوط كما هم الآن لأنّ ذلك مخالف لتاريخها، مخالف لتقاليدها، مخالف لتعاليمها، مخالف لما يصرح به رجالها السّياسيون سواء على منبر البرلمان الفرنسوي أو غيره.

ولا يعقل أن أولئك الأقوام يبقون على جمودهم الحالي إلى ما لا نهاية له بل من المحقّق أنّه سيأتي يوم يفتحون فيه أبصارهم للنّور فيبحثون في وسائل تسلحهم للدّخول في معترك الحياة ذلك المعترك المزدحم بالملاحم الشّديدة.

ووقتئذ يصير تدرّجهم في سلّم الحياة أمرا محتوما وقد وقع البدأ فيه ولا سبيل لأحد أن يصادم تيّاره المندفق إلى الأمام.

ولمّا كان الأمر كذلك، أليس من مصلحة فرنسا أن تسعى في جعل ذلك التدرّج واقعا بمساعيها حتى يكون في منفعتها ؟

غير أنّه لا ينجرّ لها أبدا أدنى نفع من ذلك إلاّ يوم يشعر المسلمون من أنفسهم أنّهم أبناء لها ونعني بذلك اليوم الذي تكون لهم فيه واجبات وحقوق الفرنسويّين.

نحن نسلم أنّ تجنيس كافّة المسلمين مع بقاء حقوقهم الشّخصية يصعب أن تسلم به كلّ الأفكار وإن كانت هي الطّريقة الوحيدة التي يمكن بها حلّ مشكلة المسالة الأهليّة بشمال إفريقيا. وكيفما كان الأمر فإنّ الوصول إليه غير مستحيل.

ويجدر بنا في هذا المقام أن ننبه إلى أن هناك دول أروبيّة تحكم عددا كبيرا من المسلمين قد منحتهم كافّة الحقوق التي لبلدييها الأصليّين وتركت لهم حقوقهم الشّخصية يخضعون فيها لأحكام الشّريعة المطهّرة الإسلاميّة.

وهؤلاء لا يمنعهم دينهم أن يكونوا وطنيّين مخلصين أو أن يخدموا بلادهم بصدق وعزم وتضحية كما اعترف بذلك ونوّه به الكثيرون ولي على ذلك دليل أسوقه لتأييد ما قلناه فإنّي لمّا كنت بكليّة إيكس عرّفني بعض الأصدقاء بمسلم روسي ذكيّ الفؤاد كان يزاول بها علم الحقوق فكنّا كلّما خلونا ليس لنا حديث سوى البحث عن أحوال مسلمي تونس وروسيا ومن جملة ما أفادنيه أنّ مسلمي روسيا متمتّعون بكافّة الحقوق التي للأروبيّين وقائمون بسائر فروض الحكومة القيصريّة التي لها على رعاياها ولهم حريّة تامّة في إتّباع أصول دينهم وعقائدهم وهم يرجعون فيما يختص بحقوقهم الشّخصية إلى شريعتهم. كما علمت أنّ النظر هناك مصروف عن

الصّبغة الدّينية بحيث لا يوجد أدنى فرق بين مسلم ومسيحي وأن المسلم يحب ويخدم بلاده كما يحبّها ويخدمها المسيحي إن لم نقل أنّه يفوق غيره في ذلك بكثير-وقد علمت من أمر صديقي أنّ أباه كان ضابطا في الجيش الرّوسي وحضر حرب منشوريا وطالما كان إسمه يذكر مقرونا بالفخر في المنشورات العسكريّة لما كان يبديه في ميادين القتال من علائم البسالة والإقدام وممّا قاله لي أنّ أبي ليس هو الضّابط المسلم الوحيد الذي قام بواجبه بشهامة وإخلاص في الجيوش الرّوسية - وهل يلزمنا هنا أن نذكر بحالة البلاد العثمانيّة المؤلفة من عناصر وديانات مختلفة ؟ مع أنّ كلّ عنصر من عناصرها هو خاضع لأحكام دينه وحقوقه الشّخصية.

ومن المعقول أنّ فرنسا التي لزم لها أن تقطع سلسلة قرون طويلة للسّعي وراء توحيد هيئاتها وعوائدها حتى تسنّى لها أن تنفصل بين السّلطة الدّينية والزّمنية أن تتردّد في اتّخاذ أناس بصفتهم أبناء لها مع أنّهم يريدون أن تبقى لهم حقوقهم الشّخصية خاضعة لسلطة أحكام دون التي يعامل بها كافّة الفرنساويّين.

ولكن هل توجد هناك دواعي سياسيّة من شأنها أن توجب على حكومة عظيمة أن تترفع بنظرها عن سفاسف الأمور وتتدبّر في المستقبل ولا ادعى لذلك من تلك الوسيلة الوحيدة اللاّئقة بالبلاد التّونسية نظرا لما ينشأ عنها من التّقارب بين الحماة والمحتمين وما عليها إلاّ أن تسير عليها سواء في الزّمن القريب أو البعيد.

ونحن لا نريد أن نتكهّن بالحكم على قرب أو بعد هذا اليوم ولكن نستطيع أن نحقّق أنّه لا توجد وسيلة أخرى لحلّ مسألة تجنيس المسلمين بشمال إفريقيا وغيرها.

وعلى كلّ حال فإنّه ما دام المسلمون غير متحقّقين أنّهم لا يحرمون من أحكام شريعتهم في حقوقهم الشّخصية فإنّه لا إمكان لتجنيسهم أبدا.

أحمد الصافي

التونسي عدد 35

31 **أكتوبر** 1910

-25-

حريّة الصّحافة العربيّة

(1910)

« لا توجد سوى وسيلة ناجعة في شأن الإستعمار تتيح القيام بالإنجازات الدّائمة والنّهائية وهي ليست القضاء على المقاومات بإشاعة الرّهبة، ولكن بإخمادها باكتساب مودّة النّاس ».

(خطاب ترويو -وزير المستعمرات- جلسة بمجلس النواب 12 فيفري 1910)

إنّ هذه الكلمات التي ألقاها أخيرا على منبر مجلس النوّاب واحد من أكثر أعضاء الحكومة الفرنسيّة وجاهة توجب إهتمام كلّ من يمارس أيّ صنف من السّلطة على الأهالي في هذا البلد باسم الجمهوريّة.

وبالتّأكيد، نحن نعلم أنّ الموظّف السّامي الذي يمثّل بكلّ إستحقاق فرنسا، يؤيّد عن إقتناع السّياسة السّخية واللّيبراليّة التي سطّرها بوضوح المحترم السيّد ترويو وزير المستعمرات والتي كرّسها البرلمان بعد خطب صمبا وشايي التي نالت إستحسان الجميع. ولكنّنا نشكّ بقوّة في أنّ دار الباي ستستلهم منها سياستها.

وفعلا، فإنّ الحكومة التّونسية، هذا الكيان الغامض والخفيّ الإسم الذي يمتزج بشخص السيّد روا، تبرهن كلّ يوم عن تمسّكها بتقاليد الماضي. وهكذا منعت هذا الأسبوع بقرار من الوزير الأوّل صدور صحيفتين عربيّتين هما : " ***الصّواب***" و " ***المضحك***"، وإحداها وهي " ***الصّواب***" تمثّل في الصّحافة العربيّة الجريدة التقدّمية الوحيدة، فدون أن تقطع تماما مع النّزوع إلى المحافظة الذي يميّز عموما الرّأي العام الأهلي أصبحت " ***الصواب***" منبر الجيل الزّيتوني الجديد الذي بدأت تطلّعاته تتشكّل بالتّدريج في صيغة إتّجاه إصلاحي واعد، وهذا ما سبّب هلاكه. إنّ الحكومة التّونسية أبعد من أن تنظر بعين الرّضا للإهتياج الواقع حاليّا بجامعة المسجد الأعظم، فقد أراد بعض الأساتذة الشبّان من المطوعين (المجازين) والطّلبة، وعددهم تقريبا 800 عقد إجتماع لتبادل الآراء في خصوص إصلاح الدّراسات بالجامع الأعظم، وكوّنوا مكتبا مكلّفا بالتّنظيم المادي ولكنّ الفزع إنتاب دار الباي فرفضت التّرخيص لهم بعقد إجتماعهم، ولم يمنع ذلك الصّحافة المحليّة من نشر بعض الفصول الموجزة ذات الصّبغة شبه الرّسمية مفادها أنّ الوفد قد وجد إستقبالا حارّا من لدن السيّد روا الذي أكّد له عنايته الفائقة بالجامعة الإسلاميّة.

إنّنا لا نشكّ في حسن قبول السيّد روا، ونحن نعرف مدى لطف هذا الموظّف السّامي ولكن عنايته بالجامعة الإسلاميّة جعلتنا مرتابين : لأنّ ظهورها للنّاس إستوجب عشرين سنة ! والحقيقة أنّ هذه الحركة التي دفعناها إلى الأمام وأيدناها علانيّة تقلق الحكومة التّونسية التي ترى في كلّ تحوير للوضع القديم القائم إنتهاكا للحرمات. إنّ رصيفتنا " ***الصواب***" التي كانت بمثابة الضّمير المعبّر عن حركة الزّيتونيين أصبحت مزعجة فكان القرار الوزاري القاضي بإزالتها.

هذا مع وجود أمر 14 أكتوبر 1884، المستوحى من القانون الفرنسي المؤرّخ في 29 جويلية 1881 والذي يعلن حريّة الصّحافة في تونس !

ولكن هل يوجد في هذا البلد الطيّب قانون قادر على الصّمود أمام هوى دار الباي ؟ فعندما يتعلّق الأمر بالأهالي فإنّ حكمة السيّد روا ورعايته الأبويّة تعوّضان القانون عند الإقتضاء، أليس هو الضّامن للأمن والهدوء في تونس ؟ إنّ الأسطورة الجميلة التي أحاطت بالسحنة المؤنسة لكاتبنا العام قد بدأت تتلاشى، ومع ذلك يتمنّى أقلّ النّاس صبرا زوالها تماما.

ولعلّ الحقّ إلى جانبهم، إنّ المجد مثل الزّهرة : وهي تعمّر بالكاد مدّة صباح واحد. ونحن نتمنّى أن يقرّر السيّد روا الرّكون إلى الرّاحة قبل أن تتساقط آخر أوراق إكليل مجده !

لقد أعطى منهجه السّياسي البسيط والسّاذج، نتائجه عندما كان الأهالي في غفلة من أمرهم لا يدركون شيئا من نوايا فرنسا نحوهم، وهو أسلوب تجاوزه الزّمن اليوم إذ تكوّن رأي عام مطّلع على كلّ ما يكتب ويقال سواء كان ذلك هنا أو بالضفّة الأخرى من المتوسّط، وإنّ جميع من يقرأ أو يطلب ترجمة مهاترات السيّد دي كرنيار، والنّقد اللاّذع الذي يوجّه يوميّا للإدارة من قبل الجرائد اليهوديّة النّاطقة بالفرنسيّة والعبريّة يستغرب من إزالة الجرائد العربيّة القليلة بجرّة قلم طالما لم تمدح السيّد روا.

ويبيّن هذا الأخير بهذا السّلوك عديم الجدوى بأنّه لا يواكب أفكار عصره ولعلّ الأدهى من ذلك أنّه لا يتناغم مع حكومته. وبينما نحن نردّد بدون كلل لجمهور مواطنينا أنّ فرنسا بلد تُحترم فيه حريّة الرّأي والنّقاش، وإذ نجهد أنفسنا لنبيّن لهم من خلال نشر خطب رجال الدّولة وفصول الجرائد الهامّة، أنّ حكومة الجمهوريّة ترغب وتسعى لتحريرهم المعنوي تذكّرنا الكتابة العامّة بعنف بأنّه، رغم كلّ شيء، لا يريد إلاّ إستعمال القوّة وتطبيق النّظام الزّجري.

لقد حان إذن الوقت لتهوئة دار الباي، ويحقّ للسيّد المقيم العام أن يعطي لهذه المصلحة الهامّة توجّها يوافق رؤى المتربول التي يساندها شخصيّا، وهكذا فلن تبقى الصّحافة الإستعماريّة تحت رحمة الإدارة، وستتمكّن من أداء دورها بإستحقاق.

علي باش حانبة

Le Tunisien n° 145

17 **مارس** 1910

تعريب نور الدين الدقي

المحور الثالث

الدّعوة الإصلاحية

-26-

تعليم الأهالي

(1907)

يتذكّر قرّاؤنا العرائض التي وجّهها أهالي البلاد التّونسية إلى البرلمان والتي كان السيّد ألبان روزي مقرّرها لدى اللّجنة البرلمانيّة. لقد طلب موقّعو هذه العرائض تطوير الثّقافة الفكريّة الفرنسيّة بزيادة عدد المدارس الفرنسيّة-العربيّة. « ثمّ ان اللّجنة أجمعت على تزكية هذه العرائض ورفعها إلى عناية وزير الخارجيّة ودعوته بكلّ إحترام إلى الإستجابة لها على نطاق واسع وبأسرع ما يمكن ». وقد وجدت هذه الرّغبة ترحيبا جيّدا من لدن السيّد بيشون، ونحن لا نشكّ في صدور تعليمات دقيقة إلى إدارة الحماية لتلبية تطلّعات مواطنينا.

لقد جرى كلّ ذلك قبل العطلة الكبرى، وتمّ الدّخول إلى المدارس منذ أسبوعين ولكن شيئا لم يتغيّر في الوضع المفروض على الأهالي من قبل إدارة التّعليم. ويبدو أنّ الضّرر تفاقم فالرّسائل التي تصلنا من جميع أنحاء الايالة تدلّ على تكاثر عدد الأطفال الأهالي غير المقبولين في المدارس الإبتدائيّة بالمقارنة مع السّنة الماضية. أمّا الأطفال الأربيون فيزدادون بإطراد، ومن الضّروري أن يتخلّى لهم مواطنونا عن المكان. لقد تغيّرت وجهة المدارس الفرنسيّة-العربيّة التي أنشئت في البداية لتعليم الأهالي. وفي بحر سنتين أو ثلاث سيقصى منها أطفالنا تماما.

وتمثّل المدرسة العلويّة، حاليا، مثالا حيّا للتطوّر الذي نشير إليه. فقد كان هذا المعهد يعدّ عند تأسيسه فرنسيّين إثنين فقط، أمّا اليوم فهو لا يعدّ سوى ثلاثة أهال. وقد تمّ تخليص البناء الملحق به كذلك من العنصر الأهلي، فبتعلّة توسيع مدرسة ترشيح المعلّمين تمّ إجلاء الأهالي الذين يؤمّون المدرسة الإبتدائيّة. وجرى خداع الرّأي العام الذي تخوّف من هذا القرار بتسويغ منزلين متداعين وضيقين، لتحويلهما إلى ملاحق لـ " ***ملحق المدرسة العلويّة*** " ويوجد الأوّل بنهج بو خريص والثّاني بتربة الباي.

والمدرسة الأولى هي الوحيدة التي قبلت حصّتها من التّلاميذ. أمّا التّلامذة الذين تقرّر إلحاقهم بالثّانية فيوجدون بالشّوارع وكذا معلّموهم، في إنتظار نهاية أشغال التّهيئة.

ولنراهن على أنّ تقرير نهاية السّنة الذي ستقدّمه إدارة التّعليم سيبرز بأحرف غليظة تأسيس مدرستين فرنسيّة-عربيّة ولن ينبس بكلمة بخصوص إقصاء مواطنينا من المدرسة العلويّة، من جهة أخرى هناك من يطمئننا بأنّ هذه الإدارة لا تحلم إلاّ بالكتاتيب العصريّة على منوال الكتاب الذي تأسّس ببادرة خاصّة في نهج سيدي بن عروس. ونحن لا نتردد في الإعلان أنّنا سنقاوم بكلّ حزم كلّ محاولة رسميّة لإصلاح الكتاتيب التي يجب في رأينا أن تزول بالتّتابع على نسق زوال المؤدّبين لتترك المكان للمدرسة الفرنسيّة-العربيّة حيث تدرس بالتّساوي العربيّة والفرنسيّة.

وقد أعلن الرّأي العام عن هذا الموقف بالذّات بواسطة العرائض التي وجّهها للبرلمان وقد وجد هذا الرّأي التّأييد والتّشجيع من لدن اللّجنة البرلمانيّة فلا يجب أن تغفل إدارة التّعليم عن هذه الإشارة.

علي باش حانبة

Le Tunisien n°37

17 **أكتوبر** 1907

تعريب نور الدين الدقي

-27-

التّعليم والأهالي

(1908)

تحظى مسألة التّعليم بكلّ إهتمام وعناية فقد جعل منها الأهالي محور مطالبهم، وبصرف النّظر عن إنتمائهم الطّبقي فإنّ مواطنينا يطلبون أوّلا التّعليم لأبنائهم ويؤجّلون إلى مرحلة لاحقة تحقيق جميع الرّغبات الأخرى، إنّه فأل سعيد.

ولكن، هل يجب تلقين هذه المعارف بالفرنسيّة أم بالعربيّة ؟ وهل يجب تعليم اللّغتين في نفس الوقت ؟ إنّ النّقاش لا يزال متواصلا في هذا الشّأن.

إنّ مشكل التّعليم معقّد في البلدان التي تتكلّم لغة واحدة، وهو يزداد تعقيدا في خصوص متساكنينا لأنّهم في حاجة إلى تعلّم لغة الحامي إلى جانب لغتهم الأصليّة، فما الغرابة إذن إذا لم يتوصّل المعنيّين في التّفاهم حول هذا الأمر ؟

إنّ الشّباب التّونسي الذين تكوّنوا في المدارس الفرنسيّة قد فهموا منذ أمد بعيد أنّ إرتباط مصير الايالة بفرنسا برباط وثيق يفرض تعليم اللّغة الفرنسيّة.

وفي حين شرع اليهود والأجانب أنفسهم بالفعل في تعليم أبنائهم اللّغة الفرنسيّة فكيف يمكن للمسلمين الذين أراقوا دماءهم في ساحات القتال بالمغرب الأقصى ودخلوا، رغم كلّ ما يقال، العائلة الفرنسيّة الإكتفاء بتعليم عربيّ صرف.

لاشكّ أنّ التّعليم الفرنسي لن يكسبنا دفعة واحدة المساواة في الحقوق مع العنصر الحامي ولكنّنا نحسب أنّ اليوم الذي يصبح فيه الأهالي أكثر ثقافة ويكتسبون فيه عقليّة قريبة من العقليّة الفرنسيّة ويعطون فيه، فوق ذلك، لفرنسا شواهد وفاء لا جدال فيها فإنّ الحواجز التي تفصل بين العرقين ستسقط بالتّدريج، ولن تعامل الجمهوريّة التّونسيين بطريقة تختلف عن معاملتها لأبناء النورمندي والبروتاني والكورس.

وفي الجملة، فإنّ المسألة رهينة الوقت، وبما أنّ خصومنا، أولئك الذين لا يتردّدون بالمناسبة في "المبالغة"، بأنّ الأهلي كمول فلماذا لا يمكنه بلوغ نفس درجة الحضارة التي بلغها غيره ممّن لم "يقتحموا حصن الباستي" مثله ؟

والحالة هذه، كيف يمكن تحقيق هذا الهدف إذا أقصي الأهالي من المدارس التي تدرّس اللّغة الفرنسيّة ؟ وكيف تحقّق المساواة إذا كانت معاملة المسلمين تؤدّي إلى جعلهم منبوذين على الدّوام أو في الأقلّ أشخاصا من درجة أدنى، في حين يتاح لليهود والأجانب الجلوس على المقاعد التي يجلس عليها الشبّان الفرنسيّون.

لهذه الأسباب يتّفق أغلب مواطنينا اليوم حول طلب تعليم فرنسي لأبنائهم. وقد قدّم منذ العام الماضي أعضاء النّدوة الإستشاريّة الأهالي عريضة تطالب بفتح مدارس فرنسيّة-عربيّة كما ساند السيّد خير الله بقوّة هذه المدارس خلال مؤتمر شمال إفريقيا.

غير أنّ ما سبّب بعض الإضطراب لدى السكّان الأهالي هو الجدل الذي دار خلال إجتماع لقدماء تلامذة المدرسة الصّادقيّة قرأ أثناءه السيّد خير الله، رئيس هذه الجمعيّة التّقرير الذي قدّمه أمام مؤتمر شمال إفريقيا، وقد ناقش النّاس مسألة الإبقاء على الكتاتيب الحاليّة أو إزالتها. والحالة هذه تبنّت الأغلبيّة المذكّرة التي قدّمها السيّد باش حانبة والتي تبنّت مطلب إزالة الكتاتيب بالتّتابع وعلى قدر إحالة المؤدّبين الحاليين على المعاش وتعويضها بمدارس فرنسيّة-عربيّة تدرّس فيها اللّغة العربيّة حسب منهج أكثر يسرا ممّا هي عليه الآن بالمدارس القرآنيّة.

وقد تمسّكت أغلبيّة ضئيلة بالكتاتيب على أساس إصلاحها على منوال المدرسة التي أسّسها السيّد خير الله بنفسه بنهج سيدي بن عروس وقد عبّرت عن نفس الموقف الصّحافة العربيّة و "الحزب" المحافظ.

ويمكن في تقديرنا إيجاد مجال للتّوفيق بين الإثنين، ويكفي أن نترك للمبادرة الخاصّة حقّ صيانة الكتاتيب، فيما تركّز الإدارة كلّ جهودها على الإكثار من المدارس الفرنسيّة-العربيّة.

ويتمّ في هذه الأخيرة دمج المناهج المستعملة بمصر وسوريا فيما يتعلّق بتعليم اللّغة العربيّة وهي مناهج أعطت نتائج ممتازة في هذه الأقطار.

ولا يجهل أحد أنّ التّلاميذ يتعلّمون ببساطة حفظ كلّ القرآن أو جزء منه في الكتاتيب ثمّ لا يلبثون أن ينسوا ذلك إذا لم يصبحوا مؤدّبين بدورهم. وعندما يخصّص أبناؤنا الذين يؤمّون المدارس الإبتدائية طيلة خمس أو ستّ سنوات، ساعة ونصف لدراسة اللّغة العربيّة فإنّهم سيتمكّنون منها أكثر من أولئك الذين يتردّدون حاليًا على الكتاتيب.

وإذا كنّا نقاوم بكلّ شدّة كلّ إجراء يرمي إلى الإكثار من الكتاتيب المجدّدة فإنّ ذلك لا يعني أنّنا نعتبر هذه المعاهد غير مفيدة وببساطة فإنّنا نرى أنّ مؤسّسة من هذا الصّنف لا يمكن أن تكون كافية بصورة قطعيّة في تونس.

إنّ الشبّان المتخرّجين من هذه المدارس أين تلقّوا تكوينا إبتدائيًا عربيًا لا يقدرون على التصدّي للتّعليم الثانوي ومن باب أولى التّعليم العالي. كما لا يمكن قبولهم بالمدارس المهنيّة حيث تلقى الدّروس باللّغة الفرنسيّة.

وبالتّأكيد، إذا أردنا في تونس تقليد مصر في كلّ أمر، وإذا أنشأنا هنا مدارس للتّعليم الثانوي، ومدارس للحقوق والطب ومدارس مهنيّة تلقى فيها الدّروس بالعربيّة وإذا قرّرنا، في نفس الوقت أن تكون العربيّة من الآن فصاعدا اللّغة الرّسمية في كلّ الإدارات ، في الجمارك، والبريد والبرق، والسّكك الحديديّة فلا يجب أن نتردّد في تغطية كامل تراب البلاد بالكتاتيب أو بالمدارس الإبتدائيّة العربيّة.

ولكن المنظومة القائمة هنا تختلف جذريًا عن المنظومة المصريّة بدليل أنّ سعد باشا زغلول نفسه -الذي كثيرا ما إستندت "الديباش تونزيان" إلى نفوذه- سيكون له برنامج آخر لو كان وزيرا للمعارف العموميّة بتونس عوض مصر.

إنّ الذين يريدون بتونس إعطاء الأهالي تعليما عربيًا مع بعض المعلومات الفرنسيّة يقصدون هدفا واحدا هو إبقاؤنا في وضع فكري سفلي يتيح لغيرنا ممّن يفوقوننا فطنة، من تحقيق تقدّم كبير في المجال الإقتصادي.

عبد الجليل الزاوش

Le Tunisien n° 91

10 **ديسمبر** 1908

تعريب نور الدين الدقي

-28-

مدرسة فرنسيّة-عربيّة أم كتّاب مجدد ؟

(1909)

كثر الحديث في الفترة الأخيرة، في الصّحافة المحليّة، عن وقوع إنشقاق حادّ في صفوف حزب الشّباب التّونسي وقد إبتهج خصومنا لذلك وهذا أمر لا يعنينا كثيرا. ولكن أصدقاءنا يستغربون ونحن نريد طمأنتهم ...

إنّ الإنشقاق المزعوم ليس سوى خلاف في الرّأي بين حزب الشّباب التّونسي والسيّد خير الله حول مسألة التّعليم الإبتدائي الموجّه للأهالي.

إنّ السيّد خير الله معلّم قديم مارس مهامّه بكفاءة وإقتدار مدّة عشر سنوات في المدارس الفرنسيّة العربيّة. وهو رجل معروف بحصافة الفكر ودقّته، يُشهد له بجميع صفات المربّي الجيّد. وهو شخصيًا متعلّق بالبيداغوجيا، لذلك فكّر في تطبيق مناهج التّدريس السّائدة في المدارس الفرنسيّة في دراسة اللّغة العربيّة.

لقد عرف عن كثب ورأى أكثر من غيره مساوئ وأخطار المناهج القروسطيّة المستعملة إلى اليوم في الكتاتيب، ويتضمّن تقريره الممتاز إلى مؤتمر شمال إفريقيا بباريس نقدا شديدا ومنصفا للمدارس القرآنيّة بالإيالة. إنّها إدانة لهذه المعاهد الصّغيرة، بإعتبارها بؤرات دائمة للأمراض المعدية، يقضي فيها أطفالنا الصّغار سنوات يردّدون القرآن حسب عبارة الكاتب.

إنّ الإستنتاج المنطقي لهذا التّقرير هو دعوة حازمة لغلق الكتاتيب فورا، ولكن السيّد خير الله محافظ، فهو ينتمي إلى جيل يميل للماضي أكثر من ميله للأزمنة الحاضرة. لذلك نراه يستنكف بصفة غريزيّة من رفع يده ضدّ هذا البناء المتداعي الذي يتوقّع سقوطه بكلّ تأكيد. وتتوقّف ليبراليّته -لأنّه ليبرالي صادق- عند هذا الإنتهاك، لذلك نراه محتارا إزاء الموقف الواجب إتّخاذه في الجدل الكبير الدّائر حول تعليم الأهالي.

فمن ناحية نراه يقبل منهجنا وفحواه : التّعليم بالفرنسيّة مع تدريس اللّغة العربيّة، ومن ناحية أخرى نراه ينظّم في مدرسة خاصّة أسّسها بنفسه تعليما إبتدائيًا كاملا بالعربيّة، فهو إذن يدين الكتاتيب، ولكنّه يحترس كلّ الإحتراس من طلب إلغائها، فهو يكتفي بإصلاحها.

وقد وجدت هذه الكلمة رواجا كبيرا، فالنّاس يتحدّثون عن إصلاح الكتاتيب كما كانوا يتحدّثون قديما عن إصلاح لوتر Luther ، والحقيقة هي أنّ الأمر لا يمتّ إلى الإصلاح بصلة، ولو لم أكن مقتنعا بحسن نيّة صديقي الفاضل، لقلت بأنّه يتلذّذ بمخادعتنا. إنّ الإصلاح يعني التّصحيح وإزالة ما هو ضارّ في شيء ما، وإعطائه شكل أفضل، ومع ذلك فقد ورّقت منجد لاروس الكبيرلم أعثر عند كلمة إصلاح على مدلول يمكن لنا إستعماله لتسمية الإنجاز الذي قام به السيّد خير الله.

فهل يمكن أن نسمّي المدرسة التي أسّسها بتونس، بنهج سيدي بن عروس، كتّابا ؟ فلا ترتيبه المادي ولا برنامج التّعليم به يشيران ولو من بعيد إلى مهمّة المؤسّسة العريقة، فقد أقيمت مدرسة خير الله في دار كبيرة تتكوّن من طابقين وتحتوي على عشر قاعات فسيحة تفتح على فناء داخلي واسع، ويغطّي المرمر والخزف البلاط والأرض ويدخل الهواء والنّور في كلّ مكان، كما يزدان المنزل الرّائق بأثاث منزليّ جديد : مناضد ومقاعد ولوحات سوداء وخرائط حائطيّة، لا شيء ينقص، ويستجيب التّعليم لهذا الإطار فقد تمّ تفويضه إلى معلّمين عديدين كلّف كلّ واحد منهم بالإشراف على قسم تحت نفوذ مدير.

أمّا جدول الأوقات فيحدّد توزيع المواد المدرّسة : القرآن والأخلاق، القراءة والكتابة، التّاريخ والجغرافيا وعلم الأشياء ... وفي كلمة، تقريبا كلّ برنامج المدرسة الإبتدائيّة الفرنسيّة، وبطبيعة الأمر تلقى الدّروس باللّغة العربيّة.

ما أبعدنا عن تلك الكتاتيب البائسة بغرفها التي لا تتجاوز مساحتها عشرة أمتار مربّعة وجدرانها العارية والتي ينقصها الهواء والنّور يتكدّس فيها الأطفال دون نظام فوق حصير رطب حيث يقضون اليوم يردّدون القرآن.

فهل يمكن بعد هذا الدّفاع بكلّ صدق عن أنّ مدرسة خير الله هي كتّاب مجدد ؟ كلاّ، إنّها إحداث جديد، فهي مدرسة إبتدائيّة عربيّة. أمّا الكتّاب القديم والحقيقي فيوجد قبالتها، دون تغيير، متحدّيا بنوافذه الصّغيرة السّوداء التقدّم والعلم !

حقّا، إنّي أستحسن الجهود التي يبذلها السيّد خير الله لنشر التّعليم لدى الفئات العميقة من سكّاننا، وإنّي أنوّه بتفانيه وحيويّته ومثابرته. وقد لاحظت بكلّ إرتياح نجاح المنهج الذي إستنبطه لدراسة اللّغة العربيّة. وقد رأيت أطفالا في الثّامنة والعاشرة يقرؤون بسهولة عجيبة صفحات كاملة باللّغة العربيّة كما رأيتهم يكتبون دون تردّد جملا معقّدة يمليها معلّمهم.

إنّه مشهد منعش لشخص مثلي يعشق اللّغة العربيّة ويقدّرها، لغة الشّعر والخطابة، لغة تختزل كلّ ماضينا المجيد وهذه الحضارة التي تركت آثارا خالدة في جميع ميادين الفكر.

علي باش حانبة

Le Tunisien **n° 96**

14 **جانفي** 1909

تعريب نور الدين الدقي

ملحق صور

مصدر الصور : خزينة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

أبرز وجوه حركة الشّباب التّونسي

علي باش حانبة (1876 - 1918)

بشير صفر (1856 - 1917)

عبد العزيز الثعالبي (1874 - 1944)

خير الله بن مصطفى (1867 - 1964)

محمد الأصرم (1858 - 1925)

عبد الجليل الزاوش (1873 - 1947)

حسن القلاتي (1880 - 1966)

محمد باش حانبة

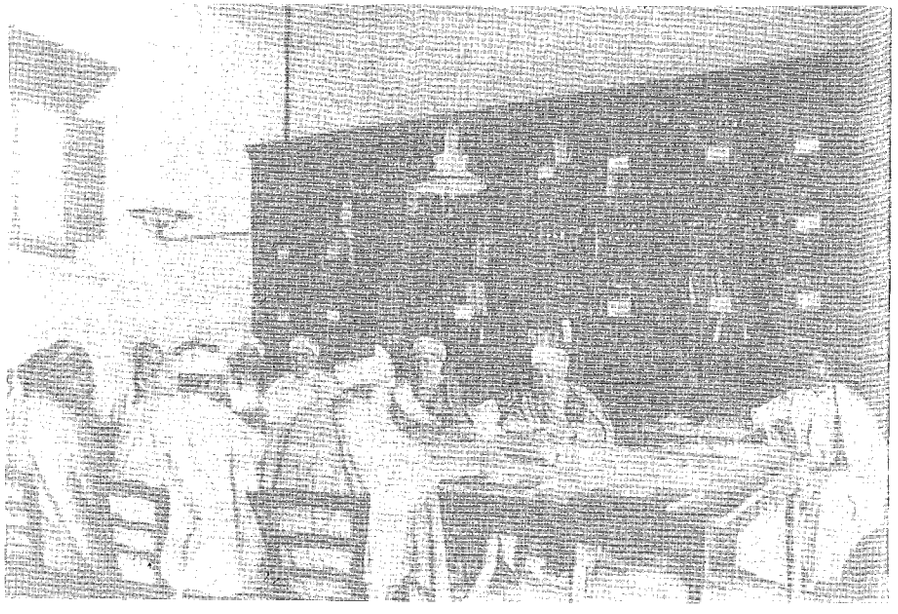

مكتبة الجمعيّة الخلدونيّة

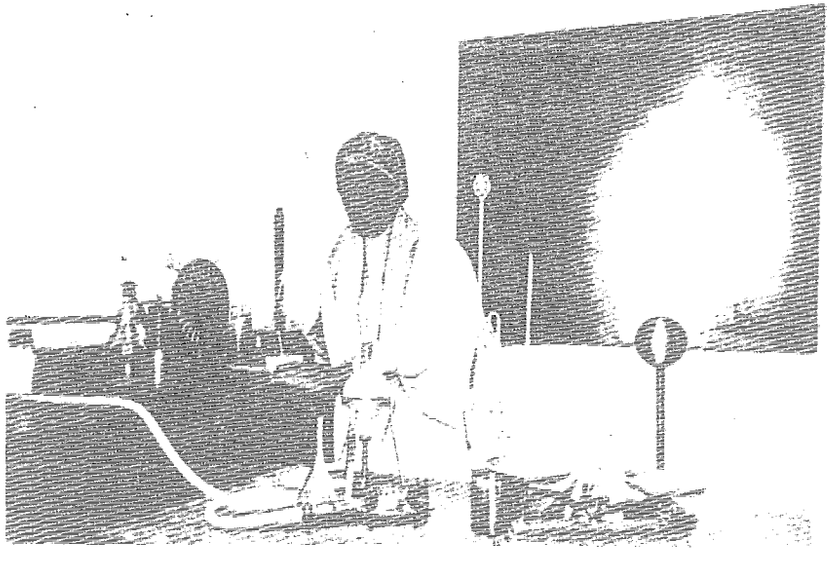

الخلدونيّة ـ المخبر

الشيخ محمد عبده مع ثلّة من رجال الإصلاح
بتونس (1903)

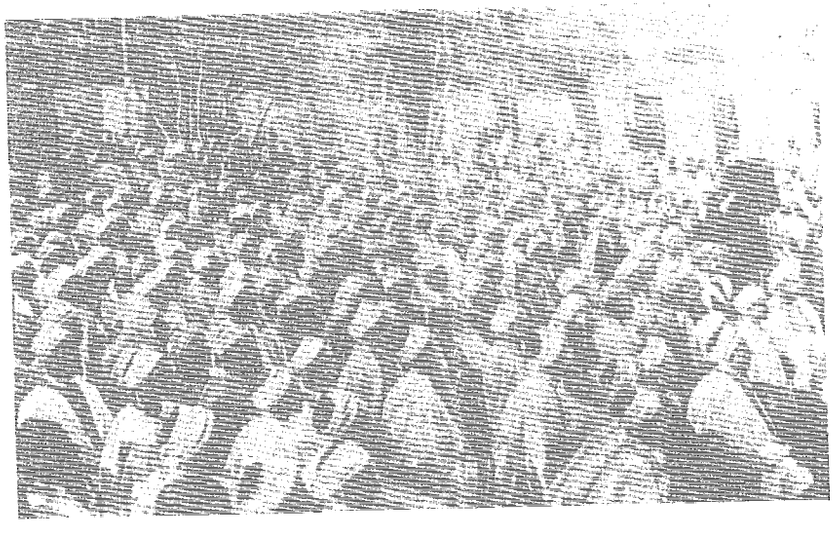

تجمّع طلابي للمطالبة بإصلاح التّعليم
الزّيتوني (1910)

مدينة تونس إبّان ظهور حركة
الشّباب التّونسي

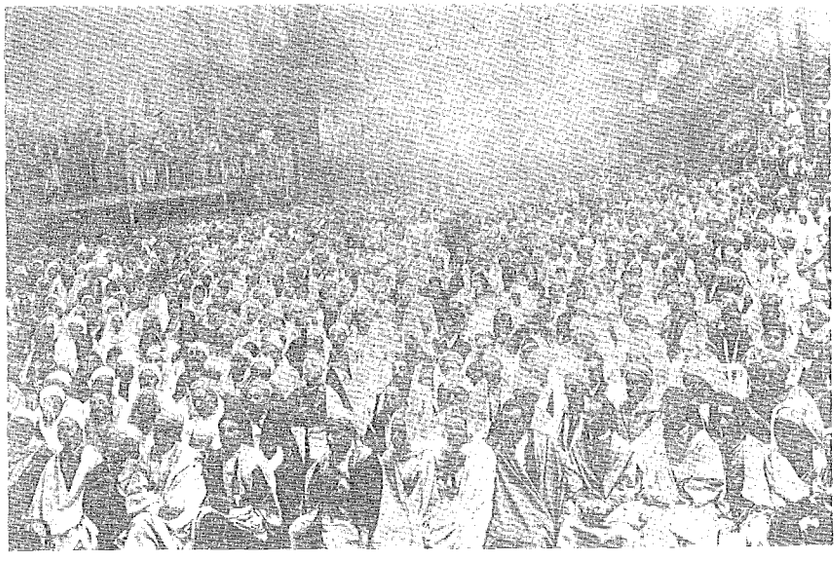

تجمّع شعبي كبير بقاعة البالماريوم
10 ديسمبر 1909

خروج المجتمعين من قاعة البالماريوم

القوّات العسكريّة ترابط بالمدخل الجنوبي للعاصمة (باب عليوة 7 نوفمبر 1911)

القوات الفرنسيّة تحاصر ساحة باب سويقة (7 نوفمبر 1911)

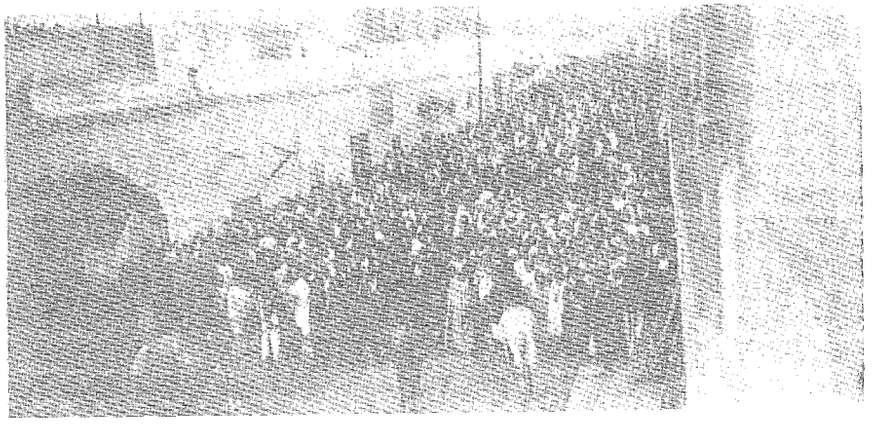

التونسيون يتظاهرون في نهج سيدي البشير
(7 نوفمبر 1911)

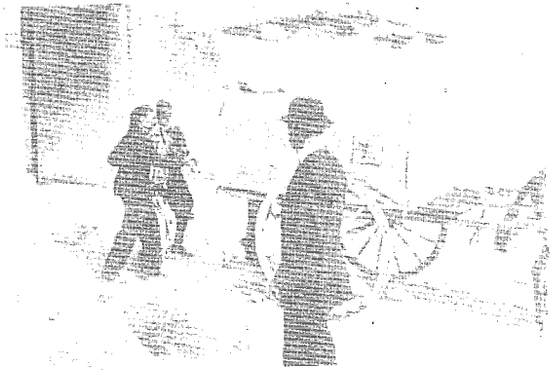

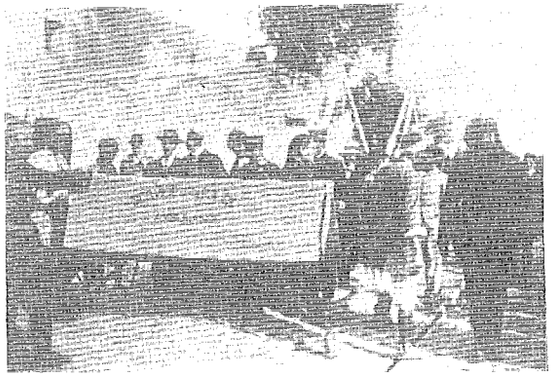

نقل الجرحى

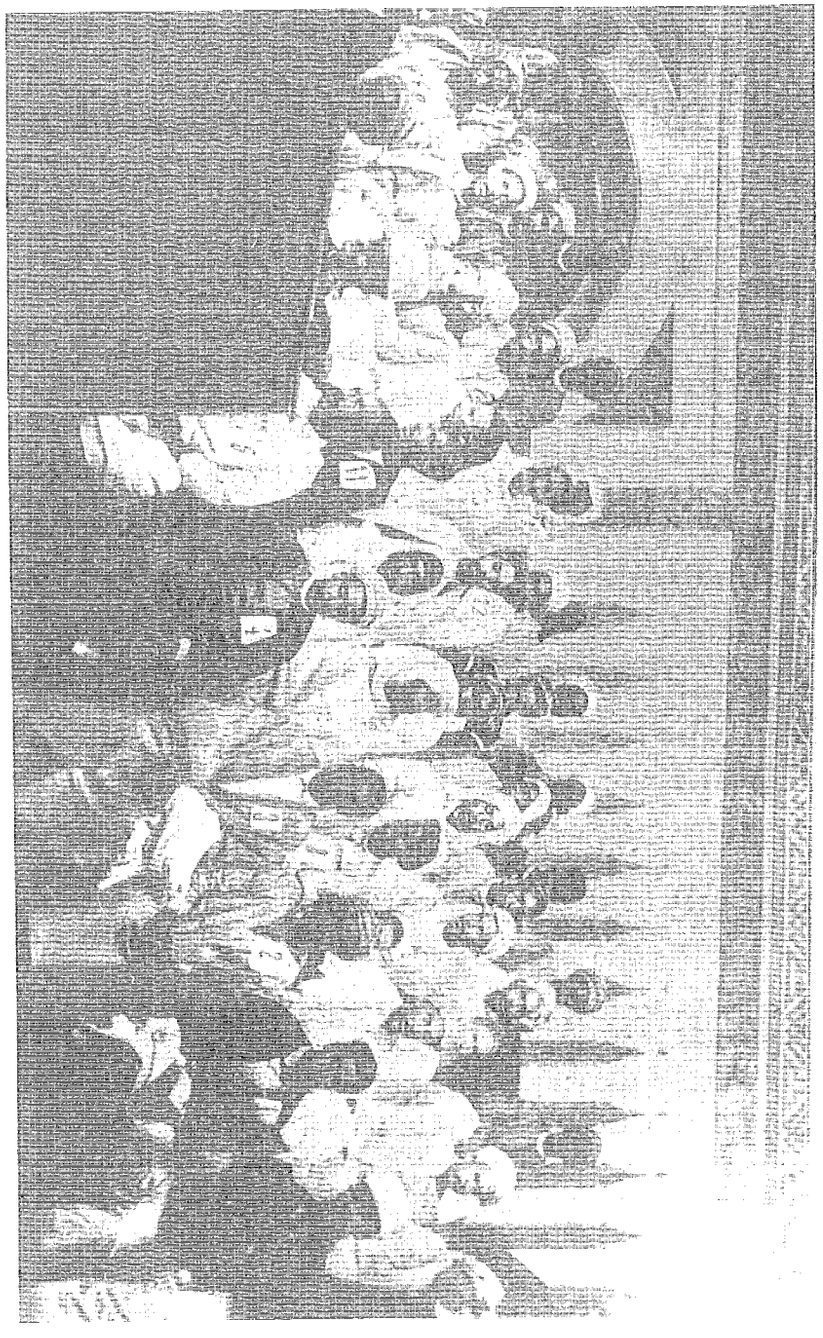

أحداث الزلاّج أمام المحكمة الجنائية بالعاصمة
(جوان 1912)

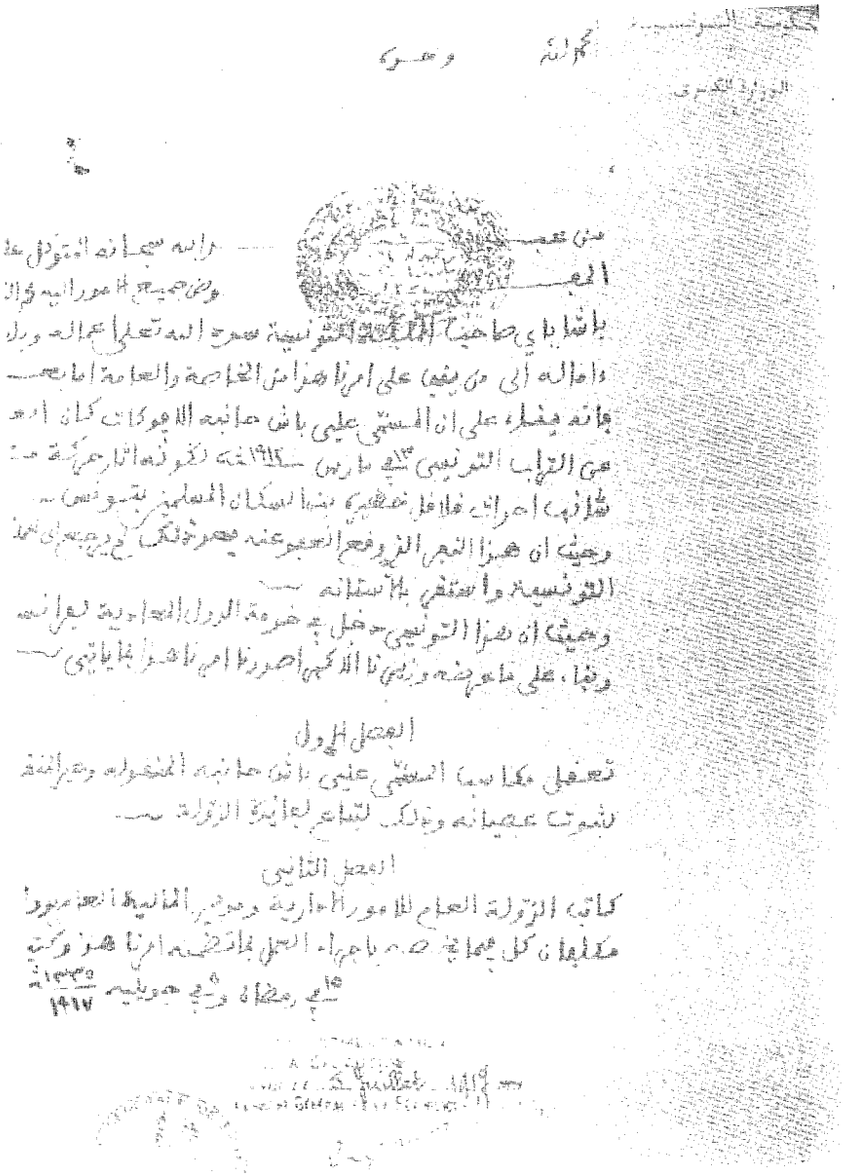

أمر علي يقضي بعقل أملاك علي باش حانبة
(5 جويلية 1917)

-29-

الحركة الاصلاحية الزيتونية

(1910)

انقطاع الطلبة الزيتونيين عن الدروس -مظاهرة أمام سراي المملكة ومشيخة المدينة- اجتماع عمومي بالجامع الاعظم [خطاب مدير التونسي] هتاف الطلبة للتونسي الزام الحكومة بالاجابة عن مطالب الطلبة.

كنا اشعرنا القراء بالحركة المباركة التي حصلت منذ بضعة اسابيع بالجامع الأعظم المعمور ومعلوم ان طلبة هذه الكلية الاسلامية وهم يتجاوزون الف طالب قد بلغ منهم الاستياء من النظام الحالي مبلغه حتى انهم كانوا حرروا بلاغا للحكومة صرحوا فيه بما لديهم من الشكاوى والطلبات وكانت اكثر شكاويهم من قلة مواظبة المدرسين على القاء الدروس اذ يوجد بينهم من يتخلف عن الحضورولو لم يكن له عذرا مقبولا مع ان واجباتهم تدعوهم الى الحضور في كل يوم عدا ايام المسامحة الاسبوعية والصيفية ويتركون التلامذة يتململون على لضى الانتظار يضيعون اثمن ما لديهم من الاوقات ولذلك عمدوا الى مطالبة الحكومة بضبط الدروس وتقييدها بأوقات وايام مقررة وبالتحتيم على كل استاذ يتخلف عن الدرس ان يبدي عذره في ذلك وبتعويض نظام التعليم الموكول لإرادة المدرسين بقانون ملاءم للطرق العصرية يجرى به العمل تماما في كافة فروع التعليم.

كما اقترحوا ايضا تعيين مدرسين يقومون بتدريس علمي تقويم البلدان والتاريخ بشرط ان يكونوا من الاساتذة المتخرجين في هذين العلمين النافعين يواظبون على اقرائهما للطلبة لانهما من الفنون المقررة في مواد الامتحان.

ولما كان قانون الدراسة الجاري به العمل في هذا المعهد الكبير عين مدتها لسبع سنوات فان التلامذة مهما بلغ استعدادهم هم يجبرون على ترك اجتياز امتحان التطويع قبل ان يقطعوا اجل هذه المدة. ولذلك يرون ان هذا الفصل شديد عليهم ويودون لو يباح للقادرين من الطلبة اما لفرط ذكائهم أو لكثرة اشتغالهم او لقوة معلوماتهم ان يقبلوا في الامتحانات ولو كانوا في السنة الثالثة من سني التحصيل. ويطلبون أيضا ان تعتبر صفتهم المدرسية كافية لاعفائهم من المجبى والخدمة العسكرية. وبالتالي يودون لو تصلح وتحسن المدارس المعدة لإقامتهم للمساعدة والتنشيط على طلب العلوم الاسلامية.

هذه هي أهم مطالب اخواننا الزيتونيين ذكرناها باختصار وهي كما يرى منها معقولة كثيرا ومفيدة جدّا وعلى اثر تقديم هذه العريضة شكلت الحكومة التونسية لجنة النظر في كافة الاصلاحات التي يلزم ادخالها في بروجرامات التعليم وتنظيم شكل ادارة كليتنا العربية وقد ظهر وقتئذ ان هذه العناية كانت باعثا نوعا على تهدئة الخواطر وتسكين ثائرة أفكار الطلبة لكن في يوم الجمعة الماضي عقد الطلبة اجتماعا في صحن الجامع الاعظم واتفقت كلمتهم على مقاطعة الدروس حتى تجيبهم الحكومة الى مطالبهم.

وفي يوم السبت الموالي له قاموا باحداث مظاهرة عامة سلمية كانت عنوانا للتربية الفاضلة الاسلامية وطافوا باهم شوارع العاصمة ثم تجمهروا بساحة القصبة ووقفوا امام سراي الحكومة وانتدبوا وفدا منهم كلفوه بعرض مطالبهم على رجال الوزارة.

ولما صعد هذا الوفد الى دائرة الوزارة الكبرى اقتبله هناك جناب وزير القلم احسن اقتبال واكد جنابه للطلبة الزيتونيين تأكيدا صريحا بمساعدتهم على مطالبهم ووعدهم على لسان الحكومة باستعدادها للمصادقة عليها تماما، غير انه يلزمها قبل ان تبدي رايها في المسألة ان تنتظر ما تجريه اللجنة المشكلة لهذا الغرض ثم نصح الى التلامذة بالعودة الى دروسهم وترك الانقطاع فكان لاقواله اجمل تأثير في نفوس المنتدبين وكادت تأتي في هذه الحركة بالنتيجة المرضية لولا الحادث المكدر الذي تلاها بدون ان يكون منتظرا فانه هيج الأفكار واغلى مراجل حماس المتظاهرين.

وذلك بينما كان المندوبون في حضرة الوزير اذ القت مشيخة المدينة القبض على اثنين من الطلبة وامرت بسوق احدهما الى سجن المحكمة الشرعية واعتقلت الثاني بدار المشيخة. وما اسرع ما انتشر الخبر بين كافة الطلبة بان هذا الايقاف الذي وقع على اثنين من اخوانهم ظلما وعدوانا كان بايعاز من الوزير الاكبر لان سعادته كان مجتمعا قبل ان يصدر هذا الاذن بوفد من المشايخ المعروفين بمشاركة الطلبة ومجافاة الاصلاح فاستنتج اخواننا الطلبة من هذه المعاملة القاسية انه يقصد بذلك ان يستعملوا معهم القوة والجبروت لمعاكسة مطالبهم وسرعان ما تجمهروا امام دار المشيخة واحاطوا بها من كل جهة وجانب واخذوا يطالبون ويصيحون باطلاق سراح اخويهم في العاجل القريب فوردت اثر ذلك اشارة تليفونية الى مشيخة المدينة من الوزارة باطلاق سراح السجينين وفي نحو الساعة السادسة مساء تمت المظاهرة العجيبة التي كان سداها الحق ولحمتها السكون بدون ان يحصل عنها ادنى حادث مكدر أو امر يزعج الخواطر.

وفي صبيحة يوم الاحد بعده صدر اذن مزعج ازدادت به نيران حماس الطلبة اضطراما وذلك بغلق ابواب الجامع الاعظم في وجوههم حتى انهم لما اقبلوا عليه وجدوه موصدا امامهم فاجتمعوا في الشوارع والسكك والاسواق المحيطة به ولبثوا هناك متجمهرين الى الظهر ولما فتح السدنة الابواب للصلاة انصبوا عليه كالسيل المنحدر وبعد ان احتلوه امتنعوا من الخروج الا بعد صلاة المغرب.

وفي يوم الاثنين لم يقع شيء يفضي الى تغيير الحالة على ما كانت عليه في اليومين الاولين وكان في هذا اليوم مدير جريدتنا مدعوا الى الجامع الاعظم من طرف لجنة اتحاد المتظاهرين فحضر بعد صلاة الظهر والقى على الطلبة الذين كان عددهم يربو عن الف نسمة بينهم نفر كثير من شبان المدرسين خطابا جليلا مطولا قابلوه بأسمى عبارات الهتاف والدعاء والابتهاج حتى انهم كثيرا ما كرروا قولهم ليعش التونسي وبعد أن وقف واثنى على الطلبة بما هم اهله نظرا لما ابدوه من عبارات الاخلاص والانعطاف نحو جريدتنا التي تعد لسان الحرية لكافة الاحرار التونسيين.

ذكر انه لم يكن مرسلا لهم من قبل الحكومة وانه لم تكن له بها ادنى علاقة واذا كان هناك رجل لا يرتبط بها فهو ذلك الرجل الى أن قال انا استحسن كثيرا اجتماعكم في هذا المعهد الديني اذ انكم تحيون فينا بذلك سنة اسلافنا الاولين فقد حفظ لنا التاريخ ان الصدر الاول كانوا كلما حدث لهم امر يجتمعون في المساجد ويتباحثون في كل ما يعن لهم من المصالح والاراء.

ثم انعطف الخطيب الى بيان فوائد الاجتماعات وما كان لها من التأثير العظيم في نهوض الامم ورقي الشعوب الى ان استطرد الكلام على الحرية فقال ان الحرية لا تعطى عفوا وانما توخذ قسرا لكن يجب قبل كل شيء استعمال الحكمة والروية في الحصول عليها ولا شيء انفع في ذلك من الروية والتعقل.

الى أن قال لست ايها الاخوان بعيدا منكم او غريبا عنكم بل انا افتخر بان اعد نفسي زيتونيا مثلكم فقد قضيت عامين من المدة التي كنت فيها تلميذا في المدرسة الصادقية اتلقى دروسا حرة في الكلية الزيتونية المباركة. نعم انني لم احرز على جانب عظيم من العلوم الاسلامية ولكن ما احرزته منها هو مدار الكفاية لامثالي. فان المقدار الذي حصلته قد افادني كثيرا من حيث تنمية شعوري الاسلامي وتقوية العاطفة المليه في صدري وهذا ما ترك لي في نفسي اجمل ذكرى لاخواني الزيتونيين ولذلك فاني ادين لهذه الكلية المباركة بما لها علي من الجميل والامتنان.

ثم قال ان مثولي بينكم اليوم لالقى عليكم نصائحي لم يكن في الحقيقة الا قياما بالواجب المفروض الذي لكم علي ولكني اجدني مع ذلك لا أستطيع ان اكتمكم ما قلته للمندوبين الزيتونيين لما زاروني منذ ايام لاعلامي باتفاقهم على مقاطعة

الدروس فاني عارضتهم في تنفيذ هذه الفكرة لاني كنت ارى انه يجب ان ينتظروا الى ان تنتهي اللجنة الاصلاحية من اعمالها لكن لما كانت الجمعية العمومية للطلبة قد قررت خلاف ذلك فانه لا يمكنني ان اعارضها فيما قر قرارها عليه خصوصا وان هذا العمل يسوغه تهديد بعض المشائخ الذين كانوا يذيعون ان جناب الوزير الاكبر قد اكد لهم بانه لا سبيل لجعل ادنى تغيير في النظام الحالي بالجامع المعمور.

وبعد ذلك اسدى مديرنا ثنائه على الطلبة الذين استحقوا ابتهاج الناس لما اظهروه يوم السبت اثناء مظاهرتهم من السكينة والهدوء والكرامة بحيث لم يحصل عنها الا ما يستحقون عليه الثناء والاعجاب.

فانهم برهنوا للرأي العام على انهم رجال نظام وحكمة وانهم يعرفون كيف يستخدمون بذكائهم ذلك السيف القاطع الذي يدعونه الاعتصاب لكنهم مع ذلك يجب عليهم ان يتعلموا كيف ينالون به الفوائد ولذلك ينبغي لهم ان لا يثبتوا في موقف المغاضبة بدون ان يتحولوا عنه ولو قليلا فانهم وان كانوا محقين في مطالبهم الا انه لا يمكن للحكومة ان تنظر فيها وتجيب عنها حالا وفي بعضها ما يستلزم البحث والتروي وهذا يستدعي في الاقل الانتظار بضع اسابيع خصوصا وان من هذا البعض ما يتعلق بضبط مدة الدراسة والاعفاء من الخدمة العسكرية ويمكن للطلبة ان يمهلوا الحكومة في فصلها لانها قد اعطتهم فيها وعدا صريحا على لسان سعادة وزير القلم والاستشارة وحاشا جنابه ان يتركها تخلف له وعدا.

أما بقيّة المطالب الاخرى كضبط الدروس والتشديد على الاساتذة بشأن المواظبة والغاء الامتحان الاختباري فاننا نرى من واجب الحكومة أن تبادر الى الاجابة عنها حالا بما يرضي الطلبة ولذلك فمن المفيد ان ننصحهم بانتخاب نقابة جديدة منهم يوفدونها عنهم لمواجهة ارباب الحل والعقد ومذاكرتهم بشأنها.

ثم انتقل الخطيب من هذا الموضع الى الكلام على المجتمعات وشرح اعمالها وحرضهم على استعمال الهدوء والسكينة في الاقوال والافعال ثم طرق بعد ذلك باب مسألة تعد من اهم المسائل الحيوية بالنسبة لمستقبل كليتنا العربية فذكر انهم يعلمون أن في كافة البلاد المتمدنة فنونا كثيرة نطلق عليها على معنى التسامح العلوم العصرية وهي التي حرم منها اخواننا الزيتونيين ولذلك يجب عليهم ان يحرصوا على طلبها اكثر من غيرها اسوة ببقية طلبة الكليات الاخرى والواجب عليهم ان يلحوا في المطالبة بجعلها ضمن برنامج كيليتهم المعمورة.

نعم ان الطلبة قد طالبوا بذلك وان لم يصرحوا به تصريحا تاما وذلك باقتراحهم تنفيذ قانون خير الدين باشا برمته في الكلية الزيتونية وهو يشتمل على تعميم كافة اقسام العلوم العلمانية لكن مدير جريدتنا الغيور يود لو انهم يطالبون بصورة اجلى ايجاد اصلاح حقيقي من هذا القبيل وهو من شأنه ان يشرف الزيتونيين.

وهذا القسم من العلوم لا تمكن مزاولته في الجامع الاعظم لانه يستدعى ادوات واعمالا لا يمكن ان تجد لها مجالا فسيحا بين عرصاته المقدسة وعليه فيتحتم احداث معهد جديد تقع اضافته للجامع المعمور وعلى اخواننا الطلبة ان يكرروا هذا الطلب ويحشروه بين طلباتهم النافعة ويلحوا فيه على الحكومة.

وفي النهاية ختم مديرنا البارع خطابه النفيس الذي دام ساعة وثلاثين دقيقة بان عرض على الحاضرين صفحات هذه الجريدة لتكون ميدانا تتراكض فيه جياد الاقلام للمناقشة بين الكتاب في هذا الموضوع الخطير الذي يهم كل مفكرمن الوطنيين .

وفي نهاية الخطاب هتف له الطلبة هتافا متكررا ليعش باش حانبه ! ليعش التونسي! هذا واننا نعتبر ان هذا الاجتماع المحترم الكبير هو بمثابة انتصار باهر احرزت عليه جريدتنا يناله القائد الباسل المنصور ونعتبر هتافهم موافقة اجماعية من اكبر هيئة مفكرة في هذه البلاد على حسن سياسة جريدتنا الحرة المستقلة المخلصة في خدمة منافع هذا الوطن المحبوب.

ان الحالة العمومية في أثناء يومي الثلاثاء والاربعاء لم تتغير عن الايام الاولى ومن الاسف ان الحكومة تركت هذه الحركية باقية على حالها بتوانيها عن ترضية الطلبة مع انه في امكانها ان تجيبهم ولو الى البعض من رغباتهم حالا ويكفيها في ذلك ان تصدر منشورا يدعو الاساتذة الى التزام المواظبة على التدريس واصدار قرار بعد ذلك بحذف الاختبار التحضيري الذي لا فائدة منه مع العفو عن كافة التلامذة المرفوتين من الجامع المعمور.

ويا حبذا لو كنا نرى احد رجال الحكومة يأتي لاخواننا الزيتونيين ويصرح لهم بالوعود القطعية بشأن الاصلاحات التي يطلبونها لكليتهم خصوصا وان سعادة وزير القلم الذي له كثير من الاشياع في هذا الوسط المتذمر قد انتدب من قبل ليكون فيصلا ساميا في حل هذا المشكل البسيط ويسرنا كثيرا لو يعمد جنابه بهذه المناسبة الى تعريف الناس بدقة نظره وبعد غوره وسماحة افكاره ويتجنب في ذلك الاجراءات القاسية التي يود بعض الاساتذة لو يعامل بها الطلبة لان ذلك البعض هو عدو مبين لكل رقي واصلاح لان القصد من ذلك لم يكن هو مجرد اخضاع معارضة بصورة موقتة اذ المسألة هي أعظم من ذلك واشدّ خطورة وانما هي اميال جديدة تزداد اتساعا وحرصا يوما فيوما يجب اقناعها .

التونسي عدد 23

25 **افريل** 1910

-30-

الإرساليـــات المدرسيّـــة

(1910)

يعرف الصّيف بأنّه معيد للهدوء ومدعاة للرّاحة إذ فيه يقلّ نشاط الإنسان وتتضائل عزائمه ولذلك فإنّ " ***التّونسي*** " سيحتجب كعادته عن قرّائه من غرّة جويلية إلى أوائل أكتوبر.

وبناء عليه فإنّ العلائق المتينة التي أوثقتها هذه الصّحيفة بين تونس الفتاة ورجال فرنسا المفكّرين العديدين ستكون في خلال هذه المدّة موقوفة وهو ما نأسف له كثيرا لا سيّما وأنّ الجزء الهامّ من أعمالنا وهو إطراد سير التّعاضد والإنعطاف بين تونس وفرنسا سيلبث زمنا ما معطّلا مع أنّ العلائق الموطّدة التي تربط المملكتين ببعضهما تستدعي إستمرار الصّلة وإزدياد التّقارب يوما فيوما بين الوطنيّين والفرنسويّين.

وهذا ما كنّا نسعى إليه بحرص شديد بدليل ما بذلناه من مجهوداتنا في سبيل نشر اللّغة الفرنسويّة بين مواطنينا وما قمنا به من الدّعوة لتوجيه الإرساليات المدرسيّة إلى فرنسا وهو لم يتم العمل به لحدّ الآن مع أنّ إرسال ثلّة من الشبّان يقع إنتقاؤهم من وسط تلامذة المدارس إلى البلاد الفرنسويّة في كلّ سنة هو من أعظم وسائط التّعليم بطريق النّظر والإستطلاع لأنّ مشروع التّعليم كان بطيء الأثر طبيعة ويلزمنا أن ننظر أمدا طويلا حتى تعمّ بيننا المدنيّة الغربيّة التي نتّجه نحوها بواسطة المدرسة ذلك بينما السّفر والسّياحة يسهّلان لنا هذه الطّريقة في التّربية بالتّمرين والتّدريب.

لِمَ لا يشكّلون في صائفة كلّ عام إرسالية من 15 أو 20 تلميذا يأخذونهم من بين طبقات الأمّة ويرسلونهم في شكل قافلة تحت رعاية أستاذ لزيارة بعض الأنحاء في فرنسا ؟

نعم يلزم لذلك مبلغ من المال وإيجاده ممكن لو إنصرفت إليه الهمّة ولو بعض الإنصراف فإنّ مصلحة وقف الصّادقية وكذا إدارة الأحباس يمكنهما أن يكتتبا بمبلغ وافر لتحقيق هذا المشروع التّهذيبي في سبيل تسفير طائفة من تلامذة المدرسة الصّادقية والمعهد الزّيتوني المعمور وإعانة من إدارة المعارف وأخرى من صندوق البلديّة يكفيان وحدهما لتوفير المبالغ اللاّزمة لنفقات هذا المشروع ونحن على يقين أنّ الحكومة الفرنسويّة لا تبخل أبدا بمساعدتها للطّلبة التّونسيّين لو طلب منها ذلك ما دامت تصرف بكرم حاتمي على عدد وافر من الطّلبة العثمانيّين والمصريّين.

على أنّ ما تستلزمه هذه السّياحة من النّفقات هو قليل جدّا وربّما يقلّ كثيرا عمّا سيقدر لها نظرا لما لنا من الأصدقاء العديدين في الأنحاء المختلفة من البلاد الفرنسويّة وهم سيسرّون كثيرا ببذل مساعدتهم والتّسهيل على مواطنينا عند زيارتهم لأنحائهم كما كانوا يحقّقونه لنا بأنفسهم مرارا.

أمّا نتيجة هذه السّياحة فإنّها ستكون فائقة مهمّة لأنّ شبّاننا سيقفون على أشياء كثيرة كانوا لا يفقهونها إلى الآن وهم سيحرزون من الوجهة الأدبيّة على فوائد جمّة ويدركون بالخصوص ما هي الأمّة الفرنسويّة التي لم يكونوا يعرفونها من قبل.

فسيرونها في العاصمة وفي القرية وفي العمل وفي الحقل ويعرفون كيف يقدّرون مزاياها الكبيرة ومواهبها العالية في العمل والمهارة والإقتصاد والرّعاية وسهولة التّعامل ودماثة الأخلاق وحسن إيوائها للغريب وسيعودون منها يحملون في أنفسهم كما حملناه لها نحن كبارهم في السنّ أجمل ذكرى ويشعرون في أفكارهم بإنعطاف حقيقي نحو هذه الأمّة الرّاقية وذلك البلد الجميل وهو لا يلبث حتى يتحوّل إلى وداد صادق وإخلاص مكين ومتى عادوا إلى تونس فإنّهم يقصّون على أقاربهم وأصدقائهم حديث زيارتهم لفرنسا وينبّهونهم إلى أحسن ما تأثّرت به نفوسهم فيها فتنبث خلال أحاديثهم اللّذيذة روح الفكر الحديث في مدارك وأفهام الوطنيّين وإذا عاد هؤلاء الطّلبة إلى الأقسام فإنّهم يعودون إلى معالجة أعمالهم بحزم ونشاط تامين بتأثير القدوة وحسن التّدريب.

أو ليست هذه هي أنفع طريقة لخدمة مبادي الرّقي والمدنيّة في مصلحة تونس وفرنسا نحن نجزم بذلك حقيقة وسيشاطرنا في ذلك مسيو شارلوتي مدير العلوم والمعارف في يوم من الأيّام.

علي باش حانبه

التّونسي عدد 31

20 **جوان** 1910

-31-

مدارس البنات المسلمات

(1911)

تشتغل جمعيات اتحاد التعليم الفرنسوي منذ عهد بعيد باهتمام فائق بموضوع التربية والتعليم الذي يلزم اعطاؤها للبنات المسلمات وقد اطلعنا على فصل بديع في هذا المعنى في العدد الاخير من رسالة الجمعية المذكورة بقلم جليديس وهو يستلفت الانظار لما أورده فيه ذلك الكاتب الحر من الاعتبارات المهمة وكذا الاساليب التي لم تزل داعية الى الآن الى تحاشي العائلات الاسلامية الكثيرة عن ارسال بناتها الي المدارس العادية ومما قاله في ذلك "ان سكان افريقيا الشمالية لم يكونوا متوحشين" ، "بل يوجد فيهم ميل خاص للعلم لا يرى الا في الامم المرتقية ومدنيتهم وان لم تكن "مشابهة لمدنيتنا ولم تقف سيرنا في الحياة لكنها بمسايرتها لنا نجدها ترمي الي موئل الحق والخير وهما المتجه الوحيد لكل رقي، فهم يقدرون المرأة التربية المتعلمة ولكنهم، يريدون ان تكون مسلمة محافظة على آراء، وتقاليد قومها".

"أراد كثير من مؤسسي مدارس البنات"، "المسلمات ان يغرسوا في أذهان تلميذاتهم آراء"، "وعادات اروبية فكان ذلك داعيا لارتياب المسلمين بل انهم كانوا في بعض الاوقات"، "حاولوا تنصيرهن فكان نصيب هؤلاء ان عمد"، "الموجودون الى ازهاق روح مشروعهم الكريه"، "يجب على المرأة المسلمة ان تنهض لكن ينبغي، لها مع ذلك ان تبقى في البيت وكل مدرسة تسعى لتحويل افكارها نحو الاختلاط والتجوّل، "في الطرقات لا تصادف نجاحا ولا قبولا"، تلك حقيقة ناصعة لا ريب فيها: ولكن نحن يمكننا ان نذللها بانه اذا كان التونسيون ابناء الجيل القديم هم بنظرة عامة معارضون مبدئيا لتعليم المرأة فان عدد مواطنينا الذين استمالتهم الأفكار الجديدة اما تربيتهم الاروبية او مطالعتهم للنشرات الشرقية قد نمى نموا عظيما وهم لا يرون ان تبقى بنات هذه الايالة محرومات من كل تربية عقلية.

وفعلا فانه بفضل الانتشار الذي صادفته الصحافة العربية صار التونسيون المنورون يعلمون منذ زمن بعيد ان تعليم البنات في تركية وأروبا وسوريا ومصر وجد فيها موازيا لتعليم الذكور. وقد اظهرت لهم النشريات العديدة وفصول الصحف والمجلات التي تنمقها اقلام ربات الخدورتلك الهاوية السحيقة التي تفصل المرأة المتعلمة والمرأة التي تركوها تتخبط في دياجير الجهالة خلافا لكافة المبادي الدينية والبشرية.

ولذلك فان مدرسة الاوقاف التي تاسست في سنة 1897 ووقع افتتاحها بسبع تلميذات لم يمض عليها زمن طويل حتى زاد عددهن عن 200 تلميذة وهو ما جعلهم يفكرون في ترك محلها القديم الذي صار يضيق عن ايواء كافة الطلبات وتعويضه بمحل آخر اوسع وقد شرعوا لهذا القصد في اقامة بناء فخيم تبلغ مساحته نحو 2000 ميتر مربع في وسط الاحياء العربية وستنقل اليه المدرسة في أوائل السنة المدرسية المقبلة وهذا المحل سيصير ايضا عما قريب ضيقا بدون شك.

ولذلك فانه ينبغي لمسيو شارلوتي الذي اظهر من حين تقلده لزمام ادارة المعارف انه من انصار مبدا تعليم البنات المسلمات ان يفكر من الان في تأسيس مدرستين أو ثلاث مدارس اخرى اذا كان يريد ان يكون موفقا في نظرنا للقيام بخدمة هذا المشروع خير قيام توزع على الاحياء البعيدة عن وسط المدينة التي لا يتمكن سكانها من ارسال بناتهم لمدرسة شارع الباشا.

ونحن اذا نظرنا الى موقع هذه المدرسة فاننا نرى ان اللائي سيدخلنها هن بنات الطبقات الموسرة مع ان جناب مدير المعارف لما تولى بدون تردد القيام بهذا المشروع الدقيق رأى انه لا يجدر بالمشروع ان يقتصر فيه على مدرسة البنات في العاصمة بل يتحتم اتمامه بتأسيس مدارس اخرى في كافة المجتمعات البلدية التي تكون لها اهمية معينة ولذلك فتحت على التتابع منذ عامين مدارس للبنات المسلمات في نابل والقيروان وسوسة والمهدية وزغوان وشرع في اتخاذ الوسائل اللازمة لانشاء مدارس اخرى مماثلة لها في العاجل القريب في مدينتي صفاقس وقفصة.

ولا يكفي في الرأفة على حاله المرأة المسلمة الاقتصار على مجرد التساهل في اظهارها بل الاولى من ذلك منحها الوسائل اللازمة التي تمكنها من تحسين حالتها الذاتية وتهيئتها لتكون افيد وانفع لعائلتها وللمجتمع الانساني.

وحيث انه لا نزاع في هذا المبدأ فان مسيو جيلديس يرى في ذلك انه ينبغي تنشيط الآباء على ارسال بناتهم للمدرسة وذلك بالتحريضات المادية كالاعفاء من الضرائب واعطاء الاوسمة الشرفية لان كل تضحية من هذا النوع تكون مفيدة لضمان فوز المشروع.

ونحن وان كنا نتصور ان هذه التنشيطات يمكن ان تعود بالفائدة في بعض الجهات لكننا لا نرى لزوما لها في غالب الاوقات لان المدارس الحالية وكذا المدارس التي سيقع افتتاحها قريبا لا تلبث ان تصير ضيقة لا تكفي لايواء الطالبات والمال الذي سينفق في سبيل التنشيط يكون افيد بكثير لو يخصص لاحداث اقسام جديدة وبالأخص اذا كان ينفق في سبيل تنمية تعليم الصنائع اليدوية في مدارس البنات.

فإن تعليم نسج الزرابي في القيروان وغيرها من بقية المدن وكذا صناعة الخياطة والتطريز العربي وغير ذلك من بقية الصنائع البيتية المفيدة هي من الاعمال التي تساعد المرأة المحتجبة في بيتها على اعانة بعلها على تجشم مشاق الحياة واذا ترملت فانها تكون قادرة علي اقتناء معيشتها وكذا معيشة ابنائها بعمل شريف وحينئذ لا تكون في وسط عائلتها معدودة عضوا مشلولا كما هو شأنها في الوقت الحاضر مثقلا للعائلة الوطنية.

عبد الجليل الزاوش

التونسي

9 **جانفي** 1911

-32-

الضّيعة-المدرسة الأهليّة بالأنصارين

(1911)

في الوقت الذي تستعدّ فيه حكومة الحماية لإتّخاذ قرار يخصّ الضّيعة-المدرسة الأهليّة بالأنصارين نرى من واجبنا أن نشير إلى الحلّ الذي يستجيب في نظرنا للهدف الذي رسمناه بإنشاء هذه المؤسّسة، ألا وهو إحياء الزّراعة الأهليّة.

لا أحد ينكر بأنّ التّعليم التّقني الزّراعي يجب أن يكون أساس البناء، ولكن في أيّ إتّجاه يجب توجيهه، وإلى أيّ عناصر الشّبيبة التّونسية يتعيّن أن نمنح هذا التّعليم ؟ هذا هو موطن الخلاف على ما يبدو.

وفعلا، تتواجد في هذا المجال منظومتان :

1- نقل الضّيعة-المدرسة وإعادة تنظيمها على أسس جديدة ؛

2- إختيار بعض المستغلاّت الفرنسيّة، جيّدة الإدارة في كلّ من مناطق البلاد التّونسية الثّلاث : أي الشّمال والوسط والجنوب، ووضع بعض الشبّان فيها قصد التّدريب الزّراعي مقابل منحة شهريّة تصرف للمعمّر المالك، لتغطية مصاريف تعهّدهم.

وبالتّأكيد، فإنّ المنظومة الثّانية ستكون أقلّ كلفة، إضافة إلى ذلك ستكون لها ميزة تجميع أبناء جهة واحدة حول تعليم تطبيقي يناسب الوسط الزّراعي.

ولا يمكن الإستهانة بالنّتائج المترتّبة عن ذلك بصفتها تكوينا ليد عاملة ذكيّة، وفعلا، فإنّه من مصلحة المعمّرين تشغيل شبّان متمرّسين، ولدوا بالبلاد ويتقنون لغتها، ولهم خبرة في قيادة الآلات والمعدّات، بإمكانهم أن يقدّموا لهم خدمات أكبر رغم أنّ كلفتهم أقلّ من كلفة العمّال الفرنسيّين أو الإيطاليّين.

ولكن هل ستتوفّر فرصة تشغيل أولئك الشبّان من قبل الفلاّحين الأهالي ؟ إنّ ذلك بعيد الإحتمال، وهذه هي الأسباب : إنّ للمزارع الأهلي طرائق في الزّراعة خاصّة به، فهو يمارس الخماسة، وهو يسكن في أغلب الأحيان المدينة وينوّب عنه "وقافا"، بحيث أنّه لو قرّر اللّجوء إلى خدمات شبّان تكوّنوا في مدرسة الإستعمار فلن نراه يتخلّى من أجل ذلك عن عاداته القديمة.

من جهة أخرى، فهل سيكون إنتداب أولئك الشبّان بالسّهولة التي يتصوّرها البعض ؟ ألا يجب أن نتوقّع عكس ذلك، إنّ الحرفيّ أو المزارع الصّغير، الذي سيوفّر لإبنه تكوينا في ضيعة، سيفضّل في أغلب الحالات، إدخاله مباشرة كعامل في أحد الضّيعات حيث سيكسب منذ اليوم الأوّل بعض المال ؟

زد على ذلك، هل يمكن أن نتصوّر أنّ الفلاّحين الأهالي ممّن يتوفّر لهم بعض اليسر سيقبلون بوضع أبناءهم في الضّيعات الفرنسيّة حيث سيُستخدمون من الصّباح إلى المساء في أعمال شاقّة دون أن يحصلوا على أيّ تكوين نظري ؟

وفيما يخصّنا فليس ثمّة أدنى شكّ في أنّ الدّخول في هذا المسار سيفضي إلى خيبة أمل كبيرة.

فمنذ 30 سنة والإستعمار يستخدم العنصر الأهلي، وقد نجح بكثرة صبره في تدريب عمّال قادرين على قيادة المحراث الفرنسي بقدر إستعمال أعقد الآلات الزّراعيّة، ولكن مهما كانت أهميّة هذه النّتيجة فهل أفضى ذلك إلى أيّ تحسين في الطّرائق الزّراعية الأهليّة ؟

لإحياء هذه الأخيرة، يتعيّن، بداهة، تكوين جيل جديد من المزارعين، ولذلك يجب تشريك الطّبقة الميسورة وتنظيم ضيعة-مدرسة، قرب مركز هامّ يتلقّى فيها بعض الأطفال الحاصلين على الشّهادة الإبتدائيّة تعليما تقنيّا نظريّا وتطبيقيّا باللّغة الفرنسيّة، في نفس الوقت الذي يشاركون فيه في بعض الأعمال اليدويّة مثل صهر الحديد ونجارة العربات ...

وهذا الحلّ، ونحن لا نخشى من تأكيده، سيرضي جميع عناصر السكّان، وسيسعد الفرنسيّون بوجود شبّان، من بين الحاصلين على شهادات من الضّيعة-المزرعة الأهليّة، قابلين للإستخدام كرؤساء عمّال أو كمؤاكرين.

أمّا أبناء المزارعين، فلن يصعب عليهم إقناع أهلهم بتفوّق طرائق الزّراعة العصريّة طالما سيحقّق لهم إستخدام هذه الأخيرة أرباح مهمّة.

وهكذا سنشهد بالتّدريج تغيير عقليّة مواطنينا الذين لن يتوانوا، إذا إنخرطوا بثبات في مسار التقدّم الزّراعي، عن اللّحاق بالتقدّم الكبير الذي تمكّن منه جيرانهم بالجزائر في العشرين سنة الأخيرة.

Le Tunisien

25 **ماي** 1911

تعريب نور الدين الدقي

-33-

حـــول النّـــدوة

(1909)

عُرضت مسألة إصلاح المجبى أمام النّدوة الإستشاريّة المجتمعة في جلسة عامّة يوم 30 نوفمبر، ويمكن القول بأنّ هذا أهمّ ما يسترعي الإنتباه في هذه الدّورة.

ويشير مشروع ميزانيّة عام 1910 الذي وزّعته الإدارة إلى هذا الإصلاح، كما حدّدته المذكّرة التي قدّمها في السّنة الماضية السيّد دبيورديار Durbordière المحترم.

هذا وقد سبق أن أبدت لجنة الماليّة رأي النّيابة الزّراعية التي قبلت دون تردّد زيادة 22 صنتيما إضافيّا للضّرائب المباشرة التي يدفعها الأهلي، ولكنّها رفضت بكلّ شدّة تثقيل الأداءات التي يمكن أن تشمل الأوروبيّين وبهذه الطّريقة، وإستنادا إلى حسابات أولئك السّادة يمكن تخفيض المجبى إبتداء من السّنة القادمة إلى 18 فرنكا، من ناحية أخرى وإتماما لتخفيض المجبى إلى 15 فرنكا، عبّرت اللّجنة عن الرّغبة في أن تتّخذ الحكومة التّدابير الرّامية إلى إحداث ضريبة على الأملاك المحبّسة.

وفي عرض شديد الوضوح أطنب السيّد دلماس، المقرّر العام، في تقديم الإعتبارات التي إعتدّت بها اللّجنة لتحميل الأهالي دون غيرهم الأعباء الجبائيّة التي إستوجبها إصلاح ضريبة المجبى، عندئذ دار النّقاش وتقدّم النوّاب الأهالي تباعا ليبيّنوا للنّدوة، إعتمادا على الأرقام، ثقل 22 صنتيما إضافيّا على الفلاّحين في دوائرهم المختلفة ومع هذا، ورغبة منهم في المساهمة في تخفيف العبء على البروليتاريا الأهليّة فقد صرّحوا بأنّهم يقبلون دون أيّة نيّة في الإحتجاج، ليس فقط الـ 22 صنتيما ولكن أيضا بقيّة الأداءات التّعويضية التي رفضها من ناحيتهم، عمدا نوّاب الجالية.

وقد فنّد صديقنا الزّاوش، في مذكّرة موثّقة توثيقا جيّدا، نقطة بنقطة حجج لجنة الماليّة، وأثبت بالخصوص أنّ المساهمة التي تطلبها الإدارة من الجالية الأروبيّة لتنقيص المجبى جزئيّا تصل بالكاد إلى 800.000 فرنك فيما تبلغ مجمل الأعباء التي ستثقل على الأهالي 6.600.000 فرنكا.

عندئذ إنبرى السيّد دي كرنيار للدّفاع عن الرّأي الذي رجّحه أمام لجنة الماليّة، وبعد ذلك أرجى النّقاش إلى الغد.

وفي جلسة يوم الإربعاء قام السيّد الزاوش من جديد بتقييم ناجز للأساليب السّفسطائيّة التي إعتمدها السيّد دي كرنيار والمقرّر العام في محاجتهم، دون جدوى لأنّ حصار ممثّلي الجالية كان تامّا، فبإجماع النّواب الفرنسيّين -إلاّ السيّدين ديكلو وورتال اللّذين أمسكا عن التّصويت- تمّت المصادقة على الطّلبات الختاميّة للّجنة.

وفي معرض إفتتاحه للدّورة 33 للنّدوة الإستشاريّة يوم 15 نوفمبر قال المقيم العام السيّد ألابتيت : "... إنّ مصاريف الوصاية لها حدّ، ويمكن أن نتساءل عمّا إذا لم نقترب من هذا الحدّ في تونس، هذا ما فكّرتم فيه بأنفسكم بدعوة الحكومة في السّنة الماضية إلى تقديم مشروع يخفّف من المجبى، وهذا ما فكّرت فيه في نفس الفترة لجنة ميزانيّة مجلس النوّاب الفرنسي التي حدّدت بإلحاح الرّغبة التي عبّرت عنها مرارا بواسطة نوّابها لتحقيق هذا الإصلاح ."

ومن اليوم فإنّ فرنسا الجمهوريّة تعرف كيف يكون التّعويل على سخاء وعدالة الممثّلين المنتخبين للجالية بتونس ...

* * *

صار واضحا منذ بداية الدّورة أنّ السيّد دي كرنيار يستعدّ لإثارة فضيحة بخصوص ما يمكن أن نسمّيه مسألة السيّد بشير صفر، عندما دار الحديث في لجنة الماليّة عن طريق ستشقّ بقرقنة توجه إلى مجاوريه بصوت رفعه بالقدر الذي يتيح إسماع النوّاب الأهالي قائلا بأنّ "الفرصة مناسبة لإرسال قايد سوسة هناك ".

إنّ قرار الإتّهام العنيف الذي تلاه في الجلسة العامّة يوم 3 ديسمبر ضدّ هذا الإداري النّزيه والمستقيم إلى حدّ القسوة لم يفاجيء أحدا، وأيضا ولتفادي إثارة السّخرية كان لابدّ أن تستند التّهم الموجّهة ضدّ الرّئيس الأسبق للأحباس إلى أسباب أكثر وجاهة من العمل المتمثّل في تقديم تقرير إلى مؤتمر شمال إفريقيا حول مسألة إقتصاديّة كان أقدر من غيره على معالجتها.

وعندما أُنذر من قبل رئيس الغرفة الزّراعية بأن يبيّن ما إذا كانت حيثيّات هذا التّقرير وطلباته تعبّر عن رأي إدارة الحماية، أشار السيّد برتولوي أوّلا ثمّ السيّد ألابتيت ثانيا بكلّ وضوح للمندوب الجموح بأنّ كلّ من تقبل مشاركته في مؤتمر يتمتّع بكامل حريته في التّعبير، وبأنّ الأفكار التي يعبّر عنها أيّ مؤتمر -وإن كان موظّفا- لا تلزمه إلاّ هو، علاوة على ذلك فلا يمكن أن يُفهم في الظّروف الرّاهنة منع تونسيّ من التّعبير عن رأيه في إدارة شؤون بلاده ...

Le Tunisien n° 131

9 **ديسمبر** 1909

تعريب نور الدين الدقي

-34-

تعديل الضّرائب

(1910)

إنّ تعديل نظام الضّرائب الذي أجري حديثا في هذه المملكة عقب تخفيض اتاوة المجبى تقرّر بأربعة أوامر عليّة صدرت في 31 ديسمبر سنة 1909.

الأوّل : لضرب صانتيمات إضافيّة على الأداء العقاري الموظّف على الأهالي.

الثّاني : لتوحيد نظام الأعشار وحرز مقاديرها.

الثّالث : لتعويض الضّريبة المقرّرة على معين الأكرية.

الرّابع : توحيد تعريفة الضّرائب الموظّفة على المواد الكحوليّة.

وقد كنّا ترجمنا عن السّرور العظيم الذي تلقى به مواطنونا مشروع تخفيض المجبى بالرّغم عن تحمّلات التّعويض الباهضة التي وضعت على كاهل الطّبقات الوسطى الميسورة وبالأخصّ المزارعين الأهليّين.

والفلاح والملاّك مع كونهما هما اللّذان مسّهما نظام هذا التّعديل الجديد فإنّهما قابلاه بطيب نفس وبرهنا عن كرمهما بقبول تلك الاتاوة الجديدة بدون تسجيل أو إعتراض «وناهيك بذلك دليلا على شعور النّاس بفداحة المجبى» غير أنّ هذا التحمّل الجديد وإن كان لم يلاق من النّاس أدنى صعوبة أو مقاومة فإنّ الأمر ليس كذلك فيما يخصّ الطّريقة التي تنوي الحكومة إتّخاذها لإجراء العمل بذلك التّعديل.

وفعلا فإنّ ما تضمّنه الأمران العليان المشار إليها في طالعة هذا المقال قد أوجد قلقا وإضطرابا في أفكار المزارعين الأهليّين أعربت عنه الصّحافة العربيّة بتذمّر شديد وقد رغب إلينا الكثيرون من هذا الفريق أن نعرب عن شكواهم للسّلطة الحاكمة.

يقولون كان على الحكومة قبل أن تشرع في إجراء نظام الجباية أن تستشيرهم كما كانت تفعل ذلك معهم حتى في عهد سلطة البايات المطلقة ولكن شروعها في ذلك مع الاغضاء عن آرائهم يعدّ إغفالا للتّقاليد القرنية.

وهذا التّعديل الذي إستنبطه الموظّفون الماليون يلوح عليه أنّه اثر من أعمالهم التي لا شأن فيها لغيرهم لأنّه لم تعتبر فيه سوى ظواهر الأشياء دون حقيقتها لضبط الاتاوات وتوحيد الأعشار وهو لا يمكن أن يوجد عنه سوى الإختلاف أمّا في كميّات البذر أو في مقادير المساحة إلى غير ذلك من الإعتبارات الجديرة بالرّعاية والإهتمام.

وهاتان النّقطتان هما موضوع الإنتقاد المتّجه على تعديل النّظام المالي الجديد.

إنّ الأمر العلّي الصّادر في 31 ديسمبر 1909 الذي عوّضت به ضريبة الأكرية بالضّريبة النّسبيّة إبتداء من غرّة جانفي سنة 1910 قرّر تعويض الأموال المربوطة على الأكرية الرّاجعة للحكومة من الأبنية الخارجة عن مناطق البلديّات بضريبة مناسبة لقيمة الإيجار الحقيقيّة وذلك بتقدير ثلاث في المائة على الرباع والبناءات على إختلافها عدا الأبنية الزّراعية وإشتباه هذه النّصوص غريب لأنّها مع كونها هي تبيّن لنا أنّها تعويض اتاوة بأخرى نجد المنشور الذي أرسلته الماليّة للعمّال في غرّة فراير المنصرم يوضّح جليّا أنّ القصد الحقيقي هو سنّ ضريبة جديدة سيتحمّل بها على الخصوص صغار المزارعين والطّبقات العاملة من الفلاّحين ومن المعلوم أنّ السكّان المقيمين بالبادية هم يشكّلون جماعات تقيم في مساكن حجريّة إستبدلت بها عن الأكواخ النّباتية والأمر الجديد سيطبّق على هذه الأبنية بنسبة قيمة إيجارها وترتبط عليها ضريبة ثلاثة في المائة مع أنّها لا يسكنها في الغالب إلاّ مبتنوها الذين أقاموها بأيديهم ولم تجعل للتّجارة أو الكسب بل يمكن أن يقال أنّها من جملة أدوات العمل المجعولة لوقاية العامل الأهلي وأدواته ومسرته ودوابه ولذلك أصبح النّاس يتساءلون أيّ قاعدة يمكن للشّيخ أن يبني عليها تقدير ثمن تأجيرها ؟ وكيف يمكن إثبات فداحة القيمة التي قدّرها الشّيخ ؟ متى لزم ذلك.

على أنّ الأمر وكذا المنشور الذي وضّح ما أجمل من نصوصه لم يذكرا لنا بصورة جليّة ما هو المراد من الأبنية المعدّة للشّؤون الفلاحيّة المستثنات من الاتاوة الجديدة ؟ أم هي شاملة للقصور وكافّة الأبنية المقامة في الهناشير ؟

ومهما يكن الأمر فإنّ للاتاوة الموظّفة على الأبنية الحقيرة ضرر مضاعف وستنشأ عنها صعوبات جمّة عند تحصيلها وتكون باعثا على الإكثار من سواد عدد الرحالين وذلك من أشدّ النّتائج وبالا على البلاد لأنّه كان من الواجب للتّنشيط على ترقية الزّراعة وإحياء الموات من الأراضي تعويد الأهالي على الإقامة في جهة واحدة وتشويقهم إلى تغيير بيوتهم المتنقّلة المحاكة من أوبار الإبل أو تعويض أكواخهم النّباتية الحقيرة بالمساكن الحجريّة المستقرّة.

أمّا الأمر الصّادر بتوحيد ضريبة الأعشار وحرزها فإنّه قد أحدث شغبا كبيرا لا يقلّ عن الشّغب الذي حصل في المسألة الأولى.

والذي أوجد الإستياء العام من هذه المسألة هو ما جاء في الفصل الثّاني من الأمر المذكور وهو بنصّه «تحرّر جرائد الأعشار السّنوية حسب إعتراف المزارعين بالكميّة التي لديهم من المزروعات تحت مراقبة المالية.

وهو يقع بإعتبار الماشية ومقدار الحبوب المبذورة جريا على تقاليد عرف الفلاحة الجاري به العمل في كلّ جهة غير أنّ مساحة الماشية لا يمكن أن تتجاوز عشرة اكتارات بأيّ صورة كانت » .

فإنّ أوّل نتيجة ترتّبت عن هذا الفصل هي إلغاء لجان الأعشار التي كانت تتوجّه في كلّ سنة لمسح الأراضي الزّراعيّة وأصبح كلّ الذين كانوا يشتغلون في هذه اللّجان دفعة واحدة محرومين من العمل الذي تمرّنوا عليه ولم يقع أدنى إهتمام بالتّعويض على هؤلاء الصّغار من المستخدمين الذين سلبوا عنهم الوسيلة الوحيدة التي كانوا يتكسّبون بها بل تركوهم ضحيّة للفقر ينشب فيهم مخالبه أثناء هذه الأزمة الإقتصاديّة التي تدهورت فيها المملكة.

أمّا المسح الذي كانت تقوم به تلك اللّجان فقد وقع الإستغناء عنه بالتّصريح الذي يبديه الفلاّح وكان يظنّ أنّ هذه الطّريقة الجديدة لا تبقى للمذكور وجها للشّكوى ولكن بالعكس فإنّها كانت باعثا قويّا على الشّكوى المرّة والإنتقاد الشّديد لأنّ نصوص الفصلين 3و4 جعلته كثير المخاوف والذّعر من إجراءات الحكومة.

يقول القانون أنّ إعتراف الفلاحة الأهليّين والنّظر في صحّة الإعتراف من عدمه كما له أن ينوب عن أيّ كان ممّن لنظره في الإعتراف بذلك أن تخلّف عن الحضور .

أمّا الذين يعرفون حقيقة هذا الموظّف التّونسي -الشّيخ- فإنّهم يسهّل عليهم لماذا يخشى الفلاّحون تدخّله في هذه الأعمال.

إنّ الشّيخ هو في الغالب رجل أميّ لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب وله معرفة دقيقة بدخائل الوقائع والمنازعات التي تحصل بين أفراد قبيلة ولا يتحاشى من التحيّز لأحد الطّرفين وربّما كان فاقدا للثّقة من جهة الضّمانات الأدبيّة التي يجب توفّرها فيه لتوطيد الأمن والرّاحة في قبيلته وبالجملة هو أثر من آثار العصر الدابر ويظهر أنّهم يودّون أن يحافظوا عليه بغيرة شديدة بالرّغم عن كونه ليست له الصّفات العالية التي تخوّله أن يكون فيصلا بين الجابي والمجبى.

نعم أعتبر في القانون الجديد إمكان إستئناف أقوال الشّيخ لدى السّلطة العليا لكنّها تلك ضمانة وهميّة إذ لو فرضنا إمكان قبول دعوى الفلاّح على الشّيخ فإنّ المخبير الموحيد الذي يعينه المراقب المدني « وهو في الغالب من أمناء الفلاحة » لا يمكنه أن ينصفه من الشّيخ أو يرجع أقواله عليه، وضف إلى ذلك إعتقاد الشّيخ أنّه مضمون من العقاب متى ثبت عليه أنّه مجازف في القيمة التي قدر بها مزارع الفلاّح فإنّ الأمر قرّر غرامة على الفلاّح إذا أخفى شيئا من مزارعه أو قدّره بما يخالف الحقيقة تساوي مبلغ الضّريبة على الكميّة التي تعمّد إخفاءها لكنّه لم يضع أدنى وازع على أقوال المشايخ مع أنّه يمكنهم أن يجازفوا في التّقدير كما يظهر لهم

خصوصا وأنّ الباعث على ذلك موجود وهو أمنهم من المسؤوليّة أمام السّلطة الإجرائيّة.

وإذا نظرنا إلى هذا الموضوع من جهة أخرى فإنّنا نجد أكثر ما أثّر في نفوس الفلاّحين هو مضمون الفقرة الثّانية من الفصل الثّاني الذي نقلناه المتعلّق بترتيب توزيع الأعشار.

معلوم أنّ هذه الضّريبة مقرّرة على أساس الماشية وهي مساحة مضبوطة بكميّة الحبوب المبذورة فيها ويمكن أن تختلف بحسب الجهات فإنّها في النّاحية الشّمالية من المملكة يوازي مسطحها كميّة بذر قفيزين ونصف قمحا في مساحة تبلغ ستّة عشر أكتارا لكنّها تختلف في الغالب بين 15و 16 أكتارا.

على هذا الأساس كانت لجان الأعشار تجري تقديراتها في حزر المزروعات وبعد تقويمها تقسمها إلى مواشي والضّريبة تؤخذ على البذر لا على المساحة والقانون الجديد ولو أنّه أبقى قاعدة الجباية على كميّة البذر ولكنّه حصر مساحة الماشية في عشرة إكتارات بحيث لا يمكن من الآن أن تتجاوز هذه المساحة وهو تناقض فاضح بلا إختلاف لأنّ العشرة إكتارات لا تتحمّل بذر قفيزين ونصف وهذه الكميّة هي التي تتكوّن منها الماشية في شمال المملكة ويحصلون منها إحدى عشر ويبة للأعشار فيم ذا يعتبرون في المستقبل ؟ هل كميّة البذر ؟ أم المساحة المبذورة ؟ فإذا قلنا البذر هو الذي يكون أساسا للتّقدير فليس هناك موجب لوضع ضبط نهائي في المساحة وإذا كان العكس والضريبة ستربط على المساحة فيلزم حينئذ التّخفيض في كمية الأعشار حتى تكون موازية للنّسبة الحقيقيّة التي للماشية الجديدة ذات العشرة إكتارات.

وبما تقدّم يظهر أنّ الأهالي محقّين في عدم إرتياحهم لهذا النّظام الجديد وقد برهنوا على ذلك في عريضة رفعوها إلى الحكومة موقّع عليها بإمضاءات كثيرة ونتمنّى لو تجد لدى الحكومة إعتبارا حقيقيّا.

ونحن نؤكّد لإخواننا بأنّه يمكنهم أن يعتمدوا ويثقوا بإنعطاف وإنصاف مسيو دوبر ديو مدير الماليّة التّونسية الذي لا يألو جهدا في بذل المساعي التي لديه لإدخال العدالة والنّظام في أعمال المالية كما لا نرتاب في أنّه سيعيرنا أذنا صاغية لتلقي شكوى المزارعين التّونسيين.

علي باش حامبة

التّونسي عدد17

7 مارس 1910

-35-

تنقيـــح الأعشـــار

(1910)

كنّا كتبنا أخيرا أنّه يوجد في عالم الوطنيّين تشويش وقلق شديد كما لاحظه كثير من رصفاؤنا من جهتهم فمن شمال الايالة إلى جنوبها لا حديث للنّاس ولا كلام يدور على الألسنة غير مسألة الصانتيمات الإضافيّة وتوحيد الأعشار.

وقد توالت الوفود والبعثات من كافّة أنحاء البلاد على العاصمة في هذه الأيّام للإعتراض أمام مدير المالية على التّعديلات الجديدة التي قرّرتها الإدارة بشأن تطبيق الأمرين العليين الصّادرين في 31 ديسمبر سنة 1909.

ومع هذا فإنّ ذعر ملاّكة الأراضي من أهل العاصمة لا يقلّ عمّا أبداه كافّة إخوانهم الآخرين وقد عقدوا لهذا الغرض عدّة إجتماعات وألغوا على إثرها لجنة من أمائلهم لتنوب عنهم في رفع شكاويهم لمدير الماليّة وجناب عميد الجمهوريّة الوزير المقيم.

أيّ شيء أوجد هذا الإضطراب وممّا يشكو مواطنونا الذين عرفوا بالهدوء والسّكون ؟

لا جرم إذا قلنا أنّ ثائرتهم ناشئة عن زيادة عدد من الصانتيمات الإضافيّة في ثقالهم الماليّة لأنّهم يجدونها فادحة كثيرا وربّما أضرّت بالثّروة العموميّة.

وفعلا فإنّ الحكومة لمّا عوّلت على تخفيض المجبى من 25.85 فرنكا إلى 18 فرنكا صمّمت على الزّيادة في مبالغ الضّرائب الفرديّة التي يدفعها الأهالي وذلك عدا ما وظفته على الأعشار من الصانتيمات الإضافيّة وهي 22 صانتيما مضافة إلى الثّمانية صانتيمات التي تجبى باسم الصّناديق الإحتياطيّة.

قد صرّحت في قاعة الجمعيّة الشّورية أثناء المداولة في هذا المشروع بأنّه سيكون على الأهالي ضربة مؤلمة وبالخصوص على الذين يقيمون منهم بالبادية لأنّ الأضرار المحسوسة قد تفاقمت عليهم وذلك كتوالي إرتفاع قيم الإيجار والجدب والجوائح الأخرى التي أدركتهم في هذه السّنين وكادت تستنفد زراعة البلاد من أيديهم.

وأوضح وقتئذ زملائي الوطنيّين بأرقام مبينة بأنّ هذا التّعديل سيحمّل المقاطعات التي يمثّلونها في المجلس ضررا كبيرا وبالخصوص البلاد السّاحلية التي جعلت على زياتينها الاتاوات الثّقيلة وكذا بلاد الجريد التي أخذ محصولها يتناقص في كلّ عام بسبب كثرة الضّرائب الموظّفة عليها.

ومع ذلك فإنّ نواب الأهالي قد بادروا للسّعي في إعانة مواطنيهم وتخفيف حملهم من أثقال المجبى التي كانوا يرزحون تحتها فلم يتوانوا عن الإقتراع على مشروع الماليّة وكانوا يحسبون أنّ الضّرائب الجديدة التي سيقع توظيفها لا يمكن أن تتجاوز أبدا مقدار ما وقع تخفيظه من المجبى بعد طرح المليون الذي تعهّدت به شركة فسفاط المتلوي وكذا الواردات الموظّفة على الكميّات الصّادرة من الزّيت والمعاليم التي تقرّرت على الكحول إلخ.

لكنّهم ما فتئوا حتى أصبحوا اليوم ينظرون إلى الإدارة بعين الدّهشة والإستعجاب لأخذها بوسائل لم نتعرّض لها بكلمة ولم يقع التّداول فيها مطلقا سواء في لجنة الميزانيّة أو الجلسة العموميّة.

أمّا مسألة توحيد ضريبة الأعشار التي كان عرضها مدير الماليّة في مذكّرته عن المشروع فإنّ القصد منها هو تعميمها على البلاد التي كانت أعفيت منها وتعويض أداء الحبوب بالعين فقبل المجلس العمل بهذا الإصلاح ولكن بدون أن يسأل عن كيفيّة تحمّل الأهالي بهذه الاتاوة الجديدة...!

وعقب ذلك أصدرت الماليّة منشورا حصرت به الماشية في عشرة إكتارات وهو أمر مخطر جدّا ولا يلزم أكثر من ذلك لترويع وإدهاش كافّة الوطنيّين لأنّهم كلّهم بصورة إجماليّة يعيشون إمّا بالزّراعة مباشرة أو بوسائلها.

على أنّ حصر الماشية في عشرة إكتارات هو عمل وهميّ لا يرى له المزارع الأهلي معنى لأنّ الماشية في الحقيقة تختلف بحسب الجهات بين 10 إكتارات و 15 إكتارا وكثيرا ما وجدت في الهنشير الواحد ماشية تكرى بعشرة إكتارات نظرا لجودتها وحذوها مواشي أخرى تكرى باثني عشر وخمسة عشر إكتارا.

والتحقيق أن مساحة المواشي على إختلافها لا يعرفها إلاّ الفلاّحون الذين يقيمون فيها وهم يسمّونها باسم مكتريها القديم والكاري نفسه لا يهمّه ضمها لأنّه جاهل بها ولكنّه يعرف أنّه اكترى أرضا بكرا إذن فما هي كميّة الحبوب التي يمكن بذرها في ماشية واحدة ؟

ذلك يختلف بحسب الأماكن والجهات والسّنوات ويد الباذر فإذا تهاطلت الأمطار في أوائل الخريف فإن الأهلي يبذر كلّ ما لديه من الأرض أو ما يقرب من ذلك ولكن إذا أمسك عنه الغيث فإنّه يزرع قليلا ولا يعتني بكيفيّة البذر خصوصا وأنّ المزارع الأهلي ليست له دائما المقادير الكافية من الحبوب ليبذرها في جميع المساحة التي لديه.

وطبيعيّ أنّ محصول الموسم متى كان قليلا أو موحيا للخسائر فإنّ المزارع يحتاج لكميّات من الحبوب يقتات منها هو وعياله وهو إذا لم يجد من يعيره إيّاها فإنّه يكتفي وقتئذ ببذر ما يقدر عليه.

وبناء عليه فلا العدل ولا العقل يسمحان بحصر الماشية في عشرة إكتارات وإنّما غاية ما يفهم بالبداهة أنّ أعوان الماليّة قصدوا أن يسهّلوا على أنفسهم خدمة أعمال الحسابات فطلبوا إلى رئيسهم أن يعمد إلى إتّخاذ هذه الطّريقة في توحيد الأعشار.

وبقطع النّظر عن ذلك فإنّنا نؤمل أنّ مسيو دوبرديو بعد أن أحاط علما بتشكّيات كافّة المزارعين التّونسيين سيعيد النّظر في هذه المسألة من جديد وإذا هو إهتمّ باستطلاع حالة ذوي المصالح فإنّه سيبدو لديه أنّ صغار المزارعين هم الذين سيصيبهم ضرر نظام التّعديل الجديد لقانون الأعشار ولكن نظرا للطّفرة الحاصلة الآن التي لم تكن إستثنائيّة أو غريبة في نظامنا المالي فإنّ الأغنياء هم الذين يدفعون اتاوات أقلّ من غيرهم للخزينة العموميّة.

ومعلوم أنّ المزارعين الأروبيّين والوطنيّين الذين يشتغلون في مزارعهم بالمحاريث الأروبيّة هم معفوون من تسعة أعشار هذا الأداء لأنّهم قادرون على إستعمال الأساليب الزّراعيّة التي هي أرقى ممّا يستعمله صغار المزارعين المساكين مع أنّهم ينالون محاصل أوفر ممّا يناله المذكورون وهم أقلّ تعرّضا للخسائر من أولئك المنكودين !!!

لا ريب في أنّهم سيقولون لماذا لا يصلح الأهلي أساليبه الزّراعية ؟ من الذي يمنعه من إثارة الأرض بالمحاريث الأروبيّة ؟

ونحن نجيب عن ذلك ماذا فعلوا لحمل المزارع الوطني على الإقبال على إستعمال أساليب الفلاحة الأروباويّة ؟

ان من تلقّى شيئا من المعارف وأوجد لديه رأس مال فإنّه يسهل عليه حقيقة أن يعالج المهنة الزّراعيّة على النّمط الحديث -وكثير من مواطنينا يفعل ذلك باستحسان- لكن أين هو الفلاّح الصّغير الذي يزرع له ماشية أو ماشيتين ويقدر

على الإيفاء بإيجارها لأكثر من عام واحد ولديه رأس مال كاف لإقتناء محراث جديد يتراوح ثمنه بين 100 أو 150 فرنكا مع أنّ محراثه القديم لا يساوي أكثر من خمسة عشر فرنكا وضف إلى ذلك الأدوات الأخرى التي يستلزمها هذا العمل الجديد والدواب القوية وكذا المحصد وهذا وحده يبلغ ثمنه نحو 800 فرنكا و. و. وإلخ.

لو كانوا نشروا التّعليم الأهلي وأنشأوا في كافّة المراكز المهمّة معاهد للتّعليم وأحدثوا مصارف زراعيّة وعنوا بتقسيم بعض الهناشير الكبيرة ليقدر بذلك صغار المزارعين على إمتلاك قطع صغيرة من الأرض لأمكنهم بذلك حقيقة أن يوجدوا إنقلابا عظيما في الزّراعة الأهليّة ولأوجدوا نهضة عامّة في كافّة الأعمال والمشروعات وذلك يفيد في آن واحد سكان البوادي ويترع خزينة الحكومة بالنظار واللجين لكنهم ويا للأسف بدل أن يعمدوا إلى القيام بذلك أسرعوا إلى الإعلان عن كسل العرب الموروث ! بدون أن يعتبروا في ذلك الظّروف المختلفة التي تجعلهم في إنحطاط محزن إزاء الأروبي.

ونحن يجب علينا أن نعتبر أنّ من بين هذه الظّروف ضريبة الأعشار التي لم تزل تثقل كاهل الفلاّح الصّغير وهم لم يكتفوا بذلك حتى أضافوا إليها في هذه السّنة 25 صانتيما للماليّة و8 صانتيمات للصّناديق الإحتياطيّة والرّأي عندي أنّه يجب الوقوف عند هذا الحدّ وينبغي بالأخصّ العدول عن تطبيق هذا أو ذاك من المشاريع الأخرى كتوحيد الماشية مثلا لأنّه لا نتيجة لها غير إفلاس الزّراعة الوطنيّة والسّلام.

عبد الجليل الزاوش

التّونسي عدد 21

11 **أفريل** 1910

-36-

تنقيح ضريبة الجبى

(1910)

عملا بمقتضى الأمر المؤرّخ في 31 ديسمبرسنة 1909 الصّادر فيما يتعلّق بأداء الأعشار على الحبوب فإنّ إدارة الماليّة يمكنها في كلّ موسم زراعي أن تشرع في تقدير قيمة المزروعات وتقارب بين نتائج هذه القيمة والإرشادات التي تتضمّنها تصريحات المزارعين.

ولكنّها لمّا أرادت أن تجعل سجلاّ لهذه الضّريبة عن سنة 1910 أصدرت قرارا بتاريخ 8 أفريل الجاري ضمنته بعض تعديلات في جزئيّات الأمر المذكور.

غير أنّ هذا القرار لم يكن مبينا بيانا شافيا لأنّ نصّه العربي كان غامضا شبيها بالأحاجي والألغاز لم يتمكّن من فهمه المزارعون الوطنيّون ولذلك فإنّه ينبغي للمالية التّونسية « التي ليس من مصلحتها في شيء أن تعمل في الظلّ » إذا كانت تريد أن تعمل عملا صالحا أن تنشر لفائدة الوطنيّين مذكّرة مفهومة مشتملة على البيانات اللاّزمة.

يذكروننا اليوم بالإصلاحات التي قام بها المصلح الوزير خير الدّين باشا في وضع نظام الأعشار ونحن نعرف أيضا أنّ مسيو دوبيان قد وضع نظاما لهذا القانون في سنة 1890 ولكن أيّ مانع لهم أن يبيّنوا للعموم ما هو موضوع هذه النّظامات المتكرّرة التي تلت بعضها ويعرفوننا بالأسباب التي دفعت مسيو دوبرديو إلى إصدار النّظام الجديد !!!

إنّ ضريبة الأعشار كما بيّنها الشّارع الإسلامي ليست إلاّ ضريبة على المحصول وهم يريدون اليوم جعلها أداء عقاريّا بإعطائها صبغة الضّرائب القارّة التي هي من خصائص الاتاوات الفرديّة وهو غلط فاحش لأنّه مهما كانت الإحتياطات التي يتّخذونها فإنّ تعليق هذه الضّريبة بالصّدف التي تعرض للزّراعة يجعل إستخلاصها غير ثابت.

مهما كانت الصّعوبات التي تعرض لإدارة الحماية في تعديل ميزانيّة يتزايد نموّها فإنّها تخطئ كثيرا إذا كانت تسعى في جعل واردات جديدة بتوفير ضريبة هي أشدّ تزعزعا من كافّة الضّرائب الموجودة في تونس.

لمَ لا يقدمون على وضع ضريبة عقارية ؟

يزعمون أنّه لا يمكنهم أن يفكّروا في إجراء إصلاح هكذا في نظام الضّرائب في مملكة لا يوجد بها نظام لمسح الأراضي.

ليس هناك ما يحول دون الشّروع في هذا العمل وهو لم يكن فوق طاقة البشر لا سيّما وأنّ التّسجيل العقاري قد مهّد السّبيل في وجه هذا المشروع.

ولمّا كانت لحدّ هذا العهد لا توجد ضريبة عقارية فلمَ لا يوظّفون أداء مؤقّتا يكون وسطا بين القديم والجديد يربط على الماشية أو المحراث الزّراعي كما تمّ ذلك في الجزائر ؟

لا ريب في أنّ ضريبة الأعشار الحاليّة ستثقل كاهل صغار المزارعين الوطنيّين ولذلك فإنّنا نريد أن نلفت اليوم نظر حكومة الحماية لحالة هؤلاء البؤساء المساكين ...

فإنّ قرار 8 أفريل الجاري الصّادر في هذه السّنة الزّراعية لم يقض بإلغاء لجان القياس وإنّما إكتفى بضمّ مندوب فرنساوي لكلّ لجنة وهو أمر ليس من شأنه أن يقلقنا لأنّه لا يترك في المستقبل وسيلة لإتّهام تلك اللّجان أو رميها بالتنطّع أو التحرّش أو التّفريط والإهمال سواء مع النّاس أو الحكومة.

نعم ينبغي للمزارعين أن يصرّحوا بكميّة ما لديهم من البذر على وجه الأرض ولكن حصرها في الإكتارات لم يجعل من خصائصها وهذا في الحقيقة هو الدّاعي للتّشويش على الوطنيّين الذين أوضحوا لمدير الماليّة بنصوص المقتطعات التي سلّمت لهم بعد تصريحهم بالكميّات المبذورة أنّ تحديد الماشية بعشرة إكتارات يقضي إلى الزّيادة في مبالغ تحمّلاتهم الثّقيلة من 25 إلى 50 في المائة وذلك مع إعتبار إختلاف الجهات.

أمّا اليوم فإنّ الماليّة التّونسية قد قبلت على نفسها أن تتنازل من 20 إلى 40 في المائة وذلك بحسب إختلاف المناطق الجويّة في الجهات وهو يزيد في تقدير مساحة الماشية إلى 14 إكتارا وهذا ما يلزمنا أن نطري عليه مسيو دوبرديو لأنّه راعى في ذلك تشكّيات كافّة المزارعين الوطنيّين.

أمّا ما يخصّ تحقيق تصريحات الفلاّحين فإنّهم حافظوا في المسح التّقريبي على تقديره أما بخطوة الرجل أو الفرس غير أنّهم لما كانوا يريدون أن يجعلوا قاعدة للضّبط الحقيقي فقد كان عليهم أن يتّخذوا طرقا أخرى أجدّ من هذه لأنّ هذه الطّريقة العتيقة في المسح لا تلتئم مع النّظامات العصريّة.

ليس ذلك هو كلّ ما يشكو منه المزارعون فإنّ الفصل السّادس من القرار الآنف صرّح بأنّ لمدير الماليّة وحده السّلطة التّامة في تطبيق العقوبات على المخالفات التي تقع بهذا الشّأن وهو وإن كان ضمانة حسنة يجدها المزارعون الوطنيّون لدى مسيو دوبرديو المعروف بتسامحه مع الوطنيّين لكن هل يمكن للفلاّح الصّغير أن يصل إليه ليدرا عن نفسه تهمة غير مدعّمة تلقى عليه ؟

صرّح القرار في الفصل السّابع منه بأنّه تعتبر في أوجه الاعفاء إحصائيّات الأمطار التي تقدرها المراصد الجويّة وكذا الإرشادات الفنيّة التي تعطيها إدارة الفلاحة للماليّة وذلك يجعل للحكومة بدون شكّ أدوات للتّقدير لها نوع من الفائدة.

ولكن ينبغي لذلك أن توجد عدّة مراصد جويّة بأغلب نقط الإيالة وأن تهتمّ الإدارة الفلاحيّة بإعطاء الماليّة الإرشادات المدقّقة عن الحالة الزّراعية لأنّ إهتمام هذه الإدارة حتى الآن كان مصروفا لنشر الإستعمار بحيث أنّها لا تكاد تعتني إلاّ قليلا بشؤون الزّراعة الأهليّة !

وحيث أنّ مسألة الأعشار قد وقع إتمامها نهائيّا في خصوص هذا العام فلا جرم إذا قلنا أنّنا لا نعلم ما ستتّخذه الماليّة في المستقبل ورجاؤنا أن نلقى لدى الجمعيّة الشّورية نصّا أوضح وأبين من القرار الذي إشتغلنا بنقده في هذا اليوم يضيء سبيل المناقشة لحضرات أعضاء الجمعيّة عند إنعقادها في الإجتماع المقبل.

وقبل أن نختم الكلام في هذا الموضوع ننصح لحضرات مواطنينا الذين أثّرت في نفوسهم طريقة تعديل نظام الأعشار بزيادة الصانتيمات الإضافيّة أن يستعيدوا نشاطهم لأنّ حكومة الحماية ليس في إمكانها أن تعرض عن التّدبر في مؤمل صغار مزارعينا ونحن لا نظنّ أنّ مسيو الابتيت وهو ذلك الإداري الحازم يقبل على نفسه تحميلهم أكثر ممّا تستطيعه قدرتهم الماليّة.

عبد الجليل الزّاوش

التّونسي عدد 23

25 **أفريل** 1910

-37-

ضرائب التّعويض

(1910)

لا ينكر أنّه حدث تأثير عظيم بين الوطنيّين من عهد الإقتراع على إصلاح الضّرائب وبالأخصّ حين بدي في تحصيل الصانتيمات الإضافيّة وقد عمّ هذا التّأثير سائر طبقات المزارعين لأنّه صادف وضع الصانتيمات الإضافيّة توحيد الأعشار وتقرير الضّريبة على العقارات البلديّة.

وقد اتّفق أنّ محصول الحبوب والزّيتون في أواسط العمالة والجنوب في هذا العام كان قليلا جدّا ولذلك فإنّ سكّانها يوجدون على حالة شديدة من القلق وصار المزارعون الذين شقّ عليهم الآن دفع الضّرائب الموظّفة عليهم يتساءلون كيف يمكنهم أن يؤدوا هذه الضّرائب الإضافيّة ؟

أمّا أصحاب العقارات سواء الذين يسكنون العاصمة أو الذين إنضمّوا إليهم من أعيان مزارعي جربة وصفاقس والمهديّة فإنّهم قد عهدوا بالدّفاع عن مصالحهم إلى لجنة شكّلوها من خمسة أعضاء وكلّفوهم بمفاتحة الحكومة في هذا الشّأن وهؤلاء بعد أن درسوا آراء كثير من المزارعين وبالأخصّ صغارهم حرّروا عريضة رفعوها إلى المقيم العام.

وفي يوم السّبت الفائت دعى جنابه إليه أعضاء الجمعيّة الشّوريّة المقيمين بالعاصمة كي يتذاكر معهم في المباحث المختلفة المتعلّقة بمسألة الضّرائب ولمّا حضروا تلا عليهم الرقيم الذي أجاب به عن ملحوظات اللّجنة الآنفة وقد نشرناه في غير هذا المكان ثمّ بعد أن عرّج لهم على تاريخ المجبى قال أنّ كافّة مقرّري ميزانيّة حكومة الحماية قد كانوا يرون لزوم إصلاحها وقد طلب ذلك مسيو جورج كوشري مرّتين وكذلك النوّاب الوطنيّون بالجمعيّة الشّورية أثناء إنعقادها في خلال جلسات سنة 1908.

ثمّ قال انّ حكومة الجمهوريّة كانت تودّ التّخفيف من أثقال تحمّلات السكّان غير أنّه لا سبيل لقيامها بهذا الإصلاح مع بقاء العجز في الميزانيّة لأنّ للإيالة مشروعات عديدة يلزمها القيام بإتمامها وهي قد شرعت في أشغال كثيرة لا يمكنها تركها قبل أن تنجزها ونحن لكي نحصل على 2.500.000 فرنك التي نقصت من مداخيل المجبى فإنّنا إستعملنا أوّلا لسدّ هذا العجز 1.000.000 فرنك المتحصّل من شركة فسفاط قفصة وكذا من الزّيادة في المعاليم المختلفة التي تجيئ من الوطنيّين والأوروبيّين معا

وهي تقدّر بنحو 100.000 فرنك وحينئذ لم يبق من مبلغ العجز سوى 1.400.000 فرنك فرأت الحكومة أنّه في إمكانها أن تستوردها من الملاّكة وهذا هو السّبب في توظيف الصانتيمات الإضافيّة وتوحيد الأعشار وقد صمّمت الإدارة على أن لا تأخذ من هذه الموارد الجديدة إلاّ المقدار الموازي لمبلغ العجز النّاشئ عن تخفيض مقدار المجبى وإذا وجدت فواضل فإنّها ستستعمل في تخفيض مبلغ الصانتيمات الإضافيّة.

والوزير يعتقد إعتقادا جازما بأنّ هذه الصانتيمات الإضافيّة هي ثقيلة جدّا لا سيّما المضافة إلى الأعشار والقانون إلى أن قال ويمكننا من العام المقبل التّنقيص نسبيّا في مبلغ ضريبة الصانتيمات الإضافيّة الموظّفة على الأعشار والقانون وذلك بالنّظر للزّيادة المقدّرة بنحو 200.000 المتحصّلة من الصانتيمات الإضافيّة المقرّرة على ضريبة عوائد الأملاك.

وفي الإمكان أنّنا سنحصل على زيادة من نفس توحيد الأعشار لكنّنا لا يمكننا أن نعتمد عليها في هذا العام بالنّظر لقلّة محصول الصّابة في أغلب الجهات.

ثمّ تلاه بعد ذلك السيّد عبد الجليل فقال أنّ النّيابة الوطنيّة بمجرّد تعيينها بالجمعيّة الشّورية بادرت إلى المطالبة بإصلاح المجبى لأنّ ذلك عائد بالخصوص على مصلحة الفقراء من سكّان البوادي ونعني بهم تلك الطّبقة التي يعسر عليها أكثر من غيرها التحمّل بأداء الضّريبة الفرديّة وكنت عرضت وقتئذ على الجمعيّة مشروع إصلاح لكنّه لم يصادف قبولا حسنا وحيث لم يقع العمل به فإنّ النّيابة الوطنيّة التي كانت تودّ أن تظهر للفقراء من السكّان شدّة إنعطافها نحوهم لم تسعها إلاّ الموافقة على مشروع مدير الماليّة.

ونحن لا يسعنا الآن إلاّ الإعتراف بجميل حكومة الحماية على تنازلها بتخصيص مبلغ المليون المتحصّل من شركة فسفاط قفصة لسدّ العجز كما نثني بالأخصّ على همّة مسيو الابتيت لأخذه على عهدته مصلحة الوطنيين لكنّ النوّاب الوطنيّين هم مضطرّون على كلّ حال إلى الإعتراف في التّصريح بأحقيّة التشكّيات الواردة على الإدارة والتي تردّ عليهم أيضا يوميّا من مواطنيهم لأنّ زيادة ثلاثين في المائة في بعض الضّرائب الفرديّة قد حصلت في آن واحد مع توحيد الأعشار وإحداث ضريبة على الأملاك المتي توجد خارج المناطق البلديّة وهي شديدة كثيرا على المزارعين الوطنيّين الذين منيوا في هذا العام بالجوائح السّماوية.

ولذلك فإنّ النّيابة الوطنيّة ترى من الحكمة الفائقة إعادة النّظر في مسألة الضّرائب الجديدة في إجتماعات الجمعيّة الشّورية المقبلة.

ليس الغرض من ذلك الرّجوع في تخفيض مقدار المجبى بل قصر البحث في مبلغ الصنتيمات الإضافيّة المزادة وسنتفرّغ من هذا الوقت إلى نوفمبر للمراجعة والمباحثة مع مواطنينا سواء كانوا تجّارا أو فلاّحين أو عملة في وضع بعض

الضّرائب التي تكون أخفّ وطأة على السواد من الزّيادة في ماليم الأعشار والقانون التي وظّفت لتسديد العجز.

وبعد أن أتى السيّد عبد الجليل على هذه الملحوظات إقتاد في ذلك رصيفنا مسيو فيتوسي فقال أنّه يأسف كثيرا على عدم العمل بالرّأي الذي كان عرضه في المذكّرة التي قدّمها للجمعيّة الشّورية في إجتماعها الأخير فإنّه كان يرى أن يبدأ بإصلاح المعنى أوّلا مع الذين يقومون بخدمة الأراضي وحيث ألغى طلبه فإنّه أمضى على العريضة التي رفعت إلى جناب الوزير المقيم لأنّه كان شاعرا بأنّ الصانتيمات الإضافيّة هي وطأة ثقيلة على كاهل الوطنيّين.

وهو مع ذلك يرى أنّ مسألة الضّرائب الجديدة يمكن أن يسفر فيها البحث عن فائدة مهمّة في القسم الأهلي حين إنعقاد جلسات الجمعيّة الشّورية المقبلة.

وفي النّهاية ختم جناب الوزير المقيم هذه المباحثة بقوله أنّ مسألة الصانتيمات الإضافيّة يمكن بحسب رأيه أن تقع فيها مفاوضات مهمّة مفيدة في شهر نوفمبر القادم من هذا العام وهو يعتمد من الآن بأنّ النواب الوطنيّين سيبحثون فيها بمزيد العناية والتّدقيق مع العزم الأكيد على إيجاد طريقة للفصل فيها تناسب المصلحة العموميّة وهو يكون مسرورا بعرض ذلك على قسم الوزارة الخارجيّة.

عبد الجليل الزاوش

التّونسي عدد 32

27 **جوان** 1910

-38-

أيــن الإصلاح ممّــا يعملــون ؟

(1910)

تشتغل اللّجنتان المشكّلتان للنّظر في قانون المرافعات المدنيّة الذي تولّت دار الباي تحضيره وسنبيّن فيما بعد كيفيّة تشكيل هاتين اللّجنتين.

رب قائل يقول لماذا كانتا لجنتين ولم يكونا لجنة واحدة ؟
هذا ما لم نصل إلى فهمه ؟
لنفرض أنّه لا حرج في ذلك وأنّهم سيهبون حقيقة القوانين للمحاكم التّونسية.
لكن ما عسى أن تكون هذه القوانين التّشريعية الجديدة ؟

هل نحكم عليها بالقياس على مجلّة العقود والإلتزامات التي تمّ تحضيرها في سنة 1900 وصدر الأمر بالعمل بها في سنة 1906 وبقيت منها فصول كثيرة غير معمول بها إلى الآن ؟

وهذا التّأليف الذي تكلف غاليا لم يستعمل إلاّ قليلا لأنّه أشبه بالمؤلّفات العلميّة منه بقانون عملي.

نحن لا نخاف من إعادة التّجربة وإنّما نخاف أن تكون هذه القوانين المستقبلة كثيرة الإختصار والإيجاز.

فقد علمنا أنّ المشروع الذي يشتغلون بالمفاوضة فيه عبارة عن ضبط ما جرى به العمل إلى الآن في الأوراق وهو وإن لم يكن مطروحا تحت أنظارنا ولم يقع عرضه على الصّحافيين أو المقنّنين إلاّ أنّ الإرشادات التي تمكّننا من إلتقاطها من المصادر المختلفة الموثوق بصحّتها تخوّلنا الحقّ في إبداء الحكم على روح وتأثير هذا القانون.

فإنّ هذا المشروع التّحضيري لم يظهر من خلاله أدنى إهتمام بالإصلاح الكبير الذي كان يرقبه النّاس بذاهب صبر وأعرض فيه تماما عن مبدأ الفصل بين السّلط وتركت فيه السّلطة العدليّة التي للعمّال كما كانت من قبل وتركت محكمة الوزارة على حالتها الأولى تمثّل العدليّة المقيّدة بسلطة الأمير في شكل هيئة قضائيّة ولم يدخل في أساليب أعمالها وجلساتها وأحكامها أقلّ ترتيب.

ومن جهة أخرى فإنّ هذا النّظام الجديد قد حافظ تماما على الإجبار البدني في الدّيون المدنية ولم يتعرّض في الحقيقة إلاّ لوظيفة المجالس الأفاقيّة !
أو ليس ذلك غير مجد أبدا ؟

وإذا لزم إنتظار مدى خمسة عشر عاما لسنّ طرق المرافعات التي كان الفضل في إيجادها في المحاكم التّونسية عائدا للعادة أكثر منها للمشروع وحينئذ فكم يلزم من السّنين كي تمنح محكمة الوزارة أسلوبا قانونيّا للمرافعات ؟

ولذلك فإنّنا سنضطرّ مرّة أخرى للقول والتّعريض بقصور مدارك الذين يدبّرون في دار الباي مستقبل العدليّة التّونسية لأنّ دائرة أفكارهم محدودة وليس لهم رأي سديد ولا شجاعة أدبيّة يقدرون بهما على حلّ المشكلات.

وعليه فإنّ مشروعهم المحض للنقص والفساد هو ممّا يضرّ كثيرا بمستقبل هذه البلاد مع أنّه كان يسهل عليهم الآن أن يجدوا نظاما عدليّا متجانسا متقنا وحيث لم يفعلوا ذلك فإنّهم سيحتارون في المستقبل لأنّهم يلزمهم مراعاة القوانين والنّظامات التي أجريت من غير إرتباط وبدون مثال وهو ممّا يدعو إلى الأسف لا سيّما وأنّ السّلطة العليا يظهر منها أنّها لم تدرك لحدّ الآن خطورة هذه الحالة المحزنة.

ومهما كان الأمر فإنّنا نرجو أنّها ستعود إلى اليقين وتعهد بمهمّة إصلاح العدليّة التّونسية إلى عهدة الرّجال الأكفّاء المرنين.

علي باش حانبة

التّونسي عدد 30

13 **جوان** 1910

-39-

القوانين التّونسية الجديدة

(1911)

أصدرت الحكومة التّونسية قانونا للمرافعات المدنيّة وأرجأت تطبيق العمل به إلى غرّة يونية المقبل وكانت في سنة 1907 أصدرت قانونا يتعلّق بالعقود والإلتزامات وقد تعرّضنا لنقد فصوله بين أعمدة هذه الجريدة في بحثنا عن العدليّة التّونسية.

وتوجد الآن لجنة مشكلة من قضاة وطنيّين وفرنساويّين يرأسها كاتب عموم العدليّة التّونسية منصرفة إلى الإهتمام بإنهاء مشروع القانون الجنائي.

وقد جاء إبراز هذه القوانين التّونسية بمثابة جواب عن أمور إضطراريّة لأنّهم لم يعودوا قادرين على تأخيره أكثر ممّا أخّروه الآن.

فإنّ دار الباي التي لبثت مدى خمس وعشرين سنة تتجاهل نهضة الوطنيّين القويّة وجدت نفسها مضطرّة في وسط المجتمع التّونسي للإنقياد إلى تأثير الرّأي العام فسعت في النّهاية إلى إصلاح الإدارة الوحيدة التي كانت تتغافل عن إصلاحها قصدا إلى هذه الأيّام.

لندع الآن التشكّي والتأوّه ولنعترف لحكّامنا بما لهم من الحزم في التّشريع التي ظهرت علائمه في الوقت الذي تأكّد فيه وجوب الإصلاح العدلي ونحن عوض أن نتراجع إلى الماضي فإنّنا سنحكم على أعمال دار الباي التي بين أيدينا.

إنّ مشروع الإصلاح العدلي لا يمكن أن يكون تامّا أو قريبا من التمام لأنّه لم يزل في دور التشبّث أو التّكوين لكن إذا تأمّلنا في تكوينه وألمنا للمبادئ التي روعيت فيه فإنّه يمكننا أن نعرف ما هي قيمة العمل الذي شرعوا فيه.

وهل كان كل أو بعض قانون المرافعات المدنيّة مما يرضي المتقاضين أو ينطبق على رغائبهم الحقّة ؟

نحن نعترف بأنّ النّصوص القانونية التي توجد تحت أنظارنا تعدّ رقيا محسوسا لأنّ بعض النّصوص الصّريحة وإن كانت سيّئة لكنّها تجعل للمتداعيين كفالات أكثر ممّا اتّفقوا على تسميته بحسن دراية القاضي لأنّ هذه الدّراية ليست في الغالب إلاّ مظالم وأهواء ولهذا يمكننا أن نقول أن 222 فصلا التي سيقع العمل بها

في غرّة يونيّة المقبل هي سعي مجهودات ظاهرة نحو الأصلح لإشتمالها على مبتكرات جديدة مستحسنة.

فإنّها قد ضبطت بنصوص محكمة دوائر المحاكم التّونسية على إختلافها ووضّحت دعوى الحوز ورتّبت قواعد للقيام بها وجعلت وسائل خارقة للعادة لتعقيب الأحكام التي كانت تعتبر لحدّ هذا اليوم نهائية وأوامر مقدّسة وذلك زيادة عن حقّ الإستئناف.

ونظّمت قسم المحاكم الجزئيّة الإستعجاليّة نظرا لما لها من الفوائد الكثيرة من حيث سرعة العمل وأوجدت أسلوبا قانونيّا للحجز والبيوعات العقارية التي كانت تحدث عنها إلى حدّ الآن مشاكل كثيرة ومنازعات عديدة.

وفوق ذلك فإنّ هناك أمورا مبتكرة سيقابلها المتقاضون بغاية السّرور والإبتهاج وهي إلغاء الحجج الموطنيه المتعلّقة بالشّهادات إلغاء باتّا وهي ذلك البلاء المحيط الذي كنّا المعنا إلى مقدار ضرره وشدّة خطره العام بحيث أنّه لم يبق سبيل في المستقبل للعدول لتلقّي هذه الشّهادات لأنّ الشّهود سيستحضرهم الحاكم المكلّف بالقضيّة أو يتلقى شهادتهم من ينوب عنه وكلّ الشهادات الواقع تلقيها بدون الصورة المذكورة تكون باطلة ولا يعتمد عليها (راجع فصل 40) وهو قضاء مبرم على تلك الصّناعة القبيحة التي كانت منظّمة حول المجالس في دكاكين العدول وكان شهودها يؤتى بهم من بين الأفراد الجريئين على الحق فيبيعون شهادتهم لمن يبذل لهم فيها ثمنا أوفر من خصمه وكانوا بهذه الأعمال السيّئة يشوّهون دائما سمعة العدليّة التّونسية ويسيئون بهذا الافتيات إلى القضاة وكذا المتقاضين الذين يكونون من ذوي النّوايا السّلمية.

هذا هو الرقي الذي كوّنه القانون الجديد وهو كما يرى رقيّ محسوس لكن من سوء البخت أنّ هذه الصّورة لم تكن إلاّ منظرا ظاهريّا يبدو لامعا للعيان لأنّنا إذا تعمّقنا فيه ونفذنا إلى باطنه خابت فيه ظنوننا وذلك بالنّظر لإختلال البناء وضعف الأساس الذي أقيم عليه.

إنّ هذه العلل وإن كانت خفيّة لكنّها ذات ادواء حقيقيّة وهي تفيدنا أن الشارع غير مقدام وتظهر لنا أعماله في مظهر الفقر العقلي مع العجز في التّفكير والتّدبير.

إن الرقي العصري قد شرع لنا مبدءا جديدا وهو مبدأ إجتماعي لا يلتئم مع إختلاط السّلط، وهي حقيقة ثابتة لا يكابر فيها مكابر ولا يكفل توزيع العدل بالقسط إلاّ الفصل التام بين السّلطة العدليّة والسّلطة الإداريّة ولذلك كان واجب الحكومة الأولى لمّا شرعت في إصلاح العدليّة التّونسية إحترام هذا المبدأ مع ضمان حريّة العمل بهذه القاعدة التي تعتبر من أهمّ أصول قواعد الحقّ العام.

وهل فعلت ذلك ؟
إنّها مع الأسف لم تفعل !

بينما نحن نرى فريقا من كرام نوّاب الفرنساويّين يسيرون على قدم صديقنا المحترم مسيو ألبان روزي في مطالبة البرلمان الفرنساوي بإلغاء السّلطات الإداريّة في الجزائر نرى الحكومة هنا بالعكس تعمل لإقرارها بل وأنكى من ذلك لتأييدها بنصوص القانون ؟

وهل يكون الخوف من الرّقي في تونس بداية لإتّخاذ الحكمة ... السّياسية ؟

على أنّه كان يسهل على دار الباي أن تنتهز فرصة تدوين القوانين لمنع الهرج القديم وللقضاء على العادات الغابرة ولإزالة الأوهام العتيقة وذلك بأن تهب للتّونسيين مشروعا عدليّا خالدا يكون ملائما للمبادئ الأساسيّة التي للقانون العام العصري ومنطبقا على رغائب المجتمع الوطني النّاهض !

حسن قلاتي

التونسي عدد 54

27 **مارس** 1911

-40-

القوانين التّونسيّة الجديدة

(1911)

إذا كان العمّال غير صالحين لأن يكونوا قضاة بحث وتحقيق فإنّ عدم صلوحيّتهم لتنفيذ الأحكام أجلى وأشدّ ظهورا.

وهذه تشكيات المتقاضين كلّها مجمعة على ذلك لأنّ المشتكي السّاذج يعتقد في الغالب أنّه متى أحرز على نسخة الحكم التّنفيذيّة زالت من أمامه كلّ الصّعوبات والمشاكل لكنّه مع الأسف لا يلبث حتى يدرك أنّه لم يزل في بدايتها.

فإنّه بمجرّد ما يتصل بتلك النّسخة يسلّمها للعامل وهذا يحوّلها للكاتب المكلّف بقلم التّنفيذ لأنّ العامل كما يعلم كلّ النّاس هو مضطرّ ليكلف أحد كتابه للقيام بهذه الجزئيّة من مأموریاته بالنّظر لما لديه من الأشغال الأخرى العديدة المختلفة وبهذه الصّورة تتحوّل تلك المأمورية الدّقيقة إلى ذلك الكاتب وهو الذي يتولّى تنفيذ تلك الأحكام الصّادرة من المحاكم التّونسية على إختلافها وكذلك أحكام المحاكم الفرنسويّة.

ومن ذلك الوقت يشرع ذلك المتقاضي المسكين في التردّد على إدارة العمل وزيارة ذلك الكاتب للحصول على بغيته من التّنفيذ ويستمرّ على ذلك أشهرا وأحيانا سنين بدون أن يتوفّق لأدنى نتيجة.

أمّا إدارة العمل فإنّها ستقدم فعلا المطلوب وتعلمه بالحكم الصّادر عليه وكثيرا ما يضطرّ المحكوم له لإنتظار حضور خصمه الاسابيع لأنّه إذا عاد إلى مستقرّه يخشى أن يحفظ حكمه ويطرح في زوايا النّسيان فيعود إلى إستئناف كرة الطلب من جديد فيعاد إخراجه من دوسيه مرّة أخرى.

ومتى حضر المتداعيان تلي عليهم نصّ الحكم فإذا كان بيّنا وصريحا فلا كلام ولا معارضة وإنّما يؤجّل المطلوب ثمّ ينصرف إلى أشغاله لكن غالبا ما تكون نصوص الأحكام مغلقة أو أنّها تظهر كذلك للموظّف المنوط به هذا القلم وحينئذ تلبث إدارة العمل مشتغلة بمجهود قويّ في فهم مغزى وتفسير عبارة هذا الحكم ووقتئذ يشاهد الإنسان مناظر عجيبة مضحكة للغاية لأنّهم يحاولون بذلك الوقوف على فكرة القاضي والإحاطة بمقاصده وترى كلا من الخصمين يبدي تفسيرا مناقضا للآخر يسنداته لإحتجاجات كثيرة يؤيّد بها كلّ طرف مدعاه فيحتار الكاتب في ترجيح أحد التّفسيرين على الآخر فيلتجيء للإسترشاد برأي أحد زملائه وعندما تتأكّد حيرة

الجميع في الفهم والتّرجيح يتوجّهون كلّهم إلى العامل وهذا لكي يتملّص من المسؤوليّة ويغتنم راحة نفسه يقرّر عرض هذه المشكلة على الإدارة العدليّة فيعدهم بمكاتبتها وبهذه الكلمة يفض كلّ خلاف !

فيضطرّ الشّاكي إلى إستئناف تردّده على إدارة العمل لحملها على المبادرة بتوجيه الكتاب إلى العدليّة وفي تلك الأثناء تتراكم الدوسيات وتتوارد المكاتيب في تذكير العامل بأمر القضايا وتتعدّد المشاكل والحوادث وتحتبك إدارة العمل بالنّاس والنّتيجة من ذلك كلّه إزدياد المصاريف ومرور الأيّام والأسابيع والحكم باق بدون تنفيذ !

فإذا كانت القضايا تتشعّب بتغافل الأقلام وأغراض الكتاب وهو من الأمور المعتادة فهناك ما هو أشدّ وهو الفوضى.

ويكفي للإنسان أن يطّلع في الإدارة العدليّة على بعض الدوسيات المتعلّقة بتنفيذ الأحكام ليرى أيّ حد بلغ إليه إهمال العمّال لأمر هذه المأمورية التي قلّدوها فإنّهم رغما عن البرقيّات والمكاتيب التي تتولّى عليهم تجدهم لا يحرّكون ساكنا ولا يظهرون لذلك أدنى إكتراث.

أو لم يكونوا واثقين فعلا من عدم المؤاخذة على ذلك الإهمال خصوصا وأنّ العدليّة ليس لها سلطان عليهم ولا زواجر يخضعون بها إليها ؟

والخلاصة أنّ العمّال لا يهتمّون بأمر ولا يصرفون مجهوداتهم في شيء ولا يبذلون أوقاتهم في عمل غير تحصيل الضّرائب وجمع الاتاوات لأنّ الماليّة لا تتهاون ولا تلعب وهي متى أحسّت منهم بالتّواني والتّقاعس بعثت إليهم بمفتّشيها يذكرونهم بالواجبات التي لها عليهم ومتى أدركنا ذلك فإنّه يمكننا أن نفهم بدون مشقّة أنّ المفتّش المالي مهما حلّ بإدارة أي عمل فإنّه لا يبقى للعامل أدنى وقت يصرفه للتأمّل والنّظر في النّوازل القضائيّة.

وإذا تبيّن ذلك فهلا يكون لنا الحق في الإعتراض على قانون المرافعات الجديد ؟
فإنّ النّظام الذي كنّا عرضناه ونوّهنا بشأنه هو عملي سهل وقد إستغربنا كثيرا عدول الحكومة عنه وعدم إجرائه.

وهلا يحسن بهم ترك العمّال يتوفّرون على القيام بوظائفهم الإداريّة ويعمدون إلى إناطة تنفيذ الأحكام بالعدول المحضرين ويوكلون الأمر في ذلك لأصحابها ؟

وفائدة هذا الإصلاح الذي لا يكلّف الخزينة أدنى شيء هو إيجاد أعوان كثيرين مسؤولين للعدليّة يتقلّدون هذه الوظيفة بنشاط أكثر ممّا هو لدى العمّال.

على أنّه لم يبلغنا أنّهم فاهوا بأدنى معارضة مسلمة ضدّ النّظام الذي كنّا إقترحناه خصوصا وأنّه يوجد عدد كبير من الشبّان الذين أحرزوا على شهادة التّطويع بالجامع الأعظم لا صناعة لهم وهم يسرّون كثيرا ويعنون في تلك الوظائف مقابل أجور طفيفة يتحمّل بأدائها أصحاب القضايا.

وعلى كلّ حال فلو عمل بهذا النّظام لقام أولئك العدول المحضرون تحت مراقبة الإدارة بخدمات جليلة للمحاكم وللمتقاضين.

وهكذا كان يمكننا أن نستأصل شافة الفوضى التي ضربت الآن أطنابها في الأقلام التي أنيط بها تنفيذ الأحكام التّونسية.

حسن قلاتي

التّونسي عدد 60

15 **ماي** 1911

-41-

الأهالـــي والإدارة

(1907)

« إنّنا نقوم بمهمّتنا القاسية بكلّ جلد، ونؤدّيها متّحدين قضاة فرنسيّين وحقوقيّين مسلمين في تعاون متين وواثق ممّا يعطيكم صورة مؤثّرة عن الحماية »

(خطاب السيّد دوماس، رئيس المحكمة المختلطة في حفل إستقبال رسمي نظّم بالإقامة العامّة في 8 فيفري 1907 ...)

لم يكن ممكنا أن تجد هذه الكلمات البليغة للسيّد الرّئيس دوما مكانها في الخطب التي ألقاها مديرو الإدارات التّونسية في إحتفالات الإستقبال الرّسمية، يوم حلول مقيمنا العام. وفعلا، فإنّ إقصاء مواطنينا من هذه الإدارات، هو الآن، أمر واقع، وقد تمّ بالتّدريج وفي كنف الكتمان بقرارات بسيطة من رؤساء المصالح، اتّخذت في شكل مقرّرات أو إعلانات عن مناظرات لا يتفطّن لها أحد عند نشرها في الصّفحة الرّابعة من الرائد الرّسمي، واليوم، وفي جميع الإدارات الكبرى للحماية لا يقبل في مناظرات الوظائف التي تدفع فيها أجور محترمة، ولا تتطلّب معرفة اللّغة العربيّة إلاّ من يثبت صفته كفرنسي. وتوجد، بطبيعة الأمر، إستثناءات ولكن ندرتها تؤكّد القاعدة، ولا يحصل الأهالي إلاّ على بعض الخطط البسيطة وغير المجزية مثل : جامعي الأداءات المختلفة لإدارة المال، وموزّعي بريد في مصالح البريد والبرق أوحجاب في الأشغال العامّة.

لماذا هذا الإستنقاص من شأن التّونسيين ؟ إنّنا نبحث وبدون جدوى عن النص القانوني أو مبدإ التّشريع العام الذي يمكّن من تبرير ذلك. ومع هذا فإنّ حق التّونسيين في دخول إدارات بلادهم أمر طبيعي لا يسقط بمرور الزّمن. أمّا معاهدة سنة 1881 التي وضعت تونس تحت الحماية الفرنسيّة فلا يجب أن تؤدّي إلى نفيه. فالإدارات بقيت تونسيّة، وموظّفوها يتقاضون مرتّباتهم من ميزانيّة الإيالة، ثمّ ان تعيين المديرين على رأسها يتمّ بأمر عليّ من الباي، ولئن كانوا في الأصل من إطارات المتروبول فإنّهم يرتبون مسبقا خارج إطارهم ثم يوضعون على ذمّة الحكومة التّونسية. ومن هذه اللّحظة فإنّنا نفهم بصعوبة كيف يتّخذ هؤلاء، وهم من أعوان الباي، قرارات تقصي رعاياه من إدارة البلاد. وهذا في رأينا إجراء يتجاوز السّلطة التّرتيبيّة إن لم نقل أكثر...

إنّ من واجبنا الإحتجاج ضدّ هذا الوضع، إنّ التخلّي عن حقّ المشاركة في الحياة الإداريّة يعني التخلّي عن صفتنا كتونسيّين لنصبح أجانب في بلادنا.

نحن لا نطلب محاباة مواطنينا ولكن نطالب لهم ببساطة بحقّ المشاركة في المناظرات التي تتيح المدّخول إلى وظائف الإدارة التّونسية أسوة بالفرنسيّين وبنفس الشّروط. هل يعني هذا أنّنا نشجّعهم على الإقبال بكثافة على الوظيفة ؟ كلاّ، إنّ هذه الفكرة بعيدة عن أذهاننا ! على خلاف ذلك، إنّنا نودّ أن نراهم يقبلون أكثر على بقيّة مجالات النّشاط الإجتماعي وسيكون ذلك أنفع لهم ومفيدا أكثر في نهوض سكّاننا التّونسيين.

غير أنّ ما لا نريده، وما سنقاومه بكلّ ما أوتينا من قوّة هو هذا المنع غير المبرّر واللاّشرعي الذي سلّط على مواطنينا بإزاحتهم من الوظائف العموميّة. ولن يتوان بعض الأشخاص من ذوي النّظرة القصيرة من إطلاق الصّيحات العالية بتصوير الأهالي في شكل شبح يغزو الإدارات ويحتكر الوظائف على حساب العنصر الفرنسي. ولكن، ولحسن الحظّ، ثمّة عقول فطنة ستقدّر الموقف بوجه آخر وستفهم بأنّ التّعاون الوثيق سيثمر تقاربا لا يستهان به بين العنصرين الذيْن ارتبط مصيرهما منذ الآن.

هذه هي سياسة التّشريك الحقيقيّة التي ينادي بها سياسيّون بارزون والتي كرّسها الرّأي العام الفرنسي فلا نبدلها بسياسة إنفصاليّة، ولندع الفرنسيّين والتّونسيين إلى ضمّ جهودهم للعمل التّجديدي الذي يجري في هذا البلد تحت إشراف فرنسا.

علي باش حانبة

Le Tunisien n° 17

30 **ماي**1907

تعريب نور الدين الدقي

-42-

« الخطـــر الأهلـــي »

(1907)

جرى التلويح بشبح الخطر الإيطالي طويلا، ثمّ تقادمت المسألة فكان لابدّ من تعويضها بشيء آخر، ولم يفشل البعض في ذلك فقد إكتشفوا «الخطر الأهلي».

وهكذا أصبح الآن في تونس خطر إضافي، وسيتمّ بدون شكّ إكتشاف أخطار أخرى، فماذا يمكن أن نقول ؟

هل ثار التّونسيون ضدّ السّلطة الفرنسيّة ؟ هل عملوا على تقتيل المعمّرين تحت إمرة بن عثمان جديد، أم هل رفضوا ببساطة دفع المجبى إمتثالا لمرسلان ألبار ؟

كلاّ إنّ شيئا من ذلك لم يحصل ! كان ذلك حال الأهالي سنة 1881، أمّا اليوم فهم هادئون ووديعون، ولكن هاهم سيمثّلون في النّدوة الإستشاريّة بواسطة 16 نائبا تختارهم الحكومة، ثمّ إنّهم أنشؤوا جريدة ناطقة بالفرنسيّة وبعد أن أعلنوا عن إحترامهم لمؤسّسة الحماية وطالبوا فيها بالتّعليم الإجباري، وبإلغاء بعض الضّرائب مثل المجبى أو في أدنى الحالات تخفيضها، نظرا لثقل وقرها على العرب الفقراء بالبادية.

هذا هو الخطر الأهلي ! لهذا السّبب إهتاج البعض ضدّنا فأوسعونا شتما وكتبوا بأنّنا نفتقر للحسّ الأخلاقي وللوفاء.

ولكن ما أغاظ بصفة خاصّة خصومنا هو عدم قبولهم على ما يبدو، طلبنا لبعض الخطط في المرافق العامّة ! أليس هذا حقّنا ؟ وهل أقصت معاهدة 1881 الأهالي من إدارة البلاد ؟ من ذا الذي يمكنه مساندة ذلك ؟

أي نعم ! لقد طالبنا وسنطالب مجدّدا بأن يخصّص ثلث الوظائف للأهالي الذين يثبتون الكفاءة اللاّزمة.

هل هذه مطالبة مشطة ؟ وهل سيتعرّض التفوّق الفرنسي للخطر لو خصّصنا ثلثي الوظائف الشّاغرة للعنصر الحامي ؟

إنّ كلّ فروع النّشاط الإجتماعي في تونس من زراعة وتجارة وصناعة ونقل تفتح لهذا العنصر آفاقا عديدة، ثمّ إنّ الشّباب الفرنسي يجد هنا أفضل الظّروف

للنّجاح في مختلف هذه المهن بفضل المعارف التي إكتسبها بمدارس المتربول، والرساميل التي يمكنه الحصول عليها بيسر، وبفضل الوضع المتميّز للأمّة الحامية، فلو قبلنا على سبيل المثال تخصيص وظيفتين من ستّة للأهالي بالإدارة العامّة للأشغال العموميّة، ولو أسندنا للأهالي ثلاث خطط في قيس الأراضي من عشرة في المصلحة الطوبوغرافيّة فأيّ ضرر مادي وأدبي سيحصل للجالية الفرنسيّة، فلن يتأثّر بذلك تفوّقها البتّة .

ولكن عددا من الصّحف لا يحتجّ فقط ضدّ «الشباب التّونسي» وجريدتهم بل يوجّه إنتقاداته إلى لجنة العمل الجمهوري بالمستعمرات لأنّ السّياسيين الذين يرأسون هذا التجمّع يساندون بكلّ حزم مطالب الأهالي. وإذن فمن ألزم اللّيبراليين الفرنسيّين بالتدخّل ؟

أمّا الحزب الجمهوري بتونس فإنّه لم يخيّب، الأحد الماضي، الأمل الذي وضعناه فيه، ولم يفقد هدوءه أمام المخاطر العديدة التي لوّحوا له بها ثمّ إنّه جدّد ثقته في مرشّحي الكتلة، ولا يسعنا إلاّ تهنئته على الليبرالية التي برهن عنها بالمناسبة.

لا يوجد أيّ «خطر» بالايالة ! بل يوجد سكّان مختلفون يمكن التّوفيق بين مصالحهم، وبشيء من العزم الصّادق يمكن التوصّل إلى ترضيتها، وكما هو الشّأن في الماضي، فإنّ هذه العناصر المختلفة على إستعداد للعمل المشترك من أجل إزدهار البلاد.

عبد الجليل الزاوش

Le Tunisien n° 20

20 **جوان** 1907

تعريب نور الدين الدقي

-43-

الأهالي والوظائف العامّة

(1908)

عندما طلبنا بإلحاح، لامنا عليه بعضهم بمرارة، تخصيص الأهالي ببعض الوظائف بإدارة البريد فالسّبب في ذلك ليس إفتتاننا بالوظيف كما يحلو للبعض ترديد ذلك، أو الرّغبة المبيّتة في عرقلة العنصر الفرنسي، إنّنا نريد ببساطة حسم مسألة تخصّ القانون العام ويتجاوز مغزاها في نظرنا عوارض المصالح الماديّة والتّنافس الاثني.

إنطلاقا من مبدإ عدم جواز حرمان الأهلي إداريّا ، ودون ظلم، من جزء من حقوقه المدنيّة وحيث أنّه إذا ما إعتبرنا أنّ من بين الحقوق المدنيّة توجد حقوق طبيعيّة مثل حقّ الزّواج والميراث... يملكها دون تمييز المواطنون والأجانب فإنّ بقيّة الحقوق مثل ممارسة الوظائف العموميّة تخصّ الوطنيّين ومن شابههم دون سواهم فإنّنا نقول انّ منع التّونسي من تولّى بعض الوظائف في تونس يعني تجريده من حقّه كمواطن والحكم عليه بقصور قانوني لا يمكن تسليطه إلاّ على الأجنبيّ.

وإذا كان ذلك غير قابل للإنكار فكيف نفسّر إتّخاذ إدارة الحماية في بداية الإحتلال لقرار تشبّثت به إلى الآن بعناد مع أنّه يخالف بصراحة قواعد القانون العام.

ويقال لنا أنّ هناك نصّا ! غير أنّ هذا النص الذي يحرم التّونسيين من التمتّع بجزء من حقوقهم المدنيّة، والذي يحدّد إزاء الوطنيين حريّة العمل دون سبب يخصّ المصلحة العامّة، هو نصّ مشوب باللاّشرعيّة وينتهك مبدأ مسجّلا بالفصل الأوّل من الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن ومفاده أنّ النّاس يولدون ويظلّون أحرارا ومتساوين أمام القانون وأنّ التّمايز الإجتماعي لا يمكن أن يقوم إلاّ على المصلحة المشتركة.

فهل يقوم إقصاؤنا من وظائف ديوان البريد وإدارة الأشغال العموميّة على أساس المصلحة العامّة ؟ دون شكّ ، لا أحد يمكن أن يدافع عن ذلك.

فإذن، فأنا أكرّر أنّ حرمان التّونسي من حقّ الحصول على بعض الوظائف بالإدارة التّونسية يعني الحكم عليه بمعاملة شديدة لا يمكن إذا توخّينا الإنصاف، تطبيقها على أبناء البلد والنّتيجة هي إعتباره أجنبيّا في بلده.

لقد إحتججنا مرارا وتكرارا ضد الوضع المفروض على مواطنينا فماذا ينتظر حتى يوضع حدّ لهذا الظّرف الذي ينكره العقل السّليم والعدالة ؟

Le Tunisien n° 76

13 **أوت** 1908

تعريب نور الدين الدقي

-44-

الإستقراض والعملة الوطنيّون

(1910)

طالما تكرّر إشتغال التّونسي بأمر العملة الوطنيّين بين أعمدة هذه الصّحيفة ونحن نرى العودة إليها لا تخلو أبدا عن الفائدة لما لها من الأهميّة الكبرى بالنّسبة لوفرة عدد هؤلاء العملة الذين هم السّواد الأعظم من رعايا الحكومة المحليّة.

فقد علمنا أنّ بعض النوّاب الفرنسويّين من أعضاء الجمعيّة الشّورية لمّا إنتقد إدارة مسيو دوفاج ردّ عليه هذا الأخير بأنّه تولّى في هذه الإيالة صرف ثلاثمائة مليون فرنكا في الأشغال العموميّة. ونحن إذا ضممنا إلى هذا المبلغ الذي يعدّ كبيرا جدّا في مثل هذه الظّروف المبالغ الأخرى التي صرفت على عهد المديرين الأخيرين الذين سلفوه فإنّنا نعلم جليّا أهميّة تلك القناطير المقنطرة التي أخرجت مدى ثلاثين سنة من خزائن الحكومة لخصوص إدارة الأشغال العموميّة.

غير أنّ الأمر هو بعكس ما كان يظنّ فإنّ الفوائد العائدة للعملة الوطنيّين من هذه الحركة الماليّة المدهشة كانت قليلة جدّا إن لم نقل أنّها كانت صفرا.

وبيان ذلك أنّ المهندسين الذين كانوا في العشرين سنة الأولى من عهد الحماية متعمّقين في تحضير مشاريع التّصميمات الكبرى العظيمة المعقّدة لم يتدبّروا في إختيار عناصر العملة الذين سيقومون بخدمة تلك الأشغال العظيمة فانتهز هذه الفرصة المقاولون -وأغلبهم من الإيطاليّين الذين دخلوا من عهد قريب في الجنسيّة الفرنساويّة بقصد الحصول على المقاولة على الأشغال المذكورة حيث كانت لهم الحريّة المطلقة في إستخدام أيّ عملة يشاءون- وحوّلوا تيّار تلك الفوائد إلى مواطنيهم الأصليّين بناء على إرتباطهم بهم بجامعة الجنس واللّغة والعادات ويمكن أن يكون أيضا الباعث لهم على ذلك شغفهم بحبّ وطنهم الأوّل (إيطاليا).

وفي تلك الأثناء إنفجر سيل المهاجرين الصقليين على هذه المملكة بدون إنقطاع وقد كان هذا السّيل في وقت معلوم سببا في قيام حملات صحافيّة شديدة لأنّه أوجد حيال النّفوذ الفرنساوي إن لم نقل إزاء الإحتلال ذاته إرتياعا مخيفا وذلك لأنّ هؤلاء العملة الأجانب الناشطين القنوعين الأقوياء إنصبّوا في مجال الأشغال وصيّروا أنفسهم كأنهم أصحاب السّيطرة والنّفوذ في كافة الأشغال التي يعملون فيها.

وهم لمّا كانوا قادرين على أن يعيشوا بدون كلفة وبالقليل فإنّهم يوفّرون على حدة جميع الأموال التي يحصلونها ومتى تجمّع لديهم مبلغ يبعثون به إلى بلادهم وبناء عليه فإنّ جميع أموال [illegible] تنصبّ في البلاد الأجنبيّة وهو ضرر كبير لاحق بالتّجارة الوطنيّة المحرومة من الارباح مع أنّها كانت تؤمل الحصول عليها بإستحقاق من وراء حركة الأعمال التي شرع فيها بتلك الملايين الغير المعدودة التي بذلت في سبيل حفر الموانى ومدّ السّكك الحديديّة وإنشاء الطّرقات وتشييد الأبنية العموميّة وغير ذلك.

وهذا الأمر هو الذي أوجب إنزعاج الجالية الفرنساوية فقامت عن بكرة أبيها تطالب بلسان نوّابها أن يضاف لكرّاس شروط المقاولات وجوب إستخدام عدد معيّن من العملة الفرنساويّين إلى أن أجيبت إلى ذلك ولبثت الإدارة من ذلك الحين تراقب ما قرّرته في هذا الشّأن بأشدّ ما يكون من الدقّة والإعتناء ولكنّها هل إتّخذت في ذلك الوقت وسائل كهذه فيما يخصّ العملة الوطنيّين ؟ كلاّ.

مضت مدّة على مواطنينا لم تكن لهم فيها صحف ولا نوّاب يسمعان الحكومتين الحامية والمحميّة أصوات التّونسيين فيما يتعلّق بالدّفاع عن مصالحهم أمام ولاّة الأمور فكانوا يعيشون في بلادهم كأنّهم أجانب عنها بعيدين عن الحركة الإقتصاديّة المدهشة التي قلبت وضع المملكة التّونسية في مدى ربع قرن.

نحن لا نشكّ أنّ الجهل والخمول الذين عاشا فيهما مواطنونا لم يدعاهم يدركون سبب إنحطاطهم المادي ولكن أو لم يكن واجبا على حكّامنا أن يجعلوا مكانا في نظرهم للعنصر المحمي خصوصا وأنّهم قد أخذوا على أنفسهم منذ إحتلّوا هذه البلاد أن يسلكوا بهم الطّريق الموصل إلى تحسين حالتهم الإجتماعيّة ؟

فإنّه لمّا إرتفعت بعض الأصوات تسائل بلين ورفق أن لا يترك العنصر الوطني محروما من الإستخدام في الأشغال العموميّة أجابوا وقتئذ بأنّ التّونسي متقاعس وأنّه فاقد للجدارة وغير قادر على المكابدة وأنّه سرعان ما يتخلّى عن العمل بمجرّد ما يتحصّل على بعض دريهمات وبذلك لا يرون سبيلا لإجبار المقاولين على إستخدامه وهلاّ نرى نحن مواطنينا في الأماكن المعدّة للأشغال الزّراعية أو المناجم أو المعامل الصّناعية والتّجارية كلما وجدوا لهم معلّمين مخلصين ومساعدين يمرّنونهم على مثافنة الأشغال كيف يتعلّمون بغاية السّهولة تلك الصّناعة التي يحترفون بها وهم اليوم يظهرون أنفسهم أنّهم ذوي مقدرة وكدّ مثل أيّ فرد كان من العملة الأروبيّين ؟

أو ليس مواطنونا هم الذين يشتغلون في أغلب المزارع وهم الذين يديرون الدّواليب والآلات الدّقيقة بصورة إستوجبت إرتياح واستحسان مشغّليهم ؟

وممّا لا ريب فيه أنّه مهما توفّر الإشتغال بالتّعليم الصّناعي للوطنيّين فإنّهم يجدون فيهم الكفائة التّامة للقيام بالعمل الذي يطلب منهم وعليه فلم لم يشركوهم في الأشغال الكبيرة التي تشرع في الإيالة على حساب الميزانيّة التي تستمدّ أكثر مواردها من جيوب الوطنيّين بالصّورة التي ذكرناها.

ويكفي في ذلك أن تتّخذ الحكومة الوسائل التي يتحتّم إتّخاذها مع المقاولين لحملهم على إستخدام الوطنيّين كما اتخذتها بدون تردّد منذ بضع سنين بشأن إستخدام العملة الفرنسويّين وهي متى فعلت ذلك فإنّها تكون قد قامت بمشروع إنساني وإجتماعي وسياسي في آن واحد.

أمّا كونه مشروعا إنسانيّا فذلك لأنّها ستهون به نوعا على مواطنينا ذلك الفقر الموجع الذي استشرى داؤه في البادية التي تكون في الغالب -مع مزيد الأسف- معرضة لنوّاب البؤس وقلّة الغيث أو للمجاعة والأوبئة الفتّاكة بأنواعها.

وأمّا كونه إجتماعيّا فإنّه إذا وجد العمل مع الأجور الكافية لتشغيل تلك الآلاف من الأنفس البائسة الذين لا يجدون لهم أدنى وسيلة للإسترزاق يقلّ عدد السّرقات التي تقع على الوطنيّين والأروبيّين.

وأمّا سياسيّا فمعناه أنّ فرنسا متى أظهرت شفقتها بهذا الخصوص نحو الوطنيّين فإنّها يكون لها شأن عظيم في أعين المحكومين لها.

وبالإختصار فإنّ هذه الأمور هي التي أوجبت علينا أن نطالب الحكومة بإلحاح شديد أن تحتّم على مقاولي الأشغال إستخدام العنصر الوطني بنسبة معيّنة وذلك في الأعمال التي سيقع الشّروع فيها للسّكك الحديديّة والتي شرع فيها.

وعلى كلّ حال فلنا الأمل الوطيد في صدق نوايا الرّجال الذين يديرون في الوقت الحاضر شؤون المملكة التّونسية بأنّهم سيقدّمون للتّونسيين مثالا جديدا على ما لهم من الإعتناء في رفع حيثيّة العنصر الوطني إقتصاديّا وأدبيّا.

أحمد الصّافي

التّونسي عدد 42

26 **ديسمبر** 1910

-45-

البروليتاريا الإداريّة

(1911)

في كلّ دورة من دورات النّدوة الإستشاريّة نلاحظ بمناسبة فحص الميزانيّة تفاهة الجرايات المخصّصة لعدد هائل من الموظّفين الأهالي.

منذ 15 أو 20 سنة كان العون الذي يتقاضى 45 أو 60 فرنكا في الشّهر يعتبر نفسه سعيدا لأنّ تكاليف العيش كانت غير باهضة، إذ كان الأهليّ يشتري الدّقيق الذي يستعمله في صنع الخبز والكسكس بـ 20 أو 24 فرنكا القنطار، والزّيت بـ 0.60 فرنكا أو 0.80 فرنكا اللّتر.

ولكن منذ بضع سنوات إزداد ثمن هذه المواد زيادة كبيرة، إلى درجة أنّ ثمن الدّقيق أصبح اليوم بـ 35 و 40 فرنكا ولتر الزّيت من 1.20 فرنكا إلى فرنكين. هذا وإنّي لم أتحدّث عن اللّحم أو السّمك والبيض والدّواجن التي أصبحت أغذية كماليّة يجب على العامل والمستخدم الأهليّ الصّغير أن يُمسك عنها.

كما إرتفع سعر الأكرية حتى في المدينة العربيّة، وعديدون هم الأروبيّون اليوم الذين يقطنون الأحياء الأهليّة، إذ أصبحنا نشهد، أكثر فأكثر، عائلات بورجوازيّة، تراجعت مداخيلها، ففوّتت للأروبيّين في مساكنها المريحة وذهبت لتستقرّ بالسّكن عند الأهل، أو تسوغت بيوتا صغيرة.

والحال هذا، ورغم الإرتفاع العام للمعيشة الذي يتذمّر منه كلّ النّاس تقريبا فقد أبقت الإدارة على النّسب الضّعيفة لجرايات مستخدميها الأهالي.

ولا نتحدّث هنا عن الحجّاب فحسب، وإنّما، أيضا، عن موظّفي الماليّة والإدارة العامّة، على سبيل المثال، التي لا يتجاوز فيها مرتّب البداية 6 أو 700 فرنكا.

وتستخدم مصانع التّبغ عديد الأهالي الذين يؤدّون خدمات ممتازة ويقودون بإقتدار ملحوظ أعقد الآلات. وأغلبهم رجال أفنوا أعمارهم في هذه المهنة الشّاقة حيث يستنشقون كامل اليوم هواء مشبعا بالنّيكوتين، والحال هذا، فإنّ أولئك التّعساء لا يتقاضون سوى فرنكين أو فرنكين ونصفا في اليوم، في حين أنّ مصانع الدّولة في المتروبول -وهذا ما أكّده صديق لنا من فرنسا زار أخيرا مصانع التّبغ- تدفع للعمّال الذين يقومون بأشغال مماثلة بين 8 و 10 فرنكات في اليوم.

وهكذا ففي كلّ فرع من فروع الإدارة التّونسية نجد في أسفل السلّم أفرادا كثيرين يتقاضون أجورا لا تكفي لسدّ الرّمق مع أنّهم مجبرون على مواجهة حاجياتهم الشّخصية، علاوة على النّفقة على عدد من أهلهم الذين هم في كفالتهم بحكم قانون التّضامن الذي ينظم مؤسّسة العائلة عند المسلمين .

وبالتّأكيد، فلا يخفى علينا أنّ كلّ زيادة في أجور هذا الصّنف من البروليتاريا ستتمخّض عن زيادة محسوسة في باب نفقات ميزانيّة البلاد التّونسية، ومع ذلك يبدو لنا أنّه لا يمكن أن نترك إلى ما لا نهاية له، ودون جور، أولئك التّعساء يتخبّطون وسط المصاعب المتزايدة للحياة الماديّة.

نحن نعلم أنّ المقيم العام ألابتيت يساند قضيّتهم وقد سعى بمساعدة رؤساء المصالح إلى تحسين وضعهم، ولكن جهوده بقيت دون المأمول أحيانا، نظرا للتّزايد المستمرّ لأسعار المواد الأساسيّة، فلو قسّطنا على ثلاث أو أربع سنوات الزّيادة في أجور صغار الموظّفين من الأهالي لتوصّلنا بالتّدريج إلى النّهوض بوضعهم، وعلى أيّ حال فإنّ جراية البداية بالنّسبة للوظائف البسيطة لا يجب أن تكون أقلّ من 75 فرنكا في الشّهر.

ومهما كان ثقل هذا الإنفاق على الميزانيّة التّونسية فإنّ التّجارة المحليّة ستستفيد منها أيّما إستفادة. وفعلا فإنّ الأهليّ ينفق في هذه البلاد كلّ ما يتقاضاه لأنّ إمكاناته لا تسمح له بالهجرة التي تشلّ تجارتنا كلّ سنة، مدّة ثلاثة أشهر، والتي تترك آثارها بقيّة السّنة.

وبما أنّه تمّ منذ سنتين أو ثلاث تحسين وضع صغار الموظّفين الفرنسيّين بوسائل مختلفة يبدو لنا أنّ الوقت قد حان للتّفكير في صغار الموظّفين الأهالي الذين يمكن أن نقول عنهم دون مبالغة أنّه تمّت التّضحية بهم إلى حدّ الآن !

عبد الجليل الزاوش

Le Tunisien n° 175

26 **جانفي** 1911

تعريب نور الدين الدقي

-46-

الخماسة

(1907)

في مقالي السّابق بيّنت أنّ التّراتيب التي نصّ عليها أمر 1874 تمثّل عائقا في سبيل النّهوض بالخمّاس، وسنرى اليوم أنّها مضرّة بالفلاحين أنفسهم.

ويمكن تقسيم الفلاّحين التّونسيين إلى صنفين كبيرين، ويضمّ الصّنف الأكبر عدديّا ملاكي الأرض القاطنين بالرّيف والذين يتعاطون الزّراعة لحسابهم الخاصّ.

وهم إمّا فلاحون أبا عن جدّ يستغلّون الأراضي التي ورثوها بصفتها ملكا أو وقفا حبّسه أحد أصحابه، وعادة ما يكون من أصحاب الطّرق. أمّا الآخرون فينتمون إلى صنف " الوقافة" المغتنين، أو قدماء الخمّاسة لأنّ من بين أولئك ثمّة أقليّة ضئيلة تمكّنت بكثرة الحرمان أو بفضل محصول إستثنائي من تسديد ديونها وتسويغ عقّارأو إقتنائه.

وبصورة عامّة فإنّ الفلاّحين المنتمين لهذا الصّنف يفتقرون إلى التّعليم فهم لم يتلقّوا حتى الثّقافة السّطحية بالكتّاب التي تجعل من كلّ حضري رجلا متمدّنا، لذلك يواصلون زراعة الأرض بطرق بدائيّة. أمّا الذين أقبلوا على تغيير طرائق عملهم وإستخدام الوسائل العصريّة فعددهم قليل.

إنّ قلّة وعيهم تحول بينهم وبين إنتاج الخضر والغلال الضّرورية لمعاشهم فعديدون هم الفلاّحون الذين يقطنون بهناشير واسعة تكثر فيها المياه ومع ذلك يشترون، كلّ أسبوع، من السّوق المجاور البقول التي يحتاجونها.

وهذا حال أهالي مقعد وهذيل ومنطقة الكاف، أمّا من ناحية العقليّة، فلا شيء يميّزهم عن المؤاكرين، ومع ذلك فكثيرا ما تتوتّر العلاقة بين الفلاّح والخمّاس في هذا الصّنف لأنّ الخمّاس إذا كانت له إمرأة أو بنت مظهرها جذّاب فإنّها تصبح تحت رحمة السيّد أو أبنائه.

وتستوجب تشكّيات هذا الصّنف من المزارعين ضدّ الخمّاسة فحصا دقيقا لأنّ دافعها في الأغلب هو الحسد أو الرّغبة في التخلّص من رجل أصبح مزعجا.

من ناحية أخرى، فإنّ أولئك المزارعين الجهلة غير قادرين على مسك حسابات الملفّات المقدّمة للخمّاسة وهذا ما يتيح، كما يتبادر للذّهن، كلّ التّجاوزات.

وهل أنا في حاجة للقول بأنّ أولئك النّاس لهم أدنى تصوّر، لأساليب زراعيّة أخرى لذلك نراهم يرتضون عن طواعية نظاما يضرّ بهم كلّ الضّرر لأنّهم لم يحسّنوا طرائقه فعجزوا عن الحصول من عمله عن مردود يناسب إيجار الأرض الذي أصبحت نسبته مشطّة ؟ وهكذا فبعد كلّ حصاد رديء يضطرّ بعض صغار الفلاّحين ممّن يستغلّون ماشية أو إثنين إلى بيع ثيرانهم لتسديد الإيجار وينحدرون بعد ذلك إلى وضع الخمّاسة.

ويضمّ الصّنف الثّاني سكّان الحواضر الذين يتعاطون الفلاحة وهم ينتمون إلى جميع طبقات المجتمع، وفي تونس، وبإستثناء بعض الحالات النّادرة، فإنّ كلّ الشّخصيات الهامّة -أي الوزراء والقضاة والقواد - لها مصالح زراعيّة.

وبإعتبار حصول أولئك الملاّكين الكبار على نصيب من التّعليم فهم يقدّرون ميزات الطّرائق الزّراعيّة الجديدة، أمّا المنتمون إلى البورجوازيّة الميسورة بالعاصمة فقد تبنّوا بالتّدريج أساليب جيرانهم الأروبيّين.

وقد ساهم إرتفاع سعر الأرض في إدماجهم في مسار التقدّم. فالهكتار الواحد الذي كان يؤجّر سابقا بـ 5 أو 10 فرنكات، يسوّغ اليوم بـ 40 فرنكا ولا يمكن لهم الحصول على مردود مجز إلاّ بشرط تعاطي الزّراعة بعقلانيّة أكثر من الماضي، لذلك شرع العديد منهم في تعويض دوابه المتواضعة بتجهيزات أكثر حداثة.

والفلاّحون الذين أتحدّث عنهم هنا يلاحظون كلّ يوم مساوىء النّظام النّاجم عن مرسوم 1874 لأنّهم مجبرون بحكم مشاغلهم أو وظائفهم على الإقامة بالمدن ولا يمكن لهم زراعة أراضيهم من قبل الأجراء أو العمّال اليوميّين ويفضّلون اللّجوء إلى الخماسة مع أنّها تسبّب لهم شتّى أصناف المصاعب والمتاعب.

وهكذا فإنّ الخمّاس، بصفته كسولا بالطّبع يقبل بصعوبة شديدة القيام بأعمال الحرث في الرّبيع وقد يقوم بذلك عن طواعية لو سمح له ببذر الدرع أو الحمص، ويستنكف من ذلك مطلقا إذا إقتصر الأمر على تهيئة الأرض لأنّه يرتاب في مشغّله الذي يمكن له، لسبب أو لآخر، أن يطرده محوّلا بذلك ثمرة عمله إلى خمّاس آخر.

وإذا أراد الفلاّح إستخدام الآلات الحاصدة والدّارسة فعليه أن يقرأ حسابا للخمّاس لأنّ من حقّ هذا الأخير الحصول على خمس منتوج الأرض بعد طرح المصاريف، فهل من واجبه المساهمة نسبيّا في مصاريف الحصاد والدّراس بالآلة ؟ وعلى العموم فإنّ أدوات العمل ملك للفلاّح وهو يرغب في كرائها للخمّاس ويترتّب عن ذلك جدل لا نهاية له.

وكثيرا ما يقول الخمّاس لعرفه : « لن أعجّل في الحصاد والدّراس، وفّر لي الحيوانات الضّرورية وسأتمّ شغلي في نهاية سبتمبر. وإذا أردت إستحثاث ذلك فلا مانع لديّ من إستعمال آلاتك، علما بأنّك ستتحمّل وحدك مصاريف ذلك ».

وكيف يمكن للفلاّح أن يجبره على ذلك، بإعتبار أنّ النص القانوني الوحيد المنظّم للخماسة هو أمر 1874، وهو بطبيعة الحال لا يتحدّث عن الأساليب الحديثة للزّراعة التي كانت مجهولة في تلك الفترة ؟

ويتمّ حلّ النّزاعات بين الفلاّحين والخمّاسة حسب العرف، ويجري تطبيق هذه الأحكام من قبل أناس يجهلون كلّ شيء عن هذه الطّرق الجديدة.

إنّ أمر 1874، وأعتقد أنّي بيّنت ذلك، مضرّ بالخمّاس، وهو لا يقلّ ضررا بالفلاّحين وبالتّالي بالفلاحة التّونسية، ولن تتوفّق هذه الأخيرة في النّهوض والتقدّم إلاّ إذا وجدنا الوسيلة الكفيلة بالتّوفيق بين مصالح الملكيّة واليد العاملة الزّراعية رغم إختلافها.

عبد الجليل الزاوش

Le Tunisien n° 16

23 **ماي** 1907

تعريب نور الدين الدقي

-47-

البـــؤس فـــي تونـــس

(1909)

المسغبة تعيث فسادا بمدننا وأريافنا ! لقد أهلك الجفاف المحاصيل الزّراعية وتفاقم الأمر بقدوم الجراد والبرد وانجرّ عن ذلك فناء القطيع وخضوع الفلاّح التّونسي للبؤس المدقع.

ويطالب النّاس بالخبز في كلّ مكان ويلجأ بعضهم إلى السّرقة في بعض المناطق، ويموت آخرون في مناطق أخرى موتا شنيعا !

إنّنا نرتعد من الرّعب عندما نفكّر في كلّ أولئك الشّيوخ والعجّز والمرضى الذين قادهم الحاجي الضّروري إلى الموت.

إنّ وضعا مماثلا لا يجوز أن يوجد في مجتمع منظّم. وعلى أيّ حال فلا يجب أن يتمادى، فماذا أعددنا لنضع له حدّا.

لقد ظهرت بعض المحاولات المعزولة في بعض المناطق مصدرها المبادرات الخاصّة بتضاعف مجهود الجمعيّات الخيريّة الإسلاميّة ونشاطها في تونس وبنزرت وسوسة، أمّا في باجة فقد برزت حركة مشجّعة في الأيّام الأخيرة، إذ تضافرت جهود الأهالي والمعمّرين لإغاثة البؤساء بالمنطقة، وقد حظي هذا الجهد بإعانة السّلط المحليّة والبلديّة كما شرعت هيئة الإغاثة في عملها الخيري، ونحن نأمل أن يحتذى هذا المثل في بقيّة المراكز التي ضربت فيها المسغبة أطنابها، إنّ مبادرة القواد والمراقبين ورؤساء البلديّات يمكن أن تقوم بالكثير فبإمكانهم إثارة حركة سخاء وتضامن إجتماعي والإيحاء للمبادرة الخاصّة التي يمكن لهم تسييرها فيما بعد.

إنّ الصّحافة -ولاسيّما الصّحافة العربيّة- يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في هذه اللّحظة ويتعيّن عليها أن تشرع في حملة دعاية جدّية لفائدة الحركة التي ندعو إليها وإنّ فتح إكتتاب في كلّ الجرائد لابدّ أن يعطي بعض النّتائج ونتمنّى كذلك أن نرى النوّاب في الجمعيّة الإستشاريّة يساهمون في الكفاح ضدّ هذه الآفة الرّهيبة. إنّنا نعرف التدخّل السّخي الذي قام به زميلنا لوكور كربنتي لدى إدارة الأشغال العامّة لفتح حضائر في دائرة سوق الإربعاء. ولابدّ أن نقتدي بهذا المثال ونحن ندعو كلّ العزائم الصّادقة إلى عمل مشترك في هذا الإتّجاه.

ولكن، إلى جانب المبادرة الخاصّة، لا يجب أن تبقى الحكومة مكتوفة الأيدي ونحن نعلم أنّها قامت بتوزيع ما يقدّر بحوالي 300 ألف فرنك من الحبوب وهو إجراء غير كاف !

ويبدو أنّ هيئة المعاش التي انشئت منذ بضعة أسابيع بالإقامة العامّة لا تملك تصوّرات جريئة. إنّنا ننتظر دون جدوى ترتيبا يمكن أن يؤدّي إلى تلبية الحاجيات الملحّة لمواطنينا.

لقد اقترح زملاؤنا من الصّحافة الفرنسيّة أكثر من حلّ، ولم يسترع أيّ واحد منها إهتمام هيئة المعاش ومع ذلك فثمّة حلّ يمكن أن يُفحص بجدّية، ونعني بذلك فكرة إقتراض يخصّص أوّلا وبالذّات للتّخفيف من البؤس النّاجم عن نقص المحاصيل ولقد تراءى لنا لحظة أنّ سفر المقيم العام كان يهدف لدراسة هذه المسألة وحلّها.

ولا يمكن أن يعدّ ذلك إحسانا أو صدقة بل إعانة فإذا أردتم لا تعطوا شيئا ولكن اقرضوا على المدى الطّويل ! إنّ الدّولة قادرة دوما على إسترجاع أموالها. وأحسن دليل على ذلك إنتظام دخول المجبى إلى خزائنها، وعلى أيّ حال فإنّ محصول الصّيف القادم يبدو طيّبا والمطلوب حثّ فلاحينا البؤساء على الصّبر إلى ذلك الحين...

أمّا هيئة المعاش فلم تتصوّر إلى حدّ الآن إلاّ بعض الوسائل الوقتيّة وغير الكافية، فهل تقدر اليوم على إيجاد الحلّ النّاجع ؟ إنّنا نتمنّى ذلك من صميم القلب.

علي باش حانبة

Le Tunisien n° 105

18 **مارس** 1909

تعريب نور الدين الدقي

-48-

إستعمار أم مضاربة ؟

(1910)

يملك الأروبيون 800000 إكتارا من أراضي الأيالة التّونسية الزّراعية لكنّهم لا يزرعون منها الآن إلاّ 65000 إكتارا ... ولذلك ينبغي أن نعلم ما يلزمنا بذله من الجهد لتمكين مواطنينا من إشغال 735000 الباقية.

« دوبرفي »

هذا ما قاله مسيو دو بوفي في جريدة " ***المعمر الفرنساوي*** " عدد 4 أفريل سنة 1910 وهو تكذيب صريح للتشكيات التي تستغرق أعمدة هذه الجريدة في كلّ أسبوع بشأن قلّة الأراضي التي يمكن تسليمها لمصلحة الإستعمار الفرنساوي. وذلك بينما نحن نجد 735.000 إكتارا لا يشغلها ولا يسكنها مالكوها الفرنساويون.

أو ليس من العجب مع ذلك أن بعضهم لا يزال يلح في وضع اليد على الأحباس الخاصّة !!

كلّما قلنا أنّ الحركة الصّحافية التي أوجدتها بهذا الخصوص فرقة من المعمّرين هي بمساعي طائفة من المضاربين إلاّ وتقوم علينا قيامة مسيو دوكرنيار ويرمينا بكافّة ما لديه من أنواع السّباب والشّتام لكنّه الآن سيجد نفسه بإزاء هذه الأرقام غير قادر على مناقشتنا في صحّتها ولذلك فإنّه سيشكل عليه تحقيق الطّلبات التي يدعو إليها إذ يكفي في ذلك الإطّلاع على قائمة الأملاك الخاصّة المعروضة للبيع التي تعلن عنها الإدارة الفلاحيّة في الأوقات المعيّنة أو على جرائد الوكالات العقّارية على إختلافها التي تعرضها على الرّاغبين للعلم بأنّ عددا من الأروبيّين قد إشتروا الأراضي وهم لا يقدرون على تشغيلها أو بذرها ولذلك لا يستغرب منهم أحد إذا أرادوا بيعها بأثمان فاحشة.

وهنا يحقّ لنا أن نقول إنّه لا يجوز لإدارة تعرف واجباتها أن تمدّ يد المساعدة لتجديد المضاربة الماليّة في الأراضي وأنّ الأجدر بها في ذلك أن تهتمّ بتربية الأهالي الزّراعيّة وإذا تمرّن مواطنونا على أساليبها العلميّة فلا شكّ أنّهم لا يأسفون بعد ذلك على إحترامهم للأحباس الخاصّة بالرّغم من صياح " ***المعمّر الفرنساوي*** " وجلبة قرّائه.

وهذه هي أفضل سياسة تسلكها الحماية في هذه البلاد وهي أنفع للوطنيّين والفرنساويّين معا من سياسة المضاربة التّجاريّة بالأراضي.

التونسي عدد 25

9 **ماي** 1910

-49-

الادارة الفلاحية

(1911)

كنا انبانا بتعيين مسيو لوجان مديرا جديدا للادارة الفلاحية وقد كان قبل ان يتعين لهذه الوظيفة وكيلا للمالية التونسية وكان قبلها مثل سلفه موظفا في ادارة التسجيل وقد ظهر من قرائن الاحوال بمناسبة هذا التعيين ان الحكومة لا تود الانقطاع عن تقاليدها القديمة حتى تنتخب لهذه الوظيفة احد المتفننين.

لكن من الانصاف ان نقول ان مساوي هذه الحالة المريبة قد لطفوها نوعا بجعل نظام جديد لاقلام الادارة الفلاحية فقد نصبوا بازاء المدير وكيلين للادارة احدهما للمسائل التجارية والاستعمار والثاني لادارة التعليم الزراعي وترقية الزراعة الوطنية وقد اسندوا هذه الوظيفة لمسيو ديكيردافيد وهو من ابرع الاخصائيين في المسائل الزراعية وله شهادة في فنونها الهندسية وقد جمع في شخصه بين المعارف الواسعة في الزراعة والوجاهة التي احرز عليها في خطته النيابية السالفة بالبرلمان وكذا بما له من العلائق بالعالم السياسي والنيابي.

ونحن لا نواري عن القراء ان وقوع الاختيار على هذا النابغة لمشروع ترقية وتجديد الزراعة الوطنية قد صادف لدينا سرورا شديدا لكن لم نلبث حتى قرانا منذ ايام في بعض جرائد المساء خبرا تأكد نوعا مفاده ان مسيو ديكير دافيد لم يحفل كثيرا بالمنصب الذي قلدوه في الادارة الفلاحية اين كان يظن انه سيتولى فيها القيام بعمل اوسع بكثير من العمل المختص بوظيفة وكيل ادارة.

وما عسى ان يكون من امر هذا المشكل الذي لم يتمكن المقيم العام من حله لحدّ الآن؟ ومهما كان الامر فان هذه الاعمال لا تتركنا نتوسم في المستقبل خيرا لاننا لو فرضنا امكان انحلال عقدة هذه المشكلة بقبول مسيو ديكير دافيد لهذا المنصب فاننا نخشى ان يبقى فيه كعابر سبيل يراقب أول فرصة ينتهزها لمغادرة هذه البلاد واذا صح حذرنا فالوداع ايتها الزراعة الوطنية؟ الوداع ايها الرقي؟

إنّ القيام بهذا المشروع يستدعى وقتا طويلا وعملا مضبوطا واخلاصا صادقا وجهدا متواصلا وعزما قويا نحو الغاية المقصودة وهي لا تتوفر الا في من يرتبط بعمله بروابط الاخلاص ويقصر مطامعه على تحقيق المهمة التي تناط به.

هناك مسألة اخرى تهمنا الان كثيرا وهي مسألة مدرسة الانصارين الزراعية فماذا يكون يا ترى مئال هذا المشروع الذي اشرف من نحو سنة على دور النزع الاخير.

فقد قرر مجلس ادارة هذه المدرسة الحاقها بالادارة الفلاحية وهو امر يدعو للاسف والكدر من كل الجهات. فإننا لم نكن ننتظر أو نفكر ان مجلس ادارة مدرسة الانصارين يعارض في اي حين في الاقتراح المتعلق بلحاقها بادارة المعارف فقد بلغنا ان مسيو شارلوتي كان عانيا بهذه المسألة وتولى تحرير مشروع تنقيح نظام التعليم في تلك المدرسة وياليته لو تم لانه كان يمكن بواسطته ايجاد التعليم الفني فيها لان اكبر الصعوبات التي كانت تحول دون نجاح هذا المعهد هو انتقاء الطلبة الذين يدخلونه وهو عمل تجب مباشرته بالنسبة لحالة الهيئة الاجتماعية الوطنية بدراية كبرى لانه لا يمكن لكل احد يريد ان يكون فلاحا ان يصير كذلك ومدير المعارف هو الذي يمكنه وحده ان ينتقي لهذه المدرسة الطلبة المختارين لان لديه من المعلمين والمفتشين من يطلعونه على احوال التلامذة وما هم عليه من الاستعداد والفائة وكذلك على حالة آبائهم من حيث اليسر والغنى ومن جهة أخرى فإن المدرسة الابتدائية هي التي من حقها ان تحضر طلبة المدرسة الفلاحية وهو تسلسل معقول بالنسبة للمشاريع التي تهيء المستقبل وليس على الادارة الفلاحية في الوقت الحاضر الا قصر مجهوداتها على احياء موات الاراضي وتربية الرجال ولذلك يجب عليها ان تترك العناية بتربية وتعليم الناشئين لمن كان قادرا عليها ولديه من الوسائل الفعالة ما يكفل له البلوغ اليها.

وعلى كل حال فان قرار مجلس ادارة مدرسة الانصارين الزراعية هو مطروح اليوم امام انظار الحكومة وهي لا تلبث ان تبت فيه رايهاالنهائي بدون شك...

التونسي عدد 59

8 **ماي** 1911

المحور الرّابع

آراء ومـــواقـــف

-50-

الأهالـــي والإستعمـــار

(1907)

ثمّـة في تونس بضع عشرات من الأهالي ممّن يتكلّمون لغتنا ويكتبونها، يزعمون أنّ الوسيلة الوحيدة لتمتيع مواطنيهم بمنافع الحضارة تتمثّل في تعليمهم الفرنسيّة.

وهم على أيّ حال لم يقوموا إلاّ بتبنّي فكرة شائعة في فرنسا في الأوساط البرلمانيّة والإستعماريّة حيث حصل إقتناع بأنّ نشر التّعليم لدى محمييننا ورعايانا المسلمين من شأنه إحياءهم فكريّا.

إنّ المسألة ليست جديدة، فمنذ أكثر من عشرين سنة وهي قيد النّظر والدّراسة بالجزائر دون أن تجد الحلّ. منذ أكثر من عشرين سنة وجميع الشّمال إفريقيين يكدّون في التّشهير بخطإ هذا التصوّر بإعتباره يسيء في آن واحد للعربي وللمعمّر. لقد ضاعت أصواتهم في الصّحراء : إنّهم يرفضون الإستماع إليهم وعندما يتكلّمون بصوت مرتفع جدّا يجدون أمامهم رجالا يصمّون آذانهم.

ولكن منذ أن بدأ التّخطيط للتدخّل السّلمي بالمغرب الأقصى تضاعف إهتمام أعضاء مجلس الشّيوخ والنوّاب والدّبلوماسيّين والإقتصاديّين بالأهالي. إنّهم يريدون أن يثبتوا لشبه السّلطان عبد العزيز أنّ السّياسة الإسلاميّة لفرنسا أفضل من تلك التي ينتهجها صديقه غليوم. إنّنا لا نرى مانعا لذلك إذا لم يرافق هذه المودّة المتزايدة لدى من يتحكّمون في مصائرنا شعور بالعداء نحو المعمّرين بما يدفع إلى التّضحية بفرنسيّي إفريقيا، إمّا بالمسّ بكرامتهم أو بالإساءة إلى مصالحهم وذلك بعدم إعطاء حركة الأعمار النماء التي هي في حاجة إليه.

إنّ جماعة الشّباب التّونسي متأكّدة بأنّ أقل مزاعمها صحّة سيجد التّأييد من لدن الدّوائر العليا، ولن يحتجّ أحد عندما يطالبون بتمكين العرب الذين يتركون ثلاثة أرباع أراضيهم بورا، من إقتناء الأراضي الدوليّة. الإعمار عن طريق العربي !لابدّ أن تزور البلاد التّونسية لتسمع بهذا ! إنّ الأهلي الذي لا يكلّف نفسه عناء إقتلاع البروق من حقله والذي يعتبر باقة المصطك أو النخليات الصغيرة من المقدسات بصرف النّظر عن حجمها يجب أن يستمع إلى طلبهم بإسترجاع جزء من الأراضي المخصّصة للمعمّرين ! فليشرعوا في إحياء أراضيهم إذا كانوا فعلا يشعرون فيها بالضّيق، وسننظر في ذلك بعدئذ، ولنا ما يكفي من الوقت لتلافي الضّرر.

من المؤكّد عموما بأنّ الوضع المادي للعربي الذي لا يملك « خمّاسة » رديء ويستوجب التّحسين. هل يمكن ذلك إذا علّمنا اللّغة الفرنسيّة في الدّواوير؟ فإلى الذين سيردّون بالإيجاب يمكن القول أنّ في فرنسا بالذّات ثمّة شخصيّات بارزة تعترض على نشر التّعليم لأنّه يتسبّب في تضخّم عدد المترشّحين للوظائف العموميّة مترشّحين يعيشون حياة المخمول في التّجارة والصّناعة أو في ذلك المجيش الذي لا يحصى من الذين لا مورد لهم في الحياة إلاّ إستنساخ الرّسائل بعناية.

كلاّ، إنّ العربي ليس في حاجة لتعلّم لغتنا في المدرسة وهو لا يرى في التّعليم الدّواء الشّافي للعلل التي يعاني منها، ولا يرى في ذلك الوسيلة التي ستمكّنه من الأكل حتى الشبع عندما يصبح بطنه خاويا. ونقول أكثر من ذلك : إنّ التّعليم الذي يريدون تلقينه إيّاه سيزيد وضعه المادي سوءا. إنّ ما يريده هو أن تسيّر شؤونه من قبل رؤساء لا يستغلّونه، وأن يقاضيه، عند اللّزوم، قضاة نزهاء وألاّ يتحكّم في مصيره موظّفون مخلّون بالواجب وألاّ يستغلّه أكثر ممّا كان يحصل للأقنان في القرون الوسطى الفلاّحون أو كبار الملاّكين العقّاريين الذين يعيشون حياة الفراغ بالمدن بفضل عمله.

إنّ ما يحتاج إليه العربي في الرّيف هو المعمّرون، فكلّما إزداد عدد الضّيعات حول دوّاره تزايد عدد الصّناعيّين بالقرى وتكثّف إستغلال الأرض من قبل الأروبي وازداد العربي تمدّنا وحسّن في ذات الوقت من وضعه.

La Tunisie française

18 **ماي** 1907

تعريب نور الدين الدقي

-51-

السيّد دي كرنيار والأهالي (1)

(1907)

نشاهد منذ صدور "***الكولون الفرنسي*** "***Le colon français*** حملة لا هوادة ولا رحمة فيها ضدّ جريدة " ***التّونسي*** "***Le Tunisien*** ومحرّريها، إذ أصبح لسان حال الأهالي العدوّ اللّدود للسيّد دي كرنيار.

والواقع أنّنا قرّرنا عدم الدّخول في حرب كلاميّة معه، فاستنتج مدير "الكولون الفرنسي" أنّ قوّة حججه أفحمتنا.

ولا شكّ في أنّنا سنسعد بالتّباحث مع خصم لطيف في المصالح العديدة، والمتضاربة، لسكّان مدعوّين للعيش جنبا إلى جنب بالايالة. ولكن كيف يكون الردّ على صحافي لا يكفّ عن التّرديد منذ أربعة أشهر بأنّنا "نفتقر إلى الحسّ الأخلاقي وإلى الوفاء"، وبأنّنا حافظنا على العقيدة البونيّة، وأنّ السّرقة عندنا بمثابة المؤسّسة الإجتماعيّة، وأنّنا نكنّ للمجرمين وقطّاع الطّرق تقديرا يضاهي تقدير الشّرفاء.

كيف نردّ على شخص يأسف لأنّ السيّد ديكلو وأصدقاءه من "العمل الجمهوري" لا يغتالون "شابّا تونسيّا" كلّ أسبوع لتخليص تونس منهم ! ومع هذا يؤكّد السيّد دي كرنيار في جميع مقالاته بأنّه لا يكره العرب.

وإذن، فإنّنا نعتبر بأنّه لا يمكننا متابعة السيّد دي كرنيار في الميدان الذي إشتهى التّموقع فيه دون الإضرار بقضيّتنا فلن نقدر على إستخدام أسلحة الفضاضة والشّتم والكراهية.

لقد تأسّست جريدة " ***التّونسي*** " للدّفاع عن مصالح الأهالي دون فضاضة وإنفعال، أمّا هدفها فيتمثّل في تعريف ممثّل فرنسا بتونس بحاجيات السكّان وليست له أيّة صلة بالمجادلة العشوائيّة في المواضيع التّافهة.

أمّا برنامجها فواضح ودقيق :

إحتراما منّا لمبدإ الحماية طلبنا من فرنسا فتح المدارس، وإقرار عدالة تواكب الأفكار العصريّة والتّخفيض من الأعباء التي تثقل كاهل الطّبقة الفقيرة !

فهل في وسع هذه المطالب أن تضرّ بأيّ طريقة كانت بوضع الفرنسيّين بالايالة ؟

وهل ستتضاءل هيبة فرنسا إذا مكّنتنا من التّعليم الإجباري ؟ وإذا ما أعطتنا قضاة تتوفّر فيهم الشّروط الفكريّة والأخلاقيّة الملائمة لمهامهم، يحكمون بكلّ إستقلاليّة وفق القانون وحسب ضمائرهم ؟ أليس شرفا لفرنسا الجمهوريّة أن تلغي الضّرائب، مثل المجبى التي هي من مخلّفات نظام تعسّفي وهمجي !

وعوض أن يعطي السيّد دي كرنيار رأيه حول عدد من مطالبنا وأن يناقش قابليّة الإصلاحات التي ندعو إليها للتّطبيق، يفضّل تقديمنا إلى قرّائه كشعب ذي عقليّة منفصلة، ومتمرّد على التقدّم، ومن ثمّة هذا الإستنتاج المنطقي-لو كان خصمنا فعلا منطقيّا مع نفسه- أنّه يجب أن نزول لخير الإنسانيّة، ولكن ما تجدر ملاحظته أنّ السيّد دي كرنيار يسارع بالإضافة أنّه "لا يكره العرب البتّة وأنّه يدافع عنهم على الدّوام".

ودون شكّ لعلّه يريد أن يقول أنّه لا يكنّ أيّ كره لعمّال الزّراعة الأهالي. فالسيّد دي كرنيار يعتبر مثل أغلب المعمّرين بتونس والجزائر أنّ عرب الرّيف معاونون لا غنى عنهم. ويحاول البعض عبثا نقد تراخيهم وكسلهم، وتكرير القول في كلّ مناسبة بأنّهم لصوص وأنذال، فعندما يحلّ أوان الأشغال الكبرى -الحراثة والحصاد والدراس- يضطرّون للإعتراف بأنّ العربي صالح لشيء ما وأنّه لو لم يكن موجودا لوجب إختلاقه.

وفعلا فمن ذا الذي يمكنه العمل مثله كامل اليوم تحت وطأة الشّمس عندما يبلغ المحرار 45 درجة في الظلّ ؟ ومن ذا الذي سيقوم بهذه الأعمال الشّاقة بمقابل زهيد ؟

هل هو الصقليّ الذي يطلب 5 أو 6 فرنكات في اليوم ليقود الآلة الحاصدة الدّارسة دون مهارة ؟ أم هو الفزّاني الذي يغادر الحضيرة في أوجّ العمل لأدنى ملاحظة، يتبعه في ذلك جميع مواطنيه ؟

لا، بالتّأكيد، لا يقدر على القيام بهذه الأشغال بفائدة إلاّ العرب. لهذا السّبب خفّف السيّد دي كرنيار من حقده عليهم.

ولكنّه عندما يهتمّ بالأهالي على حدّ زعمه، ما الذي صنع لفائدتهم من يوم إستقراره بتونس منذ 23 سنة ؟ لنستعرض مختلف الإجراءات التي أتّخذت حيالهم خلال تلك الفترة وسنرى هل يحقّ للسيّد دي كرنيار أن يعلن أنّه يساند قضيّة أولئك المحرومين.

لقد حلّ السيّد دي كرنيار هنا بعد الإحتلال بمدّة قصيرة فاكتسب بفضل خصاله التي لا تقبل المنازعة ومنذ اليوم الأوّل وضعا متفوّقا داخل الجالية الفرنسيّة، فهو رئيس أعيد إنتخابه بدون تحديد على رأس الغرفة الزّراعية وهو عضو بالنّدوة الإستشاريّة منذ نشأتها. وهو يعدّ بحقّ زعيم "الزّراعيين" ويعتبره المعمّرون القدماء "إنسانا أسمى" وكان في وسعه إذن، إلى جانب دفاعه عن مصالح المزارعين الفرنسيّين، أن يسعى لتحسين وضع الأهالي، لاسيّما أولئك الذين يعيشون بالرّيف ويتّصلون مباشرة بالمعمّرين.

فلو أراد حقّا إستخدام النّفوذ الذي إكتسبه طيلة سنوات عديدة لدى الإدارة، لأمكن له السّعي لإعفائهم من جزء من الضّرائب التي تثقل كواهلهم، ولأستطاع تخليصهم من تسلّط منظومة إداريّة متشدّدة ! والحالة هذه، فأيّ إصلاح بادر بإقتراحه واستفاد منه المزارع العربي ؟ إنّنا لا نعرف من ذلك شيئا ...

وبالمقابل فقد تسبّب السيّد دي كرنيار في الضّرر الذي لحق الأهالي من جرّاء إزالة المدارس الفرنسيّة-العربيّة بالجنوب.

فبعد حملة عنيفة موجّهة ضدّ المقيم العام الأسبق السيّد ريني ميياي، اضطرّ هذا الأخير إلى التّنازل وبذلك تمّ إغلاق بعض المدارس التي لا يؤمّها إلاّ الأهالي والتي كانت تنشر اللّغة الفرنسيّة حتى مشارف الصّحراء، وهكذا حُرم شبّان من ذوي الأفكار المتفتّحة في الجريد وقبلّي بل وفي قرقنة من إمكانيّة تعلّم لغة الشّعب الحامي، مع أنّ نشرها ضروريّ لتطوير التّقارب بين الأفكار.

لبلوغ هذه النّتيجة لم يخش السيّد دي كرنيار من اللّجوء إلى السّفسطة التي صارت تملأ صحيفته " لا تونيزي فرانساز" والتي أعاد إصدارها اليوم في "الكولون الفرنسي" : "إنّ العربي المتعلّم يسرق مواطنيه ويعيش على حسابهم ! التّعليم يضرّ بالأهالي، إنّ كلّ من يتعلّم اللّغة الفرنسيّة يصبح عدوّا لفرنسا".

ولحسن الحظّ، فإنّ هذه الأفكار لم تجد أيّ صدى أمام البرلمان فقد صوّت مجلس النوّاب، بعد التدخّل القويّ الذي قام به السيّد ألبان روزي، على جدول أعمال لصالح تطوير تعليم الفرنسيّة لأهالي الايالة.

وتبعا لذلك، تمّت إعادة فتح بعض المدارس، لاسيّما تلك التي بقرقنة وتوزر ولقد أراد السيّد دي كرنيار من وراء سعيه لإزالة المدارس الفرنسيّة المخصّصة للأهالي حرماننا من وسيلة للنّهوض، لأنّ العربي المتعلّم سيناقش مصالحه مع مشغله وهذا ما يأباه رئيس الغرفة الزّراعية.

عبد الجليل الزاوش

Le Tunisien n° 27

18 **أوت** 1907

تعريب نور الدين الدقي

-52-

السيّد دي كرنيار والأهالي (2)

(1907)

لقد بيّنت في مقالي الأخير أنّ السيّد دي كرنيار لم يتورّع عن أيّة وسيلة لإقصاء الأهالي من المدارس الفرنسيّة.

وهل يجب التّذكير اليوم أنّه كان سببا في سجن التّونسيين من أجل الدّيون المستحقّة للأروبيّين ؟

قبل الإحتلال، كانت المحاكم الإسلاميّة تحكم بسجن المدين في النزاعات المدنيّة، وبعد تغيير النّظام، توقّعنا زوال هذه المؤسّسة التي خلّفها العهد البائد. والحال هذا، ليس فقط لم يصدر أبدا الأمر المحرّر ولكن، ولإرضاء السيّد دي كرنيار وأصدقائه أصبح هذا الأسلوب في التّنفيذ الذي تخلّت عنه كلّ الأمم المتحضّرة في قوانينها يشمل الأحكام التي تصدرها المحاكم الفرنسيّة ضدّ الأهالي.

وفي ظرف آخر كان في وسع السيّد دي كرنيار أن يمنع بعضهم من تثقيل الوضع التّعيس الذي عليه سكّان الرّيف.

فعندما أراد السيّد مييای تعميم سخرة الطّرقات أو الخدمة التي كانت مفروضة على العرب بالرّيف إستصدر أمرا يخضع السكّان الأروبيّين الذّكور الذين في سنّ الرّشد إلى ضريبة سنويّة قدرها ثلاثة فرنكات.

وقد إحتجّت الجالية بحدّة وانتظمت مظاهرات صاخبة ومن باب السّخرية أراد بعض المدينيين أداء الضّريبة عينا.

ولمّا كان السيّد دي كرنيار في أوجّ قوّته فقد وضع نفسه على رأس المحتجّين وانتهى الأمر بانتصاره، إذ ألغيت الخدمة المطلوبة من الأروبيّين ولكنّها بقيت بالنّسبة للأهالي، وهكذا فإنّ عمّال الزّراعة الذين لا تتجاوز أجرتهم فرنكا أو فرنكا ونصف والذين يؤدّون المجبى (ضريبة رأسيّة مقدارها 20 فرنكا عدا المصاريف) مضطرّون إلى دفع أداء قدره ثلاثة فرنكات لا يدفعه لا الفرنسيّون ولا العمّال الصقليّون الذين يكسبون بين 4 و 5 فرنكات في اليوم.

هذا ما يدين به مواطنونا للسيّد دي كرنيار، علما بأنّ الكثير من مقترحاته وقع صدّها من قبل النّدوة الإستشاريّة أو لم تقبلها حكومة الحماية منذ المسؤوليّة الجماعيّة للدّواوير في حال إرتكاب مخالفة أو جريمة في ترابها، وتوزيع الأسلحة والذّخيرة على المعمّرين لإستخدامها ضدّ الأهالي إذا أظهروا أدنى عمل عدواني إلخ...

ويحلو للسيّد دي كرنيار إعادة القول بأنّه وراء تبنّي اللّجنة الإستشاريّة للإستعمار لمبدإ تخصيص الأهالي بحصّة من كلّ مقاسم الأراضي الدّولية، وقد يكون الأمر تامّا لو لم يقترح رئيس الغرفة التّجارية أخيرا في نازلة قبلاط خرق هذه القاعدة.

وقبلاط عبارة عن ملكيّة عموميّة تمسح 7000 هكتار دأبت الدّولة منذ مدّة طويلة على تسويغها للعرب. وقد قسّمت إدارة الفلاحة هذا الهنشير منذ سنوات وباعت للمعمّرين 6000 هكتارا، أمّا الفارق فظلّ على ذمّة الأهالي ولكن سرعان ما اشتكى المعمّرون من ضيق المكان وطالبوا بتحويل الأهالي إلى منطقة أخرى، وساند السيّد دي كرنيار موقف المعمّرين، ولتبرير مزاعمهم أكّد أنّ جميع المائتي عربي الذين يسكنون القبلاط لصوص وقطّاع طرق !

إنّ تهما من هذا الصّنف يمكن توجيهها كلّما عنّ للبعض إنتهاك المبدإ الذي وضعته اللّجنة الإستشاريّة للإستعمار، ولكنّ الأهالي ليسوا عمّال زراعة فحسب، إذ يوجد من بين التّونسيين ملاّكون وموظّفون وتجّار بل ومحامون وأطبّاء.

وإذن، فإنّ السيّد دي كرنيار لا يريد بصورة خاصّة أن يبحث في أمر أولئك، فهو يعتقد أنّ أخبث الغرائز تحرّك هذا الصّنف من الأهالي، ولكن ماهي حجّته في الحكم بهذا الأسلوب على طبقة برمّتها من المجتمع التّونسي ؟ هل عاشرها يوما ما ؟ هل تعرّف على الأقلّ على تاريخها ؟

كلاّ ! فالسيّد دي كرنيار لا يتفضّل بالنّظر إلى أسفل، فقد إقتصر على الإستماع طيلة 23 سنة إلى الهراء الذي روي له بخصوص الأهالي وقد أصغى بكلّ محاباة إلى المطاعن الشّخصية التي وقع تضخيمها بلا داع.

ولكن ما هداه بصورة خاصّة إلى سلوك العرب هو قصص ألف ليلة وليلة، زد على ذلك فهو يعترف بأنّ ذلك هو كلّ ما يعرفه عن أدبنا ...

ولاشكّ أنّ السيّد ماشويال يتحمّل مسؤوليّة ذلك لأنّه لم يعرف كيف يحمل رئيس الغرفة الزّراعية على تذوّق جماليّة لغتنا !

ولكن هل يجوز تجاهل طموح مليوني نفر، بسطت عليهم فرنسا نفوذها، للإرتقاء بالتّدريج إلى مستوى تحضّر الشّعب الحامي ؟

فبالإحتكاك بالعنصر الأروبي لا يمكن أن يبقى التّونسيون إلى ما لا نهاية له في الوضع السّفلي الذي عاشوا فيه إلى حدّ الآن.

فالفلاّحون سيقتبسون شيئا فشيئا مناهجكم العقلانيّة وكذلك أدواتكم المتطوّرة، إذ شرع العديد من الملاّكين الأهالي في تعويض المحراث البدائي بمحراث برابان، واقتنوا آلات حاصدة ودارسة، ولكن بما أنّ هؤلاء ليسوا ناخبين فإنّ السيّد دي كرنيار يجهلهم.

أمّا الصّناعيون فإنّ ضرورات المنافسة ستجبرهم على التخلّي عن الطّرق العتيقة في العمل اليدوي وعلى إعتماد الوسائل الميكانيكيّة.

وكذلك فالتجّار لن يقدروا على الإكتفاء بمبادلة سلعة بسلعة أخرى ويتعيّن عليهم الإمتناع عن التّسويات طويلة المدى دون عقود مكتوبة، كما لا يمكن لهم تحمّل بطء التنقّل على ظهر الإبل فقد فات الزّمن الذي كانت تفوّض فيه السّلع المحمولة إلى "فضل الله" لهذا يتعيّن عليهم التّعامل بالكمبيالة ونسج علاقات مع المصارف والتعوّد على الإجراءات المعقّدة للشّحن والتناول بواسطة القطار.

وإذن فإنّ تطوّرهم الإقتصادي حتميّ ولا يمكن للسيّد دي كرنيار التّفكير في إيقافه إلاّ إذا طلب إبادة جنسنا، وأودّ الإعتقاد أنّ كرهه للعرب لن يصل إلى هذا الحدّ.

وإذن فعوض أن نمطر السكّان الأهالي سبّا وافتراء، وعوض أن نحدث تنافرا نأسف له بين المعمّرين والأهالي لماذا لا نحثّ على تجاوز الصّعوبات ولا نجدّ في التّقريب بين الجنسين الذين إرتبط مصيرهما بوثاق لا ينفصم ؟

ألا يتوقّف إزدهار الايالة على التّعاون النّزيه والمخلص والتّفاهم الودّي بين الحامين والمحميّين.

فما أعظم الخدمات التي كان يمكن إسداؤها لهذه البلاد، سيّد دي كرنيار، لو إستخدمتم النّفوذ الذي تتمتّعون به لدى جزء هامّ من الجالية لتلقين هذه الأفكار لمواطنيكم عوض إستخدام حيويّتكم ومواهبكم التي لا ينازع فيها أحد لمحاربة "التّونسي" *Le Tunisien* ، فيم تزعجكم هذه الجريدة ؟ ولماذا لا يكون للأهالي الحقّ في إمتلاك صحيفة محرّرة بالفرنسيّة لمساندة مطالبهم التي لا يمكن القول أنّها تتعارض مع مصالح فرنسا.

عبد الجليل الزاوش

Le Tunisien n° 28

15 **أوت** 1907

تعريب نور الدين الدقي

-53-

الإستعمار والأهالي

(1907)

ما إنفكّ السيّد دي كرنيار يلاحق العنصر الأهلي بحقده منذ ثلاثة وعشرين سنة، وقد كشف بسذاجة لا مثيل لها في مقاله يوم السّبت الفارط «الإستعمار يتعطّل» عن عقليّة الحزب الذي يتزعّمه بدون منازع.

فبمناسبة بيع هنشير بوعرادة تساءل رئيس الحجرة الزّراعية -اعتمادا على تقدم 148 مطلبا، للحصول على 24 مقسما-، عن مصير المائة وأربعة وعشرين مترشّحا الذين تمّت إزاحتهم مع أنّهم عزموا على الإستيطان بتونس وقال أنّ إدارة الفلاحة لا تمتلك أراض أخرى جاهزة، والسّبب في ذلك ضعف الحكومة التي لا تعرف كيف تزجر الشّباب التّونسي الذين يحتجّون بقوّة بمناسبة أيّ مشروع تفويت في أرض يقيم بها الأهالي، ويطالبون لمواطنيهم بحقّ الوجود بالأرياف.

وبما أنّنا قلنا مرارا عديدة، في هذه الجريدة، بوجوب تمكين الأهالي -أسوة بالفرنسيّين- من إمتلاك الأراضي، وسألنا عن السّبب الداعي لعدم تقسيم الأراضي المخصّصة للأهالي والتّفويت فيها، فقد انبرى السيّد دي كرنيار لمخاصمتنا بكلّ عنف دون أن يكتم خطته ...

« لماذا ؟ لأنّ أدنى درجات التعقّل -على حدّ تعبيره- تستلزم من الدّولة عدم التّنازل عن تلك الأراضي. فما دامت إدارة الفلاحة تحتفظ بالأهالي بصفتهم مكترين فلا بدّ أن يكون لها عليهم بعض التّأثير وأن تمنعهم من مشاغبة جيرانهم الفرنسيّين ؟

ثمّ يضيف : « لماذا قرّرت لجنة الإستعمار، باقتراح منّي، تكوين مركز عربي بجوار كلّ مركز فرنسي ؟ إنّ ذلك في صالح الجالية الفرنسيّة التي تحتاج لتوفّر اليد العاملة على عين المكان، وهو أيضا في صالح العمل التّمديني، ففي ذلك تحرير للخمّاسة وإنتشال لهم من القنانة وإعطائهم مزيدا من الرّفاه.

لذلك ينبغي توطين الأهالي بتسويغهم الأرض ببعض الشّروط، بصفة شخصيّة، ودون وسيط ...».

إنّنا نستهين بتعريض مخالفنا ونلاحظ أن مصير الأهالي الذين سيوطنون قرب مراكز الإستعمار سيكون غير ثابت إذا ما أصبحوا مكترين على الدّوام. فحالما يرى المعمّرون أنّه من الأنسب لهم توسيع مستغلاّتهم فلن يتوانوا عن إساءة الظنّ بموقف العرب لحمل الإدارة على إلغاء مكاراتهم عندئذ سيكون أولئك التّعساء مجبورين على البحث عن مكان آخر للإستقرار، أكثر بعدا وأقلّ ثباتا، وهكذا دواليك إلى أن ينقرض هذا الجنس المبغوض.

هذا هو المنهج الذي تخيّله السيّد دي كرنيار وأصدقاؤه لتطوير الإستعمار الأروبي . وبهذه الوسائل يتمنّون تلقين المسلمين حب الإسم الفرنسي والإعتراف بفضيلة النّظام الجديد !

إنّ التّفويت عن طريق الإنزال لصالح صغار المزارعين الأهالي في القطع التي يستحقّونها سيكون أكثر إنصافا وأقرب للسّياسة، وذلك بإدراج بند في العقد مماثل لذلك الذي يتمتّع به المشترون الفرنسيّون للأراضي العموميّة يمنع من التّفويت في مقاسمهم قبل إنقضاء أجل عشر سنوات.

وسيبدو لكلّ رجل متعقّل أنّ النّهوض بالفلاحة الأهليّة -وهو أمر يهمّ بدرجة عالية الإزدهار العام للبلاد- لا يمكن تصوّره ما دام جمهور الرّيفيين يتكوّن في معظمه من بروليتاريا يتحكّم في مصيرها ملاّكو الأرض .

لهذا السّبب، وإن استاء السيّد دي كرنيار وأصدقاؤه، الذين نبّهونا بجسارة إلى أنّهم لن يستسلموا، سنواصل المطالبة بتمكين الأهالي من التحوّل إلى ملاّكين بنفس الشّروط التي للفرنسيّين. وسنبدي شديد الإستغراب إذا لم يعبّر، بكلّ حزم، الرّأي العام الفرنسي -الذي يحاولون تضليله- في هذه النّقطة وفي غيرها، عن تأييده لمطالبنا.

Le Tunisien n° 32

12 **سبتمبر** 1907

تعريب نور الدين الدقي

-54-

مؤتمر شمال إفريقيا

(1908)

على انها الأيام قد صرن كلّها عجائب حتى ليس فيها عجائب

قبل الخوض في موضوع المؤتمر المومى إليه ونقد ما جرى فيه من المناقشات وجب أن نتعرض لذكر المؤتمر من حيث تأثيره وصيغته السّياسية.

فكّر بعض الفرنسويّين الذين يهمّهم مستقبل دولتهم في شمال إفريقيا في عقد مؤتمر يبحثون فيه على الدّواء النافع الذي تكون فيه سياسة فرنسا ذات مبادي جاذبة لقلوب المستظلين بالعلم الفرنسوي والتّوفيق بين الأحزاب السّياسية بتونس ومطالب **حزب الشّبيبة المتنوّرة التّونسية** [1] الذي أصبح في إزدياد ونموّ فأعلنوا للملأ على رغبتهم في عقد مؤتمر لهذا الغرض وبيّنوا شروط العضويّة وهي تقديم مطلب مع مقدار تافه من المال ولمّا كان الفكر الحرّ الفرنسوي يرى أنّ مطالب الطّبقة المتنوّرة التّونسية محقّة ويرى بعين الإستياء والإزدراء سوء قصد حزب التأخّر الفرنسوي الذي يرأسه مسيو دوكرنير بطل هذه الرّواية المحزنة فقد أحجم جلّ ذوي المبادي الحرّة عن المشاركة في هذا المؤتمر لذلك كان عدد أعضائه دون الخمسين عضوا بالرّغم على أن ما يقرب من العشرة شاركوا في ذلك المؤتمر بدون رغبة فيه على أنّ هذا المؤتمر ليس له صبغة سياسيّة بل هو كسائر المؤتمرات الأدبيّة التي لا تخرج أعمالها عن مناقشات ومحادثات جمّة تسقط فائدتها في قاعة المؤتمر ثمّ تختم بتفسحات ومآدب تبتدي بأكل لقيمات شهيّة وتنتهي بدق كؤوس الشمبانية على صحّة زيد ومودّة عمرو وعليه فهي أمور أشبه بالمجانة واللّعب منها بالجد والعمل ولا يهولنّك أيّها القارىء حضور كلّ من والي عموم الجزائر والمقيم العام وكاتب الدولة العام في هذا المؤتمر بل ربّما كانوا عن غير رغبة منهم إلاّ أنّه لمّا كان كلام المؤتمر يتعلّق بتونس والجزائر وكان أولئك العمد بعاصمة باريس بمناسبة الرّاحة الصّيفية ناسب أن يحضروا المؤتمر الذي ليس له صفة رسميّة ومن غريب الأطوار أن كانت آراء أغلب المتآمرين على ما فيها من الشّطط والتّرهات الشارحة لما لأولئك الشّيوخ من حبّ الذّات الذي لا يكسبهم إلاّ سوء الأحدوثة في الوقت الذي يطالب فيه حزب الشّبيبة بضمانات وكفالات ترفع عن كواهل التّونسيين نير الإستبداد الواقع والمتوقّع حتى يكون مستقبل التّونسيين في أمان من المصائب المستقبلة وأيضا في الوقت الذي أعلنت فيه جريدة " ***لطان*** " الشّهيرة وجريدة الصّحافة الإستعماريّة بوجوب تحسين سياسة فرنسا في شمال إفريقيا حتى لا يغتبط الجزائريّون والتّونسيّون العثمانيّين في دستورهم الجديد.

1- تتداول هذا المصطلح بعض الصّحف وتعني به جماعة الشّباب التّونسي.

قرّر المؤتمر أن يكون إجتماع الأعضاء في يوم 6 أكتوبر الجاري فما أزفّت ساعة الإجتماع حتى إجتمع في قاعة المؤتمر جمّ غفير من بقايا (الفداليتي) أي ملوك الطّوائف المعبّر عنهم بالسّادات الذين ضحاهم الشعب الفرنسوي الكريم في الثّورة الفرنسويّة تخلّصا من شرّهم ووطاتهم الشّديدة على الأمّة.

وبالتّالي على الفقراء والعمّال الذين كانوا يحسبونهم ملكا لهم كالعقّار ولكن بعد أن أصبحت فرنسا حسناء، تتيه في مطارف الحريّة زاهية بما أحرزته من المجد والفخار لم يجدوا منفذا لأفكارهم الشّاذة إلاّ مؤتمر شمال إفريقيا ومع هذا كلّه فلن يعدم الحق نصيرا وذلك يتجلّى للقارىء في أنّ الأصوات في كلّ المسائل التّونسية تفوق المنّصف بقليل وفي ذلك دليل على أنّ رأي دوكرنير ونظائره من المتطرّفين لا يروق للحزب الحرّ الفرنسوي الذي نعتمد عليه في درء تلك السّياسة الخرقاء وهي سياسة أخذ الدار وطرد ربها أو جعله على الباب.

بعد أن صادق المؤتمر على مسألة قنص حيتان البحر لمناسبة التّقرير الذي قدّمه وطنينا الحازم السيّد الطاهر الأسود أخذ يتجاذب أعنة البحث في مسائل تونسية مهمّة فقدم مسيو مرشال تقريرا في الأمن العام في الجزائر وتونس أوهم فيه الحاضرين بأنّ الأمن مفقود في الجزائر وتونس وقد بنى تقريره على الخيال وبعض حوادث طفيفة طالبا تعميم المحاكم الزّاجرة في هذه الايالة فعارضه السيد عبد الجليل الزاوش في هذا الإفتراء المبين ثمّ أثنى على دولة فرنسا بما قامت به من تعليم وتهذيب الأمّة التّونسية وصرّح بأنّ التّونسيين يحبّون فرنسا حبّا جمّا ثمّ عطف قائلا لئن كان يوجد بعض العربان في غباوة وجهل قديمين قد يكونان أحيانا سببا في ميلهم إلى السّرقة فعلى فرنسا أن تسعى في تهذيبهم وترقية أفكارهم لا أن تعاملهم بتلك المعاملة الشّاذة وتؤسّس لهم محاكم صارمة الأحكام كالمحاكم الزّاجرة وبعد أخذ وردّ وصلابة من مسيو دوكرنير الذي هو في الحقيقة صاحب هذا المشروع وطالما ركض في هذا الميدان في وريقاته وفي آخر الأمر صادق المجلس على أن يطلب من الدّولة أن تتّخذ طريقة في الأحكام زاجرة وسجون خاصّة بشمال إفريقيا إقتداء بالإنكليز في الهند ولا ريب في أنّ المقيم كما يسخر من هذه الأفكار وأنّه تذكّر ما كان أجاب به دوكرنير في حفلة المعرض الفلاحي حيث صرّح له في تلك المأدبة بمسألة فقدان الأمن في المملكة التّونسية فخاطبه بأجوبة نفيسة منها قوله أني لما كنت في ليون جعلت مبلغ همّي أن أقضي على الفلتاء ومكدري الراحة العامة فما قدرت على ذلك ثمّ ختم ذلك الكلام بقوله أنّ البلاد التّونسية لازالت آخذة في التّرقّي وفي هذا الجواب من المغامز ما لا يخفي على غبيّ إذ أنّ مراد المقيم إذا كان يوجد إختلال الأمن في بلد كليون الراقية وأنا عجزت عن إستئصال هذه الجرثومة فإنّ ما يوجد بتونس التي لم تبلغ شأن ليون هو قليل جدا بالنّسبة إلى رقيّها المأمول ثم قدم الكنت دوكاستري تقريرا زيّف فيه مشروع مسيو ميسمي في مسألة تعميم الخدمة العسكريّة بالجزائر فأجاب عنه الثاني بجواب قال فيه أن عدم رضى الأهالي عن القرعة العسكريّة العلة فيه بالخصوص أولئك الذين يضغطون علَى الأهالي ويقيمون

على ظهره ثروات مخجلة ثمّ صرّح بعدم وجوب التّسوية بين الفرنسويّين والأهالي في الإمتيازات الوطنيّة كما وقع لتركيا في عهدها الأخير فقام دوكرنير مدافعا عن المعمّرين جوابا عما لمزهم به مسيو ميسى فبرّاهم من وصمة الظّلم والجور وبعد مناقشة طويلة وافق فيها السيّد عبد الجليل الزاوش على تعميم الخدمة العسكريّة في الجزائر كأنّه نائب عن الجزائريين مستدلاً بإرتياحهم لمحاربة المغرب مع التّونسيين وفي آخر الأمر وافق المتآمرون على ترك الخدمة العسكريّة غير إجباريّة بأن يكون أخذ العساكر على طريق التّطويع والتّعويض مع إتّخاذ وسائل التّنشيط بإعفاء الذين يدخلون في الجنديّة من الحكم الزّاجر أو العرفي وبتقديمهم على غيرهم في الوظائف ... ثمّ تفاوض المؤتمر في مسألة المجالس البلديّة فطلب الأعضاء الفرنسويّون أن يكون إنتخاب الأعضاء الفرنسويّين بالإقتراع من الفرنسويين فوقعت المصادقة على ذلك ولمّا أفضى الكلام على الأعضاء من الأهالي طلب السيّد عبد الجليل الزاوش وبقيّة التّونسيين أن يكون التّونسيون أمثال الفرنسويين في مسألة الإنتخاب فعارض الفرنسويين معارضة شديدة كان ختامها أن همّ التّونسيون بالخروج من المؤتمر توضيحا لإستيائهم فألحّ عليهم كاتب المؤتمر العام بأن لا يفعلوا فتحوّلوا عن عزمهم وليتهم لم يفعلوا ثم عرض على أنظار الأعضاء تقرير مسيو بارج رئيس محكمة التريبونال الفرنساوي وهو يشتمل على خمسة فصول هي ما يأتي :

أوّلا : إبقاء المحاكم على حالها من حيث نفوذها في القضاء مع إضافة نوازل الإستحقاق في الأملاك إلى المحكمة الفرنسويّة على أن يكون ذلك بواسطة زيادة تعميم التّسجيل ولكن صرّح بعدم لزوم إبطال المحاكم العدليّة التّونسية ولو بعضها وإقامة محاكم مختلطة عوضا عنها بل أكّد لزوم إبقاء المحكمتين ونظامهما وطلب تحسين حالة العمل فيهما.

ثانيا : طلب زيادة المحاكم الفرنسويّة في تونس وإقامة محكمة للإستناف إن سمحت ماليّة الدّولة بذلك.

ثالثا : جعل قانون لسير نوازل المجلس المختلط وضبطها.

رابعا : أن تأخذ الدّولة الوسائل الفعّالة في تأسيس مدرسة إداريّة لتزاول بها دروس في العلوم العليا والأدب والفقه الإسلامي والتّهذيب، يتخرّج منها متوظّفو المحاكم في المستقبل.

خامسا : أن تواصل الحكومة العمل في تدوين الأحكام التّونسية في مجلّة تحتوي على فصول الجنايات والمرافعات المدنيّة وأصول البحث الجنائي.

سادسا : تنظيم العدليّة التّونسية تنظيما يستمرّ عليه العمل خصوصا إذا وقع إنتقاء المتوظّفين وذلك يكون بجعل محاكم مستقلّة عن الحكومة من جميع الوجوه.

سابعا : أن يقع العمل على مسألة المعتمدين من الفرنسويّين لتكون المجالس الأهليّة تحت مراقبة متوظّفين من الفرنسويّين يحسنون العربيّة راكضين في ميدان معرفة الأحكام الوطنيّة ويكون بعد ذلك للمحاكم رخصة الإستئناف إلى محكمة أعلى وبذلك تتوفّر الكفالات لغير المسلمين.

وبعد تلاوة التّقرير وقعت مناقشة كبيرة وأخيرا إتّفق الأغلبيّة على ما يأتي :

أن تدخل تحت نظر المحاكم الفرنسيّة كلّ النّوازل المتعلّقة بالإستحقاق في العقّار بين الأهالي والأجانب سواء كانت مسجّلة أو غير مسجّلة وأن يقع تعديل نظام العدليّة التّونسية بطريقة أقرب للحريّة والعدل وأن تكون المحاكم المومى إليها تحت رئاسة زعيم فرنسوي وعضويّة يهودي ويشترط في الفرنسوي واليهودي أن يكونا محصلين على معرفة واسعة في الأحكام التّونسية واللّغة العربيّة وأن تتخلّص المحاكم التّونسية من كلّ علاقة تربطها مع الحكومة التّونسية والمحاكم الدّينية. هذا ما قرّ عليه الرّأي في مسألة العدليّة وهو لا يخلو من شطط وقلّة إلتفات للعدل وإلا فما معنى قول مسيو بيرج بلزوم تعيين رئيس فرنسوي يحسن اللّغة العربيّة والعلوم الإسلاميّة وبالخصوص الحقوق التّونسية فالبرغم عن أنّه لا يوجد من الفرنسويّين الذين يرومون مثل هذه الوظائف من يستطيع الحصول على ما تقدّم وهو اللّغة العربيّة والحقوق التّونسية ولم توجد في المملكة التّونسية معاهد علميّة تبلغه الوصول إلى هذه الغاية البعيدة وزيادة عن ذلك فإني أرى جماعة من الفرنسويين يتبجحون بمسألة تعيين متوظفين من الفرنسويين في المحاكم التّونسية كان الدّولة قد إستعملت الأدوية النّاجعة في تحسين حالة تلك المحاكم ولكنّها لم تفلح لفسادها الجوهري وهو غلط أو مغالطة لأنّ الحكومة إلى حدّ الآن لم تتّخذ الوسائل التي من شأنها إنتشال العدليّة التّونسية من حالتها السيّئة ولم تحضر العقاقير لذلك العلاج وما هو إلاّ إستقلال المحاكم عن الدّولة وبالخصوص عن مدير العدليّة إلاّ من حيث النّظامات الدّاخلية كما هو جار بالنّسبة إلى رئيس التّريبونال ووكيل الدّولة.

ثانيا إنتقاء الأكفّاء من ذوي الأفكار الواسعة لإنتخاب فتية لم تصل أفكارهم إلى الملكة المطلوبة في فنّيْ الحقوق واللّغة.

ثالثا ترقية المرتّبات لأن قلّة دخل المتوظّف في العدليّة مع ما يلزمه من التّظاهر بالنّعمة والتّباعد عن التقشّف في المآكل والملابس ربّما يكون سببا في ما لا تحمد عقباه. ومن غريب أدوار الحكومة أنّها أبت ترقية مرتبات المتوظّفين بالعدليّة وكلّما طلبت في ذلك أظهرت الإفلاس والفقر المدقع وهي الآن تروم إدخال معتمدين يتقضون مرتبات فاحشة (فتامل).

أمّا مسألة إدخال اليهود في عضويّة المجالس العدليّة فلا مانع منه ونحن نودّ من صميم الفؤاد أن يتساوى معنا مواطنونا من اليهود في كلّ الحقوق بشرط أن يكون عليهم ما علينا من التّكاليف الشّاقة كالخدمة العسكريّة واضرابها.

ثمّ تناقش المؤتمر في مسألة الأوقاف بعد أن تلى على مسامع أعضاء المؤتمر تقرير كان كتبه السيّد البشير صفر رئيس الأوقاف سابقا وقصد أن يتلوه بنفسه على مسامع الأعضاء إلاّ أنّه لم يحضر في المؤتمر في الوقت المناسب لعذر شرعي فبعث بالتّقرير وتلاه بالنّيابة عن السيّد البشير صفر السيّد خير الله بن مصطفى وبعد مناقشات طويلة صادق المتآمرون على أن يكون رئيس الأوقاف فرنسوي وأن تكون ميزانيّة الأوقاف ملحقة بميزانيّة الدّولة وغير هذا من الأوهام الباطلة وسوء مقاصد دوكرنير وشيعته الذين لا يروق لهم إلاّ إفساد نظام الهيئة الإجتماعية الإسلاميّة وإغتصاب مصالح بلاد قبلت حماية فرنسا على بنود وعهود لم تزل محفوظة.

الصّواب

16 **أكتوبر** 1908

-55-

الوزارة الجديدة

(1911)

يكون من اللافتيات والإدّعاء إذا قلنا بين أعمدة هذه الصّحيفة أنّ لنا رأيا سواء في هيئة تشكيل الوزارة الجديدة أو فيما ستكون عليه سياستها العامّة كما تبيّن ذلك من نطق رئيسها في مجلسيْ الأمّة والأعيان.

لكن يغتفر لنا أن نبدي إرتياحنا وسرورنا بوجود رجلين في هيئة الوزارة من بين أصدقاء وطنيْ تونس والجزائر في البرلمان الفرنسوي وهما مسيو جول ستيق ومسيو مايسمي.

أمّا مسيو جول ستيق الذي قلّد منصب وزارة المعارف فهو شقيق الكاتب العام الثّاني سابقا في الحكومة التّونسية الذي ترك له مدّة إقامته القصيرة في وظيفته السّامية بإدارة حكومة هذه البلاد ذكر رجل يميل إلى الحريّة والإصلاح وقد كان هذا الوزير كثيرا ما ينشر الفصول الضافية في الصّحافة البارسيّة وخصوصا في جريدة الرابيل يدافع بها عن حقوق الوطنيين وقد نقلنا عنه في هذه الجريدة فصولا كثيرة كلّها مبنيّة على حقائق ثابتة ليس لإنكار محجتها الوضاء من سبيل.

ولهذا الوزير معرفة تامّة بدخائل بلادنا فقد طافها بلدا بلدا وجهة جهة وهو من أولئك الأفراد الذين يراقبون بإهتمام شديد نهضة المجتمع الإسلامي وممّا كتبه عن ذلك في جريدة السياكل أنّه يجب علينا أن نفهم أنّ الإسلام لم يعد كقطيع من الحيوان يساق بالكرباج فإنّنا قد وجدنا في طبقاته أفكارا جديدة بالرّغم منّا وهي آخذة في الإنتشار والإمتداد بين المسلمين على التّوالي وقد أدهشت علاماتها المفاجئة أخيرا العالم بأسره ونحن إذا بقينا متعلّقين بالأساليب الإستبداديّة التي أخنى عليها الزّمان فإنّنا نكون قد هيّأنا لأنفسنا صعوبات خطرة في المستقبل بل نكون قد أغمضنا الجفن عن تجاف ظاهر من المسلمين يزداد تعاظما ونموّا بقوّة الإحساس والشّعور وهم بإحتكاكنا بهم سيزدادون رقّة وتأثيرا من الأمور.

ولذلك ينبغي لنا أن نشرع في إيجاد إئتلاف بين سياستنا والمباديء العالية التي جدّدنا بها حياة الأمم لأنّ عصر القساوة والإكراه قد إنقضى ولا شيء يكفل لنا بقاء سلطتنا في المستقبل على الأمم التي يخفق عليها علمنا تلك السّلطة الأدبيّة التي يطاطا لها البشر سوى التّحابب والإشتراك الأخوي وإحترام حقوق الإنسان...

أمّا مسيو ماسيمي وزير المستعمرات الجديد فإنّه قد انقطع منذ زمان لمدارسة المسائل الإستعماريّة وصارت له فيها مقدرة لا نزاع فيها وهو أوّل من كشف الحجاب عن الفوائد التي تحصل لفرنسا بتجنيد مسلمي الجزائر بواسطة تعميم القرعة العسكريّة عندما تعيّن مقرّرا عاما للميزانيّة الحربيّة للبرلمان الفرنساوي في سنة 1908 ويظهر من الأفكار التي يناضل عنها بإخلاص وحميّة أنّها كانت منقادة لضمير متمتّع بحريّة الإستقلال وإليك نموذجا ممّا قاله في هذا الموضوع.

إنّ المشروع المادي الذي قمنا به في المستعمرات سواء كان تجاريّا أو عمليّا أو إقتصاديّا يكون ناقصا إذا لم نتمّمه بمشروع أدبي وإجتماعي وسياسي لأنّ رؤوس الأموال البشريّة العاديّة لا يمكن أن تثمر الثّمرة المطلوبة إلاّ بمساعدة رؤوس الأموال (أي الأيدي العاملة) فإنّنا لمّا أصلحنا الأرض ينبغي لنا أن نربّي سكّانها ونسعى لرقيّهم وتنظيم شؤونهم الإجتماعيّة.

هناك مبدأ متوفّر العدالة يزداد وضوحا في كلّ يوم في سياستنا الإستعماريّة وهو أنّنا لا نستطيع أن نقوم في مملكتنا بأيّ عمل مفيد إلاّ بواسطة الوطنيّين وهم تلك الآلات اللاّزمة التي لا يمكن الإستغناء عنها في أعمالنا فيها ...

إلى أن قال أنّه مستحيل على فرنسا أن تنسى في مستعمراتها عملها لتحرير الأمم الذي تعهّدت به على نفسها أمام الإنسانيّة وهي تخالف تقاليدها وماضيها ونباهتها إذا كانت تميل لإتّباع منهج سياسة البخل والشّكوك والأنانيّة بترك رعاياها يرسفون في قيود العبوديّة التي ألفتهم عليها كي تنتفع منهم بذلك وهي لا يمكنها أن تعمل أيّ عمل وطني يكون منيرا وباعثا على حبّ فعل الخير إلاّ إذا كانت تحثّ سيرها للخدمة في سبيل إشاعة الرّقي والحريّة.

ونحن لا يسعنا الآن إلاّ أن نهتف بسرور لوجود هذين الرّجلين العظيمين ضمن هيئة الوزارة الجديدة لأنّنا نعتبرهم بمثابة رعاة للمبادىء التي ندافع عنها بأنفسنا ولأنّهما سيكونان أيضا بمثابة ضمانة قويّة لإخواننا الجزائريّين في تأييد مشروع العدل الذي كانوا ينتظرونه من البرلمان الفرنسوي منذ زمان ذلك المشروع الذي صرف إليه مسيو ألبان روزي كامل نشاطه وإجتهاده لأنّنا نعلم أنّ هذين الوزيرين قد أعانا بالفعل صديقنا المحترم بصفتهما كنائبين أو صحافيّين إعانة جليلة لمّا طالب الحكومة بإلغاء القانون القاضي بالحبس الإداري في الجزائر وكذا قانون السّلطات الزّجرية التي للكام الإداريين كالولاّة ونوّاب الولاّة والمتصرّفين.

ومهما كان الأمر فإنّنا نشعر بأسف شديد لترك مسيو بيشون وزارة الخارجيّة لأنّنا لا ننسى ما كان له من الفضل في شروق شمس الحريّة في تونس على الوصن فإنّه قد كابد مشاق عظيمة سواء كان مقيما عاما في تونس أو وزيرا للخارجيّة في إدخال محان سياسة التّشريك بالرّغم من معارضة مبغضي العرب القويّة حتى دمّرهم وتصدّعت قواهم.

ولا يسعنا في زلّته عن الوزارة إلاّ أن نعترف له بما أسداه لنا من الجميل مع إحترامنا الفائق الذي نوجّهه لكل سار.

ونحن ننتظر أن نلاقي من خلفه مسيو كريبي وزير الخارجيّة الجديد ما كان عليه سلفه من الحريّة والعدالة معاملة التّونسيين خصوصا وأنّها له من ماضيه السّياسي تاريخ لامع يجعلنا نستبشر بمستقبله الجديد ولا نشكّ أنّ سياسة التّشريك التي أوجدها بتونس ستلفى لديه عضدا قويّا.

علي باش حانبة

التونسي عدد 53

20 **مارس** 1911

-56-

التلوّن في السّياسة

(1911)

شرع أخصامنا في الأيّام الأخيرة في إتّخاذ تجربة سياسيّة جديدة إخفاء للفشل الذي أصابهم من الإنكار الصّريح الذي صوّبه إلى مباديهم أوّل حاكم للجمهوريّة وإن كان بعض رصفائنا لم يتهيبوا في بيان ما إشتملت عليه من الصّفات المذمومة والإستقباح.

وهم إذا كانوا يحاولون تغيير معاني التّصريحات التي فاه بها الرّئيس فإنّه لا يصعب عليهم أن يسندوا لأنفسهم تلك الجمل التي وضّح بها ذلك الرّئيس حقوق وواجبات كافّة العناصر المؤتلفة بهذه البلاد .

وكلّ من يطالع كتاباتهم أو يسمع بما يتوهّم أنّ سياسة اللّين والعدل التي تريد فرنسا سلوكها مع رعاياها أو محميها الوطنيّين هي نفس السّياسة التي كانوا يدعون إليها بأنفسهم وهي السّياسة التي كانوا يتواصون بها مع أصدقائهم لأنّها سياسة شرف وكرم يتحقّق بها حسن الوفاق بين المعمّرين والوطنيّين لولا تلك الدّسائس المظلمة التي ينفث سمومها الشبّان التّونسيين.

ويكفي لتكذيب هذه التّصريحات التي يبدونها اليوم تذكّر المناقشات التي كانت تدور في الجمعيّة الشّورية وكذا مجموعة المعمر الفرنسوي والتّونزي فرانسيز في عهديها القديم والجديد.

وهل يلزمنا أن نذكر المعمّرين المشتغلين بالسّياسة الذين يتباهون اليوم بنسبة الخدمات التي أديت لجيرانهم الوطنيّين لأنفسهم سواء قصدوا بذلك الإنتفاع أو التطوّع بواسطة تلك الحملات الشّديدة التي يقاومون بها مواطنينا منذ 25 سنة وهي كلّها قذف وإنتقاص وشتائم.

وهل نسوا أنّهم سعوا في إغلاق كثير من المدارس لسبب واحد وهو كونها لم يدخلها إلاّ الوطنيّون وأنّهم لبثوا سنين طوالا يقاومون كلّ توسّع في تعليم الوطنيّين سواء كان التّعليم العربي الفرنسوي أو التّعليم الصّناعي.

فقد كانوا بالأمس يطالبون بأخذ الأحباس الخاصّة لمصلحة الإستعمار وهم ينكرون مع ذلك على التّونسيين حقّ إبتياع الأراضي الدّولية ويحسنون أيضا إيجاد المحاكم الإستثنائيّة لا تزال العقوبات الزّاجرة بالوطنيّين في قضايا المخالفات الزّراعيّة حتى أنّ البعض منهم لم يتمالك عن إبداء السّرور الذي سيحصل لهم لو أعادوا إستعمال الجلد في العقوبات لخصوص الوطنيّين وهو ذلك العقاب المستهجن المستنكر ...!

بل إنّهم تناسوا كلّ ذلك فإنّ الذين كانوا يؤكّدون منذ أسبوعين في صحفهم إنعطافهم على مساكين البلاد قد ذهلوا عن كلّ ذلك لكنّهم يغالطون أنفسهم كثيرا إذا كانوا يتوهّمون أنّ الرّأي العام هنا أو في فرنسا يغتر لهم بهذه الشّعوذة ولو حينا من الأحيان.

التونسي عدد 60.

15 **ماي** 1911

-57-

الزّراعة الأهليّة والإستعمار

(1911)

يشنّ السيّد دي كرنيار منذ ثلاثة أسابيع، في جريدة "***الكولون الفرنسي***" حملة منظّمة، مدّعيا أنّها لفائدة الإستعمار، ولكنّها تستهدف في الحقيقة الأحباس الخاصّة متمنّيا تحوّل أراضيها الخصبة إلى أيدي الرّأسماليين والمضاربين.

"***العرقلة***" و "***سياسة الإقصاء***" هذه هي العناوين ذات التّأثير لمجموعة من الفصول الزّاخرة بالصّور السلبية والجمل الجاهزة التي ما انفكّ هذا المجادل الجموح يستخدمها منذ خمس سنوات في تحامله ضدّ "***الشّباب التّونسي***".

إنّ هذا التهيج المفتعل الذي يحاول السيّد دي كرنيار من ورائه مغالطة الرّأي العام لا يحرّك مشاعرنا بأيّ حال من الأحوال، وأكثر من ذلك فإنّنا لا نعير أدنى إهتمام لما قام به في الغرفة الزّراعية لحملها على تبنّي أطروحة "***الكولون فرنسي***" خلال إجتماعها يوم 19 ماي.

يتولى السيّد دي كرنيار وأذنابه، في هذه الآونة، معارضة شخص المقيم العام معارضة مطلقة لأنّهم لم يغفروا له موقفه الثّابت ولغته الحازمة خلال الزّيارة الرّئاسية، وهاهم يحاولون تشكيل تيّار مناهض لسياسة ممثّل فرنسا، ويوظّفون في سبيل ذلك كلّ الوسائل، إنّهم يتّهمون الحكومة بعرقلة تقدّم الإستعمار الفرنسي لنيل إعجاب "***الشّباب التّونسي***" وهم يضربون بذلك عصفورين بحجر واحد. وليس من إختصاصنا الدّفاع هنا عن المقيم العام، وهو على أيّ حال في غنى عن ذلك، ومع ذلك قد يكون من المفيد الإشارة عرضا إلى أنّ السناتور بدبيدو قد حكم بكلّ عدل على سفسطة السيّد دي كرنيار في أحد فصول التّقرير الممتاز الذي قدّمه لمكتب مجلس الشّيوخ، مبيّنا الأسباب الحقيقيّة للتباطىء المسجّل منذ سنتين في بيع مقاسم الإستعمار، وهي : الإرتفاع المستمرّ في أسعار الأراضي، ونفاذ رصيد الدّولة من الأحباس العامّة، إلى جانب تطوّر الإستعمار الصّناعي الصّغير بفضل التجمّعات العمرانيّة التي أنشأتها إدارة الفلاحة في مواقع متعدّدة من الايالة، لا سيّما قرب محطّات سكة الحديد الجديدة، وأخيرا تطوّر الإستعمار الحرّ بمبادرة من المهاجر الذي أظهر ميلا للإستيطان الذّاتي دون اللّجوء للإدارة، وهو إمّا أن يكون مالكا لرساميل كافية تغنيه عن إمتيازات الدّفع بالتّقسيط، أو أن يفضّل إجتناب بنود الإستعمار التي تفرضها العقود الإداريّة، وإمّا أن يتبنّى صيغة المؤاكرة التي لم تكن معروفة منذ بضع سنين.

ويستنتج المقرّر المحترم أنّ "تنامي حركة الهجرة لا يعزى ضرورة إلى الدّعاية الرّسمية، وأنّ وسيلتها ليست بالضّرورة الإستقرار بالأرض بالطّرق الإداريّة".

وفيما يخصّنا، سبق أن عبّرنا أكثر من مرّة وبكلّ وضوح عن مقاربتنا لهذا الموضوع، وقد تحسّرنا دوما لإقصاء العنصر الأهلي من المساهمة في إقتناء أراضي الدّولة والأحباس العامّة. كما بدت لنا جسامة المجازفة بمستقبل الإقتصاد بتخصيص مبلغ 5 ملايين فرنك لشراء الأرض قصد إعادة بيعها للمعمّرين الفرنسيّين، بثمن التّكلفة وبتسهيلات كبيرة في الدّفع، ويستثنى من ذلك التّونسيون تماما.

وفعلا، فمن شأن مثل هذه المنظّمات تشويه قانون المنافسة وعرقلة حركة العَرض والطّلب وهي تفضي إلى إحتكار أفضل الأراضي بالشّمال لصالح الإستعمار دون غيره، متسبّبة في إجلاء الأهالي نحو المناطق الصّحراوية. واليوم، يتصرّف عدد ضئيل من المعمّرين -حوالي 2000- في 700.000 هكتار من الأراضي الزّراعية، أي ربع المساحة الصّالحة للفلاحة وهي تمسح في الجملة 3 ملايين من الهكتارات.

ويبذر أولئك 65.000 هكتارا وهو تقدير أورده السيّد بوفياي على أعمدة جريدة "***الكولون الفرنسي***". وأمام هذه الأرقام، كيف يتجاسر البعض على الإدّعاء بأنّ الأراضي المعدّة للإستعمار ناقصة، فيما يرغب العديد من المعمّرين المالكين في بيعها ؟

" فلتتصل إدارة الفلاحة بالسماسرة -كما ورد في مراسلة بعث لنا بها منذ أيّام واحد من أصدقائنا المعمّرين المحترمين- وسيوفّرون لها الأراضي المعروضة للبيع، ولتعط تلك الشّركة للإستعمار (وهنا ذكر لإسم شركة عقّارية كبيرة) آلاف الهكتارات التي إحتكرتها.

ولا يتضايق السيد دي كرنيار في الردّ على ذلك بأنّ "كلّ ينظّم حياته حسب مشيئته"، ثمّ يضيف غير مازح "بأنّه لا يوجد قانون يحدّد مساحة الأرض التي يمكن لأيّ كان إقتناؤها أو يجبر المشتري على زراعة قدر محدّد من أرضه. ثم ان 700.000 هكتارا التي تشير إليها جريدة " ***التّونسي***" تخصّ بعض المالكين الفرنسيين وليست ملكا للإستعمار الفرنسي".

كلّ ذلك تام سيّد دي كرنيار ! "كلّ ينظّم حياته حسب مشيئته" ! ولكن ذلك ينطبق أيضا على الأهليّ الذي ترومون تجريده من أرضه لأنّه لا يزرعها بالكامل، وعوض الصّراخ في كلّ لحظة وقصدا بأنّنا نعادي فرنسا، وأنّنا نعرقل المعمّرين الوافدين للإستقرار بهذا البلد، ادع مواطنيك الذين يملكون بمفردهم 700.000 هكتارا إلى الإقبال على الإستعمار الفرنسي.

أمّا الإستعمار الرّسمي، أفلم يولي عهده ؟ ثمّ أليس من الأنسب تعويضه بالإستعمار الحرّ ؟ إنّ تونس لم تعد ذلك البلد البعيد الذي يستحيل النّفاذ إليه كما كانت منذ ثلاثين سنة، فراكب البحر من مرسيليا تفصله عنها 26 ساعة، ثمّ إنّ الطّرقات وسكك الحديد تشقّها في كلّ الإتّجاهات تقريبا، ولا تقلّ أريافنا أمنا وسلامة عن الأرياف الفرنسيّة، فمرحبا بكلّ من يجد مصلحته في الإستقرار بها بالوسائل العادية ولكن بالله لنحترس من إنشاء إحتكار مخصوص بهم.

أمّا فيما يخصّ الأحباس الخاصّة فلا أحد يفهم أكثر منّا وجوب زوالها في يوم ما، ولكنّها تكوّن الآن أفضل رصيد لمستقبل فلاحتنا، ولن نترك هذا التّراث يتلاشى ! إن شعبنا مزارع بالأساس وعندما ينتشر التّعليم الزّراعي لديه، يوما ما، سيشمّر عن ساعد الجدّ ويعرف كيف يستغلّ أراضيه التي تركت بورا ...

وإذا كان اليوم جاهلا لا يعرف كيف يستخرج من أرضه كلّ ما يمكن أن تعطيه من خيرات، فليس ذلك سببا لتجريده منها بتعلّة أنّ غيره أحقّ منه بها لأنّه أفضل تجهيزا منه !

هذا ما فهمه رئيس حكومة الحماية عندما قال في خطابه أمام رئيس الجمهوريّة : "إنّ التّنافس الأروبي الذي يشيع كلّ هذه المنافع، له مخاطره كذلك إن تفوّق اليد العاملة وتجهيزاتها توشك على وضع المتخلفين خارج مسار الحضارة، ونحن لا نريد أن يترافق التقدّم العام مع إنهزام الضّعفاء. إنّ السّياسة التي تلغي الأهلي أو تطرده هي إرث الماضي فإذا كان هناك من يدعو إليها، فقد أخطأ زمانه وأساء فهم النّظام".

علي باش حانبة

Le Tunisien

8 **جوان** 1911

تعريب نور الدين الدقي

-58-

الإتّحـــاد الإسلامـــي

(1911)

أتى على المسلمين حين من الدّهر كانوا فيه متقاطعين متدابرين منقسمين على أنفسهم إلى ممالك شتّى متعدّدة، كلّ منها ليس لها همّ سوى الإنتكاث على الأخرى ومباغتتها بالشرّ والعدوان والبعد عن مقاعد المرابطة المليّة وقطع أمشاج الصّلة مع جامعة الإسلام.

وقد تجاوز هذا الإنقسام حدّ التصوّر بحيث صارت كلّ مدينة من مدن الايالة الواحدة تعلن إستقلالها عن أختها وتنتخب لها أحد مرهقيها تبايعه بالإمارة أو السّلطان.

وكان همّ هؤلاء الأمراء تبديد أموال الجبايات في الشّهوات والإنفاق على من حولهم من البطانة وأعوان الفساد وأعرضوا عن سدّ الثّغور وإصلاح المعابر وإقامة الجيوش وإعداد المعدّات وتحصين المعاقل ونشر أسباب العمارة والتّمدين وأمن البلاد فأرهفوا الحدّ وأرغموا السكّان وهدّموا بسوء تصرّفهم من الثّقة بين الحاكم والمحكوم فانخلعت النّفوس وقعد الإطمئنان وانقبضت الأيدي عن الأعمال وانعدمت الأشغال وبذلك ضعفت موارد الجباية فتحوّلت أنظار أولئك الأمراء إلى إستلاب الأرزاق ودخل شيطان الإستبداد في معاطسهم فأخذوا في تخدير أعصاب الأمّة وداسوا أحكام شريعتهم وعبثوا بكلّ نظام حتى تسنّى لهم إختطاف أموالها وإرهاقهم بالمظالم أيّما إرهاق.

كلّ ذلك وعلماء السّوء كانوا يبرّرون أعمال هؤلاء الجبابرة الطّغاة ويدعون لهم على المنابر ويقرنون ذكرهم بذكر اللّه مقابل ما كانوا يتقاضونه منهم من العطايا والهبات.

في هذا الوسط المظلم إنطفت تعاليم الإسلام في هذه البيئة الظّالمة غاضت ينابيع القرآن في هذا المحيط الفاسد ضاع تاريخ الإسلام.

كانت الأمّة الإسلاميّة تلو هذه الكوارث تصور حال أمّة بلغت دور النّزع الأخير جهل عام فساد في الأخلاق شح مطامع تقاطع مستمرّ تخاذل في الأعمال تزلف إلى الأعداء تناحر وإقتتال تسويد الجهلة فقدان العدالة فساد النّظام.

هذا وصف إجمالي للحالة السيّئة التي كانت تعسف في المسلمين منذ قرنين حتى قام الأروبيّون يتسابقون إلى إكتساح بلادهم فداهموهم بمتاجرهم ومصانعهم ومكتشفاتهم ومخترعاتهم وأخذوا يجوسون البلاد يتجشمون المشاق ويكابدون الأخطار سعيا وراء إمتلاك ناصيتهم وإنزالهم عن مستوى مجدهم، فلم ينتبه لهم الملمّون إلاّ بعد أن دوّت في آذانهم أصوات المدافع ولمعت في وجوههم بوارق الأسنة وجرّ فيهم سيل الفاتحين فانبروا يلتمسون لهم منجاة ممّا داهمهم من الكرب العظيم.
ولكن أين السّبيل إلى حمام منجاب ؟

نعم إنّ إتّفاق أمم أوروبا على إمتلاك البلاد الإسلاميّة وإقتسامها بينهم بالسّواء كما تقسم العروض بين الشّركاء وإختلاط المسلمين بالأوروبيّين قد بثّ بين المسلمين شعورا تراجع بهم إلى إنشاد مجدهم القديم والتغنّي بذكر ماضيهم الجميل.

(...) إنّ المسلمين اليوم قائمون بالدّعوة لإحياء الأخوّة الدينيّة التي غشيها مدى القرنين الماضيين ما غشيها لأنّهم وجدوا فيها خير تعزية لما أصابهم، وأجمل سلوى لما داهمهم وعي أخوّة أدبيّة سليمة تجعل المسلم الصّيني متماسكا مع أخيه المسلم الترنسفالي والتّركي مع الزّنجباري والتّونسي مع التتري والمصري مع البوسنوي والهندي مع المرّاكشي وذلك بقطع النّظر عن الحالات السّياسية التي يمتاز بها كلّ واحد من هؤلاء.

ومهما كان الأمر فإنّنا لا نظنّ أنّ حكومة من الحكومات التي تتولّى إدارة شؤون هذه الممالك تنكد أو تستاء عندما تشاهد المسلمين من رعاياها يحاولون إظهار ما يخالج إفادتهم من العواطف والإخلاص نحو إخوانهم من غير رعاياها ولو فعلت ذلك فإنّها تكون كمن يحاول أن يصادر الإنسان في وجدانيّاته أو يريد إنتزاع ما لغيره من العواطف والأميال وهو ما لا يمكن لحكومة من حكومات القرن العشرين أن تقدم على إرتكابه مهما كان نوعها.

وعلى كلّ فإنّ الجامعة الإسلاميّة هي أجمل ميراث تركه الدّين الإسلامي وأرقى نموذج من نماذج تمدّنهم العظيم فكيف يمكنهم نسيانه أو الغفلة عنه ؟

وبما أسلفنا يظهر للقارىء أنّ الجامعة الإسلاميّة هي بخلاف ما يتوهّمه بعض قصار النّظر من الأروبيّين الذين يذهبون فيها مذاهب الخياليّين بدعوى أنّ قوامها مناهضة المسيحيّة ونشر الدّعوة الإسلاميّة بالتّبشير وغيره ممّا يصنعه مسيحيّو أوروبا اليوم بل هي رابطة دينيّة تجمع قلوب المسلمين على قلب رجل واحد ذلك الذي تتوحّد فيه والمحبّة والعواطف والأميال.

لا ريب أنّ الإسلام إفترض على المسلمين طاعة الخليفة وهو رأس الجامعة مهما كان جنسه كما جاء في الحديث أسمع وأطع ولو كان عبدا حبشيّا وفوق ذلك فإنّ اللّه

تعالى قد قرن طاعته بطاعته وطاعة الرّسول فقال يا أيّها اللّذين آمنوا أطيعوا اللّه وأطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم ومن القواعد الأصوليّة أنّ الأمر بالشّيء نهي عن ضدّه فالأمر بطاعته في معناه النّهي عن مخالفة الأمر وقد أجمع المسلمون على أنّ نصب الإمام واجب لأنّه بدونه لا تتمّ الجمعة ولا تصحّ إمامة الصّلاة في المساجد التي لم يأذن بإقامتها فيها.

والخلافة لا تشته بإجماع المذاهب عدى ما شذّ منها إلاّ بشروطها المعلومة وقد تداولها الخلفاء الرّاشدون والأمويّون والعبّاسيون والفاطميّون إلى أن إنتقلت بعد إخضاع مصر إلى السّلطان محمد رشاد الخامس بإجماع الأمّة شرقا ومغربا أدام اللّه دولته وأيد شوكته وصولته آمين.

وأيّ مسلم لا يعرف خليفة نبيه وإمام دينه وقد جاء في الحديث الشّريف أنّ من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهليّة وهل يوجد مسلم لا يعترف أنّ السّلطان محمد الخامس هو خليفة المسلمين من غير جدال ولا خلاف.

وإذا علم ذلك فطبيعيّ أن يكون كلّ أمر يحزنه يحزن كافّة المسلمين والذي يسرّه يسرّ كافّة المسلمين.

لندع أمر الخلافة جانبا ولننظر لماضي العرش الذي تربّع عليه فإنّنا نجده أصدق عرش قام بحماية البيضة الإسلاميّة في ماضيه وحاضره ولولاه لآل أمر المسلمين اليوم إلى ما آل إليه اليهود لا راية تخفق ولا ذمار يحمى ولا جنود تذود.

ولذلك لا يستغرب الأروبيّون إذا رأوا قلوب المسلمين ترفرف بأجنحتها حول هذا العرش فزعا ممّا أصاب الدّولة من إعتداء إيطاليا على طرابلس وعدوا عدوانها جناية لا تغفر ورأوا فيه دوسا لشرفهم وإهانة عموميّة يلحقهم عارها جميعا.

أوليس من المعقول أنّ المعتدي على خليفة المسلمين أو على حامي حماهم وبقاعهم المقدّسة هو معتد على دين الإسلام والمسلمين ؟

نحن بصفتنا مسلمين نجاهر بالإنكار على إيطاليا ونعدّ عملها أفضع جناية إرتكبت في القرن العشرين ولا نخشى إذا قلنا أنّ تهجّمها على طرابلس يعدّ لصوصيّة وخيانة وعارا يلحق الإنسانيّة جمعاء.

ومهما كان إستياؤنا من إيطاليا عظيما فإنّ إستياءنا معشر التّونسيين من بعض الصّحف الفرنسويّة التي كانت تتمتّع بإظهار ميلها لنا أحيانا أشدّ، لأنّها تناست أنّها تُطبع في بلاد إسلاميّة فأخذت تثير نعرة التعصّب الممقوت ضدّ

العثمانيّين وتعامت عن كونهم مسلمين مثلنا ولم تبادل بإظهار تحيّزها للإيطاليّين.

نعم كان يحقّ لها ذلك لو كان ما أتته إيطاليا من الفعال مشروعا غير ملطّخا بالعار ولكن أيّ عذر لها وهي قد جاءتنا اليوم تبرّر اللّصوصية وتزكي سياسة الإغتصاب والإختطاف ؟

يقولون أنّ السّائق الذي ألقى بهذه الجرائد في تلك الهاوية السّحيقة هو ما أظهرته تركيا من الشمم والإباء من تلك المعاملة السيّئة التي حاولت فرنسا أن تعامل بها الدّولة في مسألة القرض وهو قول يشف عن ضغينة وحقد قبيحين.

فهب أنّ الدّولة أربت بنفسها عن إحتمال تلك الهيمنة أيكون جزاؤها عند هذه الصّحف إظهار الشّماتة بها بمجرّد ما تقع في أزمة من الأزمات السّياسية وهي يمكنها أن تتخلّص منها منصورة رافعة الرّأس ...

رب قائل يقول أنّ هذه الجرائد لم تشمت بتركيا إلاّ لأنّها دولة ودودة لألمانيا ولكن هذا العذر أقبح من الذّنب لأنّ إيطاليا حليفة لألمانيا ضدّ فرنسا وهي ستضطرّ بمقتضى المحالفة يوما ما إلى سَوق جيوشها إلى ميدان القتال حذو الجيوش الألمانيّة فأيّهما أنكى على الأمّة الفرنسويّة يا ترى الحليف أم الودود ؟

إنّ فرنسا لم تسد للعثمانيّين ما كانت أسدته لإيطاليا أختها الاّتينيّة فإنّها بالرّغم من مساعدتها على لمّ شعثها وتكوين وحدتها وتحرير القسم الأكبر منها بمالها ورجالها قد إنقلبت عليها في أخريات الأمر وحالفت أعداءها الطّبيعيين !!!

أم هل تلك الجرائد نسيت كلّ ذلك ولم تتذكّر سوى أنّ إيطاليا هي أختهم اللاّتينية أو المسيحيّة.
ألا قاتل اللّه التعصب !

إنّ فرنسا اليوم أصبحت تسوس عددا من الملايين المسلمين فيجدر بصحافتها أن تتجنّب إيغار صدورهم لأنّها كالزّجاجة كسرها لا يجبر خصوصا وأنّ المسلك السّخيف الذي سلكه البعض منها في تونس وخيم العاقبة في حين كان يجب عليها أن توازن تلك الرّابطة الواهية ... بقوّة ما لديها من المسلمين الذين يقدّسون ويحترمون مقام الخلافة وتحاشيا من ذكر العناوين المؤلمة التي ترسمها بالأحرف الفليضة للأخبار التّافهة مثل قولها خيانة الأتراك، تبديد قواهم في طرابلس، إستياء عرب طرابلس من قساوة الأتراك إلخ... ولها أسوة في ذلك بجرائد فرنسا المعتبرة فإنّها قد رجعت في حملتها على العثمانيّين إلى الرويّة والتعقّل وبدأت تحسّ بالضّربة القاسية التي أصابت فرنسا من تلك الأخت اللاّتينيّة !

ولمّا كان من همّنا السّعي لإيجاد الوفاق السّلمي المبني على الحبّ المتبادل بين المسلمين وفرنسا فإنّنا أنشأنا هذه الجريدة باسم «الإتّحاد الإسلامي» ننشر فيها لإخواننا المسلمين رأي الفرنسويين الحقيقيين منقولا عن أهمّ مصادره ونترجم لأصدقائنا الفرنسويّين عن رغائب وأميال المسلمين حتى يتسنّى لنا بذلك تكوين رأي عام متّحد يدعو إلى السّلام.

ولا يشكّ شاك في أنّ هذه الجريدة ستكون أصدق ترجمان عن الفكر العام الإسلامي التّونسي وأوّل نبض ينبض به الإحساس العام في هذه البلاد.

وأكبر برهان نقدّمه على ذلك هو إناطة تحريرها بأقلام مشاهير الصّحافيين والكتّاب من التّونسيين مع تخالفهم في المشارب والمناهج السّياسية والأفكار، ونحن لا نقصد من تمسّكنا بالوحدة الإسلاميّة إحداث عاطفة سياسيّة ضدّ المسيحيّين وبالأخصّ ضدّ حكومة الحماية وإنّما لكي نعرب عن أميال المسلمين حتى لا يثق بعض السّياسيين بما يتقوّله عنّا سماسرة الشّقاق والفتن الذين ينكرون لغرض في قلوبهم وجود الجامعة الإسلاميّة.

عبد العزيز الثعالبي

الإتّحاد الإسلامي عدد 1

19 **أكتوبر** 1911

-59-

إنعطاف المسلمين نحو الدّولة العليّة

(1911)

لم يبق مسلم في شرقي الأرض ومغربها لم يسيء الظنّ في سياسة بعض الدّول الأروبيّة ولم يفطن لدسائسها الآيلة لإذلال المسلمين بل صار في حكم المقطوع لديهم أنّ هذه الدّول لا يهجع لها طرف ولا يهدأ لها بال ما لم تأت على إستقلال البقيّة الباقية لهم من الدّول والحكومات.

فإنّ إكتساح جاوة واستعباد الهند وإمتلاك القريم وسلخ الولايات البلكانيّة وإختطاف قبرص وبخاره ومحاولة نزع إستقلال فارس كلّها من الحوادث الكبرى التي لا يمكن أن تمرّ بدون أن تجعل لها أثرا خاصّا في أفكار ومنازع أمم الإسلام.

لكن كلّ هذه الكوارث النّازلة بالمسلمين لم تحسب شيئا في جانب كارثة الهجوم على ايالة طرابلس الغرب فقد إرتجّ لها العالم الإسلامي وحسب لها ألف حساب وتزعزعت ثقته بكفالة المعاهدات والإتّفاقات المنبرمة بينه وبين أروبا.

فقد كان إستقلال الممالك العثمانيّة مكفولا بمعاهدتي باريس وبرلين فتجرّأت على دوس هذه المعاهدات وعبثت بشرف الدّول الموقعة عليها وساقت أساطيلها وجيوشها تروم إفتكاك تلك الايالة عنوة عن يد الدّولة العليّة فأحيت بذلك سنّة الصّليبيّين كما صرّح بذلك بعض كتّابها وعادت بالأمم إلى قرون التوحّش وعصور الهمجيّة التي تصطدم فيها عداوة القوميّات والأديان بقوّة السّلاح وينازل فيها الإنسان الإنسان ليغتصب ما بيده من المتاع.

إستفزّ هذا الإعتداء الوحشيّ غضب المسلمين واعتقدوا أنّ إيطاليا ليس في مقدورها أن تقدم على إرتكاب هذه الفعلة الشّنعاء وتطوّح بنفسها في مهامه الخطر بدون أن تكون إتّفقت مع بعض دول أوروبا هذا إن لم نقل أنّها متواطئة معهنّ على ذلك من قبل فساءت ظنونهم بالمدنيّة التي كان الأوروبيّون يشمخون بها على أمم الشّرق.

إنّ تهجّم إيطاليا على الدّولة العليّة يجعل المسلمين معذورين في إساءة ظنونهم بسياسة تلك الدّول ويحملهم على ضعف اليقين فيما بينها وبينهم من المعاهدات بل يتحتّم عليهم أن يتراجعوا لأنفسهم ويحوطوا بقيّة ممالكهم المستقلّة بأسوار من عزائمهم ويصدّوا عنها غارات الطّامعين لأنّ ضياع طرابلس «لا قدّر اللّه» سيكون مدرجة لضياع غيرها من بقيّة الولايات خصوصا وأنّ مطامع إيطاليا في طرابلس

ليست أشدّ من مطامع أنكلترا في جزيرة العرب والألمان في الأناضول والعراق والنّمسا في سلانيك والبلغار في مقدونيا واليونان في كريت فإذا ذهبت طرابلس فيوشك أن تذهب بقيّة الولايات الأخرى وينقرض بذهابها الإسلام.

إنّ طرابلس هي آخر معقل إفريقي يبقى تحت سيادة الإسلام فإذا ذهب فسلام على الدّولة وسلام على النّخوة وسلام على الإستقلال.

لكن هيهات هيهات، فإنّنا جازمون بأنّ الدّولة لا تسمح أبدا بإنسلاخ طرابلس عن جسم السّلطنة العثمانيّة وفي المسلمين رمق من الحياة وأنّ أوروبا متى وثقت من تصميم الدّولة على المقاومة ورأت المسلمين من خلفها يشدّون أزرها فإنّها ستلجي إيطاليا إلى العدول عن لصوصيّتها الشّنعاء وحينئذ تضطرّ هذه الدّولة الماديّة إلى الإنكماش وكف يد خيانتها عن الإسلام فيعود السّيف إلى قرابه وتحقن الدّماء المهراقة في سبيل المطامع والشّرور وإمّا إذا لم تفعل فستكون طرابلس تنّورا يلتهم المدنيّة الحديثة وقوده الجثث والهام.

ومهما كان الأمر فإنّ المسلمين واثقون من أنفسهم ينظرون إلى حربهم مع إيطاليا نظرة طامع يمدّ طرفه إلى السّماء، وهم ولئن كان أكثرهم لا يملكون لأنفسهم قوّة ولا دفعا فإنّهم على كلّ حال يملكون قلوبا يستطيعون توجيهها حيثما تتوجّه مصالح الإسلام.

فعلى الدّول العاملة على إمتلاك تلك القلوب أن تنتهز هذه الفرصة وتعجل ببذل يد مساعدتها للدّولة العليّة لأنّ مساعدتها اليوم ستكون دينا في رقبة كلّ مسلم يضاعفه عند الوفاء.

هذا ما يجب أن تفهمه فرنسا إذا كانت تريد أن تتّخذ لها أسلوبا جديدا في سياستها الإسلاميّة تمتلك به القلوب.

ويجب أيضا على ساسة أوروبا أن يعلموا أنّ المسلمين الذين رضوا بفقدان إستقلالهم ودخولهم تحت وصاية الدّول الأجنبيّة لا يرضون ولن يرضوا أبدا أن يهضم جانب دولة الخلافة الإسلاميّة.

عبد العزيز الثعالبي

الإتّحاد الإسلامي عدد 2

23 **أكتوبر** 1911

-60-

الجالية الإيطاليّة بتونس

(1911)

كنّا نصحنا في عددنا الأخير المسلمين أن يحاسنوا الإيطاليّين ويغضّوا الطّرف عمّا يصدر عنهم من المكاره والمزال الكثيرة التي لا قبل لأحد باحتمالها، ويعلم اللّه أنّنا ما قصدنا بذلك غير مصلحة الأمن وقطع دابر الشّقاق والمحافظة على سمعة الأمّة الإسلاميّة التي عرفت بإكرام النزيل ورعاية حقّ الجوار فأثّرت هذه النّصيحة تأثيرا نافعا في الفكر العام وأعرض المسلمون عن مؤاخذة الإيطاليّين وتسامحوا عمّا صدر منهم من ضروب العداء وافانين الأثام.

لكن بعض ثقلاء هذه الجالية الذين أبطرتهم النّعمة وغرّهم سكوت المسلمين حسبوا تسامحنا معهم ضعفا وإعراضنا عنهم وهَنا، فأخذوا يدعون إلى الفتنة ويسعون لإثارة الخلاف والتحرّش بالمسلمين تارة بانتقاص عظمة الإسلام وشتم الأتراك وآونة بالسعاية لدى المحتلّين وهم لا يجهلون أنّ هذه الطّريقة الشّائنة محرجة لصدور المسلمين مثيرة لحفائظهم لكنّهم يفعلون ذلك إشفاء لغليلهم ممّا لحقهم من معرّة الإنكسار ومتابعة الإنهزام بالإنهزام.

ولا يتوهّم أحد أنّنا نقصد بهذه الكلمة ما يصدر عن صعاليك الإيطاليين من الإذاء والتّطاول على المسلمين في الأحياء الأفرنجيّة والسّاحات العموميّة خصوصا أمام إدارة جريدة المبلاغ التّونسية الافرنسيّة على مرأى ومسمع من البوليس لا يكترثون بحرمة القانون ولا يخافون صولة العقاب لأنّ أولئك الصّعاليك هم حثالة من المرتزقة لا يقام لهم وزن وإنّما نقصد تلك الفئة الطّاغية التي كنّا نعدّها من العقلاء فئة بعض التجّار والأطبّاء والصّيادلة والمحامين والمقاولين الذين يعيشون في هذه البلاد من فضلات المسلمين ويأكلون من دمائهم بحيث لو قاطعهم المسلمون لباتوا يصخبون من ألم الجوع أو لكانوا يتسلّلون من جنسيّتهم الإيطاليّة كما تسلّل منها الأكثرون.

توجد لهذه الفئة دوريّة إيطاليّة تصدر بتونس تدعى " ***لونيوني*** " جعلتها لسان حالها خطّتها التحكّك بالمسلمين ومنازعتهم في بلادهم متناسية في ذلك أنّها تطبع في مملكة إسلاميّة يحكمها أمير مسلم وأنّها تعيش في غفلة المسلمين وهي مع ذلك لا تكتب إلاّ كلّما يسوله لها الغرض وينكره عليها الحقّ خصوصا فيما يتعلّق بإخواننا العثمانيّين ونحن لا يعنينا في ذلك أن تكذب أو تصدق في كتابة التّاريخ لأنّ الإيطاليّين عرفوا بأنّهم قوم يهَيمون بحبّ الشعريات والخيال فهم شعراء قبل كلّ شيء ولم يكونوا قطّ مؤرّخين لكنّهم لو إقتصروا على ذلك لتركناهم وشأنهم يصفون

ما شاءوا من إنخذال الأتراك ويعدّون إنهزاماتهم أمام أحداث الإيطاليّين في طرابلس وبرفيـتـزة وبتنا نتـفـرّج عليـهم مع العـقـلاء وننظر لهم كـيـف يهـزؤون بأنفـسـهم ويُضحكون عليهم المجانين !

غير أنّهم لمّا شرعوا يسبئون للمسلمين في علائقهم مع إخوانهم العثمانيّين بإستفزاز الحكومة المحتلّة لقطع المواصلة المزعومة بين طرابلس والايالة التّونسية ومنع مرور العثمانيّين من الحدود فإنّنا لا نستطيع السّكوت عن هذا الهراء القبيح.

عذرنا الإيطاليّين وجرائدهم لمّا إبتهجوا ولفّقوا ما شاؤوا من الأقوال بمجرّد ما لاحت لهم بارقة الفوز عند نزول قرصانهم إلى مدينة طرابلس شأن الأمم الفاقدة للمجد التّاريخي والعظمة القوميّة ولم نؤاخذهم على ذلك ولم نطالبهم بإحترام العواطف الإسلاميّة وخصوصا عاطفة الأمّة التّونسية التي يعيشون في كنفها آمنين مطمئنّين وقلنا في أنفسنا هم مساكين يحبّون أن يدركوا عظمة الأمم الكبرى بالفخفخة والأباطيل فدعهم يفرحون ولو ساعات من نهار ينسون فيها هزيمتهم الشّنعاء أمام الأحباش لكنّهم لمّا نسوا أنفسهم وأخذوا يحاولون أن يجعلوا لهم شأنا بيننا وهم لا حظّ لهم إلا مثلما يكون لكلّ نازح غريب لم نر لهم في ذلك عذرا.

فقد بدؤوا اليوم يسعون لحمل الحكومة على قطع الصّلة التي بيننا وبين العثمانيّين مع أنّها موثقة بروابط الإسلام وهي أعظم من إيطاليا وأكبر ممّا لديها من الأساطيل والمعدّات.

ماذا تريد " ***لونيوني*** " أن تفعل فرنسا مع إيطاليا ناكثة العهد بعد حرب السّبعين وحليفة الألمان ؟

هل تريد أن تعرض بها لكراهيّة رعاياها وسخط العالم الإسلامي ؟
إنّ المسلمين قاطبة يعتقدون أنّ كلّ يد تمتدّ بالأذى لدولة الخلافة الإسلاميّة أو قطع المدد عنها هي يد عدوّ لدود للإسلام وأنكى عليهم من قرصنة الإيطاليّين.

وكيف تعمد فرنسا إلى هذا المنع وهذه إنكلترا لم تقدم على ذلك أبدا في مصر والهند والمسلمون في كلا القطرين يكتتبون بالأموال ويجمعون الإعانات الطّائلة مساعدة لسلطنة آل عثمان بالرّغم عن حيادها وما لديها من الضّغائن والأحقاد ضدّ الأتراك ؟

على أنّ فرنسا اليوم تعدّ من الدّول الإسلاميّة بما لديها من الرّعايا المسلمين وهي في حاجة كبرى إلى مصانعتهم خصوصا وقد قاتلوا مع عساكرها جنبا لجنب إخوانهم في الدّين إظهارا لإخلاصهم وهو أمر لم يأته مسلم يخضع لغيرها من الحكومات الأجنبيّة وحينئذ يجب عليها أن تظهر هي أيضا إخلاصها نحوهم لتكون واحدة بواحدة جزاء.

وفرنسا التي تنشد مودّتها "***لونيوني***" اليوم ليس في وسعها أن تنسى أنّ تلك الأخت اللاّتينية لم تثبت على مودّتها أبدا فهي كما إختطفت منها مدينة رومة أثناء حرب السّبعين لا يبعد عنها أن تختطف منها تونس أيضا متى تورّطت في حرب أخرى وهي مطمح نظرها من القديم خصوصا إذا تمكّنت من طرابلس.

نحن لا نطالب فرنسا بالنّضال عن تركيا ولا نريد حملها على الإخلال بقاعدة الحياد فإنّ للدّولة العليّة من المقدرة والبأس وعظمة الجنود ما يجعلها في غناء تام عن كلّ مساعدة أجنبيّة.
وإنّما نطالبها أن لا تتعرّض للمسلمين من رعاياها لإظهار إنعطافهم نحو تركيا وأخذهم بناصر الخلافة الإسلاميّة ليس إلاّ.

فقد ساء " ***لونيوني*** " وبالأحرى تلك الجالية الإيطاليّة مرور بعض التجّار العثمانيّين من الحدود التّونسية إلى طرابلس وإرسال بعض المؤن القليلة إلى تلك الولاية لتموين النّاس بعد أن انقطع عنهم المدد من البحار وعدّت ذلك إخلالا بمبدإ الحياد الذي أعلنته فرنسا وهو جهل فاضح يدلّ على ضعف ذاكرة محرّري تلك الجريدة لأنّ مرور التجّار الذين لهم مصالح بتلك البلاد عزلا من كلّ سلاح لا يعدّ إخلالا بإتّفاقية الحياد التي تضافرت عليها كافّة الدّول وإلاّ لوجب على سائر حكومات العالم أن لا تترك إيطاليّا ولا عثمانيّا خلال هذه الحرب يمرّ ببلادها وتقطع عن المملكتين نقل تجارة الصّادرات والواردات وهو رأي لم يقل به أحد من حفظة القانون العام إلاّ محرّروا " ***لونيوني*** " !

دعنا من سخافة " ***لونيوني*** " والتّعريض بجهالة محرّريها الذين أضلّهم الإنكسار الأخير حتى صاروا يهذون هذيان المحموم فإنّ الحكومة التّونسية أو أيّ حكومة أخرى لا تستطيع أن تخلّ بحريّة التّجارة ولا منع التجّار من المرور بالحدود، ولا يمكنها أن تعارض أيّ فرد من المسلمين إذا أراد أن يؤازر دولة الخلافة بشيء ممّا أتاه اللّه من الحطام كما فعل ذلك الإيطاليّون أنفسهم مع حكومتهم من قبل وكما يفعل كافّة الكاتوليك مع البابا.

ومهما كان الأمر فإنّه لا يحسن بنا معشر المسلمين أن تكون عواطفنا الإسلاميّة ونحن في بلادنا والحكومة حكومتنا دون وطنيّة أولئك الصّعاليك الذين إلتجئوا إلينا ليعيشوا تحت وارف ظلالنا بل يجب علينا أن نبزهم ونفاخرهم بعطايانا لا بالأقوال والمظاهرات التي لا تغني عنّا فتيلا.

وخير نصيحة نسديها للإيطاليّين أن يحافظوا على ولائهم لنا في بلادنا ويقدّروا حقّ الضّيافة التي لنا عليهم ويعتدلوا في سرّهم وإلاّ إضطرّونا إلى مقاطعتهم إلى أبد الآبدين.

عبد العزيز الثّعالبي

الإتّحاد الإسلامي عدد 6

6 **نوفمبر** 1911

-61-

توضيح

(1911)

تكتسي الأحداث التي وقعت أخيرا بتونس درجة كبيرة من الخطورة، فقد هبّت ريح الثّورة مدّة ثمان وأربعين ساعة على مدينتنا، وأُريق الدّم في الشّوارع وأطلقت القوّات المسلّحة النّار على الجموع المندفعة.

وسقط أعوان الشّرطة ضحيّة الواجب، ومات بعض المتظاهرين ضحيّة جهلهم، وكابد المارّة المسالمون إندفاع الرّعاع المهتاجين.

لقد كان يوم الثّلاثاء يوم غمّ وحداد لكلّ النّاس الشّرفاء، فما هو سبب هذه الحوادث الدّامية ؟ لتهدئة الخواطر، يجدر تخليص هذا السّبب من ركام الثّرثرة التي إختلقتها أو تلقّتها بعض الصّحف بكلّ سرور. فثمّة أناس لا يرون حولهم أو لا يريدون أن يروا إلاّ الدّسائس السريّة والمتآمرين والمؤامرات، هذه هي الحقيقة التي نريد بيانها بسرد الوقائع بكلّ بساطة.

منذ شهرين تقريبا، تمّ إيداع دعوى لتسجيل مقبرة الزلاّج باسم مدينة تونس، وقد تلقّى كلّ المسلمين بتونس بدهشة هذا الإجراء غير المنتظر الذي لم يسبقه أيّ قرار من المجلس البلدي، وقد صرّح شيخ المدينة ورئيس البلديّة إلى عديد الأعيان الذين تحوّلوا لمقابلته بأنّه يجهل تماما إيداع هذه الدّعوة.

ويتساءل البعض بأيّ صفة وبأيّ حقّ قامت مدينة تونس بإجراء التّسجيل بإسمها. وفعلا، فإنّ مقبرة الزلاّج التي يرجع تاريخها إلى قرون عديدة هي ملك للمجموعة الإسلاميّة بأكملها، إذ تملك كلّ عائلة قطعة صغيرة منها يرقد فيها موتاها، فقرب الأب الذي دفن بالأمس سيدفن الإبن غدا، ويحيط البعض القبور المقدّسة بحائط سياج فيما يخفيها آخرون تحت قبّة، ويتركها الأغلبيّة تحت السّماء، دون أن يقطع أيّ خطّ فاصل إمتداد المجال الشّاسع الذي يكوّن المقبرة العربيّة.

وقد وُضعت مقبرة الزلاّج، من النّاحية الإداريّة، مثل بقيّة مقابر تونس العاصمة تحت رقابة البلديّة عملا بالأمر الصّادر في 30 جويلية 1884، ولكن هناك فرق كبير بين حقّ الرّقابة وحقّ الملكيّة الذي أدعته المدينة بطلب التّسجيل. وكذلك، فبعد مرور اللّحظات الأولى للمفاجأة، بادر الأهالي بالدّفاع عن حقوقهم، وبدأت الإعتراضات تمطر إدارة حفظ الملكيّة العقّارية، وهي تعدّ بالآلاف، وقد طلب

المعترضون تمثيلهم من قبل الوكيل المحترم سي أحمد صدّام، ولا يمكن للبلديّة ولا للحكومة أن تجهلا أهميّة حركة الإحتجاج التي أثارتها هذه الدّعوى المنشورة بطيش يتعذّر تفسيره.

لقد كان في الإمكان فحص الوضع بكلّ عناية منذ مدّة طويلة، وعند إدراك خطورته يتمّ وقف الإجراءات، وعوض ذلك، واصل البعض مهمّتهم كأنّ شيئا لم يكن.

فأختير يوم 7 نوفمبر لتحديد العقّار، وعملا بالقانون ألصقت إعلانات في كلّ مكان لإعلام العموم بذلك، وهكذا تمّت دعوة السكّان المسلمين للقدوم في يوم وساعة محدّدتين لتقديم إعتراضاتهم، ولا يمكن لأيّ كان ولا يحقّ له أن يجهل أنّهم سيقدمون في جموع غفيرة، جموع معادية لأنّ مشاعرها الدّينية مُسّت في المعمق، جموع لا تعرف معنى التّحديد الوقتي للعقارات، الذي لا يختلف في نظر العقول البسيطة عن التملّك الحقيقي والنّهائي.

فمنذ الصّباح الباكر بدأت الجموع في الوصول فرقا فرقا أمام سياج الزلاّج الذي كان يحرسه مفتّشو الشّرطة وأعوانها. وكان الدّخول للمقبرة محجّرا، وبعد ذلك وصل شيخ المدينة بدوره وأعلن أنّ البلديّة سحبت دعوى التّسجيل، وبذلك فإنّ تحديد العقّار لن يقع. في الأثناء ظهر مهندس القيس بغتة فارتاب الحشد وطلب الدّخول إلى المقبرة ولكنّه منع من المرور، فأراد خرق الأوامر، فتدخّل الأعوان وبدأت مشاجرة ذات نتائج كارثيّة، فقد تعرّض محافظو الشّرطة والمفتّشون والأعوان إلى الضّرب، وجرحوا جروحا بليغة، وبدأ الجمع الذي أصبح لا يحصى في الهيجان. ولمّا بلغ الخبر لعلم مدير الأمن أسرع مذعورا يطلب القوّة المسلّحة فوصل فصيل من عسكر زواوة راكضا. فبلغ الهيجان ذروته ورمى النّاس الحجارة على الجنود الذين ردّوا الفعل بهجمة قاتلة، فسقط بعض القتلى والجرحى وبدأ النّاس يتراجعون، فإذا بإيطاليّ كامن فوق سطح منزله يطلق عيارا ناريّا من مسدّسه ويصيب إصابة قاتلة طفلا عمره 12 عاما إسمه رابح بن عمر دقلة.

فاحتدم شهود الواقعة غضبا وحاولوا خلع باب المنزل فأفلت القاتل من نافذة صغيرة تطلّ على زقاق، ولمحه البعض فأمسكوا به وأردوه صريعا.

وانتشر أثناء ذلك الخبر في الجموع المحتشدة، فتخلّى النّاس عن التّفكير في المقبرة وفي الجنود المهاجمين، وتركّز حقدهم في الحال على الإيطاليّين، أضف إلى ذلك، أنّ أولئك بدؤوا، بدافع الذّعر، يطلقون النّار، وكانت طلقاتهم تصدر من كلّ مكان : من السّطوح والنّوافذ ومن إنفتاحات الأبواب، إنّه الشّجار بكلّ قسوته وويلاته حيث يعاقب البريء عوضا عن النّذل الهارب.

هكذا تحوّلت المظاهرة ضدّ تسجيل المقبرة إلى صراع دامي بين المسلمين والإيطاليّين.

فلا داعي لأن يقال لنا أنّ مسألة المقبرة لم تكن إلاّ ذريعة، وأنّ العرب أعدّوا هجومهم ضدّ الإيطاليّين مسبقا، فكلّ شيء في هذه الأحداث يدين هذا الزّعم، إلاّ أنّه من اليسير أن ننسب كلّ شيء للتعصّب الدّيني ولكره المسلمين للأجانب، لقد اغتبط كارهو العرب : ألم يتنبّؤوا منذ مدّة طويلة بهذه الكارثة الرّهيبة ؟ إنّ أكثر الحكايات حمقا تملأ صحفهم المشينة.

وتستهدف هجماتهم بصفة خاصّة الشّباب التّونسي، وليس لنا أن ندفع عن أنفسنا هذه الإفتراءات، فهي لا تؤثّر فينا، فلسنا حزب ضغينة أو مثيري فتنة ومهما كانت مشاعرنا في هذا الظّرف الذي تضع فيه الحرب الأتراك والإيطاليّين وجها لوجه فقد أوصينا دوما، سواء في الأوساط التي نتردّد عليها أو في الصّحافة العربيّة، بملازمة الهدوء وإحترام الأشخاص، وأنّ الأحداث غير المنتظرة ليوم الثّلاثاء الماضي قد أذهلتنا وابتلتنا بقسوة، ونحن نأسف لها بمقدار، أو ربّما أكثر، ممّا نأسف لغيرها، لأنّنا نعلم أيّ مهارة سيستخدمها خصومنا لإثارة الرّأي العام الأوروبي ضدّ إخواننا في الدّين.

ولكنّنا سنعرف كيف نحدّد المسؤوليّات ونوضّح هذه القضيّة التّوضيح اللاّزم، وسيكون ذلك موضوع مقالنا القادم.

علي باش حانبة

Le Tunisien n° 191

13 **نوفمبر** 1911

تعريب نور الدين الدقي

-62-

المسؤوليّات

(1911)

يوم 26 سبتمبر الماضي أودعت إدارة البلديّة لدى دفتر خانة الأملاك العقّارية، مطلبا يرمي إلى تسجيل عقار إسمه مقبرة الزلاّج بمدينة تونس بصفتها مالكا، ويحتوي العقّار على "أسوار تسييج، ومنزل للحراسة، وبيت للجثث وزوايا ومقابر وأراض معدّة للدّفن"

وقد صرّحت الطّالبة أنّه على حدّ علمها لا يوجد أيّ تحمّل على هذا العقّار، أو أيّ حقّ عيني عقّاري في الحاضر، أو على سبيل الإحتمال، بإستثناء حقّ الدّفن المخوّل للسكّان المسلمين دون غيرهم". (الرّائد الرّسمي 30 سبتمبر 1911).

إنّ الإجراءات التي شرعت فيها البلديّة لا سابق لها في تاريخ تونس، وفعلا، فهذه أوّل مرّة يُطلب فيها تسجيل مقبرة. ويمكن أن نضيف أيضا أنّها أوّل مرّة نرى فيها إدارة تتصرّف بهذا القدر من التسرّع والحماقة والجهل.

لا أحد في تونس كان يتوقّع طلب التّسجيل هذا، ثمّ إنّ أحدا لم يستشر المجلس البلدي، رغم أنّ ترخيصه المسبق ضروريّ لكلّ دعوى تقدّمها المدينة مهما كانت صغيرة، وحتى الرّئيس ذاته الذي أودع بإسمه مطلب التّسجيل كان يجهل تماما هذه التّراتيب. فلماذا هذا الإنتهاك للقوانين الأساسيّة للبلديّات، والحال أنّ الأمر يتعلّق خاصّة بمسألة جديدة على درجة عالية من الأهميّة، فضلا عن أنّها مثيرة لإعتراضات مبدئيّة خطيرة ؟ فما هو وجه الإستعجال الذي ينطوي عليه هذا التّسجيل حتى يُسمح للإدارة بخرق القانون لا سيّما وأنّ شهرا بالكاد يفصلها عن دورة نوفمبر ؟ وماذا يمثّل شهر في دعوى تسجيل تدوم عاما أو عامين ؟

من ناحية أخرى، ما هو هدف هذه الدّعوى ؟ يزعم البعض الآن أنّ الدّاعي لذلك هو منع الخسارة النّاجمة عن ملتزمي المقاطع في العقارات المجاورة، ومع ذلك، فلو رجعنا إلى بيانات المطلب لوجدنا أنّ مقبرة الزلاّج لها حدود دقيقة هي في الشّمال والشّرق والغرب : جدران السّياج، وفي الجنوب نجد أيضا حائطا، ثمّ التّراب العسكري الرّاجع لحصن سيدي بلحسن والأراضي التّابعة للدّولة.

لكن لنفترض وقوع حالة تعد، فهل سيضع لها التّسجيل حدّا على الفور ؟ ومهما كانت دراية النّاس بآليّة القانون العقّاري فالجميع يعلم أنّ اللّجوء إلى المحكمة المختلطة ليس إلاّ مسلكا إستثنائيّا مكلفا يستوجب آجالا طويلة للمتابعة.

ولنفترض أيضا أنّ هناك مصلحة لا جدال فيها لتسجيل الزلاّج فهل يحقّ لمدينة تونس أن تطلب ذلك بإسمها وبصفتها مالكا ؟

لقد بيّنا في فصل سابق الصّلاحيات الإداريّة للبلديّة فيما يخصّ هذه المقبرة حسبما رتّبها أمر 30 جويلية 1884 وحقوق الملكيّة للمجموعة الإسلاميّة ! ويكفينا الآن التّعبير عن الأسى للجهل التّام الذي أبدته هذه الإدارة الهامّة لأبسط قواعد القانون المحلّي.

فهل إجتهدت على الأقلّ في ترتيب إستشارة قانونيّة قبل المخاطرة بتكاليف الدّعوى ! وإنّها أرادت أن تقوم بكلّ شيء بسرعة وفي كنف السريّة، لماذا و ما الهدف من ذلك ؟ إنّ المستقبل كفيل ببيان ذلك.

وإنّ تحقيقا مسبقا كان يمكن أن ينير الإدارة حول الجانب المعنوي لهذا المشروع، ولا داعي لأن يكون المرء خبيرا كبيرا ليعرف بأنّ وضع البلديّة يدها على أكبر مقبرة بالمدينة سيثير إحتجاجا إجماعيّا للأهالي، بصفتهم شعبا مؤمنا وشديد التعلّق بتقاليده العريقة.

علاوة على ذلك، هل يمكن أن نتخيّل أنّ أفراد الطّريقة الشّاذلية الكبيرة التي ينتمي إليها ثلاثة أرباع سكّان مدينة تونس سيشهدون دون تأثّر عمليّة تسجيل زاويتهم الأمّ باسم مدينة تونس، هذه الزّاوية التي يرقد فيها الشّيخ سيدي بلحسن، سيّدهم الموقّر ؟

وكما نرى فإنّ التصرّف الطّائش الصّادر عن الإدارة البلديّة كان كفيلا بإثارة الإستنكار العام وبتهييج النّفوس، ومع ذلك لم تتدخّل الحكومة التّونسية لمنعه ! وفي المقابل، يبدو أنّ أحدا لم يطلب ترخيصها لتقديم مطلب التّسجيل، وإذا كان هذا الأمر صحيحا تصبح مسؤوليّة الأعوان الذين أقدموا على هذه المبادرة جدّ ثقيلة.

ولكن لا شيء كان يمنع الحكومة من التدخّل بعد ذلك، لأنّه لا يمكننا أن نصدّق لحظة أنّه لم تبلغ إلى علمها الصّدمة الإنفعاليّة التي أثارها في الوسط الإسلامي هذا التصرّف الفظّ الذي أقدمت عليه إدارة البلديّة.

آه، بالتّأكيد أنّ السيّد بلان Blanc الكاتب العام الذي قدم حديثا إلى البلاد لا يعرف بما فيه الكفاية طبيعة وأخلاق ومشاعر السكّان المسلمين، ومن الممكن أنّه لم يدرك مغزى الأحداث، ولكن ماذا يمكن أن نقول بخصوص كبار الموظّفين الأهالي المحيطين به ! أولئك يعرفون الإيمان المتقد لشعبنا والإجلال الذي يضمرونه للأموات، وهم يعرفون أنّه إضافة إلى الأفراد الأعزّاء الذين ينامون نومتهم الأخيرة بالزلاّج توجد بالنّسبة للأهالي المؤمنين قبور العلماء والأولياء الموقّرين. وقد تأمّلوا أكثر

من مرّة، دون شكّ، في ليالي الصّيف، في أعلى الهضبة آلاف الأنوار المنبعثة من القناديل المعلّقة فوق القبور والتي تسرجها ليلة الجمعة، أيدي الزّائرين التقيّة.

إنّ وزراءنا بالخصوص يعلمون أنّ الجماهير تصبح مرتابة كلّما تعلّق الأمر بإجراء يمسّ من قريب أو من بعيد بشعائرها الدّينية، ولا يمكن لهم أن يجهلوا أنّ نشر دعوى التّسجيل قد أثار إحتجاجا إجماعيّا، ومذّاك فلماذا لم يحرّكوا ساكنا ؟ لماذا لم يطلبوا من مجلس الوزراء قرارا إستعجاليّا بالتخلّي عن هذا الإجراء غير المعقول والصّائر إلى إخفاق أكيد ؟

إنّنا لا نعتقد بأنّ رأيهم كان سيُرفض لو بادروا بإبدائه.

وبما أنّ الحكومة لم تتّخذ أيّة مبادرة، فقد قرّرت المصلحة الطّوبوغرافيّة القيام بتحديد العقّار يوم 7 نوفمبر، فنشر حسب القانون، إعلان بالرّائد الرّسمي يوم 7 أكتوبر وألصقت معلّقات بالمدينة تعلم العموم بذلك. في الأثناء، إفتتح المجلس البلدي دورته يوم 3 نوفمبر فاغتنم النوّاب المسلمون هذه الفرصة لطلب بعض التّوضيحات بخصوص هذه المسألة، وبعد النّقاش وتبادل الرّأي قرّر المجلس سحب طلب التّسجيل. ولكن، وهذا أمر غريب، فإنّ عكس ذلك هو الذي ورد في البيان الملخّص للإجتماع والصّادر في الصّحافة وفي مقدّمتها " ***الدّيباش تونيزيان*** "***La Dépêche tunisienne***.

ولم يقع توجيه أيّ بلاغ للصّحافة العربيّة فظلّ السكّان الأهالي يجهلون القرار الهامّ الذي إتّخذه المجلس البلدي.

ولم يبلغ ذلك إلى علم النّاس إلاّ يوم الثّلاثاء صباحا على عين المكان. ومن الأكيد أنّ الجمع الذي تحوّل ذلك اليوم إلى الزلاّج كان سينسحب دون حادث لو لم يكثر بعضهم من الأخطاء.

وفي بادئة الأمر، وجد النّاس أبواب المقبرة مغلقة وأسوار السّياج يحرسها صفّ من أعوان الشّرطة، فما الدّاعي لمنع الدّخول، ولماذا هذا الإنتشار للقوّات ؟ ألم يكن من الأنسب لصالح النّظام والأمن بالشّارع ترك النّاس يدخلون بكلّ حريّة ؟

وبعد هذا، يصل مهندس القيس للقيام بعمليّة تحديد العقّار. فماذا جاء يفعل هذا العون ؟ لقد زعم البعض أنّ البلديّة كانت ستقوم بالتنازل بحضوره وفق ما يمليه القانون العقّاري، مسكين القانون العقّاري ! فهو مجهول إلى درجة أنّه يمكن أن نحمّله ما نريد دون عقاب ! ومع ذلك، فلا ينص أيّ واحد من بنوده على إجراء مماثل، بل أكثر من ذلك، فإنّ سحب الدّعوى لا يوجد أصلا في هذا التّشريع، ويحقّ للمحكمة بمفردها تقدير هل هناك ما يدعو لإثبات التّنازل المطلوب والتّصريح بشطب القضيّة المعروضة عليها من قِبل الطّالب.

وإذن، فلا يجب أن يقال لنا أنّ حضور مهندس القيس كان ضروريّا ! والحقيقة أنّ قرار التقيّد بتصويت المجلس البلدي لم يقع إتّخاذه إلاّ في آخر لحظة، فنسي بعضهم إعلام المصلحة الطوبوغرافيّة في الوقت المناسب.

إنّ كلّ هذا ينمّ عن خطىء كبير وتهاون أثيم، فلو تمّ تفادي إنتقال مهندس القيس وتُرك باب الزلاّج مفتوحا على مصراعيه، ثمّ لو أُستخدم أعوان الشّرطة في حفظ، الأمن بنهج سيدي البشير عوض تكليفهم بحراسة المقبرة كما لو كانت قصر الحكومة لتمّ بالتّأكيد تهدئة الخواطر التي هيّجتها الأساليب الجائرة لإدارة البلديّة، ولما كان هناك مجال للحزن على التّبعات المأسويّة للمواجهة بين الجمهور والبوليس أو ما يدعو للجوء إلى التدخّل المميت لعسكر زواوة الذين لم يطلقوا جميع الستين رصاصة في الهواء.

علي باش حانبة

Le Tunisien n°195

16 **نوفمبر** 1911

تعريب نور الدين الدقي

-63-

تونس والشّباب التّونسي

(1912)

(...) في فرنسا ثمّة من يريد الإيهام ، بواسطة بعض الحملات ذات الطّابع الإنسانوي المبالغ فيه، أنّ المثقّفين التّونسيين لا صلة لهم بإضطرابات 7 نوفمبر الماضي. ولكنّ الرّأي الآن مستقرّ في الإيالة، وجميع الصّحف المحليّة، مهما كانت الفروق السّياسية بينها، متّفقة على الإعتراف بأنّ هذه الحركة كان يمكن أن تكون أقلّ خطورة لو لم يقرّها سرّا أو جهرا أولئك الذين يعتبرون أنفسهم زعماء حزب الشّباب التّونسي.

فإذا كان الصّدام المذكور « إنفجارا » أهليّا فإنّه مع ذلك لم يتّخذ طابع مظاهرة دينيّة يقودها مسلمون للدّفاع عن مقبرتهم المنتهكة. وفعلا فإنّ جميع القادة يعرفون منذ أمد بعيد الهدف الحقيقي من التّسجيل وهو منع تعدّي الأجوار على المقبرة. مع أنّ هذا كان بالنّسبة للسكان السذج ذريعة ممتازة خطّط المنظّمون السّريون لإستغلالها.

وليس صحيحا أنّ هذه الإضطرابات إستهدفت الإيطاليّين دون غيرهم ذلك أنّها كانت معادية للأجانب وللمسيحيّين وعبارة المسيحي تستعمل هنا في معنى أعداء المسلمين وإليكم أحد الشّواهد : فقد قضّى أحد مراسلينا، -وهو من الثّقات-، وكان مستقرّا بإحدى القرى بالضّواحي التّونسية، ويقطن قرب مسجد، قضى ثلاث ليال ومسدّسه بيده وهو يسمع على بعد أمتار منه جمعا من الأهالي في هذا المكان القصى وغير المراقب يصرخون ويتحاثون ضدّ « الرومي ». فإن ساهمت الحرب الإيطاليّة التّركية في إثارة مشاعر العداء التي يكنّها أغلب المسلمين للإيطاليّين، وقد تكاثروا في الإيالة أيّما تكاثر، فهذا صحيح، ولكن أن تكون تلك الحرب السّبب الأوّل والرّئيسي لإضطرابات نوفمبر الأخيرة فكلاّ.

ولكي نقتنع يكفي أن نطّلع على ملف التّحقيق القضائي الذي فتحته وقرأت منه بعض الصّفحات ما يسمّى بالجريدة شبه الرّسمية للإقامة العامّة « لا ديباش تونيزيان »

ورغم أنّ الشكّ لم يكن واردا لدى المعتدين فإنّ عددا من مواطنينا سقطوا تحت ضربات العرب ولم يمكّنهم تأكيد صفتهم كفرنسيّين من النّجاة.

لا، إنّ الصّدام الذي نتحدّث عنه كان فعلا من تدبير أولئك الذين هم مثل السيّد الزاوش وعلي باش حانبة أرادوا أن يعطوا للإدارة التّونسية « التي تهابهم » دليلا على قوّتهم ونفوذهم، هل يعني ذلك أنّ أولئك السّادة وهم عثمانيو المذهب -إذ السيّد الوحيد الذي يعترفون به يوجد في القسطنطينيّة- كانوا يتوقون إلى تحريض تونس على العصيان وينوون تحقيق ثورة عارمة ؟ طبعا لا. فرغم أنّ البلاد التّونسية لا تتوفّر حاليّا إلاّ على حامية مشتّتة وضعيفة ، فإنّه من الصّعب الإقدام على حركة مثل هذه بل من المستحيل إنجاحها. إنّ الزاوش وباش حانبة ومن حولهما لم ينظروا إلى هدف بعيد كهذا، فهدفهم كان في غاية البساطة وهو : التصرّف بشكل يجعل الإقامة العامّة تعترف لهم بسلطة لا جدال فيها على الأهالي.

فلسبب واه نشب خلاف خطير وأصبح يهدّد بالإنتشار، وما إن تداخلوا فيه حتى رجعت الأمور إلى نصابها. فكانت النّتيجة أنّهم أصبحوا لدى إدارة المقيم، الرّجال الذين لا يمكن الإستغناء عن مساعدتهم لتوطيد الهدوء والرّاحة بالبلاد.

ويروق لنا الإعتقاد بأنّ لا الرّأي العام بفرنسا، الذي خدعته طويلا مظاهر الولاء الصّاخب لجماعة الشّباب التّونسي ولا السيّد آلابتيت على وجه الخصوص سينجوان من هذا الفخّ. ويتعيّن اليوم على الطّرف الأوّل والثّاني التثبّت من حقيقة مشاعر هذا الحزب المنبثق عن الأرستقراطيّة التّونسية القديمة والذي يطمح إلى شئ واحد ألا وهو إسترجاع هيبته وقوّته القديمة بمساعدة الإدارة الفرنسيّة. إنّنا نجد بدون شكّ بين هذه النّخبة المثقّفة بتونس العصريّة أناسا فعلت فرنسا حسنا بإعانتهم على التعلّم والإرتقاء. هؤلاء يخلصون لفرنسا وسيضلّون بكلّ تأكيد كذلك. ولكن إلى جانب هذه الأقليّة المحدودة النّجاعة يوجد القادة الذين ذكرنا أسماءهم آنفا، أولئك الرّجال هم أوّلا وقبل كلّ شئ مسلمون وعثمانيّون، ونحن نكرّر ذلك عن قصد، وفرنسا ليست بالنّسبة لهم سوى أمّة غازية ومسيطرة تفصلهم عنها أخلاقهم وصلاتهم الخاصّة وكذا مصالحهم ...

La Tunisie française

23 **جانفي** 1912

تعريب نور الدين الدقي

-64-

نظرة عامة في الرأي العام الفرنساوي

بعد حوادث 7 نوفمبر 1911

(1912)

كتب السيد علي باش حانبه مدير سياسة هذه الجريدة بعد عودته من الديار الباريسية ثلاث مقالات نشرتها شقيقتنا الفرنسوية صور فيها للقراء باحلى عبارة وابدع بيان ميل وانعطاف الامة الفرنسوية نحو المسلمين واثبت لهم بالبرهان القاطع فساد المزاعم التي يهذي بها دعاة النفور والشقاق لاسعار الفتنة واثارة الخلاف بين التونسيين والفرنسويين (...).

(...) وخدمة للحقيقة الناصعة رأينا ان ننشر تلك الفصول برمتها ليرى التونسيون ما رواه نابغتهم ببصيرته في فرنسا.

الفصل الأول: مضى شهران عن حدوث قلاقل الجلاز ومع ذلك فان الصحافة التي تنصب اشراك العداء للمسلمين ما زالت متمادية على استنباط التلفيقات والاكاذيب بتلك النوايا الخبيثة ترويعا للجالية الاوروبية وهي دائبة على متابعة تلك الحملة القلمية الشديدة ضد المسلمين عامة والثابتة التونسية خاصة ونحن لا يحزننا ذلك ابدا ما دمنا نعلم ان الفوائد النافعة لا تتأتي الا من التغلغل في القبيح.

فكلما اشتد علينا تحامل الخصوم كلما ازداد اصدقاؤنا اقترابا منا ولنا بينهم في هذه الايالة مخلصون كثيرون فهم يالون جهدا ولا يدخرون وسعا للقيام بفروض اخلاصهم لنا وهذه المساعدة الطيبة التي يوالوننا بها هي بمثابة مصادمة للعداء الذي يشهره علينا اولئك الخصوم ولذلك يحق لنا الجزم بان نغمات صحف القلاقل والهرج بتونس ليس لها اقل صدى في فرنسا لانهم ينظرون هناك للامور من اعلا واقرب مما ينظرون اليها هنا...

نحن نعلم ما تبطنه اقلام محرري التونزي فرنساز والمعمر وغيرهما من الاوراق التي تضرب على نغمة الشقاق من الشهوات النهمة. والمطامع المنكسفة والمساعي الانتخابية. كما نعلم ايضا ان فرنسا لم تؤسس سلطنة افريقيا الشمالية التي اكملت عقدها بضميمة مملكة المغرب الاقصي لتبعثرها بين يدي شرذمة من الساسة المغرضين المبغضين للعرب الذين لا يسعون الا في اعادة عهد الحكومات

السيادية في تونس ليجعلوا فيها العربي عبدا مملوكا فان مثل الخمسة عشر او العشرين مليونا من المسلمين الذين يوجدون تحت رعاية أو حماية فرنسا قد اصبح الشغل الشاغل لافكار رجال حكومة فرنسا وهم لا يرضون ابدا أن يوكلوه لاهواء بعض المستعمرين ولو كانوا من أعضاء الجمعيات الشورية او النيابات المالية... ذلك الذي لم يفهمه او يتعامى عن فهمه دوكارنيار وتريدون!

دعنا منهما ولنترك لهما الحرية التامة ان يفعلا ما يشاءان لان مساعيهما لا تكون الا كعاصفة تمر على كاس من الماء أما نحن فانه لم يبق لنا شك في سلامة مقاصد الحكومة الفرنساوية خصوصا وقد اتفقت كلمة القوم على تعميم سياسة التشريك بين الافرنسيين ومسلمي شمال افريقيا واصبح الفكر العام الفرنساوي مهتما بصورة جلية بالمسائل الافريقية ويكفي لمن يريد ان يحصل له الايقان بذلك ان يمربصره على الصحافة الباريزية بل وحتى صحف الولايات.

فقد وجد تيارانعطاف دفع ارقى الناشئين في الامة الفرنساوية الى التقرب من الامم الاسلامية ومن يحادث رجال الحكومة او الصحافيين او حملة الاقلام او المشتغلين بالفنون المستظرفة او اساتذة الكليات فانه يرى في شخص هؤلاء مرامي فرنسا وسمو مقاصدها.

أما عدد الذين يهتمون من بين هؤلاء بالمسائل الاستعمارية فانه يزداد كل يوم وهو ما اثر في ايام اقامتي بالعاصمة الفرنسوية ولذلك رأيت من المفيد ان ابث هذه المشاهدات بين اصدقائي ومواطني.

وزيادة على ما تقدم فقد حدثت في الايام الاخيرة وقائع مدققة تبرهن على تزايد الاهتمام الذي يرى في النوادي العالية في كل شأن يتعلق بمآل أهالي المستعمرات واول حادث اذكره من هذا القبيل هو فوز صديقنا المحترم مسيو البان روزي فقد وافقته لجنة الامور الخارجية على افكاره بحيث لم تجد الوثوق بالسلطة الادارية المخولة لمتصرفي الجزائر الا لمدة ستة أشهر فقط وبذلك اعتبر المشروع الذي عرضه هذا النائب المحترم (المتعلق بحذف تلك السلطة الادارية) من اللوازم الضرورية التي حان وقتها حتى انهم وضعوه في المكان اللائق به من برنامج ابحاث الجلسات المقبلة التي ستنعقد في البرلمان.

توجد هناك مسألة أخرى يسمونها الحرية الجزائرية الغرض منها منح الجزائر الحرية الادارية (اي عدم المركزية) وذلك يقضى تخويل هذه المستعمرة جزءا من حرية التصرف في ادارة مشروعاتها الاقتصادية وبهذه المناسبة لوحظ سواء في الصحف او النوادي البرلمانية اهتمام كبير بالمسألة الوطنية (أي حقوق العرب)

نعم هم يودون ان يمنح معمروالجزائرامتيازات ضرورية ولكن بشرط عدم حرمان المسلمين من التمتع بذلك ايضا ولذلك وجب أن يجعلوا لهم اداة تمثلهم تمثيلا حقيقيا في الجهات النيابية. وصفوة القول هل يعقب تلك الخطب التى القت على منبر الخطابة في البرلمان الفرنساوي على اختلاف مواضعها أثناء المناقشة في الميزانية الاستعمارية اقل شك في عزم البرلمان على سلوك سياسة استعمارية معينة. وبالنظر لهذه الأسباب ولكوني وجدت مدة بضع اسابيع في النوادي الفرنساوية فاني اقول لمواطني كونوا مطمئنين.

افتتحت مقالاتي هذه بالفصل السابق وقد ضمنته ما حصل لي من التأثيرات في سياحتي الاخيرة بفرنسا وبينت المكانة التي بلغت اليها المسائل الوطنية بين المسائل الهامة التي تشغل افكار رجال حكومة فرنسا ولم يبق لي الان سوى ان اتكلم عن تأثير الحرب التركية الايطالية في الفكر العام هناك ولا اعني بذلك فكرة الصحافة... التى لا يجهلها احد منا وانما فكرة الامة الفرنساوية التي لم تلفت انعطافها قط نحو الايطاليين.

ان اعتداء ايطاليا الجافي الذي كانت تشتغل باعداده تحت ستار الظل وتظاهرها بالصداقة الكاذبة لتركيا قد لطمت به فكرة العدالة والنزاهة العالية التي للامة الفرنسوية. فقد وافى الايطاليين دور افتخار كاذب بانتصار موهوم اضحك عليهم شعبا قرا على شاعر كبير -**ان من ينتصر بدون خطر يغلب بدون فخار**- ثم تلى دور الضحك دور الانكساف والغضب لما بدأت للناس قاطبة تلك الفضائع التي تصطك منها الاسنان التي ارتكبها **ذلك الجيش المنهور! في ساحة غزواته!** ومن حسن بختـه ان التقى في طريقه ببعض مكاتبي الجرائد الشجعان الصادقين فاماطوا اللثام بأقلام ترتجف حنقا وغيضا من ذبح العجز والنساء والاطفال والأبرياء. فقد وضعت الالة الفتغرافية وهي ذلك الشاهد العدل الذي لا يقدح فيه امام اعين الجمهور المروع صورا مزعجة مخيفة وبذلك صاراولئك الذين كانوا لاسباب خصوصية ينعطفون على الاخت اللاتينية يشفقون عليها...

ومن ذلك العهد لم يحصل ما يبدد تلك السحب الكثيفة التي المت بالحملة الايطالية وفعلا فان الايام تتابع وتتشابه والغزاة الفاتحون الذين يبلغ عددهم 130 000 مقاتل لم يزالوا على حالة الدفاع ولم تكفهم مدة ثلاثة اشهر طوال لتعبئة السير الى الامام!

فهم يدوسون الارض من غير تحرك بمدافعهم الكبيرة والصغيرة ومستودع ذخائرهم لا يفنى ولا يفكرون ابدا في التموين ولديهم اسطول قوي في حركاته يأتيهم بكل ما يعتازون ولهم طيارات تحلق في جو طرابلس الجميل.

فما هي يا ترى القوة التي اعدت وراء الخنادق الطليانية من الضفة الثانية تلك القوة العتيدة هي عبارة عن 3 000 جندي تركي يكتنفون 25 000 - أو 30 000 عربي متظافرين على الدفاع عن وطنهم ضد الهاجمين بزاد قليل ولباس خفيف يرقبون هجوم العدو.

استغفر الله بل هم يدعونه في كل أونة ويستفزونه الى الهجوم بمناوشات صغيرة يهاجمون بها معاقله وحصونه ومع ذلك فليس لديهم مدافع ولا رشاشات ولا طيارات ولا سيارات سوى البنادق والخرطوش!

لكن يظهر ان ذلك يكفيهم فانهم قد بدءوا يدهشون العالم ببسالتهم واخذوا يكتسبون انعطاف الامم وقد احرزوا على ذلك في فرنسا فان الشعب الافرنسي اصبح معجبا بشجاعتهم ومقدارا بفكرتهم في تضحية النفس في سبيل انقاذ الوطن العزيز. هذه هي الحالة العمومية التي يشاهدها الانسان في فرنسا وهي وحدها تكفي لتهدئة روعنا وتسلية قلوبنا المنكسرة بل هناك اكثر من ذلك، هناك نخبة من كبار رجال الحكومة والكتاب والمتفننين المشهورين الذين يعرفون المسلمين وعاشروهم ولا يقدرون ان يتناسوا ان لفرنسا ملايين كثيرة منهم في حضانتها ولهم علم واسع بقوة الوحدة التي تجمع كافة مسلمي العالم ويشعرون بتألمنا من هذه الحرب الظالمة ويحسون بالاوجاع التي تكلم قلوبنا كلما سمعنا اجتماع كلمة الصحافة الفرنسوية على الترنم بمدح بسالة الجيش الطلياني! بينما هي تشتم وتذم اخواننا الاتراك والطرابلسيين عند ذلك تثور نفوسهم ويتسابقون الى المزدحم للاصداع بصوت الاحتجاج الشديد.

اننا نعد ذلك منهم افضل انتقام لنا واحسن تسلية لقلوبنا كما نعده ايضا انتصارا للفكرة الفرنسوية الحقيقية وهي الفكرة التي نشأنا عليها والفناها فوق تخوت المدارس والكليات ونقرؤها في تحارير كبار المفكرين والشعراء وليس لنا الآن الا اسداء فائق امتناننا لسائر صغار الكتاب واكبر حملة الاقلام الذين يمدون الينا يد الاخاء والمساعدة.

الفصل الثالث: قدم لنا الايطاليون برهانا شافيا منذ نشبت الحرب الحاضرة على انه ليس من مناقبهم الوطنية التواضع والاحتشام فان هؤلاء الابناء الذين خشنتهم الطبيعة لهم فوق ذلك طلبات خارقة للعادة كانه لم يكفهم الحياد الرقيق الذي تحابيهم به الحكومات الاوروبية بل يودون ان يروا كل المعمور مظاهرا لهم

ويستفاد من ذلك انهم يتكلون على قوة الدول لاخضاع الاتراك اكثر مما يعتمدون على اسلحتهم!

ومع ذلك فكم كان الفرق بعيدا بين اعمال ووسائل كل من الفريقين المتحاربين. فإنه لا يوجد ابدا في تواريخ الحروب العصرية ان امة من الامم ساعدتها المقادير والظروف اكثر ما ساعدت ايطاليا الان في حملتها على طرابلس الغرب. فاسطولها العتيد ينتقل بكل اطمئنان وقد سهل لها من اول وهلة انزال عساكرها بسهولة في طرابلس الخالية من الحصون والعساكر ومن ذلك الحين صارت طرابلس منعزلة عن السلطنة العثمانية وليست فيها حامية تدافع عنها سوى 000 5 جندي موزعين على مراكز تلك الولاية الشاسعة المتنائية الاطراف وليس لتركيا ان تفكر ولو برهة في استخدام اسطولها لارسال المدد والذخائر الى ساحات القتال وهو لم يزل في دور الطفولية وذلك عكس ايطاليا المطلقة اليدين في البحار وهي ليس بينها وبين طرابلس سوى بضع ساعات فانها باشرت بكل راحة واطمئنان نقل رجالها وذخائرها الى المناطق التي احتلتها وهي تحمل اليها كلما يحتاج اليه عساكرها من المؤن والذخائر بكل انتظام وكان ذلك احرى ان يزيد في قوة اطمئنانها بنفسها لكن بالرغم من ذلك ظهر ان كل هذه المساعدات لم تؤثر شيئا لما سمعنا ما تطنّ به صحافتها من اللغط والهذيان بدعوى خرق تونس للحياد بقصد جر المنفعة للأتراك!

وفعلا فإنه لا يمض يوم من وقت انتشاب الحرب بدون ان تنشر فيه الصحافة الطليانية احتجاجا شديدا بهذا المعنى وهنا ينبغي ان نقول أنها مساقة الى ذلك بعامل الاندفاع الذي تحركها به الجالية الايطالية بتونس ، فإن أفراد هذه الجالية قد سرى في نفوسهم احساس وطني محترم لكنهم قد غلوا فيه غلوا كبيرا حتى صاروا كلهم اعوانا اخباريين ومكاتبي صحف بحيث كلما ابصروا عثمانيا ينزل في احدى موانينا الا ويلاقي بعض الايطاليين يتعقبه ويراقب حركاته واعماله واذا مر من احدى مدن الجنوب اوشي به كضابط عثماني يحاول المرور الى طرابلس واذا اشعروا بسفر قافلة من بن قردان ابرقوا بخبرها في الحين الى مراجعهم ذاكرين تفاصيل تشكيلها ومعددين اصناف البضائع التي تحملها حتى اصبحت هذه الحوادث العادية منصبغة في مخيلة مواطنينا الايطاليين بصبغة الحوادث السياسية الكبرى فتارة تسمع البعض ينادي بان هذا العمل ينافي قواعد الحياد والاخرون يندون بالحكومة ويقولون هذا السلوك الواقع من طرف فرنسا مناف للوداد ولكن لا يوجد واحد منهم يتعرض للعدالة ولا للقانون.

على ان الحكومة كثيرا ما ذكرتهم بطرف خفي بما تنشره في الصحف بما تقتضيه قواعد الحياد حسبما يستفاد من القانون العام خصوصا الاتفاق المنعقد في لاهاي لكنها بالرغم من ذلك فانها لا تستطيع اقناع افكار هؤلاء المتطرفين الذين اضلهم التحامل عن السبل.

مع انه لو روعيت قواعد الحياد بشدة فانه لا يمكن قانونا منع العثمانيين من حرية المرور بالايالة التونسية كما ان قانون الحياد لا يسمح ابدا بالتحجير على ضباط الاتراك من اجتياز الحدود ما داموا لا يعبرونها في جموع مسلحة، أما مرور القوافل فهل يمكن ان تلزم تونس تعطيل تجارتها مع طرابلس كي تساعد الايطاليين على تجويع الجيش العثماني هذا ما يطلبه من الفرنسويين اخوانهم اللتينيون الظرفاء! ينبغي للإنسان ان يغشي بصره التحامل حتى لا يرى ما في هذا الاقتراح من المخالفة للقانون (لانه لا يوجد من يفكر في القانون في ساعات الاضطراب) واستحالة وقوعه بالفعل.

فإنهم يطلبون من فرنسا ان تضحى بنفس مصالحها وتشاركها فعلا في الحرب بقطع طريق التموين عن الجيش العثماني وهوامرلم يتمكن الايطاليون من الوصول اليه رغما عن تكرار رمي زواره بقنابل الاسطول. آه كم نحن بعيدون عن الحياد الحقيقي!

يطالبنا الايطاليون بمنع التموين عن الطرابلسيين من جهة الحدود ومع ذلك لا يرون من جهتهم ادني مانع من تموين جيشهم المهاجم من الايالة التونسية ومن كان في شك من ذلك فما عليه الا ان يطلع على البيانات الآتية التي ننقلها عن جريدة الدبيش تونزيان الصادرة في يوم الاحد 14جانفي 1912، ففي يوم 26 ديسامبر شحن الى طرابلس على متن باخرة التل 1347 بالة قرينه وشحن ايضا على الباخرة نفسها يوم 3 جانفي 1143 بالة فرينه و 000 1 شوال قصيبة وشحن يوم الثلاثاء نفسه على متن الباخرة تينير2460 كيلو شكلاطة و 5549 كيلو لحوم واسماك مقددة وذلك عدى ما وسق من التن والشراب والسردين والبقول المجففة وارسل من مدينة صفاقس بعنوان بنك ديرومه الى طرابلس 150 طن شعير عدى البقول والزيت.

يوجد وسق آخر جدير بالذكر وهو شحن الابل فبينما كانت قوافل الحدود تجتاز البرية فانهم كانوا يوسقون الابل من صفاقس علي البواخر واكبر متول لتوريد هذه الصنف صيرفي يهودي بمدينة طرابلس فقد وسق منه في 27 ديسمبر على وابور طلياني 24 بعيرا وفي 4 جانفي وسق ايضا على متن باخرتين المانيتين 532 - ...

وبالقياس على الوسق الذي وقع من هذا الصنف في أوائل جانفي الماضي يمكننا ان نقدر اهمية مشاركة التجارة التونسية في تموين العساكر الطليانية بطرابلس. ليس هذا كل ما وسق من هذا الصنف بل لدينا افادات صحيحة تلقيناها من اوثق المصادر بحيث نستطيع ان نعتمد عليها ونؤكد بأن الايطاليين تمكنوا من وسق نحو 000 4 بعير من الايالة.

وبهذه المناسبة نلاحظ بأن التجارة في هذا الصنف مضرة بمصالح الوطنيين وبالفلاحة الاهلية وقد حان الوقت لمنع تصدير هذا الحيوان الذي يعد من اللوازم الضرورية للفلاحة التونسية، والآن لم يبق لنا سوى ان نلح لوجه اخير من اوجه مسالة الحياد المدققة الذي لم يفطن له اغلب الكتاب الايطاليين فانه يظهر لنا انهم ذهلوا ان فرنسا هي حكومة اسلامية لها في افريقيا نحو سبعة ملايين بين رعايا ومحميين وهي يجب عليها ان تراعي عواطفهم وتلاحظ احساساتهم.

ولا أظن انه يوجد انسان يجهل ان اعتداء ايطاليا على تركيا قد اثار غضب كافة العالم الاسلامي وان عرب الجزائر وتونس يشاطرون اخوانهم في هذا الشعور والواجب على فرنسا ان لا تزيد في احزانهم اذا اتخذت لها موقفا ينافي الاعتدال بحيث تجعلهم يعتقدون انها تمد ايطاليا باعانة فعلية بل الواجب عليها ان تتوقى في ذلك ما ارتكبته الصحافة الفرنساوية فانها قد بالغت في أيلام عواطفهم بما تبديه من مظاهر الانعطاف نحو ايطاليا.

فجدير بالحكومة ان تقلع عن هذه الخطة وتتخذ لها سياسة ملائمة للعدالة والانصاف بدون التفات لما يدور حولها من اللغط والاندفاع.

علي باش حانبه

التونسي عدد 59

18 **فيفري** 1912

-65-

السّياسة الإستعماريّة

(1912)

إنتهز مسيو جوريس الزّعيم الإشتراكي في باريس فرصة عرض المسائل التّونسية على البرلمان الفرنساوي فألقى هناك خطابا نفيسا إنتقد فيه السّياسة الإستعماريّة إنتقادا مرّا يحلو للمستنصفين.

ولمّا كان هذا الخطاب البليغ مطابقا للحالة الجارية في تونس فإنّنا بادرنا لنشره كي يعلم التّونسيون أنّه يوجد بين أعضاء الأمّة الفرنسويّة عقلاء منصفون يثارون لهم من أولئك القساوسة السّياسيين نصه.

سادتي -قرأت في بعض الجرائد المعتبرة بمناسبة الخطاب الذي فاه به جناب المقيم العام بشأن سياسة فرنسا الإستعماريّة : أنّ الإشتراكيّين يناقضون مباديهم تناقضا غريبا بما يأتيه أصدقائهم مثل لقروزلير. وشارل ديما بالرّغم من مقاومتهم لسياسة الإستعمار والمستعمرات.

لكن مهما كان إعتبار هذه الجرائد المعترضة فإنّي لا أرى في ذلك غير سخرية باردة (حسن حسن في أقصى الشّمال) نعم نحن معارضون لأساليب الشدّة والتسلّط وسنكون كذلك إلى الأبد.

إنّنا جازمون بأنّ المدنيّة الأروبيّة يمكنها أن تنفذ إلى قارتيْ إفريقيا وآسيا إذا كان رائدها الأنانة والإنصاف والتعقّل بدون إحتياج لإرتكاب الشدّة ولا إزهاق الدّماء أو إفتكاك ما للغير.

ولمّا كنّا معارضين لسياسة وضع اليد القاسية أو الفتح فإنّنا نرى من واجبنا أن نحمي بقدر الإستطاعة الأمم المحكومة « إذا وقع الأمر ونزل » من التّمادي معها على سياسة الشدّة والظّلم (حسن حسن في أقصى الشّمال). وبهذا القصد نتداخل دائما ونطالب من غير إنفكاك مراقبة البرلمان لكلّ ما يجري في المستعمرات وإنّي آسف إذا سمحتم لي أن أقول أنّ قوّة هذه المراقبة الأدبيّة وتأثيرها الفعلي ينقصان أحيانا بارتكاب البعض منّا لما ينافي ذلك من الفضائح والتعديات « تصفيق إستحسان ».

وأنا لم آت إلى هنا لعرض شكاية خصوصيّة كما يعلم المجلس وإنّما لأستميحكم بأن أقول بعد البيانات التي عرضت وبعد الكلمات التي فاه بها جناب المقيم بكلّ تحرّز : إنّه يسوءنا جدّا أن يتداخل ثلاثة من السّبعة الذين كانوا تعيّنوا لتقرير الميزانيّة التّونسية في شؤونها للحصول على بعض الفوائد الإقتصاديّة !!!

عندما أشاهد منحة القلعة الجرداء. تلك المنحة التي طرح جناب المقيم العام مسؤوليّتها عن كاهله. تلك المنحة المنافية للقوانين المخوّلة في عهد الإضطراب بدون إشهار ولا مزايدة. تلك المنحة المتممة بمخادعة المبادل وسلب الوطنيّين أرى من أكدارنا مشاركة أحد نوّاب الأمّة في هذا العمل خصوصا الذين أوكل لعهدتهم تحرير التّقرير.

وزيادة على ذلك فإنّه يشقّ على القوّة الأدبيّة التي يجب أن تكتسي بها قراراتنا كما يشقّ أيضا على الحماية التي تعهدنا بها للوطنيّين أن يكون للرّجل الذي ينتدبه البرلمان لتحرير تقرير الإستقراض علاقة إنتفاع يجزا منه.

لقروزلبير 14.000.000 فرنك !

الخطيب –هل تعلمون سادتي كم يكون لهذا التّواطي وقلّة التبصّر من سوء التّأثير ؟ فإنّهما يساعدان الذين يتعاطون أسوء الأعمال خارج البرلمان بإستعمال الطّريقة القديمة وهي إشغال الأفكار وإلقاء المسؤوليّة على عاتق البرلمان.

فقد رأيتم منذ أشهر بمناسبة القضيّة التي أفاض لكم القول فيها جناب المقيم العام تلك الحملة القلمية وتلك الطّرق التي يستعملونها !

ورأيتم أيضا ذلك المستعمر الذي حاول إغتصاب حقوق آلاف من الوطنيّين وهو يلتفت نحو الرّأي العام بعد أن أحسّ بإخفاق مساعيه قائلا : إنّ عرقلة أعمالي من خزعبلات البرلمانيّين فهم يريدون جعلي أضحية للتّفكير حتى يحوّلوا بذلك أنظار الأمّة عن مساويهم وتواطيهم على سلب أموال الغير وهي وشاية من مسيو كوتياس بأعمال هؤلاء البرلمانيّين ولذلك يجب أيّها السّادة أن لا يوجد أدنى سعي في البرلمان أو أمام الوطن لتحويل الأنظار عن الأمور المقصودة.

إنّ فضائع كوتياس لا تنقص أبدا من مسؤوليّة بعض البرلمانيّين ولا يجوز إستخدام مسؤوليّة أعضاء البرلمان مهما كانت في سبيل المساعي القبيحة التي أذعتها بينكم الآن.

ولذا أقول أنّه يجدر أن تكون سلطة مراقبة البرلمان تامة كاملة وأشدّ برهان على تحتّم وضع هذه المراقبة القضيّة التي تفاوض فيها المجلس فإنّ الإنسان يرى من خلالها وهن الضّمانات التي تحمي اليوم حقوق الوطنيّين.

قيل لنا أنّهم سيعرضون هذه القضيّة من جديد على القضاء وأنا لا تهمّني منها الوجهة القضائيّة. وحينما تنشر هذه القضيّة تنكشف منها مسؤوليّة سياسيّة. إذ ينبغي لنا أن نعرف ما هي المؤثّرات وما هو الضّعف الذين ألجئا السّفارة العامة بتونس سنة 1904 للتّصديق على إتّفاقيات مخالفة للقانون.

ومن الغريب أنّ تلك الإتّفاقات نتج عنها ما يخوّل لمن كان يحاول أن يسلب الوفاء من الأهالي بشبهة حق في المطالبة بتعويضات ماليّة.

قلت أنّ هذه القضيّة لا تهمّني من الوجهة القضائيّة بل تهمّني منها وجهة أخرى. وبودّي أن أقتصر بعد كلّ ما قيل على هذه الوجهة كي أستخرج منها نتائج عموميّة وأشخّص لكم سياسة السّلب والظّلم التي ربّما ضحّت بمصالح الوطنيّين إذا لم نتداخل بشدّة.

كيف يمكن تلخيص هذه القضيّة ؟
هي في الأصل بسيطة جدّا بالرّغم من إشتباك جزئيّاتها وهي إحدى نتائج الأزمة التي حصلت في تونس في الإبّان التي كانت تنتقل فيه من دائرة التّقاليد القديمة إلى دائرة التّنظيم والتّقنين التي أوجدها الإحتلال واستفاد منها بعض الماهرين.

في سنة 1731 وهب أحد البايات هنشيرا لبعض المعتقدين (بفتح التاء) أي من عهد 180 سنة فهل كانت يا ترى هذه الإهابة بصفة ملك أروبي عصري ؟ وهل وقع ذلك طبق القانون المدني الموروث عن الشّريعة الرّومانية ؟

كلاّ بل أعطى الباي ذلك حسب نظام البيئة والحالة الإجتماعيّة التي حصلت فيها الهبة.

أعطى الباي تلك الهبة لذلك الشّيخ حينما كلّفه بتوطيد الأمن بين القبائل التي كانت تتنازع المنافع المشتركة في تلك الأراضي.

وألزمه مقابل تخويله حقّ إستخلاص الزّكاة بأن تؤسّس للوطنيّين المقيمين هناك وللفقراء والمرضى مشروع إسعاف ديني بحيث أن ما منحه إيّاه كان بمثابة ملك مثقل بكافّة الإلتزامات التّقليدية الإسلاميّة والإحترام اللاّزم لحقّ التمتّع والتصرّف المشترك الذي للوطنيّين.

بينما كان أربعة آلاف من الوطنيّين يعيشون على تلك الأرض من سنة 1731 تحت نظام الشّريعة الإسلاميّة وسلطة حكومة البايات المستبدّة إمّا بزراعة قطع منها أو بالإنتفاع منها برعي الحيوان بدون مضايقة أو مشاغبة فإنّه يكون من الغريب أن تتداخل فرنسا بعد إنتصاب الحماية وهي تصرح للوطنيّين بأنّ الباعث على تداخلها هو حمايتهم من إضطهاد رؤسائهم ثمّ هي تترك في تلك الدّقيقة نفسها أناسا يحاولون جعل الضّمانة الإسلاميّة التّقليدية أداة نهب فرنسا.

هذه هي القضيّة سادتي ولا يوجد شيء سواها وهي دليل أيضا على أعمال الذين يوجدون ورثة حقيقيّين أو مفتعلين « وإن كان ذلك لا يهمّنا » للولي صاحب هذا العقّار الكبير المشتمل على 65000 هكتار.

إنّ الدّليل على أنّهم لم يتمكّنوا من شراء العقّار إلاّ بنفس الشّروط التي إنتقل وملك بها منذ قرون هو تفاهة ثمن الإبتياع بحيث يمكن للإنسان أن يخلص بإنزال أو ريع سنوي برأس مال قدره 32.000 فرنك وهذا هو ثمن شراء 65.000 إكتار.

التّونسي عدد 67

18 **فيفري** 1912

-66-

مقاطعة الوطنيين للترام

(1912)

أجمع المسلمون من سكان العاصمة على مقاطعة الترنفاي الكهربائي فبدأوا بها صبيحة يوم الخميس الماضي 28 صفر 1329 (8 فيفري 1912) وبعد زوال ذلك اليوم انقطع المسلمون إنقطاعا تاما عن الركوب وهم لا يزالون مستمرين على ذلك إلى هذا اليوم إنفجر بركان هذه المقاطعة فجأة فقابله المسلمون بالموافقة والاستحسان وهم السواد الأعظم من الركاب.

فما هي الأسباب الباعثة على ذلك يا ترى؟ هذا ما كنا نتساءل عنه ونسعى للإطلاع عليه ومحادثة كافة الطبقات لنلم بشكوى الأمة من أعمال الشركة حتى نعلنها للعموم.

وقبل الإفاضة في هذه المسألة ينبغي لنا أن نعرض عن الدسائس الخبيثة التي ينفثها أعداء العرب لتشويه سمعة هذه المقاطعة الصامتة وهي فئة معلومة ليست في العير ولا في النفير تتمنى أن ترمي كل مظاهرة إسلامية بصبغة دينية كي تؤول وقوعها بمضادة الأجانب وتفهيمهم أنهم هم المعنيون منها بالذات.

ذلك هو السلاح المفلول الذي يحاربنا به أخصامنا كلما نهض المسلمون للمطالبة بحقوقهم أوسعوا في أمر يؤول إلى تحسين حالتهم المادية والأدبيّة ولذلك فإننا نهزأ بما يقولون. فقد عدلنا منذ زمن عن إقناع أشياع سياسة التسلط والإمتلاك بسلامة مقاصدنا فنحن نعمل لما فيه صالحنا وندعهم في طغيانهم يعمهون.

(...) كان المسلمون يتأففون ويتألمون من سلوك الشركة معهم وهي لا تعير جانبهم أقل إلتفات، وأشد ما يشكونه منها سرعة سير المركبات على الطرق الضيقة الآهلة بالمسلمين بل إن بعض العربات كانت تسير في هذه الطرق سيرا متناهيا حتى أودى ذلك بحياة الكثيرين منهم كل ذلك كان يجري علنا والشركة لا يعنيها غضبهم أو رضاهم، ليس هذا كل ما يشكوه المسلمون من هذه الشركة بل كانوا أيضا يشكون سوء معاملة العمال الأجانب الذين يباشرون الركاب وهي لا تعاملهم إلا بالإغضاء والسكوت..

ولا يخفى أن اكثر هؤلاء العمال من الإيطاليين فمن حين نشوب الحرب الإيطالية الطرابلسية صاروا يقلقون الركاب المسلمين ويعاملونهم بفظاظة متناهية حتى شوهد كثير من أولئك السيسيليين أو الكلا بريين يغيظون الأمة ويجرحون عواطفها بالأقوال المؤلمة والأعمال السيئة فكانت هذه الفظاظة المتناهية باعثا قويا على ظهور التأثير العام لدى كافة الطبقات الإسلامية.

هذه الوقائع هي التي استنفذت صبر المسلمين حتى طفح الكيل بحادث قتل ذلك الغلام الوطني في واقعة يوم 8 الجاري 21 صفر 1329 فإنهم اعتقدوا بنية سليمة ان السائق الطلياني قتله عن إصرار وعمد فكان ذلك آخر ثمالة في الكأس.

التونسي عدد 66

11 **فيفري** 1912

-67-

المقاطعة وخواطري

(1912)

خطر لي منذ زمن بعيد أنّ شركة الترمواي تعبث بحقوق الأهالي ولا ترى موجبا لمراعاة مصالحهم فلا تكتب إعلانا مثلا ولا عنوانا بلغتهم ولا تكلّف سائقا ولا قابضا باحترامهم أو على الأقلّ بمراعاة العاجز منهم. وظهر لي أنّ عدم الإقبال على عرباتها واجب ولكن ذلك لم يخرج من ضميري لعلمي إنّه من المستحيلات لأنّ الأمم الحيّة التي تعرف حقيقة الحرب الإقتصاديّة وتأثير المقاطعة لم تقدر ولم تتوفّق لمقاطعة التّرمواي لكثرة إحتياجهم إليه بحيث لم تسبق مقاطعة ذلك في العالم أجمع.

ولمّا قتل من قتل منّا وقال النّاس أنّ الشّركة جعلت ثمن المسلم ستمائة فرنك تعجّبت وحوقلت وبقيت أتوقّع إنفجارا في الخواطر وحملة من المنصفين الذين يناضلون عن حقوق بني الإنسان ولكنّني بعد قليل وددت لو أنّ كلّ مسلم قتله خدمة الشّركة نالت عائلته ذلك الثّمن لأنّي رأيت الشّركة كلّما أحدث سائقوها حادثا مرعبا إلاّ وقامت مدافعة عنه لدى الحكومة فتقيم الشّهادات وتناضل إلى الحكم بالبراءة فلا القتيل ولا ثمنه. ولمّا رأيت ذلك قلت لابدّ من ظهور يوم يضجر فيه التّونسيّون فينتقمون لأنفسهم من الشّركة بالشّكاية إلى المصادر العالية وأصحاب الحلّ والعقد غير أنّني سمعت أخيرا أنّهم أعرضوا عن الشّكاية إلى المخلوق وشكوا أمرهم وظلامتهم إلى خالقهم ثمّ إلى أنفسهم فتركوا الشّركة وعرباتها وساروا على عرباتهم الطّبيعيّة كذي قبل وارتاحوا من عناء الإحتقار وذلّ الإستصغار. فعملت على شاكلتهم ونسجت على منوالهم فوجدت في ذلك فوائد جمّة. وجدت ثلاثين صانتيما تتوفّر في جيبي كلّ يوم. وجدت رياضة بدنيّة كنت محتاجا لها. وجدت نشاطا وحزما كنت محروما منهما. فحمدت اللّه وشكرت الشّركة على سوء معاملتها نحونا التي جرّت إلينا هاته الخيرات. توفير مال واكتساب صحّة ونشاط وحزم.

في رأيي أنّ شركة الترمواي الآن ترى عدم إجابة مطالبنا لأنّها تحكم بأنّ جامعتنا لا تلبث أن تنحلّ فتفشل وتذهب ريحنا ويخرق بعضنا القاعدة التي إتّخذها الجميع فتستفيد هي من وراء ذلك وتضطهدنا بل وفي قدرتها أن تطردنا إذا أردنا الرّكوب وتقهرنا عوض أن نقهرها.

ولا تنوي أنّنا نستمر ونثابر إلى أن تستجاب دعوتنا وإلاّ فلا حاجة لنا بما نتعوّد عليه ولا يمكن أن يلزمنا أحد بفعله أو تركه لأنّه شيء متعلّق بالذّات والشّخص ولكنّني أودّ لو تتحوّل الشّركة عن هذه الفكرة فكرة المكابرة وتعترف بأنّ مطالبنا جديرة بالإجابة لا سيّما وأنّها تحقّقت الآن أنّ سبعة أعشار مداخيلها من جيوبنا وهي شركة تجاريّة دأبها الخضوع لحرفائها الذين ملأوا خزائنها من أموالهم فنشكرها إذن ونزيد في إعتبارها والإقبال على عرباتها.

عقيدتي. لمّا أجمع المسلمون ببلدنا على هاته المقاطعة وجمعوا كلمتهم عليها وعاهدوا اللّه ورسوله على الإلمام والإتّحاد فإنّي أعتقد أنّ من خالفهم فقد حاول تفريق كلمة المسلمين وتشتيت جمعهم ونبذ كلام اللّه ولم يكترث بحديث نبيه فقد قال الله إنّما المؤمنون إخوة وقال عليه الصّلاة والسّلام المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص شدّ بعضه بعضا.

عزمت على معاضدة إخواني المسلمين وترك حبل التّرموای على غاربه فلا أقترب منه لأنّي إذا إقتربت منه ترتعد فرائصي إلاّ إذا أجيبت مطلبنا أو قرّر الجميع رفع المقاطعة وإن امتطته رجلي قبل ذلك فجزاءها القطع.

محمّد العبدلي

التونسي عدد 68

4 **مارس** 1912

-68-

أفكـــار وآراء

(1912)

كتب مسيو اميل بروسي نائب الجزائر في البرلمان الفرنسوي في الأيّام الأخيرة فصلا في جريدة لكسيون زعم فيه أنّه تمكّن بواسطة البحث والتّنقيب من الإطّلاع على أخلاق وخصائر مسلمي إفريقيا الشّمالية ولكي يبيّن لنا رأيه الجديد الذي لم يكن منتظرا قال أنّه له معرفة جيّدة بأحوال تلك الأمم وأنّه لم يبق ما يخفي عنه في لغتها.

ونحن نهنّيه على ذلك مهما يخالجنا من الشك في قيمة معلوماته ومصادر آرائه لأنّ كلّ النّاس يعلمون أنّه لا يوجد في الجزائر غير الطّبقات المنحطّة وأصحاب الطّرق وهم لا يقدرون أن يفصحوا عن أفكارهم بدون ما مشقّة وعليه فلا فائدة له بمعرفة اللّغة العربيّة للإحاطة بكنه آراء عقلاء الوطنيّين.

قسّم مسيو بروسي العنصر الوطني إلى قسمين العرب القادمين من المشرق والبرابرة الذين يتألّف منهم سواد السكان يتعرّض في هذا التّقسيم للأندلسيّين مع كثرة عددهم وهم الوافدون من إسبانيا والبرتغال لكن لا ينبغي لنا أن نضايقه في هذا الموضوع وإنّما نكتفي بمجرّد المرور عليه.

وقد أفادنا بعد هذا التّقسيم بأنّ البرابرة كانوا معارضين ويعارضون إلى الآن خليفة المشرق بخليفة بالمغرب مع أنّ هذا الأخير ليس في الحقيقة إلاّ سلطانا على مملكة المغرب الأقصى لا غير.

ثمّ إنتقل من هنا إلى نصح حكومة فرنسا بإتّخاذ خليفة المغرب حليفا لها وجعله ركنا لسياستها الإسلاميّة المستقبلة لأنّه لا يوجد فارق بين الموضعين إلاّ خطوة واحدة وهي التي إجتازها مسيو بروسي بدون تردّد.

على أنّ نتائج المحالفة القوية والمشاركة المستمرّة في العمل بين حكومة فرنسا وأمير المؤمنين الذي سيكون مستقرّه في فاس في المستقبل إذا أمعنوا النّظر فيها ودبّرت باحكام ستكون حسنة جدّا.

وهذا في الحقيقة إكتشاف مهمّ يستحقّ عليه مبعوث الجزائر مزيد الفخر أمّا الإستفادة منه فتلك مسألة أخرى.

لا ريب في أنّ تطبيق هذا الرّأي سيلاقي صعوبات جمّة لأنّ المسلمين الذين يعاملهم مسيو بروسي بهذا الإحتقار كأطفال كبار مغفلين بدءوا يترشدّون وينظرون جيّدا في كل ما يحدث حولهم وحينئذ فمن الرّاجح أنّهم لا يخدعون بقبول طلب كهذا أقلّ ما ينتج لهم عنه حصول شقاق ونزاع داخلي بين صفوفهم يفوق ضرره خطى الإنقسامات التي يقصّها علينا التاريخ الإسلامي.

إنّ هذه الفكرة التي أتانا بها مسيو بروسي هي مستمدّة من أضاليل وأوهام مستعمري الجزائر لا من المصالح العموميّة التي ينوب عنها في البرلمان ولذلك يجدر بالباحث أن يسبر غورها وينبرى لتفنيذها نقطة بعد نقطة.

غير أنّه لا ينبغي لنا أن نطلب كثيرا في هذا الموضوع الذي تضيق عنه أعمدة الصّحف وإنّما نكتفي بأن نقول أنّنا لا نفهم كيف يمكن للحكومة الجمهوريّة الدّيموقراطيّة الحرّة التي تطارد في بلادها أحزاب الكنيسة أن توجد في مدينة فاس منافسا لخليفة المسلمين الوحيد الذي بايعه كافّة مسلمي العالم بصرف النّظر عن إختلاف المذاهب وتباين المشارب زيادة عمّا في ذلك من المساس بمسائل ليس للسّلطة السّياسية الحاكمة أدنى دخل فيها.

فلو سعى خليفة الأستانة للتداخل في سياسة فرنسا مع من لنظرها من المسلمين لكنّا عذرنا مبعوث الجزائر فيما أشار به عليها لكن ذلك لم يقع وعليه فإنّنا لا نخشى إذا قلنا « ونحن نتكلّم على لسان العقلاء » إنّ الموقف الوحيد الذي يلائم الحكومة الفرنسويّة هو الحياد التّام في كلّ أمر يخصّ المسائل الدّينية البحتة.

ومن الجليّ أنّ سياسة التقرّب من أصحاب الطّرق التي كانوا يطرقونها ويحرّضون عليها في الجزائر وتونس مدى سنتين هي من جملة الغلطات الفادحة وقد فات الآن أوانها.

إنّ المنورين من المسلمين لا يفقهون اندفاع فرنسا بلاد الجمهوريّة وحريّة الفكر إلى التّداخل في مسائلهم الدينية ولا يرضون أبدا أن يكون لأصحاب الطّرق مدخل في عمل سياسي بل هم يحبّون أن تبقى الأفكار حرّة ولو بين المسلمين ولا يجدون في ذلك حرجا في أنفسهم وحينئذ يجب أن تضمن لهم هذه الحريّة مالم نفض إلى معاكسة حريّة الغير وبذلك يكون مسلك فرنسا مع من لنظرها من المسلمين أكمل وأرقى من المسلك الذي إبتكره لها المبعوث بروسي.

إنّ الواجب على فرنسا أن تعمل من غير توان لتربيتنا الفكريّة والعمليّة كما يجب عليها أن تكفل لنا حالة مساوية في الأقلّ للحالة التي يتمتّع بها الأجانب النّازحون إلى هذه البلاد من سائر الأصقاع لمنازلتنا في بلادنا ومزاحمتنا في معترك الحياة.

ويتحتّم عليها أيضا أن تلغي كافّة القوانين والضّرائب الإستثنائيّة التي أثقلت كواهلنا حيرتنا في حالة إنحطاط ظاهر وفي النّهاية يجب عليها أن تعيد إلينا وطنيّة وجنسيّة مكان الوطنيّة والجنسيّة اللّتين سلبتنا إيّاهما لأنّه ليس من المعقول الزّعم بأنّ لنا في السّاعة الحاضرة هذه أو تلك بعد أن فقدتا منّا.

ومتى أوجدت فرنسا هذه الإصلاحات المنطبقة على المبادي الجمهوريّة الأساسيّة الميسورة النوال مهما قالوا عنها فإنّه يمكنها أن تشكّل أكثر من كلّ وقت على إخلاص من لنظرها من المسلمين لا سيّما وقد يكون لهم أنئذ وطن يدافعون عنه وملّة يذودون عن شرفها.

فقدت وجدت مناسبات كثيرة برهنّا فيها على إخلاصنا وهو أصدق دليل على وثوقنا بفرنسا وهذا الإخلاص يزداد قوّة ومتانة كلّما تاخينا مع هذه الأمّة على تخوت المدارس أو في ساحات القتال وهي حقائق لا يشاغبنا فيها إلاّ المغرضون الذين يحبّون أن نبقى معبدين.

ولا يرتاب أحد في أنّ كلّ من يسعى في إطالة زمن سوء التّفاهم بين العنصرين إنّما يخدم بذلك خدمة سوء ينبذها بالعراء أصحاب الضّمائر النقيّة والقلوب النيّرة الذين يسعون لإكبار عظمة بلادهم.

لذلك نحن نعتقد أنّ فرنسا الحرّة لا تعمل أبدا بنصائح أو تهديدات أخصامنا وهي لا تودّ أبدا أن تظهر بين من لنظرها من المسلمين أنّها أشدّ صلابة وقسوة من حكومة النّمسا الامبراطوريّة أو روسيا المستبدّة.

وهي لابدّ وإن أتى عليها يوم تسمع فيه صوتنا لأنّ قضيّتنا حقّة ولأنّ العدالة في جانبنا !

تعرّض مسيو بروسي في بحثه لمبدإ أنّ المسلمين عاجزون عن الإمتناع من الإنقياد لجاذبيّة تيّار المجتمعات المليّة التي يتعلّقون بها. فما هي يا ترى المجتمعات الإسلاميّة التي يعنيها. ألا يعلم جنابه أنّ شدّة ضعفنا هي مسبّبة عن عدم ترابطنا وتضامننا ؟

آه لو علمنا سرّ الإتحاد لكنّا أحرزنا عقب حرب السّبعين على حقّ الوطنيّة الحاكمة عوض اليهود (...)

(م ج)

التّونسي عدد 68

4 **مارس** 1912

-69-

تقرير المقيم العام حول إبعاد روّاد

حركة الشّباب التّونسي

(...) مكّنت مقاطعة التّرامواي من إلقاء ضوء جديد على أحداث 7 نوفمبر الماضي، فقد تبيّن أنّ العناصر التي شاركت في هذه الإضطرابات ، وهي تتكوّن بالأساس من حمّالي الميناء، هي التي أطالت أمد المقاطعة بترويع السكّان بالضّرب والشّتم والتّهديد، وقد انضمّ إليهم بعض الشبّان المتعصّبين من الجامع الأعظم، الذين اشتهروا بوضع طلاء أسود، خلال اللّيل، على أبواب البرجوازيّين الذين امتطوا التّرامواي لإيهامهم بأنّ اللّجنة السريّة حكمت عليهم بالموت.

وفعلا، فإنّ جميع أولئك النّاس يأتمرون بأوامر اللّجنة السرية الإسلاميّة، ونحن نعرف الآن أعضاء اللّجنة، والبعض من المبعوثين الذين تستخدمهم.

(...) وإليكم ملخّصا موجزا لوقائع مقاطعة التّرامواي التي كانت أبرز مظهر للتّأثير الذي تمارسه اللّجنة السرية الإسلاميّة على أهالي مدينة تونس، إنّ وجود هذه اللّجنة معروف ولكن نشاطها لم يبرز بصورة ملموسة إلاّ خلال الإكتتاب المعروف باسم "الهلال الأحمر".

يوم 9 فيفري صدم ترامواي يقوده سائق إيطالي، بنهج باب سعدون، صبيّا عمره ثمان سنوات خرج بغتة من نهج جانبي في اللّحظة التي كان فيها التّرامواي مارّا ، ورغم أنّ السّائق لم يرتكب خطأ، وبما أنّه إيطاليّ، فقد إجتاح الحشد، الذي تجمع مكان الحادث، هيجان شديد ضدّ الإيطاليين، وفي الحين صدر أمر بمقاطعة الشّركة طالما لم تطرد أعوانها الإيطاليين، ومنذ اليوم الأوّل للمقاطعة تحادث الكاتب العام للحكومة التّونسية مع السيّد ميترال مدير الشّركة بتونس وأعطى رأيه حول إحتمال أن يمتدّ الإضراب فترة طويلة لأنّ المسلمين تصوّروا أنّهم وجدوا الوسيلة لإظهار عدائهم ضدّ الإيطاليّين دون مخاطرة ...

ويشاطر سي الطيّب الجلولي، وزير الباي، تخوّفات الكاتب العام حول العقليّة المزعجة التي أنشأها إضراب مستعملي التّرامواي لدى الأهالي، ثم انّه جدّ في كشف قادة الحركة ودعاتها، وحصلت له قناعة بأنّ لجنة سريّة، يترأسها علي باش حانبة، تحرض على مواصلة المقاطعة بإرسال مبعوثين كلّ مساء إلى المقاهي العربيّة لبثّ الدّعوة شفاهيّا في أوساط العمّال والحمّالين والقسم الجاهل والمتعصّب من السكّان.

إنّ الحجج المستخدمة لتحريك هذا الحشد متنوّعة وغريبة ولكنّها مناسبة لدرجة فهم كلّ مخاطب، وهي تقوم على العواطف الملتهبة التي ولّدتها حرب طرابلس في قلوب جميع المسلمين.

وقد إستدعى سي الطيّب الجلولي بمكتبه أعضاء اللّجنة السريّة وطلب منهم الكشف عن أسباب مواصلة المقاطعة ورأيهم في الوسائل الكفيلة بوقفها، وقد صرّح أعضاء اللّجنة المذكورة لسي الطيّب بأنّهم لا يمتّون للحركة بصلة، ومع ذلك فهم يتصوّرون أنّه يمكنهم إيقافها إذا قبلت الشّركة إعطاء بعض الضّمانات للسكّان في خصوص تنظيم سرعة التّرامواي وتقديم بعض الإمتيازات للأعوان الأهالي العاملين في مصالحها (المساواة في الأجور مع الأروبيّين).

ثمّ طلب الوزير من أعضاء اللّجنة مقابلة الكاتب العام للحكومة الذي إستقبلهم بحفاوة ولفت إنتباههم إلى التّبعات السّياسية المترتّبة عن الموقف الجديد للأهالي.

(...) وقد اتّصل أعضاء اللّجنة بالسيّد ديستري المحامي ومدير " الكوريي دي تونيزي" ثمّ تحوّلوا يوم 16 فيفري لمقابلة السيّد ميترال مدير الشّركة يصاحبهم السيّد ديستري الذي شنّ منذ بداية المقاطعة حملة شديدة لصالح الأهالي وضدّ الشّركة.

خلال المقابلة تفوّه علي باش حانبة بأقوال يُفهم منها أنّ إضراب التّرامواي ليس إلاّ بداية وأنّ مطالب الأهالي ستشمل تقريبا كلّ المرافق العامّة.

وقد أبلغ السيّد ميترال هذه الأقوال للدّكتور كتّان المترشّح لإنتخابات النّدوة الإستشاريّة التي أفشاها في إجتماع عامّ.

وتواصلت المقاطعة بعد فشل المفاوضات، ورغم حراسة الشّرطة فإنّ الأهالي القلائل الذين إمتطوا التّرامواي كانوا يتبعون ثمّ يضربون في الأنهج الخلفيّة من المدينة العربيّة ...

يوم 1 مارس إحتفل السكّان المسلمون بالمولد النّبوي، وقد جرت العادة أن يزور الباي الأسواق عشيّة الإحتفال، ويدخل دكّانيْن أو ثلاثة، وكان الأهالي يضيئون الأنهج والدّكاكين بالمناسبة، ولكنّ ذلك لم يحصل هذه المرّة بتعلّة أنّ جريدة "***الدّيباش تونزيان***" نشرت في عدد 29 فيفري برقيّة مفادها أنّ فرنسا بادرت بالضّغط على تركيا لحملها على توقيع السّلم، إذ انتشر عديد الأشخاص في الأسواق بدعوة من نفس اللّجنة وطلبوا من التجّار الإمساك عن إضاءة دكاكينهم للإحتجاج على المبادرة الفرنسيّة، وسرعان ما تحوّل الطّلب إلى تهديد عندما تردّد التجّار في الإمتثال. بل أن الرّعب وصل بهؤلاء إلى تطبيق الأمر بعدم الإضاءة والإدّعاء بأنّهم لا

يعرفون أيّ واحد من مثيري الشّغب، ويمثّل هذا الإمساك إهانة للملك بل عملا تدنيسيّا، وهو يدلّ على أنّ دعاة الفتنة على إستعداد لتوظيف جميع المناسبات لإكثار التّظاهر وإدخال البلبلة في الأذهان.

(...) ويوم الأحد الموالي أشعرت إدارة الأمن العام بأنّ اللّجنة تستعدّ لتنظيم مظاهرة معادية يوم الإثنين عند حلول الباي بتونس، وعندما أبلغ الجنرال بيستور بالمسألة أمر باتّخاذ إجراءات وقائيّة، وبذلك منعت الشّرطة والجيش كلّ اضطراب.

ويوم الجمعة تمّت تعبئة سكّان المدينة العربيّة للتّظاهر أمام الإقامة العامّة والمطالبة بتسريح المساجين الموقوفين بعد مجزرة المقبرة، وكان لابدّ من تطويق المدينة العربيّة بصفّ من العساكر، وهكذا تعاقبت المظاهرات متهدّدة منذرة في كلّ مناسبة ولأدنى ذريعة. ولم يعد الأمر متعلّقا بانفجار للسّخط عقب حادث، أو بنزاع إقتصادي بين أهالي تونس وشركة التّرامواي ولكن بحركة سياسيّة حقيقيّة ، وتعرف الحكومة الوسائل المستخدمة لإثارة السكّان وتحميسهم، ولكن ما هو الهدف الذي تقصده اللّجنة السرية ؟

لمعرفة ذلك وتنفيذا لتعليمات الكاتب العام إستدعى السيّد ليال مدير الأمن الذي كان على علاقة طيّبة بعلي باش حانبة، استدعى هذا الأخير أربع مرّات مختلفة ليسدي له النّصائح، وإعلامه بأنّ نشاطه ونشاط اللّجنة معروفين وأنّها محلّ متابعة، ويستفسره عن الهدف الذي يقصده من وراء ذلك، ثمّ أنذره بأنّ الوضع إذا استمرّ على حاله فإنّ مسؤوليّة ذلك يمكن أن تقع عليه، ولكن هذه الإنذارات ذهبت سدى، فقد تمادى علي باش حانبة في الزّعم بأنّ المسألة تتعلّق بإضراب عفوي للمستهلكين وأن لا حيلة له في ذلك طالما لم تقبل الشّركة التّنازلات التي طلبتها اللّجنة، أمّا المظاهرات فهو لا يعلم عنها شيئا وأنّه بعيد عنها كلّ البعد.

ولكنّه لم يلبث أن أماط اللّثام عن وجهه.

لقد فشلت محاولة السيّد مترال نهائيّا.

فقد قرّر وزير القلم، يوم 10 مارس، إستدعاء ستّين وجيها إختيروا من جميع طبقات المجتمع المسلم ومن ضمنهم أعضاء اللّجنة، ويوضّح تقرير الإجتماع، الذي حرّره وزير القلم بنفسه، الدّور الحقيقي للجنة علي باش حانبة، فبينما أيّدت الغالبيّة السّاحقة للحاضرين كلام الوزير، كشف علي باش حانبة وصحبه، بدافع الرغبة في الوقوف في وجه الوزير أمام الأعيان التّونسيين، كشفوا عن الهدف من المظاهرات التي نظّموها.

لقد سبق لباش حانبة أن قدم نفسه في مقابلة سالفة بصفته وسيطا متطوّعا ولكنّه صرّح هذه المرّة بأنّه يتكلّم باسم الشّعب، وأنّ الشعب لا يمكنه قبول التسويات المقترحة، وأنّ المظاهرات الشّعبية ستتواصل طالما لم يتحصّل الأهالي على حقّ الإنتخاب.

وقد كان لتّصريحات باش حانبة وموقفه أثر على المجلس كما أنّها أحدثت بعد نشرها ذهولا حقيقيّا لدى جميع سكّان تونس، وهكذا أصبح يقال بأنّ الباي لم يعد يحكم وأنّ الحاكم هو باش حانبة.

وكان لابدّ من التحرّك بسرعة بعد موقف باش حانبة وتصريحاته والتأثّر الشّديد الذي أبداه السكّان الأهالي تحت طائلة أن نرى هيبة وزراء الباي تنهار في أعين الأهالي.

وبعد الإتّفاق مع المقيم العام طلب الكاتب العام للحكومة من وزير القلم إستدعاء نفس الأعيان في يوم الغد (11 مارس) وقد إستجابوا جميعا للدّعوة باستثناء باش حانبة ونعمان، وقد بعث السيّد بلان معينا للوزير ليلح على باش حانبة في القدوم فكان له ذلك، عندئذ تدخّل السيد بلان في الإجتماع لتوضيح مغزى التّنازلات التي تحصّل عليها المقيم العام والحكومة الفرنسيّة من شركة الترامواي، ثمّ صرّح بأنّه في الظّروف الرّاهنة، وبعد التّرضيات الحاصلة، فإنّ مواصلة المقاطعة تنطوي على شواهد للتحدي والمعاداة، الأمر الذي سيجبر الحكومة على التخلي عن التّسامح الذي أظهرته إلى حدّ الآن، وإنّ إجراءات شديدة يمكن إتّخاذها في ظرف 48 ساعة.

ثمّ أخذ علي باش حانبة الكلمة فتمسّك بإخلاصه لفرنسا، ولكنّه صرّح بأنّ فرنسا لا دخل لها في النّزاع وأنّه يحقّ لكلّ التّونسيين نقد الإدارات التّونسية وإقامة الدّعوى عليها، أمّا الإمتيازات التي منحتها الشّركة، فهي غير كافية.

وقد أجابه الكاتب العام بأنّه في هذا الظّرف بالذات، عليه أن يبرهن على إخلاصه لفرنسا بالإعانة على حلّ النّزاع، وختم كلامه بدعوة الأعضاء الحاضرين ببذل كلّ جهودهم للإعانة على إنهاء المقاطعة.

وشكر السيّد الزاوش الحكومة على جهودها لحلّ النّزاع وقبل التسويات الحاصلة وطلب من الحكومة الإلحاح لدى الشّركة لتمكين بعض المستخدمين الأهالي من الحصول فورا على مرتّب يساوي مرتّب الأروبيين وهو ما وعد به الكاتب العام بطيب خاطر.

(...) ويوم الثلاثاء 12 مارس، على السّاعة الثالثة بعد الزّوال أعلم الزاوش أنّ اللّجنة ستجتمع وأنّه سيحضر مداولاتها وأنّه يلتزم بالحصول على موافقة أعضائها على حلّ سلمي.

وعلى السّاعة الثّامنة مساء أعلم الزاوش الإقامة العامّة بأنّه بالرّغم من جهوده فإنّه وجد اللّجنة غير مستعدّة للتّنازل وإنّها تعارض إنهاء المقاطعة طالما لم تقبل الحكومة شروطها بلا قيد ولا شرط.

لقد أخذ الوضع بصورة قطعيّة طابعا ثوريّا، وكان لابدّ من التحرّك دون تأخير، وقد صرّح الباي عندما أمضى العقوبات المقترحة من قبل الوزير الأوّل، بأنّها مستحقّة ولكنّها متأخّرة، ويوم الغد الإربعاء 13 مارس، تمّ تنفيذها في السّاعات الأولى من الصّباح.

تقرير المقيم العام الفرنسي بتونس إلى وزير الخارجيّة

ملحق البرقيّة عدد 299 المؤرّخة في 31 مارس 1912

أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية

سلسلة 1882-1916

صندوق 34 (بكرة 21) من ص68 إلى ص 73

-70-

حركة الشباب التونسي

(1912)

بالرغم من التصريحات العلنية والمتتالية التي قام بها الشباب التونسي يتعنت البعض في تأويل أعمالهم ووجهات نظرهم تأويلا خاطئا. فلنستمع إلى صوت واحد منهم، هناك من يرى أننا من المتعصبين والمشوشين والمشاغبين والداعين إلى الوحدة الإسلامية ومناهضة الحضور الفرنسي، ولكن تعصبنا يعبّر عن رغبتنا في الترقي ومشاغبتنا هي الجهد الذي نبذله لتعليم اخواننا في الدين، واضطرابنا هو نداء إلى التضامن ودعوتنا إلى الوحدة الإسلامية هي تمجيد للمبادئ الخالدة لسنة 1789، ولا سيّما المساواة بين الأجناس، فليوضع حدّ للامتيازات والاستبداد ولإذلال صغار القوم من طرف الكبار، ولتكن العدالة للجميع والسلطة للأفضل والشرف لأكثر الناس جدارة، ولنعلن الحرب ضدّ كلّ التجاوزات ولنفسح المجال لكل الحقوق وننادي بكلّ الواجبات.

(...) إنّ هذه الإفتراءات المغرضة غير جديدة وان الجديد فيها ان نرى الحكومة التونسية تتلقفها من الرجعيين الذين احتكروا إلى حدّ الآن تداولها. ومن سوء حظ الحكومة أن تصطدم منذ الآن بالرأي العام الأهلي. إن هذا الرأي العام لم يبرز إلى الوجود إلاّ منذ أمد قصير وترجع أول بوادر ظهوره إلى قضيّة الجامعة الزيتونيّة وإلى مسألة الزيادة في الضرائب التي يخضع إليها الأهالي.

في هذين المناسبتين قامت الحكومة بتقديم وعود جيّدة قصد تهدئة الخواطر، ولكن سوء الطالع شاء ان تعجز عن تنفيذها في المناسبة الأولى والثانية، ففي الجامع الأعظم بالزيتونة يواصل نفس الأساتذة تقديم دروسهم حسب منهجهم المعتاد، أمّا داخل البلاد فإن الفلاحين المساكين يواصلون دفع ضعف ما يدفعه المعمرون أوالفرنسيون من ضرائب، لذلك نفهم لماذا لم يثق الرأي العام الأهلي كثيرا بوعود التحكيم التي قدمتها الحكومة في قضية الترامواي، على أي حال فإن مندوب الحكومة قد فقد تعاطف الأعيان الذين أراد إقناعهم، وذلك لأنه عاملهم لا كمحميي جمهورية حرة ولكن كرعايا طاغية مستبد. وبذلك وقع المس بالحساسية المرهفة للمسلمين.

ويبدو أن سلوك سياسة العنف لم تأت أكلها كما ينبغي مع الأهالي. فكما هو الشأن قبل الإعتقال لم يستعمل أي مسلم الترامواي، فإذا تمادت الحكومة في معاملة الأهالي الذين أعلنوا عن تضامنهم، كأعداء وكمظنون فيهم فإنها ستضطر غدا إمّا إلى إبعاد أو إلى إيقاف 150 000 شخص.

رسالة محمد عز الدين القلال إلى جريدة

لوطان الفرنسيّة *Le Temps*

نشرت بتاريخ 29 مارس 1912

تعريب نور الدين الدقي

-71-

دوكرنيار De Carnière

(1917)

بعد أسابيع من موت البشير صفر الذي أعلن عنه الشعب التونسي الحداد حزن المعمرون الفرنسيون على وفاة السيد دوكرنيار رئيس الغرفة الفلاحية للشمال وعضو الجمعية الإستشارية. فقد كان المتوفى يتبوأ مكانا مرموقا في الحياة السياسية بالإيالة وكان، بصفة خاصة، أكبر خصم للتونسيين.

لم يكن السيد دوكرنيار بالنسبة لنا خصما عاديا فقط، إذ كان يبغض العرب بكل ما في هذه الكلمة من معنى، ولعله كان صريحا وصادقا، ولكنه كان بكل تأكيد حقودا. إننا نآخذه على ممارسة سياسة البغضاء والضغينة ضدّ العنصر التونسي، ضدّ العربي والمسلم بصفة عامة، وعلى حفر هوّة سحيقة بين التونسيين والفرنسيين في بلد يعيشون فيه جنبا إلى جنب وهذا عمل في غاية السلبية لقد ذهب اليوم دوكرنيار ولكن سياسته باقية لأنه نجح في دفع المعمرين إلى تبنيها...

... إن السيد دوكرنيار ينتمي إلى فئة الرجعيين المتشبعين بالأفكار الإقطاعية، أولئك الذين عجزوا عن تطبيق هذا النظام في فرنسا ولكنهم نجحوا في إرسائه في المستعمرات، فتمكنوا من جعل المعمرين أسيادا والأهالي أقنانا خاضعين إلى الضرائب وإلى التسخير بدون رحمة. وقد استطاع دوكرنيار أن يجعل المعمرين يتمتعون بجميع أصناف المنح والإمتيازات وأن يطبق هذا النظام الجائر في تونس التي ليست بمستعمرة. فبفضل حملاته الحاقدة والعنيفة تمكن من إقرار سياسة التعسف الإداري والكبت ضدّ شعب بأسره، كما نجح في تسهيل تطبيق انتزاع الأراضي بغير وجه شرعي، وفي تشتيت المتساكنين على غرار ما وقع بالجزائر. فقبل أن يموت أمكن له أن يشاهد عمله يعاين انتهاك القوانين على حساب التونسيين وأن يهنيء رسميا وعلنيا السلط على ما قامت به من أعمال مخالفة للشرعية.

لقد كان السيد دوكرنيار مهاب الجانب فإذا أراد مقيم عام أو موظف سام أن يمارس سياسة العدل والإنصاف سرعان ما يصبح هدفا لحملات الشتم والتشهير عندئذ يصبح له أما خيار الخضوع أو الاستقالة لذلك إضطر الكثير من الموظفين السامين إلى التخلي عن العمل.

ثم إنّ دوكرنيار كان يعتبر نفسه نصير التفوق الفرنسي في تونس ولكنه كان يفهم هذا التفوق حسب طريقته، ففي رأيه لا بدّ أن يكون المعمر فوق القوانين ولا بدّ

من تبرئة ساحته حتى وإن كان مجرما. فكان الإفلات من القصاص مضمونا لكل جرم يقترفه المعمرون بفضل ضغط حملاته. وقد ذهبت جرأته إلى حدّ تمجيد جرم المعمر في جريدته وحتى في الجلسات العلنية للمحاكم. فقد كان يؤكد هذا التفوق بواسطة الشتائم التي كان يلقي بها بصفة يومية، في كل عمود من صحيفته على شعب مكمم ومضطهد.

إلاّ أن خصما مثل دوكرنيار كان مفيدا لنا! فقد خدم قضيتنا من حيث لا يشعر إذ ساهم انحيازه وعنفه اللفظي وحقده والإجراءات التي كان ينادي بها ضدّنا والتي صادقت عليها الإدارة في فتح بصائر السذج من مواطنينا الذين كانوا يؤمنون بسياسة التشريك التي رفضها دوكرنيار وكذلك الجالية بأسرها، لقد فهموا بأن هذه المشاركة مستحيلة، فأي مشاركة يمكن أن توجد بين شريك يتمتع بجميع الحقوق وبامتيازات ضخمة وبين آخر لا يملك من ذلك شيئا؟ ان التونسيين قد فهموا بأن التعاون المثمر لا يمكن ان يوجد إلا بالمساواة بين الشركاء فبفضل السيد دوكرنيار تمكن كل مواطنينا من رؤية الأخطار التي تهددهم لكل هذا تأسفنا بكل صدق على موت دوكرنيار.

محمد باش حامبة

مجلة المغرب السنة الثانية عدد 5-6 ماي - جوان 1917

جنيف ص 56-57

المحور الخامس

تراجم وسير

-72-

علي باش حانبة

(1876-1918)

يعدّ علي باش حانبة من الشّخصيات المؤسّسة للحركة الوطنيّة التّونسية، فقد إنقطع للعمل السّياسي والإجتماعي منذ بداية شبابه، فكانت حياته، على قصرها، ثريّة بالمشاريع التّنظيميّة وبالتّجارب الإنسانيّة والسّياسية العميقة.

ولد علي باش حانبة بمدينة تونس سنة 1876 في أسرة تركيّة الأصل، وكان والده من أعوان الوزير مصطفى بن إسماعيل، تلقّى تعليمه بالمدرسة الصّادقية، وبعد حصوله على شهادة ختم الدّراسة عيّن وكيلا بالمعهد الذي تعلّم فيه، مكلّفا بالتصرّف في العقارات الرّاجعة له بالنّظر، ولكنّه لم يلبث أن إنتسب إلى جامعة أكس الفرنسيّة لدراسة القانون، فأعدّ الإجازة ثمّ أحرز الدّكتوراه في الحقوق، ممّا مكّنه من التخلّي عن الوظيف والإنخراط في سلك المحامين.

تشبّع علي باش حانبة خلال دراسته ثمّ إقامته بالخارج بالقيم والمبادىء اللّيبراليّة والأساليب الحديثة في التّنظيم والتّسيير، ولعلّ هذا ما دفعه إلى معالجة مظاهر القصور في مجتمعه بترويج الأفكار الإصلاحيّة والعمل على ترجمتها ميدانيّا، وهكذا راح يدعو إلى النّهوض بالتّونسيين بتعميم الحداثة وتوجيهها توجيها وطنيّا، واتّخذت دعوته أسلوبا عمليّا منظّما من خلال المساهمة في بعث منابر جديدة للحوار والتّبليغ منها المنتدى التّونسي ***Le cercle tunisien*** وجمعيّة قدماء الصّادقية وجرائد ***Le Tunisien*** و " ***التّونسي***" و " ***الإتّحاد الإسلامي***".

إنخرط باش حانبة في النّشاط السّياسي في بداية القرن فكان يتعامل مع النّظام الإستعماري وفق تطوّر الوضع داخل تونس وخارجها فاتّسم أسلوبه في بداية الأمر (1905-1910) بمهادنة حكومة الحماية، ثم أخذ طابع التحدي المستتر حينا والمعلن أحيانا، فلمّا قرّرت السّلط إبعاده عن تونس (1912)، أظهر عداء واضحا للإستعمار وأصبح في عداد المتمرّدين.

كان علي باش حانبة في بداية نشاطه السّياسي يؤمن مثل بقيّة رفقائه بإمكانيّة التّعاون مع حكومة الحماية على أساس تشريك التّونسيين وفي تصريف شؤونهم الإداريّة وفي تسيير دواليب الحياة السّياسية، كما كان يؤمن بجدوى التّقارب بين التّونسيين والفرنسيّين لذلك كان يدعو إلى الإقتداء بالأساليب الغربيّة

في التّنظيم والتّفكير دون التّفريط في مقوّمات الهويّة الوطنيّة وقد قاده هذا الموقف المعتدل إلى الإقرار بلزوم الحماية الفرنسيّة الدّعوة للتّعاون معها، ولكنّه لم يلبث أن أصيب بخيبة أمل بسبب تحفظ الحكومة وتشدّد المتفوّقين من غلاة الإستعمار.

إتّجهت الأنظار إلى علي باش حانبة بعد صدور جريدة التّونسي ***Le Tunisien*** وتعيينه بإجماع أقرانه مديرا سياسيّا لها (فيفري 1907) فأظهر براعة في الجدل السّياسي والقانوني وواجه آراء غلاة الإستعمار بالنّقاش والحجّة، وتقول المصادر الأرشيفيّة الفرنسيّة أنّ علي باش حانبة أصبح زعيما "لحزب الشّباب التّونسي" بعد إنسحاب العناصر المعتدلة منه فأعطاه وجهة متشدّدة وأصبح العقل المدبّر لجميع المواقف المناهضة للحماية.

وقد برزت خصال علي باش حانبة التّنظيمية والقيادية إبتداء من سنة 1910، إذ أصبح لا يتوانى عن العمل السّياسي المباشر فنزل إلى السّاحة العامّة خطيبا يشدّ أزر طلبة الزّيتونة المضربين، وفتح لهم أعمدة جريدة " ***التّونسي***"، وكانت الحرب التّركية الإيطاليّة في طرابلس مناسبة جديدة لتأكيد مناهضته للإستعمار الأروبي وإعلان تضامنه مع دعاة الجامعة الإسلاميّة، فأصدر بالمناسبة جريدة "الإتّحاد الإسلامي" التي ساهمت في تحريرها أقلام تونسيّة معروفة مثل عبد العزيز الثعالبي ومحمد الجعايبي والصادق الزمرلي.

وتقول التّقارير الفرنسيّة أنّه أنشأ لجنة سريّة لجمع التبرّعات لفائدة الأتراك باسم الهلال الأحمر، وبذل جهودا كبيرة لإغاثة المصابين وحثّ التّونسيين على التطوّع في الجيش العثماني.

وتجلّى طموح باش حانبة الوطني من خلال الحركة الإحتجاجيّة التي إنتظمت بمناسبة مقاطعة التّونسيين للتّرامواي في شهر مارس 1912 ، فقد تزعّم اللّجنة السريّة التي تكوّنت لتأطير الحركة، وحرّك المظاهرة التي إنتظمت في الأسواق في (1 مارس 1912) بمناسبة زيارة الباي لها عشيّة المولد النّبوي، كما أظهر خلال المفاوضات التي جرت مع الكاتب العام للحكومة ومدير الأمن ثباتا على الموقف لذلك تمّ نفيه بأمر صادر عن الباي في 13 مارس 1912 وجرى تسفيره فجرا من ميناء بنزرت في إتّجاه مرسيليا.

ورغم إلغاء أمر الإبعاد بعد ستّة أشهر فقد رفض باش حانبة العودة إلى تونس مفضّلا الإستقرار بإصطنبول حيث إتّصل بالمهاجرين الجزائريّين والتّونسيين المستقرّين هناك وواصل مناوءة فرنسا بأسلوب آخر.

وقد أتيح لعلي باش حانبة الإنخراط في سلك الإدارة العثمانيّة حيث تمّ إنتدابه بصفة مفتّش للعدليّة في إقليم إسطمبول ثم كمستشار دولة وأخيرا كرئيس تفقّدية بوزارة العدليّة، لذلك إعتبرته فرنسا في حالة تمرّد وقامت بعقل أملاكه في تونس وبيعها لفائدة الدّولة بمقتضى أمر صادر في 5 جويلية 1917.

توفّي علي باش حانبة بإسطمبول في 29 أكتوبر 1918.

-73-

البشيـــر صفـــر

(1917-1865)

ينتمي البشير صفر إلى الرّعيل الأوّل من حركة الشّباب التّونسي، فقد عاصر في مطلع شبابه تجربة خير الدين باشا الإصلاحيّة، فكان من الأوائل الذين إلتحقوا بالمدرسة الصّادقية إبّان تأسيسها، ثمّ واكب التّجارب الإصلاحيّة الوطنيّة الأولى منذ تأسيس جريدة الحاضرة (1888) حتى صدور جريدة التّونسي، فكان حلقة الوصل بين جيل المصلحين المخضرمين ممّن شهدوا نشأة الحماية الفرنسيّة بتونس والمصلحين المحدثين الذين إنخرطوا في الحياة العامّة مع بداية القرن.

ولد البشير صفر في 27 فيفري 1865 بمدينة تونس، وزاول تعليمه بالمدرسة الصّادقية، وبعد تخرّجه سافر إلى فرنسا على نفقة المعهد ضمن بعثة طلاّبية تونسيّة، فانتسب إلى معهد سان لويس بباريس لإتمام دراسته الثّانوية والإعداد لدخول الجامعة، وبعد أن قضّى زهاء السّنة بالعاصمة الفرنسيّة أعلمته الإدارة بأنّها ألغت المنحة المرصودة للبعثة الطلاّبية فاضطرّ إلى الإنقطاع عن الدّراسة والرّجوع إلى تونس.

بدأ البشير صفر حياته المهنيّة موظّفا بالإدارة التّونسية، وكلّف إلى جانب ذلك بالتّدريس بالفرع الإبتدائي للمدرسة الصّادقية ثم دعي للإشراف على قسم الحسابات التّابع للحكومة.

وقد ظهر إهتمامه بمواصلة جهود المصلحين الأوائل بصفة مبكّرة، وتجسّمت جهوده في سبيل ذلك في المساهمة في تأسيس جريدة "*الحاضرة*" سنة 1888، التي كانت أوّل صحيفة عربيّة غير رسميّة تصدر بتونس، وقد واضب المترجم على مدّها بمقالاته ودراساته في المسائل الإجتماعيّة والسّياسية طيلة عقدين.

ولمّا تأسّست الخلدونيّة سنة 1896 بمبادرة من بعض العناصر المثقّفة يتقدّمهم البشير صفر أصبح هذا الأخير من أبرز مدرّسيها وكانت محاضراته تتناول موضوعات مختارة من التّراث والتّاريخ والجغرافيا.

ولم تمنع قيود الوظيف البشير صفر من الإصداع برأيه في تجاوزات نظام الحماية بأسلوب دقيق ومتّزن، إذ كان له السّبق في إلقاء أوّل خطاب عمومي أمام المقيم العام الفرنسي ستيفان بيشون بمناسبة تدشين تكيّة العجّز، تناول فيه المشاكل التي تعوق النّهوض بالتّونسيين.

عيّن البشير صفر سنة 1908 قايدا على سوسة وبقي في هذه الخطّة حتى وفاته في شهر أفريل 1917.

-74-

عبد العزيز الثعالبي

(1876-1944)

يعتبر الثعالبي من أكبر زعماء الإصلاح والسّياسة في تونس والعالم العربي والإسلامي، فقد إجتمعت في شخصيّته مواهب الخطابة والنّقد والإجتهاد، فكان رغم تكوينه التّقليدي، متفتّحا على الحداثة، متّصلا بأعلام الفكر في العالم العربي والإسلامي، مطّلعا على تيّارات الإصلاح ومدارسه، وقد أتاح له رصيده الفكري ونضاله السّياسي تبوأ مكانة متميّزة في تونس وفي الأقطار التي أقام بها لاجئا سياسيّا.

ولد عبد العزيز الثعالبي بتونس في 5 سبتمبر 1876 في أسرة جزائريّة إستقرّت في تونس منذ فترة طويلة، وزاول تعليمه بجامع الزّيتونة حيث تتلمذ على ثلة من المشايخ المعروفين مثل إسماعيل الصفايحي وسالم بوحاجب والمكي بن عزوز، ومع ذلك فقد شقّ الثعالبي طريقه في عالم الفكر والسّياسة بعصاميّة فريدة، فكانت التّجارب والمحن محكا لشخصيّته ومصدرا لتفكيره وتأمّلاته، ودافعا على تثبيت مواقفه.

عاش الثعالبي ناقما على الإستعمار منددّا بتجاوزاته ودخل في مواجهات حادّة مع خصومه والبعض من أصدقائه، إلاّ أنّه إكتسب في المقابل قدرة فائقة على الجدل والنّقد وخبرة في السّياسة والنّضال بفضل احتكاكه بكبار رجال الإصلاح والسّياسة في عصره من المسلمين والأروبيّين وما أتاحته له أسفاره من تجارب وسعة إطّلاع.

ظهرت أفكار الثعالبي التّجديدية في فترة مبكّرة، من خلال إصداره جريدة "*سبيل الرّشاد*" سنة 1895 التي لم تعمّر طويلا لأنّ السّلط بادرت بتعطيلها، بعد سنة من ظهورها، بسبب مواقفها المناهضة للحماية، وقد دفعته هذه التّجربة إلى الهجرة فتحوّل إلى الشّرق ثمّ إلى أروبا حيث إلتقى بعديد السّياسيين ورجال الإصلاح مثل محمد عبده وعبد الرّحمان الكواكبي ورشيد رضا.

وفي سنة 1902، عاد الثّعالبي إلى تونس يحمل أفكارا جديدة وتصوّرات مبتكرة عن التطوّر الفكري والإجتماعي وعلاقة الدّين بالمدنيّة الحديثة، فاتّخذ من مقهى "التّوتة" بالحلفاوين فضاء يلتقي فيه مع أصدقائه ومريديه، ولكنّ مواقفه أثارت سخط بعض المتزمّتين من مشايخ الزّيتونة، فتعرّض لأوّل محنة فكريّة في

حياتـه إذ أحيل على محكمة الدريبة بتهمة التّطاول على مقامات الأولياء، وأثيرالرعاع ضدّه وأودع في جويلية 1904 السّجن لمدّة شهرين، ولم يستسلم الثعالبي لهذا الغبن الفكري فقام بالردّ على دعاة التزمّت بتأليف كتاب عنوانه "***روح التحرّر في القرآن***" أصدره بباريس سنة 1905 بعد نقله إلى الفرنسيّة من قبل الهادي السبعي وسيراز بن عطّار.

وتبعا لذلك بدأ الثعالبي في إكتساب حظوة فكريّة لدى النّخبة المثقّفة وفي أوساط الطّلبة، واتّسعت صلاته الإجتماعيّة والسّياسية بإنضمامه إلى حركة الشّباب التّونسي فأصبح يتردّد على المنتدى التّونسي ثمّ أشرف على تحرير النّشرة العربيّة لجريدة "***التّونسي***" وصحيفة "***الإتّحاد الإسلامي***".

وبرزت قدرة الثّعالبي على العمل السّياسي المباشر في مناسبتين، أوّلهما : إضراب طلبة الزّيتونة سنة 1910 عندما قام خطيبا في صفوفهم يحثّهم على التمسّك بمواقفهم، وثانيهما : أحداث الزلاّج التي تقول التّقارير الفرنسيّة في شأن إندلاعها أنّ الثعالبي كان ضالعا فيها بحثّ النّاس على التجمهر أمام المقبرة يوم الواقعة.

ويفسّر هذا الموقف قرار الإبعاد الذي صدر ضدّه بعد ذلك بأشهر (مارس 1912) بمناسبة مقاطعة الترامواي، وهكذا اضطرّ الثعالبي للإقامة بالخارج مدّة متنقّلا بين أقطار عديدة، ولم يرجع إلى تونس إلاّ سنة 1914.

بعد نهاية الحرب العالميّة الأولى، إقترن إسم الثعالبي بتأليف كتاب "***تونس الشّهيدة***" الذي يعتبر أوّل ميثاق للحركة الوطنيّة، وبتأسيس الحزب الحرّ الدّستوري التّونسي (1920) والدّفاع عن برنامجه، إذ تحوّل إلى فرنسا للإتّصال بأقطاب الفكر والسّياسة وشرح القضيّة التّونسية، ولكنّ السّلط الفرنسيّة أوقفته وأحالته على المحكمة العسكريّة بتونس بتهمة التآمر على أمن الدّولة.

وفي سنة 1923 اضطرّ الثعالبي إلى الخروج من تونس من جديد والإقامة بالشّرق العربي حيث إتّصل بالملك فيصل بالعراق وعلي عبد الرازق في مصر وأمين الحسيني بفلسطين وقد دعاه هذا الأخير لحضور المؤتمر الإسلامي بالقدس في ديسمبر 1931.

وفي 9 جويلية 1937، عاد عبد العزيز الثعالبي إلى تونس وتوفّي بها في أكتوبر 1944.

-75-

حسن قلاتي

(1880-1966)

ينحدر حسن قلاتي من عائلة جزائريّة إستقرّت بتونس مع بداية الحماية (1881)، وكان والده يشغل خطة مترجم عدلي بمدينة سوسة ثمّ بحاضرة تونس.

تلقّى حسن قلاتي تعليمه بمعهد كارنو الفرنسي حيث تحصّل على الباكلوريا سنة 1898، وفي الأثناء أتاح له والده تعلّم اللّغة العربيّة على أيدي مدرّسين خصوصيّين من جامع الزّيتونة.

إنتسب إلى كليّة الحقوق بتولوز وفيها أحرز على الإجازة سنة 1902 ، ولمّا رجع إلى تونس انخرط في سلك المحاماة بعد أن تأهّل مهنيّا في مكتب المحامي قودياني.

اشتغل حسن قلاتي بالسّياسة وشارك في النّشاط الثّقافي والإجتماعي مشاركة فعّالة بفكره وقلمه، فكان أحد الأعضاء السّبعة عشر الذين أسّسوا "*المنتدى التّونسي*" ليكون فضاء تتلاقح فيه أفكار النّخبة التّونسية، ولمّا تأسّست جريدة ***Le Tunisien*** أصبح من أبرز محرّريها، واختصّ في نشر فصول ودراسات تتناول بالدرس وضع العدالة وتطالب بإصلاحها، وكان يوقّعها بإسم نصّاح.

أبدى نشاطا ملحوظا خلال الحرب التّركية-الإيطاليّة بطرابلس وكان له دور، إلى جانب علي باش حانبة، في بعث لجنة إغاثة وتضامن، تضمّ جمعا من الأعيان التّونسيين، مهمّتها مساعدة الطّرابلسيين على مواصلة المقاومة، وهكذا أصبح موضع إرتياب سلط الحماية ورقابتها، وتفاقم الأمر عندما إنضمّ إلى اللّجنة السريّة التي أشرفت على تأطير حركة مقاطعة الترامواي، لذلك أبعد إلى الجزائر في مارس 1912.

رجع إلى تونس بعد إلغاء قرار الإبعاد في صائفة 1912 ، فتولّى رئاسة جمعيّة "*الآداب المسرحيّة*" ثمّ الجمعيّة الخلدونيّة.

ساهم بعد الحرب العالميّة الأولى في تأسيس الحزب الحرّ الدّستوري التّونسي ولكنّه لم يلبث أن انفصل عنه ليؤسّس "*الحزب الإصلاحي*" سنة 1921

-76-

عبد الجليل الزاوش (1873-1947)

ينتمي عبد الجليل الزاوش إلى الجيل الثاني من حركة الشّباب التّونسي، ومع ذلك يمكن إعتباره من العناصر المؤسّسة لهذا التّنظيم.

عرف بإعتداله وبميله للمحاججة القانونيّة والحوار، إستهدف إثر أحداث الزلاّج لحملات صحافيّة ودعائيّة من قبل غلاة الإستعمار ولكن موقفه الدّاعي للتّقارب بين الأهالي والأجانب ظلّ ثابتا.

ولد عبد الجليل الزاوش بتونس في 15 ديسمبر 1873، تلقّى تعليمه في معهد سان شارل الذي أصبح يعرف فيما بعد باسم "*الليسي كارنو*" ثمّ تحوّل إلى فرنسا لدراسة الحقوق بجامعة باريس، تحصّل على الإجازة سنة 1900 فعاد إلى تونس وباشر المحاماة لمدّة قصيرة ثمّ تفرّغ للأعمال الخاصّة، إهتمّ بإدخال النّظم العصريّة في المحيط الإقتصادي التّقليدي، فبعث معملا للسّميد أشرف على تسييره أكثر من عشرين عاما، ثمّ أسّس أوّل شركة تجاريّة بتونس (السعدية للبلغة) وكانت له مساهمة في تأسيس المدرسة الفلاحيّة الأهليّة بالأنصارين.

سنة 1905، أصبح عضوا بالمجلس البلدي بالحاضرة ولمّا أنشىء القسم الأهلي للنّدوة الإستشاريّة سنة 1907 عيّن عضوا بها.

كان ضمن الأعضاء المؤسّسين للمنتدى التّونسي وساهم في إصدار جريدة ***Le Tunisien*** ونشر بها فصولا قيّمة، كما كان من المشاركين في مؤتمر إفريقيا الشّمالية المنعقد بباريس بين 6 و 10 أكتوبر 1908 وتولّى رئاسة الخلدونيّة سنة 1911.

دخل في مجادلات حادّة مع دي كرنيار زعيم "*الحزب الإستعماري*" ولكنّه لم يتعرّض للإجراءات الزّجرية خلال أحداث مقاطعة التّراموای.

عيّن قايدا على سوسة في 5 مارس 1917 خلفا للبشير صفر ثمّ كلّف بمشيخة مدينة تونس في ماي 1934، تقلّد وزارة القلم في 7 أكتوبر 1937، واستقال من خطته في 31 ديسمبر 1942 مع بقية الوزراء بطلب من المنصف باي.

-77-

خير الله بن مصطفى

(1867 - 1964)

ينتمي خير الله بن مصطفى إلى فئة المثقّفين الميدانيّين الذين باشروا العمل الإصلاحي منذ نهاية القرن الماضي.

ولد خير الله بن مصطفى بمدينة تونس في 23 سبتمبر 1867 وكان ضمن أوّل فوج مدرسي يلتحق بالصّادقية عند إفتتاحها في فيفري 1875، تولّى بعد تخرّجه التّدريس برتبة معلّم بفرع المدرسة العلويّة، وفي سنة 1892 إنتسب إلى هيئة التّدريس بالمدرسة الصّادقية.

تميّز خير الله بن مصطفى بإهتماماته العلميّة المتعدّدة فقد ألّف كتابا في مناهج التّدريس، ثمّ إنّه واصل تحصيله العلمي بالمدرسة العليا للّغة والآداب العربيّة حيث أحرز على دبلوم الدّراسات العليا الذي أتاح له أن يصبح مترجما بالمحكمة العقارية المختلطة.

لم يتخلّ خير الله بن مصطفى طيلة هذه الفترة عن نشاطه الثّقافي والإصلاحي فقد ساهم في إنشاء الجمعيّة الخلدونيّة واختير ليكون عضوا بهيئتها المديرة الأولى، وكان له دور في تأسيس جمعيّة قدماء تلامذة المدرسة الصّادقية في 3 ديسمبر 1905، واضطلع برئاسة هيئتها، كما إنخرط في المنتدى التّونسي وكان ضمن المجموعة التي أشرفت على إصدار جريدة ***Le Tunisien***.

أنشأ في 1 ديسمبر 1906 مدرسة إبتدائيّة حرّة تعتمد المناهج البيداغوجيّة العصريّة وأطلق عليها إسم "المدرسة القرآنيّة العصريّة" وانتدب مدرّسين أكفّاء للتّدريس بها ولكنّ بعض رفقائه وفي مقدّمتهم علي باش حانبة قاوموا هذا المشروع مقاومة شديدة.

كان خير الله بن مصطفى من أوّل الوطنيّين الذين ربطوا الصّلة بالقصر الملكي منذ 1904، إذ كلّفه الملك النّاصر باي بتلقين بعض الدّروس الخاصّة في الفرنسيّة لإبنه الأمير منصف باي.

أمسك خير الله بن مصطفى عن النّشاط السّياسي إثر القضاء على حركة الشّباب التّونسي وإبعاد أبرز وجوهها في مارس 1912.

رجع بعد الحرب العالميّة الأولى لسالف نشاطه فشارك في المشاورات التي سبقت تأسيس الحزب الدّستوري التّونسي، ولكنّ التحفّظ الذي كانت تفرضه عليه صفته كمدير لتشريفات الباي ثمّ كمدير لجمعيّة الأوقاف جعله يبتعد عن السّاحة السّياسية.

-78-

محمد الأصرم (1866-1925)

ولد محمد الأصرم في 23 نوفمبر 1866 في أسرة عريقة أصيلة القيروان، تلقّى تعلّمه بالمدرسة الصّادقيّة وبالجامعة الزّيتونية، سافر ضمن بعثة طلاّبية إلى فرنسا حيث قضّى سنتين يتردّد على مدارس باريس ومنتدياتها الفكريّة، أحرز على شهادة مدرسة ترشيح المعلمين بفرساي ومعهد اللّغات الحيّة.

إشتغل بعد عودته إلى تونس (1884) معلّماً بالمدرسة العلويّة ولكنّه لم يلبث أن تخلّى عن التّعليم وتولّى خطة مدير إدارة الغابة.

كانت لمحمد الأصرم مشاركة فعّالة في النّشاط الإجتماعي والثّقافي في أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن، فكان ضمن المجموعة المؤسّسة للجمعيّة الخلدونيّة التي ترأس هيئتها المديرة من 1900 إلى 1909، كما أشرف على تسيير جمعيّتين ثقافيّتين هما : الشّهامة والآداب اثر توحيدها تحت إسم " جمعيّة *التّمثيل العربي*".

إنضمّ إلى حركة الشّباب التّونسي وساهم في تحرير جريدة " ***التّونسي***"، وكان ضمن الوفد التّونسي المشارك في المؤتمر الإستعماري بمرسيليا (5-9 سبتمبر 1906) ومؤتمر شمال إفريقيا بباريس (أكتوبر 1908).

أنجز جملة من المؤلّفات منها ترجمة كتاب " ***المشرع الملكي***" لمحمد بن يوسف الذي نقله للّغة الفرنسيّة بالتّعاون مع الكاتب Serres ، وترجمة كتاب " ***الرّحلة إلى بلاد السّنوسية***" للشّيخ محمد بن عثمان الحشايشي بالإشتراك مع نفس المؤلّف.

-79-

المختار كاهية (1857- . . .)

ينتمي المختار كاهية إلى فئة العناصر الحركيّة التي تميّزت بعدائها لنظام الحمايةوبمواقفها المتشدّدة منه، ولعلّ هذا ما يفسّر الإجراءات الزّجرية التي تعرّض لها سنة 1912 رغم أنّه لم يكن من قياديي حركة الشّباب التّونسي.

ولا تتوفّر حول سيرة المختار كاهية معطيّات كثيرة وهي في أكثرها معلومات مستمدّة من المصادر الفرنسيّة.
ولد المختار كاهية سنة 1857 بتونس في عائلة تركيّة الأصل، وقد تحصّل على تكوين تقليدي محدود، تزوّج بأميرة حسينيّة فأصبحت له صلة قرابة بالنّاصر باي.

إنتمى إلى حركة الشّباب التّونسي وساهم في دعمها ماديّا وسياسيّا، وتقول الوثائق الفرنسيّة أنّه كان إلى جانب درغوث واحد من أهمّ مصادر تمويل الحركة رغم الصّعوبات الماديّة التي تعرّض لها من جرّاء سخائه [1].

ومع أنّه لم يعبّر عن مواقفه عن طريق الصّحافة فقد لفت إليه الإنتباه بإحتجاجاته المتشدّدة ضدّ تحوير ضريبة الأعشار (1910).

وكان من أكثر عناصر الشّباب التّونسي حماسا لفكرة الجامعة الإسلاميّة، وكان ينسق لهذه الدّعوة في الفضاءات التي يتردّد عليها المتعاطفون مع الحركة مثل قاعة غرناطة للحلاقة التي كان يديرها محمد الدمرجي بشارع باب منارة وإحدى المقاهي الغربيّة التي كان يشرف عليها الحاج محمّد بن أحمد بن يوسف الملقّب بالحاج زرورة.

وتقول المصادر الفرنسيّة أنّه كان ضالعا كلّ الضّلوع في أحداث الزلاّج ومقاطعة الترامواي، فقد شوهد يوم 6 نوفمبر 1911 ، أي عشيّة بدء المواجهة بين الأهالي والقوّات الفرنسيّة ينتقل في جميع الأحياء العربيّة لتحريض الأهالي على التحوّل للزلاّج، منذ الفجر، لمعارضة قرار تسجيل المقبرة، وبعد ذلك كان له دور فعّال في جمع التبرّعات لفائدة المقاتلين بطرابلس وللهلال الأحمر ولمّا بدأت مقاطعة الترامواي، ساهم في تأطير المقاطعين، وفي تنظيم المظاهرة التي إنطلقت في الأسواق بمناسبة مرور موكب الباي بها يوم المولد النّبوي، لذلك تمّ إيقافه صبيحة يوم 13 مارس 1912 وإيداعه بسجن باردو.

1- تقدّر مصادر الأرشيف ثروته بـ 400.000 فرنك من الأملاك العقّارية، أغلبها قيد الرّهن كما تدر عليه عائدات الأحباس دخلا سنويّا قدره 35.000 فرنك.

-80-

الصّادق الزمرلي (1885-1983)

من أصغر أعضاء حركة الشّباب التّونسي سنّا، ولد بالعاصمة حوالي سنة 1885، وانتسب إلى المدرسة الصّادقية ولكنّه لم يتمّ دراسته بها، ومع ذلك فقد إكتسب ثقافة واسعة بفضل إحتكاكه بكبار المثقّفين ومثابرته على التّحصيل الذّاتي.

إشتغل الصّادق الزمرلي سكرتيرا في مكتب حسن القلاتي، وتمكّن بذلك من ربط الصّلة بمناضلي حركة الشباب التّونسي التي واكب أنشطتها المختلفة في المنتدى التّونسي وجمعيّة قدماء الصّادقية، كما كان ضمن الوفد التّونسي المشارك في مؤتمر شمال إفريقيا الملتئم بباريس في أكتوبر 1908، وساهم في تحرير صحيفتي " *التّونسي*" في نشرتها العربيّة و " *الإتّحاد الإسلامي*"، وكان ضمن الفريق المؤسّس لأوّل فرقة مسرحيّة وطنيّة هي " *جمعيّة الآداب العربيّة*" التي أنشئت سنة 1911.

لفت الصّادق الزمرلي إليه النّظر بمشاركته في تأطير إضراب طلبة الزّيتونة سنة 1910، وتحريضه على مقاطعة التّرامواي، تحوّل بطلب من علي باش حانبة في بداية مارس 1912 إلى القيروان لتنظيم مظاهرة إحتجاجيّة موازية للمظاهرة التي انتظمت بتونس بمناسبة المولد النّبوي، فتمّ إعتقاله في 13 مارس 1912 مع مجموعة أخرى من أعضاء حركة الشّباب التّونسي.

-81-

الشّاذلي درغوث (1862- . . .)

لا تتوفّر معطيّات ضافية ودقيقة حول حياة الشّاذلي درغوث، وكلّ ما نعلمه عن الرّجل مستمدّ من محفوظات الأرشيف الفرنسي الذي يعطي عنه صورة سلبيّة نظرا لتشدّده في مناهضة الحضور الفرنسي وتمسّكه بجملة من القيم السّلفية.

ولد الشّاذلي درغوث سنة 1862 بتونس في أسرة ميسورة الحال من أصل تركي، تلقّى تكوينا تقليديّا بالكتّاب ثمّ تفرّغ للأعمال الخاصّة : تعاطى تجارة القماش التي كانت تدر عليه، إلى جانب أملاكه العقارية، دخلا محترما، ساهم في تمويل مشاريع حركة الشّباب التّونسي وكان يتردّد على منتدياتها بانتظام.

ظهر الشّاذلي درغوث على السّاحة العامّة سنة 1910 بمناسبة إضراب طلبة جامع الزّيتونة بالمساهمة في تحريضهم على التمسّك بمطالبهم، كما أظهر معارضة شديدة لتحوير ضريبة الأعشار، وتقول المصادر الفرنسيّة أنّه كان ضالعا في أحداث الزلاّج، فقد حجزت السّلط لديه عند إيقافه في 13 مارس 1912 دفتر مذكّرات يومي دوّن فيه بخصوص إضطرابات الزلاّج ما يلي : " إنّ المسلمين ثاروا بتونس ضدّ حكومتهم أوّلا، ثمّ ضدّ الإيطاليّين أعداءهم المخيفين ".

كانت له مشاركة فعّالة في أحداث مقاطعة الترامواي لذلك إعتقلته سلط الحماية وأبعدته عن العاصمة صحبة مجموعة من وجوه حركة الشّباب التّونسي.

-82-

محمد باش حانبة (1881-1920)

هو شقيق علي باش حانبة، ولد بتونس في جوان 1881، زاول تعليمه بالمدرسة الصّادقية حيث تحصّل على شهادة ختم الدّروس، إشتغل مترجما لدى المصالح العدليّة، وفي الأثناء إنتسب إلى كليّة الحقوق بباريس وتابع دروسها بالمراسلة إلى غاية السّنة الثّالثة من إجازة القانون.

عيّن إبتداء من 21 أفريل 1912 قاضيا مساعدا بمحكمة الدريبة ولكنّه إستقال منها في أوت 1913 والتحق بأخيه في إسطمبول.

لم تتأكّد مشاركة محمد باش حانبة في الأحداث والإضطرابات التي شهدتها تونس العاصمة سنتي 1911و 1912 ولكن المصادر الإستخباريّة الفرنسيّة تقول بأنّه كان على صلة بمناضلي حركة الشّباب التّونسي، وأنّه كان يتعامل مع دعاة الجامعة الإسلاميّة القادمين من إسطمبول.

إبتداء من سنة 1914 وطيلة الحرب العالميّة الأولى، أعلن محمد باش حانبة معارضته لنظام الحماية بصفة جليّة فاستقرّ بجنيف وباشر سنة 1916 إصدار جريدتي ***Le Tunisien*** و ***La Revue du Maghreb*** وهي صحف معارضة للسّيطرة الإستعماريّة الفرنسيّة بإفريقيا الشّمالية.

كما كانت لمحمد باش حانبة صلات بالأوساط المغاربيّة المهاجرة والمستقرّة بإسطمبول، ولعلّ هذا ما يفسّر تمثيله سنة 1916 لتونس والجزائر في المؤتمر الثّالث للقوميّات الذي إنعقد بمدينة لوزان السّويسرية، لذلك إعتبرته السّلط الفرنسيّة بتونس متمرّدا واستصدرت في 12 جويلية 1917 أمرا بعقل أملاكه بتونس وبيعها لفائدة الدّولة.

توفّي محمد باش حانبة ببرلين في ديسمبر 1920.

-83-

محمد نعمان (1872- ...)

ولد محمد نعمان بتونس سنة 1872، تلقّى تكوينا عصريّا بتونس ثمّ بفرنسا، بعد حصوله على شهادة ختم الدّروس من المدرسة العلويّة، بدأ حياته المهنيّة معلّما بالمدارس، تحصّل على إعفاء من الباكلوريا لمواصلة دراسته العليا، إنتسب إلى جامعة آكس حيث أحرز على الإجازة في الحقوق، انخرط بعد ذلك في سلك المحاماة.

إشتغل بالسّياسة فكانت له مساهمات في الجدل الدّائر بين الوطنيّين وغلاة الإستعمار، مارس الكتابة الصحافيّة في الجرائد الإشتراكيّة ثمّ أصبح محرّرا في جريدة ***التّونسي***، عُرف بمواقفه المتشدّدة من الحماية، فكانت له مساهمة في الحركة المناهضة لإنسلاخ الميهود عن المعدليّة التّونسية ثم خلال مقاطعة التّونسيين للتّراموای.

شملته الإجراءات الزّجرية التي سُلّطت على بعض وجوه حركة الشّباب التّونسي فجر يوم 13 مارس 1912.

I.S.B.N. 9973 944 -08-9

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية
1999